

حتى لا تكون فتنة

فهمي هويدي

دار الشروق

حتى لا تكون فتنة

الطبعـــة الأولـى
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

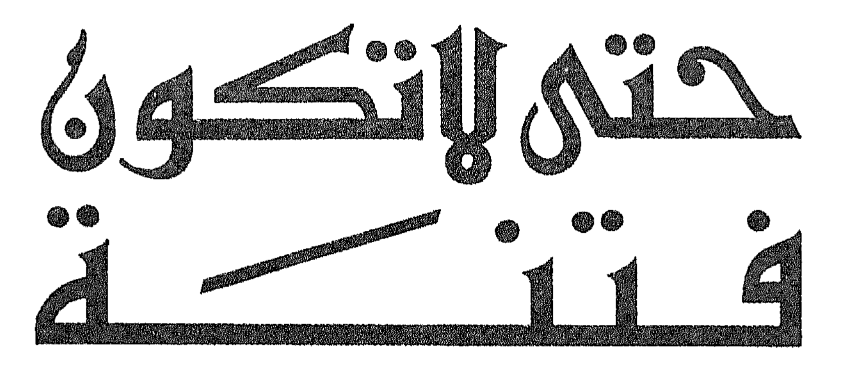
الطبعـــة الثانيـــة
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الطبعـــة الثالثـة
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨٦٧٥٥٥ - تلكس SHOROK 20175 LE

فهمي هويدي



دار الشروق

تقـــديم

أزعم أننا نعيش زمن الفتنة !

وما أعنيه بالفتنة ليس شيوع الفساد فى البر والبحر ، فذلك ـ بالمقارنة ـ هو الفتنة الصغرى . فذلك الفساد قائم فى الأرض ، منذ شاءت حكمة الله أن يجرى عليها الصراع بين الخير والشر ، والحق والباطل .

الفتنة التى أعنيها تتمثل فى ذلك الجهد الذى يبذل الآن لإضعاف إيمان الخلق وصدِّهم عن سبيل الله وبابه . والذى التقى عليه نفر من المخلصين مع آخرين من الناقمين والكارهين .

الأولون شوهوا الدين بقصور الرؤية وقلة الوعى ، والآخرون دأبوا على تشويهه بفساد الطوية ، وفى أفضل الحالات ، بقلة العلم .

الأولون ارتكبوا الفعل بحسن نية وعلى سبيل الخطأ . وأكثر الآخرين خططوا لما فعلوا ودبروا ، واقترفوا ما اقترفوه بسبق اصرار وعلى سبيل العمد والتربص ! .

الأولون خوَّفوا أو نفروا الناس من الإسلام حينا ، وعسَّروه عليهم حينا . وفى أحيان أخرى كثيرة ، فإنهم أقاموا خصومة غير مبررة بين الإسلام وبين الحاضر والمستقبل .

أما الآخرون ـ جماعات الناقمين والكارهين ـ فإنهم تنادوا من كل صوب ومضوا ينظمون ويكثفون الهجوم على مواقع الإسلام وأعلامه ، مستخدمين مختلف السهام المحملة بالجراثيم والسموم . ومستثمرين كل ما هو متاح من منابر الخطاب وأبواقه . حتى وجدنا فى الأعوام الأخيرة بعض المثقفين مع آخرين من المدَّعين « تخصصوا » فى تجريح الحلم الإسلامى ومحاولة اغتياله . مرة بضرب الشريعة ، ومرة بالحط منْ التجربة الإسلامية عبر تاريخها ، ومرة بتسفيه الرموز الإسلامية والانتقاص من قدرها .

هؤلاء الأخيرون ، كونوا « ميليشيا » ، لاهم لها ولا هدف إلا تعريق المسيرة الإسلامية

وأفراد هذه الميليشيا ما انفكوا يشنون الغارات ، وينصبون الكمائن ، ويبثون الألغام ، ويحشدون القناصة ، لاصطياد أى فرصة أو بادرة يمكن منها الانقضاض على الهدف المرصود .

لحسابهم يؤدون هذه « الرسالة » فى بعض الأحيان ، ولحساب غيرهم يباشرونها كلما سخت الفرصة وظهرت الاشارات الخضراء . وفى كل الأحوال ، فخدماتهم جاهزة . و « مبادراتهم » تحت الطلب ، واقلامهم مشرعة . بل إن مغالاتهم واتهاماتهم وادعاءاتهم مدبَّجة ومرتبة بما يناسب كل ظرف وحال !.

فى هذا الكتاب محاولة لعرض القضية واثباتها ولتفنيد مخططاتها وادعاءاتها . تحاور الأولين ، وتقيم الحجة على الآخرين ، بالتبصير حينا ، وبكشف الأوراق فى حين آخر .

والشهادات التى تتضمها أبوابه الثلاثة كتبت فى مناسبات مختلفة ، ونشرت بصورة أو أخرى عبر منابر متعددة ، فى مصر وخارجها ، لكن الخيط الذى يربط بينها فى نهاية الأمر ، هو الدعوة إلى مواجهة تلك الفتنة الكبرى ، التى مازلنا نعيش حلقاتها . والتى هى فى شق منها ثمرة لاحتدام الصراع بين المشروع الحضارى الإسلامى الناهض ، الذى يريد أن يحتل مكانه الطبيعى فى الواقع العربى الإسلامى ، وبين مشروع حضارى آخر ، هو المشروع الغربى ، الذى تسيَّد العالم العربى ـ فرض عليه فى الواقع ـ طوال قرون الهزيمة والتراجع السياسى ، مرة بجنده ، ومرة بأبنائه الأوفياء الذين صنعهم على يديه ـ وآن لهذا المشروع المفروض ، هو ورموزه المفروضة ، أن يأخذوا حجمهم ومكانهم الطبيعيين ، بعدما صحا المسلمون واستردوا هويتهم الضائعة .

لكن إنجاز هذه الخطوة ليس بالأمر الهين . والتجربة التى نعيشها تكشف لنا كل يوم عن أن معركة الانعتاق الحضارى لها ثمنها الباهظ ، بقدر ما أن لها ضحاياها وشهداءها ، خصوصا وأن الذين يقاتلون الآن دفاعا عن المشروع الغربى أو بسبب من كراهيتهم للمشروع الإسلامى ، يلقون كل الدعم والتأييد من مختلف قوى المشروع الغربى وأدواته ، الظاهر منها والخفى والداخلى منها والخارجى ! .

مؤشرات النتائج ظاهرة الآن لكل ذى بصر أو بصيرة . فرغم كل الحشود ، ورغم شراسة المعركة وفتاكة أسلحتها وكثافة ماتثيره من أصداء مجلجلة هنا وهناك ، فإن الجسم الإسلامى آخذ فى النمو والتمدد . حتى إننا نستطيع أن نقول الآن بثقة إنها لم تعد فقط حربا ضد الإسلام ، ولكنها غدت أيضا حربا ضد التاريخ على الأرض العربية .

هذا الموقف يضاعف من مسئولية محاولات الترشيد والتصحيح والمراجعة . وهو ذاته يضاعف من خطر إشارات التغييب والتشويه والتعسير التى تنطلق من داخل الصف

الإسلامى ، والتى تستخدم من قبل النافذين والكارهين سلاحا اضافيا فيما يدبرونه ويباشرونه من مكائد وغارات .

وهذا الكتاب يحاول أن ينضم إلى صف الساعين إلى درء الفتنة إن ثبّت الصف فقد حقق بعض المراد ، وإن أضاف إليه فقد حقق جل المراد ، أما إذا احتُسب عند الله فى ميزان حسناتنا فقد حقق كل المراد .

فهمى هويدى
٢٠ شعبان ١٤٠٩ هـ
٢٧ مارس ١٩٨٩ م

الباب الأول

في زمن الالتباس

١ ـ دعوة إلى الفرز .
٢ ـ توظيف الإسلام .
٣ ـ صحوة أم كبوة .
٤ ـ لغز الحل الإسلامي .
٥ ـ هؤلاء الدراويش .
٦ ـ دفاع عن الحقوق الصغيرة ! .
٧ ـ ماذا عن الإسلام الاجتماعي ؟ .
٨ ـ طاقة مُعطلة ومهدورة .

دعـــوة إلى الفــرز

فوجئ الدبلوماسى الغربى بالمشهد الذى وقعت عليه عيناه فى صلاة العيد . أراد الرجل أن يطالع بنفسه صورة « الصحوة » التى عكف على الاهتمام بها منذ رشح للعمل فى مصر ، وتسلم منصبه منذ ثلاثة أشهر . استقل سيارته قبل طلوع الشمس ، واتجه بها نحو ضاحية « المهندسين » ، حيث وقف قبالة « مسجد محمود » ، الذى يطل على واحد من أكبر ميادين القاهرة الكبرى . ومضى يرقب الذى يجرى . أدهشته مواكب القادمين ، فى جموعهم الغفيرة ، وفى خليط أشكالهم وأزيائهم وأجناسهم وأعمارهم ، وفى تكبيراتهم التى سبقتهم إلى الميدان من بعد . وما أدهشه أكثر ، أن الميدان امتلأ عن آخره خلال ساعة زمن ، وسدَّت مداخله بكتل البشر الذين تجاوز عددهم مائتى ألف شخص ، افترشوا الأرض ، فغطوا مساحة الخضرة ، والرصيف والأسفلت . وكل شبر يمكن القعود عليه .

زارنى صاحبنا بعد تجربته التى اعتبرها مثيرة . وروى لى انطباعاته وملاحظاته عما رأى وسمع . وقد تركزت تلك الملاحظات على كم الحضور ، وكثافة مشاركة النساء ، وتنوع المستوى الاجتماعى للقادمين إلى الصلاة . الذين تراوحوا بين المترجلين وراكبى سيارات المرسيدس . وبعض هؤلاء الأخيرين كانوا من أصحاب اللحى ، وأكثرهم ارتدى الجلابيب البيضاء . فى حين أنه تصور من قراءاته أن هؤلاء المتدينين ليسوا سوى فقراء الناس وأبناء الطبقة الوسطى ، الذين يعانون من الأزمة الاقتصادية ، ووجدوا فى التدين ملاذاً وحلاً لمشكلاتهم المستعصية .

كان مما لاحظه أيضاً أن أكثر رجال الأمن المركزى الذين ربضت سياراتهم فى

أطراف الميدان ، كانوا يرددون عبارات التكبير مع جموع الجالسين ، ومنهم من ترك سيارته ولحق بالمصلين .

بعد ما فرغ الرجل من الحديث عن انطباعاته ، سألنى بفضول ظاهر : هؤلاء جميعا أصوليون .. أليس كذلك ؟ .

لم يكن السؤال جديداً ولا مفاجئاً . فقد بات جل شاغل الدبلوماسيين والصحفيين والباحثين الأجانب ـ الغربيين منهم والشرقيين ـ هو محاولة فهم الظاهرة « الأصولية » فى مصر ، والتعرف على حجمها وتأثيرها بين الناس . ومن تجارب عديدة سابقة ، تعلمت أن أسأل من ألقاه من هؤلاء ـ أولا ـ عما يعنيه بكلمة أصولى . ومن الإجابات الطريفة التى سمعتها ، قول أحد كبار الصحفيين الأمريكيين إنه كل من لا يتعاطى الخمور ! ـ وقول صحفية فرنسية إن الأصوليين هم أولئك الذين يؤذنون للصلاة خمس مرات كل يوم ، وأولئك الذين يستجيبون لهم ! ـ وقول مندوب لتليفزيون السويد إنهم أولئك الذين يعادون إسرائيل ويبثون الكراهية ضدها ـ وفى كل مرة كنت أقول بأن هذه التعريفات تعنى أن أكثر من تسعين بالمائة من الشعب المصرى لابد وأن يكونوا أصوليين أقحاحا ! .

ليسوا وحدهم . فالمصطلح أخذ مكانه فى لغة الخطاب عندنا . وتداولته أقلام الكتاب والمحللين العرب . حتى بات يطلق على كل من كانت له صلة بالعمل الإسلامى العام ، تنظيمية أو فكرية . وهم من درجنا على تسميتهم بالإسلاميين ، ودعونا إلى التفرقة بين المعتدلين منهم والغلاة . ولكن البعض فضل استخدام كلمة الأصوليين ، ربما لأن المستورد له إغراؤه وجاذبيته ، ولأسباب أخرى سنشير إليها فيما بعد .

قليلون من الباحثين العرب ـ فيما نعلم ـ هم الذين تعرضوا لتعريف الأصولية . من ذلك قول أحد الأدباء : إنها عمل نقوم به داخل النص الدينى لتطبيقه على حقيقة خارجية . فإن لم يتطابق معها ، فواجبنا حسب التفكير الأصولى أن ندفع العالم الخارجى ليتشكل من جديد وفق النصوص . وبما أنه لا يتشكل وفقها فى الواقع ، فنحن نشكله فى الوهم . عندئذ يتوقف بحثنا عن المطلق أو عن الله ، وتنقطع علاقتنا بالزمن والواقع (المصور ٢٥/١٢/٨٧) .

وهناك دعوات أخرى مشبوهة تتخذ من لافتة الأصولية مدخلا إلى تفريغ الإسلام من مضمونه العملى ، وتحويله إلى مجرد رسالة أخلاقية وروحانية . فهى تصطنع تفرقة بين نوعين من الأصولية : عقلية روحية ـ وأخرى سياسية حركية . ويقولون إن الأولى هى

التعبير الصحيح فى الإسلام ، بينما الثانية ـ الأصولية السياسية ـ تفسد « نقاء » الدين وتفتح الباب للكهنوت والحكم الإلهى ، وغير ذلك من الشرور التى عانت منها أوروبا فى القرون الوسطى .

واقع الأمر أن مصطلح الأصولية له مفهوم عند المسلمين ، يختلف تماما عنه فى الخطاب الغربى الذى صدّر إلينا الكلمة . فالعلم الإسلامى لا يعرف سوى أصول الدين وأصول الفقه . الأولى تنصرف إلى مختلف الأحكام والتكاليف الثابتة فى القرآن والسنة ، بينما الثانية ـ أصول الفقه ـ فهى تنصب على القوانين والقواعد التى يستدل بها لاستنباط الأحكام الشرعية ومناهج الاستدلال بوجه عام . والأصوليون فى الفكر الإسلامى هم المتخصصون فى علم الأصول ، العارفون بالأدلة الشرعية التى هى آلة الاجتهاد وعدته .

أما الأصوليون فى المفهوم الغربى فهم طائفة من متشددى البروتستانت لها فكرها وكنائسها المعتمدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ظهرت فى الربع الأول من القرن الماضى ، ونشطت فى عشرينيات القرن الحالى . تقوم دعوتهم على فكرة العودة إلى أصول المسيحية الأولى ، والتمسك بحرفية الكتب المقدسة ، ويخلطون التعاليم بالخرافات والأساطير القديمة ، ويقفون فى مقدمة مؤيدى إسرائيل ، لأسباب عقيدية ، ومنهم جماعة تطلق على نفسها اسم « المسيحيين الصهاينة » . وجميعهم يقرءون تاريخ العالم ومستقبله فى ضوء نبوءات مشاهير القديسين . وهم ضد شرب الخمر ، وضد الإجهاض ، وضد نظرية التطور ، ويبشرون بعودة المسيح . وسجلهم حافل بالغرائب والطرائف التى قد نعود إليها تفصيلا فيما بعد . إنما المهم هو أن الأصوليين فى الخطاب الغربى هم قوم لهم أفكار وصفات محددة وقسمات مشتركة ، لا علاقة لها بواقع الظاهرة الإسلامية متعددة الأفكار ومختلفة القسمات . ولكن الكتاب الغربيين والصحافة الامريكية خاصة لم يروا فى الظاهرة الإسلامية سوى أنها ظاهرة سلفية خرافية ، غامضة وطارئة ، مماثلة لحركة تلك الجماعة الانجيلية من البروتستانت . فأطلقوا على الإسلاميين ذات التعبير الذى أطلقه الانجيليون على أنفسهم ، وتلقفنا نحن المصطلح ، ورددناه بغير وعى أو علم ، وأدخلناه إلى لغة خطابنا : ـ (بالمناسبة ، فقد استخدمت كلمة « الأصوليين » فى مقال سابق ، عن الإسلاميين فى الأرض المحتلة ، لكنى وضعت الكلمة بين قوسين ، تحفظاً ، وإشارة إلى أننا نتحدث عنهم باللسان الغربى) .

لقد وقعنا فى شرك مصطلح له مدلوله الخاص فى الغرب ، وأسقطناه على واقعنا الذى لايمت بعمله إلى مضمون أو مدلول ذلك المصطلح .

وليست المسألة مجرد خطأ علمى فى التعبير ، لكن الأسوأ من ذلك أنه سبيل إلى خطأ التشخيص ، يؤدى إلى توالى أخطاء أخرى جسيمة ، بحق الحاضر والمستقبل . ذلك أن المصطلح يضع الجميع فى سلة واحده ، متجاهلاً خصوصية الفصائل والتيارات الإسلامية ، التى قد تختلف اختلافا جذريا فى الوسائل وفى الأهداف . فلا يعرف الصالح من الطالح ولا المعتدل من المتشرد أو المتطرف ، وتضيع الفواصل بين تيارات يجب أن يوفر لها مناخ النمو الصحى ، وأخرى يجب أن تحاصر بدعوات الترشيد وربما بسلطة القانون أيضا .

نعم ، هناك نظرية أمنية ترى أن الإسلاميين فى بلد كمصر هم جميعا أبناء حركة واحدة ، متعددة الأوجه والأساليب . وهى نظرية تنطلق من مبدأ الشك فى الجميع واتهامهم ، وتعتبر كل مشتغل بالعمل الإسلامى متآمراً على قلب نظام الحكم .. إلى آخر الافتراضات التى ثبت عدم صحتها ، بعدما تعددت المواقف التى بدا فيها تناقض الأهداف بين بعض تلك التيارات ، وتطور اختلاف المواقف حتى وصل إلى حد الاشتباك واستخدام العنف . وقد كان الموقف من الانتخابات البرلمانية فى مصر نموذجا لذلك . فقد خاض بعض الإسلاميين تلك الانتخابات ، بينما أصدر فصيل إسلامى آخر عده بيانات تهاجم هذه المشاركة وتعتبرها تكريسا للمجتمع الجاهلى . وفى الوقت ذاته فإن فصيلا ثالثا ذهب إلى حد اعتبار خوض الانتخابات من مظاهر الشرك ، وسجل رأيه فى الرسالة التى أشرنا إليها من قبل . بعنوان « القول السديد فى أن دخول المجلس (البرلمان) مناف للتوحيد » ! ..

هذا الموقف وحده كاف لنقض مقولة أن الكل شيء واحد ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما شهدته جامعة أسيوط هذا العام من تصرفات بعض الشباب المنتمى لأحد التيارات الإسلامية ، الذين حاولوا منع المحاضرات التى دعا إليها ممثلو فصيل آخر ، واستخدموا القوة فى ذلك ، فإننا سوف نزداد يقينا بأن فكرة الحركة الواحدة لا تقوم إلا فى خيال من لايريد أن يجهد نفسه فى فهم حقيقة كل تيار ، ويستحسن أن يضع الجميع فى قفص الاتهام ! .

بالمثل ، فهناك بعض الكارهين للإسلام الذين يرفضون التفرقة بين التدين والتطرف ، وإنما يعتبرون التدين بذاته نوعاً من التطرف الفكرى ، وأقرانهم من دعاة الأصولية الروحية ، الذين يعتبرون كل دعاة الإسلام العملى أشرارا ، يجب القضاء عليهم والتخلص منهم . هؤلاء وهؤلاء من أشد الناس حرصا على طمس الفروق بين

التيارات الإسلامية وتجاهلها ، والقفز فوق كل الاختلافات القائمة ، واعتبار الجميع « حزمة » واحدة من الأصوليين أو السلفيين ، معادية للسلطة ومعادية للعصر ! .

* * *

فى سنة ١٩٧٩ كتبت مقالا فى مجلة العربى الكويتية تحت عنوان « دعوة إلى الفرز » ـ يقوم على ذات الفكرة التى رددتها بعد ذلك مراراً ، وهى الداعية إلى رؤية موضوعية منصفة للواقع الإسلامى ، والمحذرة من الخلط بين الفصائل المختلفة فى الأسلوب وفى الهدف ، والمنبهة إلى أن هناك عناصر إيجابية فى الظاهرة الإسلامية يجب أن تصان ، وتستثمر لصالح الحاضر والمستقبل .

وخلال السنوات العشر التى مرت بعد ذلك ، تبلورت أمور كثيرة ، وأصبح بمقدور الباحث أن يرصد بوضوح أكثر واقع الظاهرة الإسلامية التى يحاول البعض اختزالها فى كلمة « الأصولية » . وقد كنت واحدا ممن قاموا بتلك المحاولة ، خاصة بعدما دعيت مرتين خلال الشهر الماضى للحديث فى حاضر الصحوة الإسلامية ومستقبلها . مرة أمام الجمهور القطرى فى الدوحة ، بدعوة من دائرة المحاكم الشرعية ، ومرة أمام الطلاب والباحثين فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

بعدما أثبت الخطأ فى الانسياق وراء مصطلح الأصولية ، قلت إن اليقظة أو الصحوة الإسلامية ليست أمرا طارئا ولا مفاجئا ، وإنما تتدافع موجاتها فى الواقع الإسلامى المعاصر منذ الحركة الوهابية فى القرن الثامن عشر. وفى كتاب « حاضر العالم الإسلامى » ، الذى أصدره الأمريكى لوثروب ستودارد ، وترجمه إلى العربية وعقب عليه الأمير شكيب أرسلان فى سنة ١٩٢٥ ، بحث بعنوان « اليقظة الإسلامية » ، خصصه لدراسة ملامح صحوة المسلمين منذ القرن الثامن عشر ، وكتب فيه ما نصه : « علينا أن نذكر الحقيقة الكبرى التى يجب ألا تغفل ، وهى أن فى كل قطر من أقطار العالم الإسلامى جمهورا من المصلحين الأحرار ، يزدادون عدداً ويشتدون قوة ... ويعملون متحدين فى سبيل إصلاح الأمة الإسلامية ، شاعرين بأن الفترة عصيبة ، وعالمين أن الدور دور انتقال شديد » ـ (جـ ١ ـ ص ٢٥٩) .

الطريف أن الباحث الأمريكى أشار إلى عدد من القضايا التى أثارتها تلك اليقظة فى أوساط المثقفين، خاصة فى أوائل القرن الحالى، والتى مازال اللغط والجدل يدوران حولها إلى الآن ، وهى : صلاحية الإسلام للعصر ـ وحكم رجال الدين ـ والموقف من الحضارة الغربية .

فى مصر كان لليقظة الإسلامية صداها القوى ، الذى أثبت حضوره منذ بداية القرن الحالى ، وتدافعت موجاته منذئذ ، وحتى زماننا الذى نعيشه . ويستطيع الراصد لتلك المسيرة أن يميز بين ثلاث مراحل مرت بها ، هى :

* **مرحلة كان لليقظة رأس ولم يكن لها جسم** . وهى المرحلة التى استغرقت الربع الأول من القرن الحالى على وجه التقريب . والتى لمع فيها اسم جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، وامتداداتهما (رشيد رضا ـ عبد الرحمن الكواكبى) .. أعنى أنه توفر لليقظة دعاة ورموز ، لكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا بدعوتهم إلى القواعد . ولم ينجحوا فى أن يشكلوا حركة جماهيرية تستجيب لتعاليمهم وتمضى على نهجهم ، وإنما ظل تأثيرهم مقصورا على النخبة ، أى فى محيط « الرأس » لم يتجاوزه .

* **مرحلة كان لليقظة فيها رأس وجسم** . وهى التى حلت فى الربع الثانى من القرن الحالى ، عندما تكونت حركة الإخوان المسلمين ، تحت قيادة الأستاذ حسن البنا ، ونجحت الحركة فى أن تحتل رقعة متميزة من الشارع المصرى ، استجابت لدعوة الرجل والتفت حول فكره التجديدى ، إلى أن أوقف نشاط الجماعة وحلت فى أوائل الخمسينيات .

* **مرحلة غدت فيها اليقظة جسمًا بلا رأس** . وهى التى برزت فى الربع الثالث من القرن ، ومازالت مستمرة فى الثمانينيات . وفيها اتسع المحيط الإسلامى بشدة ، وأصبح الجسم كبيراً متعدد الأطراف . ولكنه ظل بلا قيادة فاعلة . أى أنه افتقد التنظيم القائد ، أو الفكر القائد ، أو المنظر والرمز القائد .

* * *

المرحلة الثالثة هى التى تعنينا الآن ، لأننا نعيشها ، ولأن غرسها هو حصاد الغد . وإذ تميزت هذه المرحلة فى مصر بأن فريقاً من الإسلاميين قرر أن يخوض معركة الإصلاح والتغيير من خلال القنوات الشرعية ، فخاضوا الانتخابات ودخلوا إلى مجلس الشعب ، وطووا بذلك صفحة العنف والعمل السرى ـ وهو تحول مهم ـ إلّا أن المدقق فى الواقع الإسلامى المصرى ، يلحظ أن ذلك الواقع بات موزعاً على دوائر ثلاث .

دائرة الإسلام غير الحركى وغير المسيس ، وتضم القطاعات العريضة من المتدينين الذين عنوا بالمسائل العبادية ، ولم ينخرطوا فى أى نشاط فكرى أو تنظيمى .

دائرة الإسلام العملى . وتشمل كافة المؤسسات الاقتصادية ومشروعات الخدمات التى تقدم نفسها باعتبارها جهودا تطبيقية للمشروع الإسلامى ، بصرف النظر عن مدى

صدق هذه الدعوى . وعما إذا كانت تلك المشروعات تخدم الإسلام أو تستخدمه .

دائرة الإسلام التعبوى والحركى ، وتشمل مجموع الفصائل والمنظمات العاملة فى مجال الدعوة الإسلامية . وهذه بدورها تمضى فى اتجاهات أربعة ، هى :

* **اتجاه الإسلام الانقلابى** ، الذى يدين المجتمع بأسره ، وبالتالى يدعو إلى تغيير المجتمع بأسره . وقد كانت دعوة التكفير ذروته ، وبعد انحسارها فإن دعوة الجاهلية ـ وهى دون التكفير ـ تعبر بشكل أو آخر عن ذلك التيار ، الذى يعم كل شىء ، ولا يرى فى إسلام أهل زماننا خيراً أو فضيلة .

* **اتجاه الإسلام الانتحارى** ، أى ينتهج سبيل القوة البدنية والمسلحة ، والصدام المستمر مع السلطة ، مدفوعا بالرغبة فى الاستشهاد غير المبرر ، ومنطلقا من الرفض الكامل لما هو قائم . وإذا كان أصحاب الاتجاه السابق يعبرون عن رفضهم بالعنف الفكرى ، فإن هذا الفريق يترجم موقفه بالعنف المادى .

* **اتجاه الإسلام الانسحابى** ، الذى يعنى بالأمور العبادية والأخروية دون الحياتية والعملية . ويركز على تنقية العقائد وتوثيق الصلة بالله ، ومحاربة البدع ، أى أنه يصب جهده فى مجرى العلاقة بين الإنسان والله ، ولا تشغله مختلف الشئون المتصلة بعلاقة الناس بالناس .

* **اتجاه الإسلام الحضارى** ، الذى يرى فى الإسلام نظاما للحياة ومشروعا للمستقبل به تتحقق نهضة الأمة واستقلالها ، ووعاؤه يستوعب كل أبناء الوطن ، مسلمين كانوا أم غير مسلمين ، حيث لكل مكانه ودوره ، وعطاؤه المطلوب . وهو لايخاصم الحضارات الأخرى أو يعاديها ، لكنه يرفض أن يظل ذيلا أو تابعا أو مقلدا لها .

* * *

لمن المستقبل ؟

فى محاضرة قطر قلت إن التنبؤ إذا جاز فى التطورات العلمية ، فإنه فى القضايا الاجتماعية يصبح مغامرة ورجما بالغيب . لأن المواقف الاجتماعية تتحدد فى ضوء عناصر عديدة ، إن تبلورت على نحو فقد تفرز وضعا إيجابيا . وإن مضت على نحو آخر فقد تحدث أثراً سلبياً . ونجاح مشروع الصحوة الإسلامية ، الذى نعتبر اتجاه الإسلام الحضارى أفضل تعبير عنه ، مرهون بتوفير عناصر عدة ، رصدت منها عشرة هى :

١ ـ حسم الخيار الحضارى للأنظمة الحاكمة ، وهو ما يتمثل فى تقرير ما إذا كانت

تلك الأنظمة ستتبنى المشروع المعبر عن تعاليم وتقاليد وطموحات هذه الأمة ــ وهى مكونات المشروع الإسلامى ــ أم أنها ستدور فى فلك المشروع الغربى . علما بأن التردد فى صدد هذه النقطة ، أو الإحجام عن ذلك الحسم ، مما يشكل عائقا أساسيا يحول دون تقدم المسيرة فى الاتجاه الصحيح .

٢ ــ البحث عن صيغة للخروج من مأزق الصدام المستمر بين الفصائل الإسلامية وبين أنظمة الحكم ، وهو عائق آخر عطل مسيرة الإسلام الحضارى وأهدر من طاقاتها البشرية الكثير . ورغم أن الطرف الإسلامى لم يكن بالضرورة هو الساعى إلى ذلك الصدام ، ولكنه مستدرج إليه ومفروض عليه ، إلّا أن ذلك الطرف مطالب بأن يبذل غاية جهده لرأب ذلك الصدع ، واستعادة ثقة السلطة فى أساليبه ومقاصده .

٣ ــ إعادة النظر فى ترتيب الأولويات لدى المشتغلين بالعمل الإسلامى ، بحيث تحتل هموم الأمة مقدمة هذه الأولويات ، وعلى رأسها قضيتا التبعية والتخلف . الأمر الذى لابد فى ظله أن تؤجل أو تسقط كافة القضايا الأخرى ، الفرعية والهامشية .

٤ ــ إدراك أهمية العمل التربوى والرسالى ، والانتباه إلى أن أساس المشروع الإسلامى الكبير وقاعدته ، هما الإيمان الواعى ، وأن تأسيس الفرد المسلم أهم من إقامة الحكومة الإسلامية . فالخطوة الأولى تضمن الثانية ، بينما العكس مشكوك فى صحته .

٥ ــ التركيز على العلم الإسلامى ، ليصبح فى واقع الناس معادلا فى المكانة للإرادة أو العاطفة الإسلامية . الأمر الذى يدعونا إلى رد مساحة التعبد إلى صورتها الأصلية ، التى تشمل كل عمل صالح تنهض به الأمة وتقضى به مصالح الخلق .

٦ ــ تجاوز الخلافات بين فصائل الصحوة الإسلامية فى القطر الواحد والأقطار الإسلامية الأخرى ، إذ العمل للإسلام ليس ملكا أو حكرا على حركة بذاتها والإيمان بالتعددية الفكرية والسياسية شرط لصحة المشروع وجدارته .

٧ ــ فتح قنوات الحوار على التيارات الفكرية والسياسية الأخرى . وهو موقف لا بديل عنه لأى اتجاه إسلامى يتبنى مشروعا للمستقبل . أى يتحدث عن الأمة وليس عن مجرد الحركة . وأعنى بهذه التيارات عناصر الليبراليين والقوميين وقوى اليسار .

٨ ــ مد جسور الحوار مع الطوائف غير الإسلامية التى تعيش وسط مجتمعات المسلمين ، لا باعتبارها أقليات ، ولكن بحسبان هؤلاء شركاء فى الحاضر

والمستقبل ، ليس لأحد أن يتجاهل حضورهم أو يلغى دورهم .

٩ ـ تجنب الوقوع فى فخ الصراعات المذهبية ، التى تتحرك نذرها وشواهدها فى العالمين العربى والإسلامى الآن . تلك الصراعات التى يراهن الآخرون على تفجيرها ، لتكون سبيلا إلى اغتيال المشروع الإسلامى أو إصابته بالعقم .

١٠ ـ التعامل مع العالم الخارجى من موقع المصلحة والفهم والتعاون المشترك ، وليس من موقف الإنكار أو العداء أو الاستعلاء . ليس فقط لأن ذلك موقف غير علمى وغير عملى ، ولكن أيضا لأن المشروع الإسلامى يتبنى خطابا للناس كافة . ناهيك عن أن بعضا من مشكلات العصر ، صارت قضايا عالمية تتجاوز الحدود الجغرافية والأيديولوجية ، وفى مقدمتها مشكلات المجاعات والتسلح النووى والتلوث .

* * *

إن التبسيط المخل أو التشويه المتعمد لحاضر الظاهرة الإسلامية ، لايقل جسامة أو فداحة عن التهوين من مسئوليات المستقبل . ودون أن نحسن قراءة الحاضر ، أو نقدر مسئوليات المستقبل حق قدرها . فإن الكل سيتخبط ، ولن يتسنى لنا أن نعرف على أى أرض نقف ، ولا إلى أى اتجاه نسير ، ولن نقل غربة عن أولئك المستشرقين أو المستغربين الذين لا يزالون عاجزين عن فهم الحاضر أو المستقبل .. أو التعامل مع أى منهما !.

توظيف الإسلام

لا بأس من توظيف الإسلام(*) ـ فقد نزل ليؤدى عملا ـ ولكن السؤال هو : نوظفه فى ماذا ، وكيف؟ ولصالح من ؟.

لنتفق ابتداء على أننا تجاوزنا مرحلة تنمية الإسلام أو تكبيله أو تجميده وتعليبه . وأننا خلال العقد الأخير بوجه أخص ، صرنا نواجه ظرفا جديدا تماما ، استدعى الإسلام بمقتضاه إلى صدر واقعنا ورأس شواغله ، عند أبنائه وأعدائه على حد سواء . إذ تجاوز الإسلام حدود المساجد والأضرحة والموالد ، وخرج إلى الشوارع والأسواق والدواوين والمعاهد . وكان الناس هم الذين استدعوه من الجامع إلى الشارع ، واستخرجوه من الضمير إلى الواقع .

تتعدد الأسباب فى تفسير هذه النقلة ، وهو ماعرضنا له من قبل وخاض فى شأنه كثيرون ، ولكن الشق الذى يعنينا هنا أنها تمت ، ولم يعد هناك محل لإنكارها أو تجاهلها . يعنينا بنفس القدر أن الحضور الإسلامى الراهن قد تم بإرادة الناس وحماسهم ورضاهم . ولذلك ثلاث دلالات هامة هى : أن التحول الحادث لا فضل فيه لفرد بذاته أو جماعة بذاتها ـ إن استدعاء الإسلام لم يعد دعوة تبنتها جماعة أو حركة ، كما كانت الحال فى الأربعينيات والخمسينيات ، ولكنه صار مطلبا جماهيريا عاما ـ ثم إن اجتماع إرادة الجماهير العريضة ـ الأغلبية بتعبير أدق ـ على ذلك الطلب ، يعطيه شرعية بالمعيار الديمقراطى الخالص .

(*) المقال نشر بالصحافة العربية فى ٧ يونيو ١٩٨٨ ، أثناء الحملتين الإعلامية والرسمية على شركات توظيف الأموال الإسلامية .

تراوحت ردود الأفعال تجاه ذلك الموقف المستجد ، بين التعاطف والحماس ، والتردد والتوجس ، والرفض والمقاومة .

عامة الناس كانوا أكثر الجميع تعاطفا وحماسا . إذ التفوا حول كل ما هو إسلامى أفرزته الموجة المستجدة ، سواء كان خدمة تؤدى أو سلعة تعرض أو تجارة تحمل لافتة المرحلة . مما ضمن الرواج لأى بضاعة تعرض فى السوق من ذلك الباب ، وأى مشروع يولد فى وعاء الإسلام أو عباءته .

ولم يكن هذا الاحتفاء مستغربا ، فقد كان هؤلاء هم الذين استدعوا الإسلام واستحضروه وفكوه من محبسه . وفضلا عن ذلك فإن التحول المستجد كان موصولا بأعماقهم ، مستجيبا لأشواق مدفونة ومكتومة ، ومستنقذا لهم من غربة عاشوا فى ظلها دهرا طال عليهم .

عند ذلك القطاع من المتعاطفين والمتحمسين فإن المسألة تجاوزت حدود كونها دينا عزيزا على الناس أخذ مكانه فى واقعهم ، ولكنها كانت أيضا ذاتا استردوها بعد طول اغتراب ، وهوية انجلت معالمها بعدما انطمست حينا ، وفقدت حينا ، وتعرضت للمسخ والتشويه فى كل حين .

التردد والتوجس كانا من نصيب أجهزة السلطة ، ذات العلاقة المتوترة بصفة دائمة مع الجماعات الإسلامية ، وهو توتر ألقى بظله على علاقة السلطة بالظاهرة الإسلامية فى مجموعها والحضور الإسلامى المستجد فى المجتمع بالتالى .

وفضلا عن أزمة الثقة التقليدية بين أجهزة السلطة والجماعات الإسلامية ، فإن هناك عنصرين أسهما فى زيادة التوجس والتردد . أولهما ظهور بعض الاتجاهات المتطرفة بين الإسلاميين ، التى مارست انتهاكات للقانون وللشرعية كان لابد من التعامل معها بحزم تعددت صوره وتفاوتت درجته .

العامل الثانى هو التجربة الإيرانية التى قدمت على نحو أثار مخاوف السلطة ، ودفعها للمسارعة إلى تطويق أى نشاط إسلامى يظن معه أنه قد يفتح الباب لتكرار النموذج الإيرانى .

لهذه الاعتبارات ، فإن الحضور الإسلامى صنف من جانب أجهزة السلطة بحسبانه قضية أمنية ، الأمر الذى لم يوفر الفرصة لإمكانية التعامل الصحى بين الطرفين . حتى بدا فى أحيان عديدة أن انتقال الإسلام من الجامع إلى الشارع أمر غير مرحب به من جانب السلطة ، وهو المناخ الذى أفرز المقولة التى ترددت من قبل داعية أهل الخطاب

الإسلامى إلى البقاء فى المساجد لا يغادروها . وقال من قال إنه لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين ! .

بين المحتفين باستدعاء الإسلام والمتوجسين منه ، وقف فريق الرافضين له ، الذين ربما اختلفت منطلقاتهم أو غاياتهم ، ولكنهم اجتمعوا عند نقطة الرفض للظاهرة المستجده .

وإذا جاز لنا أن نصوغ بدقة أكثر موقف الفرقاء الثلاثة ، فقد نقول إن الناس الذين احتفوا بالإسلام كانوا معه على طول الخط ، بينما أجهزة السلطة المترددة والمتوجسة لم تكن ضد الإسلام يقينا ، ولكنها ضد خطر يظن أن الإسلام قد يهدد به الأمن ، أما الأخيرون فإنهم يتراوحون بين رافض للإسلام كليا ، العقيدة والشريعة ، ورافض له جزئيا ، الشريعة دون العقيدة .

وهذا الفريق الثالث تنحصر مهمته فى المشاغبة على الحضور الإسلامى ، أحيانا بالاحتيال النظرى الذى يحتمى بفكرة العالمانية ، وأحيانا بتحريض السلطة واستعدائها ، ودائما بمحاولة تخويف الناس من مغبة « تورطهم » فى الاحتفاء بالإسلام الخارج إلى الشارع .

وبرغم كل الضجيج الذى يثيره هؤلاء ، فالثابت أنه لم يعوق مسيرة القافلة ، ولم يؤثر على حجم الماضين على طريقها أو فى ركابها . وإنما غاية ما حققوه أنهم ربما أشاعوا مزيدا من التوجس والتردد من جانب أجهزة السلطة . فى حين ظل خطابهم مقطوع الصلة بالناس . ظل إرسالا بلا استقبال .

والأمر كذلك ، فلعلنا لا نخطئ كثيرا إذا ما أسقطنا هذا الفريق الأخير من حسابنا ، لمحدودية تأثيره فى جانب وانعدام ذلك التأثير فى جانب آخر ، وركزنا اهتمامنا فى الحديث عن توظيف الإسلام على الطرفين الفاعلين : الحكومة والأهالى .

* * *

وربما تسنى لنا ذلك على نحو أفضل ، إذا وقفنا أولا على ما نسميه وظيفة الإسلام أو الإسلام الوظيفة .

فنحن ممن يزعمون بأن الحضور الحقيقى للإسلام هو فى الشارع وليس فى المسجد . (مقولة الدين المعاملة أفضل تعبير عن هذا المعنى) ـ وإن محاولة حصره فى المسجد لا يقدر لها أن تنجح إلا فى ظل القهر المادى أو المعتدى ، أو فى ظروف الانحطاط الحضارى .

فإذا كان الفصل بين الدين والدولة يعد جزءا من الإيمان المسيحى ، فإن الوصل

بينهما هو جزء من الإيمان الإسلامى . بالتالى ، فإنه بينما يعد الفصل ركنا من أركان الدين المسيحى ، فهو يعد على الجانب الآخر نقضا لبنيان الدين الإسلامى .

نصوص إنجيل متى تصوغ الإيمان على أساس ذلك الازدواج والفصل . « اعطوا إذا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » ــ « لا يقدر أحد أن يخدم سيدين ... لا تقدرون أن تخدموا الله والمال » . وغير ذلك من النصوص واضحة الدلالة فى تقرير الاستحالة المسيحية للجمع بين الدين والدنيا .

الأمر مختلف على الصعيد الإسلامى ، الذى طرح مفهوما أبعد ، قدمت الرسالة الخاتمة بمقتضاه نظاما للحياة ، تجاوز حدود العلاقة بين الإنسان وملكوت السماء ، وشمل أيضا علاقة الإنسان بالإنسان ، حتى شاعت منذ عدة قرون مصطلحات مثل الإسلام عبادات ومعاملات ، أو دين ودنيا ، أو عقيدة وشريعة .

هذا المفهوم الشامل للرسالة ، الذى استقر فى الوعى الإسلامى طوال أربعة عشر قرنا ، أدركه بعض المستشرقين . فهذا الدكتور فيتز جرالد فى كتابه « القانون المحمدى » يذكر أن صرح التفكير الإسلامى كله قد بنى على أساس تلازم الجانبين (الدين والدنيا) ، بحيث لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر . والألمانى الدكتور شاخت يقرر فى موسوعة العلوم الاجتماعية أن الإسلام يعنى أكثر من دين (فى المفهوم الغربى) ... أنه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معا . أما الأستاذ جب فقد أشار بوضوح إلى أن الإسلام ليس مجرد عقائد فردية ، وإنما استوجب إقامة مجتمع مستقل ، له أسلوبه المعين فى الحكم ، وله قوانينه وأنظمته الخاصة .

لم نقتبس من كتابات فقهاء المسلمين وأعلامهم ، التى انطلقت من ذات الفكرة ، وهى تفوق الحصر . لكننا نلفت النظر هنا إلى ما ذهب إليه الشيخ محمود شلتوت فى كتابه « الإسلام عقيدة وشريعة » ــ حيث ذكر أنه « من آمن بالعقيدة وألغى الشريعة ، أو أخذ بالشريعة وأهدر العقيدة ، لا يكون مسلما عند الله ، ولا سالكا فى الإسلام سبيل النجاة » ــ ص ١١ .

وصدور هذه الفتوى عن فقيه مشهور برسوخه واعتداله ، يعكس المدى الذى بلغه مفهوم الوصل بين الدين والدنيا فى بنية الفكر الإسلامى . وهو وصل جاء محملا بالعديد من التكاليف والالتزامات التى تصوغ الواقع ، لبلوغ أهداف محددة ، عبر وسائل عديدة ومتنوعة . وثمة عناوين توجز تلك الأهداف فى عبارات مثل : خلافة الله فى إعمار الأرض ، والأمر بإشاعة العدل والإحسان (التجديد) ، وتحقيق مصالح العباد فى

المعاش والمعاد ، أى فى الدنيا والآخره . وقسم الفقهاء تلك المصالح إلى مراتب ثلاث ، ضرورية ، وحاجية ، وتحسينية .. وتحت كل كلمة اندرجت قائمة من المصالح ، وأهمها المصالح الضرورية التى حددها الأصوليون فى خمس هى : الحفاظ على الدين والنفس والعقل والعرض والمال ـ وهناك من أضاف العدل ، وآخرون أضافوا الحرية .

الخلاصة أن الوعى الإسلامى المستقيم تعامل مع الدين باعتباره نظام حياة . وأدرك أن العبادة ليست صلاة وصياما وحجا وصلة بالله فقط ، ولكنها كل عمل صالح يؤديه المرء وكل سلوك قويم يباشره . بل ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار حقوق مجموع الناس حقوقا لله تعالى ، واجبة الأداء ، يثاب منجزها ويعاقب مهدرها .

بهذا المنظور فإن وظيفة الإسلام تتجاوز بطبيعتها حدود المسجد ، وتصب بالضروره فى الشارع ـ أعنى فى واقع الناس وصميم حياتهم . بالتالى ، فإن الاستدعاء الجماهيرى للإسلام الذى حدث فى العقد الأخير ، كان بمثابة دعوة ضمنية له ، لكى يؤدى وظيفته أو وظائفه المفترضة ، التى غاب عنها طويلا لسبب أو آخر .

وكان مأمولا أن تمسك السلطة بالفرصة ، محاولة استثمار هذا الموقف الجديد لشحذ همم الناس ، عن طريق توجيه الخطاب إلى حسهم الإسلامى ومشاعرهم الدينية الجياشة ، من أجل إحداث نهضة للأمة تتحدى بها القعود والتخلف والتبعية . من أجل أن تصوغ بقيم الإسلام خريطة جديدة لقيم الواقع ، تستخلص ما فى الناس من خير وورع ، ولتوظفه من أجل عمارة الأرض والبر بالخلق .

كان بوسع السلطة أن تبادر إلى توظيف الإسلام فى تلك المجالات ، وأن تقود هى عملية إثبات الحضور الإسلامى فى الواقع ، على نحو فاعل ومشروع ، يحقق المصالح العليا المرجوة . وباستثناء إنشاء بنك « ناصر الاجتماعى » ، الذى يتلقى أموال الزكاة فى نطاق محدود ، إضافة إلى فروع المعاملات الإسلامية التى لجأت البنوك الربوية إلى تأسيسها ، فإننا لا نكاد نلمس توظيفا يذكر للإسلام فى واقع الناس وحياتهم العملية ، من جانب السلطة . وهو مانعزوه إلى التردد والتوجس ، وإلى المنظور الأمنى الذى قرئت به الظاهرة ، وربما أيضا إلى تحميل المشروع الإسلامى بأخطاء وخطايا التطرف المنتسب إلى الإسلام .

لما ترددت الحكومة وأحجمت ، تقدم الأهالى . تلقف بعضهم الكرة ، ومضوا يتقاذفونها ، وحدهم فى الساحة .

فى الماضى كان بعض الأخيار يترجمون مشاعرهم الإسلامية بإقامة المساجد والأوقاف

الخيرية ، وغير ذلك من أشكال البر وأنواعه . ولم يكن هناك وعى كاف بالمشروعات الاقتصادية والثقافية ، باستثناء مدارس تحفيظ القرآن . وإن كان الثابت تاريخيا أن حركة الإخوان عمدت فى الأربعينيات إلى إقامة بعض المشروعات الاقتصادية [شركة المعاملات الإسلامية ـ الشركة العربية للمناجم والمحاجر ـ شركة الإخوان للغزل والنسيج ـ شركة التجارة والهندسة بالإسكندرية ـ شركة التوكيلات التجارية بالسويس] ـ وهى مشروعات كانت تدخل ضمن دعوة الجماعة إلى « تنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها » ، طبقا لنص القانون الأساسى للإخوان .

كانت هذه المشروعات محكومة برسالة الجماعة ، وقائمة على رجالها وكوادرها ، وليس على قاعدة الجماهير العريضة . فضلا عن أنها لم تمثل فى حينها وزنا اقتصاديا يذكر ، بدليل أنها عندما صفيت وصودرت أملاكها مع حل الإخوان سنة ١٩٥٤ ، لم يكن لهذا الإجراء أى تأثير على الواقع الاقتصادى فى مصر .

فى السبعينيات اختلف الموقف اختلافا جوهريا . تزامنت الصحوة الإسلامية مع عصر الانفتاح ، ومرحلة التفسخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى أو كثرة الأموال فى أيدى الناس خصوصا بعد زيادة معدلات الهجرة والعمل فى البلاد النفطية ، واتفق أن ضعف القطاع العام فى تلك المرحلة إزاء التقدم الكاسح للقطاع الخاص . فى الوقت ذاته فإن المشروعات الحكومية لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الناس بصورة مرضية (مشروعات الخدمات نموذج لذلك) ، سواء لتدهور خدمات تلك المشروعات ، أو لزيادة احتياجات الناس .

فضلا عن ذلك كله ، فإن المد الإسلامى لم يتوفر له وعاء يحتويه أو يتولى ترشيده وتوجيهه إلى المسار الصحيح .

وكما حدث النمو العشوائى للجماعات التى عملت على توظيف الإسلام حركيا وسياسيا ، ظهر آخرون ـ على ذات الطريق ـ يحاولون توظيف الإسلام اجتماعيا واقتصاديا .

إذ منذ خرج الإسلام من الجامع إلى الشارع ، فإنه كان يبحث عن وظيفة . وكما قلنا ، فإنه إزاء خلو الساحة من طرف يستوعب الموجة ويؤدى مهمة التوظيف ، فإن الباب بات مفتوحا على مصراعيه لأى « صاحب عمل » يتقدم . وحدث أن هؤلاء وهؤلاء هم الذين بادروا إلى استثمار الفرصة الذهبية .

لن نتطرق هنا للتوظيف الحركى والسياسى للمد الإسلامى ، فذلك أمر تحدثنا فيه

مرارا ، وربما عدنا إليه فيما بعد . إنما الذى يهمنا فى الوقت الراهن هو التوظيف الاجتماعى والاقتصادى .

* * *

دعونا نقرر أولا أن قمة نجاح أى مشروع لا تتوقف فقط على كفاءته فى تلبية احتياجات الناس المادية والاستهلاكية ، ولكنها تتحقق إذا ما استطاع المشروع أيضا أن يخاطب ضمائر الناس ، ويستجيب لأشواقهم وأحلامهم . والذين يتمكنون من الاستناد إلى القيمة الاجتماعية النبيلة فى تلبية الحاجة الإنسانية ، يضمنون النجاح العظيم ، والرواج الأكيد ..

والأمر كذلك ، دعونا نكرر ، فلا غضاضة فى محاولة توظيف الإسلام من حيث المبدأ . فرسالته هى عمارة الدنيا فى الأساس ، وليس فقط عماره الآخرة . وهى تنظيم حياة الناس فى الأرض ، وليس فقط توثيق علاقتهم بالسماء .

دعونا نؤكد بعد ذلك على أن التوظيف الذى نقبله له حدود وشروط وضوابط ، يتعين علينا أن ننبه إليها ونتفق عليها ، حتى نحدد موقفا صحيا من محاولات التوظيف الجارية .

فليكن معلوما ــ أولا ــ أن تلك المشروعات تستثمر الدين وتستخدمه ، لكنها ليست من الدين . وكل العلامات والعناوين الإيمانية التى تثبت على واجهاتها لا تكسب أيًّا من تلك المشروعات حرمة أو حصانة من أى نوع . فنجاحها أو فشلها ، وجدية أصحابها أو تلاعبهم واحتيالهم ، ذلك كله ينبغى ألا يحمل على الإسلام بأى معيار .

وليكن معلوما ـ ثانيا ــ أن صحة انتساب هذه المشروعات إلى الإسلام مرهونة بمدى التزامها بمقاصد الدين ووسائله . فالمشروعات الاقتصادية على سبيل المثال ، لايصح انتسابها إلى الإسلام ما لم تعبر بصدق ووضوح عن وظيفة المال فى مفهومه . أى بحسبانه مالا لله ، استخلف فيه الناس ليسخروه ــ مع غيره من الوسائط ــ من أجل عمارة الأرض وانتفاع الكافة بعائده . ليصب ذلك كله فى مجرى العدل والقسط ، الذى هو محور الرسالة الإلهية وهدفها الكبير .

والمشروعية الإسلامية مطلوبة ليست فقط فى تلك الغاية ، ولكنها مطلوبة بذات القدر فى الوسائل المؤدية إليها ، الأمر الذى يعتبر المضاربة على المعاملات فى البورصات العالمية ، وأى استثمار لا ينتفع به مجتمع المسلمين ، عملا يتعارض مع تلك المشروعية .

وليكن معلوما ــ ثالثا ــ أنه فى كل الأحوال ، فإن الإسلام لا يحاكم بتلك

المشروعات ، وإنما هى التى تحاكم بمعايير الإسلام وقيمه . فهى تصبح إسلامية ويصح انتسابها إلى الدين ، بمقدار التزامها بالمقاصد التى أوجزناها . وهى تبتعد عن الدين وتكذب على الله . بمقدار انتهاكها لتلك المقاصد والوسائل .

وليكن معلوما ـ أخيرا ـ أن لافتة الإسلام التى تعلق على واجهات مختلف المشروعات ، لا تعنى بالضرورة أن كل ماعداها غير إسلامى . وإنما نحن نذهب إلى أن العاملين المنتجين الذين يسهمون فى إعمار البلاد وخدمة العباد فى صمت ، وبغير لافتات قرآنية أو صور تعلن الصلاح والورع ، هم أقرب إلى الله وأصدق من الأولين ، حتى وإن تساوى الاثنان فيما يؤديانه من دور فى صالح البلاد والعباد .

فى ظل المد الإسلامى الراهن ، تنامى شوق الناس إلى أن يصبغوا حياتهم وواقعهم بصبغة الإسلام . حدث ذلك على المستوى الفردى (انتشار الحجاب مثال ذلك) ، كما حدث على المستوى الجماعى ، مما تمثل فى المشروعات العامة التى حملت لافتة الإسلام ، وتوزعت بشكل أخص على ميدانى الخدمات العامة (المدارس والوحدات العلاجية) ، والمال والتجارة .

ولا كلام لنا الآن عن مشروعات الخدمات التى تقدم فى ذلك الإطار ، لأن شبهة التجارة فيما تقدمه ليست قائمة حتى الآن ، وبالتالى فإن احتمالات الغواية والفتنة ليست واردة . خصوصا وأن الخدمة الجليلة التى تؤديها ، يمولها خيرون يبتغون وجه الله ، لا مستثمرون أو مودعون ربما اتصلت قلوبهم بالله حقا ، لكن أعينهم معلقة على حظهم أو نصيبهم المشروع من الدنيا .

* * *

على مشروعات التجارة والمال ، سنركز حديثنا فى هذا الشق ..

ونحن لا نعرف ـ ولا غيرنا يعرف ـ عدد تلك المشروعات أو حجمها . ولكن الثابت أن ساحتها كأى مسرح بشرى تعج بالمستثمرين والمغامرين ، الصالحين والطالحين ، والمخلصين والمحتالين والأفاقين . فضلا عن أنها لم تعد مقصورة على المسلمين ، وإنما جذب الإغراء فيها بعض إخواننا المسيحيين ، الذين لم يترددوا فى استخدام اللافتة الإسلامية ، التى صارت علامة تجارية فى بعض الأحيان ، لا علاقة ضرورية أو دائمة لها بالعقيدة .

ولعل أهم ما أنجزته تلك المشروعات أنها ، بالخطاب الإسلامى الذى أعلنته ، استقطبت جمهورا عريضا ، أكثره كان مقطوع الصلة بالتجارة أو الاستثمار . وبعضه لم

يعرف طريقه إلى مصرف فى حياته . وإنما آثر هو وأسلافه أن يخفوا مدخراتهم فى بيوتهم ـ تحت البلاطة كما يقال ـ لكنهم عندما سمعوا بأن هناك مشروعا إسلاميا ، استخرجوا تلك المدخرات ، وسارعوا إلى إيداعها فيه .

أى أن إنجاز تلك المشروعات أنها جذبت إلى مجالى المصارف والاستثمار شريحة جديدة من البشر ، دخلت إلى هذه المشروعات من باب الإسلام أولا ، ثم بإغراء الربح ثانيا . أقول ذلك لأن المصارف الإسلامية سبقت من الناحية الزمنية مشروعات التوظيف الأخرى ذات الأرباح العالية . وجمهور البسطاء والفقراء الذين أقبلوا على الإيداع فى تلك المصارف . جذبتهم سمعة التعامل بغير الربا . ولم يعرف عن تلك المصارف أنها وزعت فى الماضى ـ ولا فى الحاضر ـ أرباحا مغرية لعملائها ، تتجاوز ما توزعه المصارف العادية من فوائد .

كانت كلمة « الحلال » هى المفتاح السحرى الذى وصلت به الدعوة أولا إلى قلوب الخلق . وهذه نقطة بالغة الأهمية ، تكشف عن نقطة الجذب الأساسية التى دفعت الناس فى ذلك الاتجاه . فهم ببساطة يريدون مالا حلالا فى الأساس ، وإن جاء موفور الربح فقد جمع بين الحسنيين .

ليس بمقدور الناس أن يتحققوا من مدى الحلال فى أنشطة تلك المشروعات ، وليس من شأنهم أن يتدخلوا فى كيفية إدارتها وضبط حساباتها وسلامة أوضاعها القانونية . فذلك شأن الدولة ، وحقها ومسئوليتها ، ولا تثريب عليها إن نهضت بتلك المسئولية . وإن تقاعست عنها ، فذلك خطؤها الذى تتحمل مغبته ، وعليها أن تصححه .

نحن نعلم أن الكثير من المشروعات الاقتصادية الإسلامية ، يحتاج إلى تقويم وإصلاح ، ليس فقط فى أوضاعها القانونية والمالية ، ولكن أيضا فى ضرورة ردها إلى الالتزام بمقاصد الإسلام ووسائله التى ذكرناها . ولعلى كنت أحد الذين نبهوا مبكرا إلى هذا المعنى ، عندما كتبت فى ١٦ ديسمبر ٨٦ مقالا بعنوان : إنهم ينتهكون وظيفة المال .

لكن المشكلة أننا عندما انتقدنا هذه المشروعات ، كنا ندعو إلى تصحيح أوضاعها ، لكى يؤدى الإسلام وظيفته فى واقع الناس على نحو فاعل وسليم ، ليكون سبيلا إلى إعمار البلاد وإشاعة العدل الاجتماعى ، والمضى على طريق التقدم والنهضة .

غير أن هناك آخرين يمارسون ذلك النقد ويشددون عليه ، لقطع الطريق وليس لتصحيح المسار ، ولكى يغلق الباب أمام توظيف الإسلام ، لا لكى يوظف على النحو

الذى ننشده ، والذى يحلم به جمهور المؤمنين .

وهؤلاء الذين يريدون للإسلام أن يظل بلا عمل ، أو يسعون لرده إلى باحات المساجد وساحات الموالد ، يخطئون فى قراءة الواقع والتاريخ . فهم لا يحاولون فقط اغتيال حلم يراود الناس ويلح على ضمائر المؤمنين ، ولكنهم أيضا يقفون ضد حركة التاريخ ومجراه .

والذين يقفون ضد أحلام الناس وضد التاريخ ، محكوم عليهم دائما بالهزيمة والخسران إن عاجلا أو آجلا ! .

صحوة أم كبوة

هل نحن بصدد صحوة أم كبوة ؟ .. هل هى ظاهرة خيرة أم شريرة ؟ .

عادت مثل هذه الأسئلة تطرح نفسها على الجميع بعدما تبدى من ممارسات صدرت عن بعض الإسلاميين ، تراوحت بين الأخطاء والخطايا . **وإذ أثارت تلك التصرفات مشاعر تفاوتت بين الفزع والقلق والسخط والحيرة ، فإن سيل التساؤلات بدأ ينهمر ، سواء من جانب الخائفين من الظاهرة الإسلامية ، أو الخائفين عليها .**

وقد كنت أحد الذين لوحقوا بتلك الأسئلة ، فى خطابات القراء ، أو فى مختلف المنتديات والمجالس التى شهدتها . فضلا عن أنى خلال شهر واحد شاركت فى ست ندوات بعضها كان حول موضوع الصحوة ومآلها . وبعضها بدأ بأمر آخر وانتهى بذات الأسئلة المثارة حول الصحوة ، والتى تراوحت بين الجدل حول التفاصيل ـ العنف والغناء والموسيقى والنقاب وخلافه ـ وبين الخوض فى أصل الحكاية وفصلها ، ومستقبلها .

طالب بكلية التربية اسمه إبراهيم درويش بعث إلى برسالة مطولة يقول فيها : لقد كتب على جيلنا أن يتخبط فى دياجير الظلام . حتى لم نعد نعرف الصواب من الخطأ والأبيض من الأسود والحلال من الحرام . فنحن نقرأ من يقول بأن النقاب بدعة ليست من الدين ، ومن يقول بأنه واجب يتطلبه الدين . ونسمع من يحرم الغناء والتمثيل والموسيقى ، ثم يأتى من يقول بأنها حلال فى الأصل . ونطالع من يحدثنا عن مجد المسلمين وعظمة تاريخهم ، ثم نجد من يقول بأن التاريخ الإسلامى لم يكن سوى سلسلة من المظالم والكوارث . ونقرأ لمن يتباهى بالخلافة الإسلامية ويعتبرها حلما عظيما ، ثم يجىء من يقول بأن الخلافة كانت كابوسا والدعوة إليها فتنة . ونعرف بأن للاستعمار دوره فى

إلغاء الخلافة على عهد أتاتورك ، بينما يخرج علينا من يقول بأن الاستعمار هو الذى يدعو إلى إحياء الخلافة ! .

استطرد الشاب قائلا : وليت الأمر مقصور على النواحى الدينية والتاريخية فقط ، ولكن حيرة الواحد منا تشمل دائرة أوسع ، فنحن لم نعد نعرف هل شركات توظيف الأموال تخدم الاقتصاد الوطنى أم أنها تهدده ؟ وهل أعضاء تنظيم ثورة مصر أشرار أم أخيار ؟ وهل القطاع العام نعمة أو نقمة ؟ وهل بيع فندق سان ستيفانو لمصلحة البلاد أم ضدها ؟ .. وهل الأمريكان أصدقاؤنا أم أعداؤنا ؟ وهل جمال عبد الناصر زعيم وطنى ، أم أنه ديكتاتور خدع الشعب ولم يكن حكمه سوى صفحة سوداء فى تاريخ مصر؟ .. وهل ماجرى فى ٦٧ كان هزيمة أم خيانة ؟ .

أضاف صاحبنا : وأكثر من هذا كله ، فنحن أصبحنا لا نعرف هل الدروس الخصوصية خطأ أم صواب ؟ .. والغش ؟ والرشوة ؟ والمحسوبية ؟ .. بل إن الأخ سيد ، الذى صار سالى ، لم نعرف بالضبط هل هو شاب أم فتاة ، بعدما قرأنا عن اختلاف أهل الطب فى الموضوع ؟ ! .

طالب آخر بكلية طب الإسكندرية ـ عادل شرف الدين ـ كتب يقول : ما الذى تريده الجماعات الإسلامية فى نهاية الأمر ؟ .. هل يريدون للطلاب أن يلبسوا الجلابيب ، وللفتيات أن يرتدين النقاب ؟ وللكل أن يتداووا بالطب النبوى ؟ ـ أليس هذا الذى نراه ونقرأ عنه « مصيبة » حلت بمصر ، وردة حضارية تريد أن تعود بنا إلى الوراء ألف عام ؟ ..

ثالث من كلية حقوق القاهرة ـ اسمه أسامة عبد الله ـ كتب يقول : لقد قرأنا لك ما كتبت فى نقد كتاب « فقه الجاهلية المعاصرة » ، وهجومك الشديد على ما جاء فيه من أفكار ، وتابعنا مقالاتك فى نقد التطرف وأهله ، ثم قرأنا فى إحدى المجلات الإسلامية مقالات تتهمك أحيانا بالعالمانية وأحيانا بالتواطؤ مع الحكومة لمحاربة التيار الإسلامى ، وفى مجلة أسبوعية قومية قرأنا أنك متطرف ومن دعاة التكفير .. فهل لك أن تدلنا على الحقيقة ، لأننا بصراحة لم نعد نفهم وجه الصواب أو الخطأ فيما يكتب .

بعدما ختم الأخ أسامة خطابه ، أضاف ملحوظة هذا نصها : أطلعنى زميل على مقال يتهم شيخ الأزهر بتأييد التطرف . وكنت قد طالعت شتيمة للإمام الأكبر فى إحدى صحف المعارضة دهشت لها ، لكن قلت إن صحف المعارضة تشتم كل الناس . أما الذى أدهشنى أكثر أن التعريض بشيخ الأزهر الذى طالعته أخيرا ، نشر فى إحدى

المجلات الأسبوعية القومية .. نرجو الإيضاح قبل أن نفقد الثقة فى الجميع ! .

هذه « عينات » تخيرتها من جملة الخطابات التى تلقيتها فى الأسابيع الأخيرة ، والتى بعث بها شبان لا أعرف أعمارهم ، لكن القاسم المشترك الأعظم بينهم أنهم شبان حائرون ، التبست عندهم الأشياء واختلطت الألوان ، واستبدت بهم الحيرة ، فراحوا يتساءلون ويستفسرون ..

وأحسب أن هذا شعور حقيق ، ليس وهميا وليس مفتعلا . ولعلى لا أكون مبالغا إذا قلت إن الالتباس بات سمة بارزة للمرحلة التى نمر بها ، التى اختلط فيها الحابل بالنابل ، وبات الإنسان الطبيعى والمحايد ، عاجزا عن أن يعرف الأبيض من الأسود ، والخطأ من الصواب ، والحلال من الحرام . كما قال صديقنا طالب كلية التربية بحق . وقد حالفه التوفيق فيما أورده من أمثلة وشواهد ، تجاوزت الشأن الإسلامى إلى مختلف الشئون العامة والمهمة الأخرى .

ولأسباب أظنها مفهومة . سوف أقصر حديثى على الالتباس الحاصل على الصعيد الإسلامى . وقبل محاولة تفسير مصدر الالتباس ، أستأذن فى التنبيه إلى أمرين وثيق الصلة بالموضوع .

الأمر الأول : أزعم فيه أن رؤية الظاهرة الإسلامية والحكم عليها يتأثران كثيرا بالزاوية التى يقف فيها الرائى أو المشاهد . فهناك من يرى فى الظاهرة جانب العنف المادى ، معكوسا فى المطاوى والجنازير وغير ذلك من الأسلحة البيضاء . وهذا العنصر موجود فى الظاهرة ولا اختلاف فيه . وهناك من يرى جانب العنف الفكرى فى الظاهرة ، متمثلا فى تكفير المجتمع أو جاهليته . وهذا عنصر موجود أيضا ولا سبيل إلى إنكار حضوره . وهناك من يطالع الظاهرة من زاوية الدراويش ذوى المسابح واللحى الطويلة والجلابيب القصيرة .. وهؤلاء موجودون كذلك ولا سبيل إلى إنكارهم . وهناك من يرصد الظاهرة من خلال الذين يتاجرون بالدين ، ويتخذون منه ستارا للإثراء غير المشروع ، وللنصب على الناس . وهناك من يطالع فى الظاهرة عنصراً آخر مختلفاً تماماً ، فيرى أنها أفرزت جيلا من الإسلاميين الذين يتحلون بالعديد من الفضائل السلوكية والعملية ، الذين يمثلون طليعة للتغيير يبشر بكثير من الأمل .

تلك كلها عناصر موجودة فى الظاهرة الإسلامية . ومن الخطأ الفادح فى التشخيص أن يثبت أى طرف عينيه على عنصر واحد ، من زاوية واحدة ، ليدعى بعد ذلك أن مارآه هو الصحوة أو الظاهرة الإسلامية ، بينما الحقيقة أنه لم يطالع غير وجه واحد لها .

فصدق ولم يصدق فى الوقت ذاته . صدق عندما رصد الذى وقعت عليه عيناه . ولم يصدق لأنه لم ينتبه إلى أن للصورة مكونات وظلالا أخرى . لم يتح له أن يراها ، سواء لأنها تتجاوز مدى رؤيته ، أو لأنها حجبت عنه . أو لأنه أشاح بوجهه عنها ولم يشأ أن يراها .

والرؤية الصحيحة للظاهرة الإسلامية ليست متعذرة تماما على من رغب فيها . وهى تتوفر إذا ما تخلى المرء عن « التطرف » فى التعامل معها . بمعنى أن يقف على طرف واحد ، ويتشبث به ، مصراً على أن المشهد كله لا يرى إلا منه ، وأن ما يطالعه هو وحده الحقيقة .

وهى تتوفر أيضا إذا ما أتيح للمرء أن يتعرف بحياد على المكونات المختلفة للظاهرة ، وأن يقف على حجم كل منها . بحيث يتحقق مما هو قاعدة ، وما هو استثناء ، وما هو سوى ، وما هو شاذ .

بالتالى ، فإن بلوغ تلك الرؤية الصحيحة يظل وثيق الصلة بموضوعية تناول الظاهرة ، وبنزاهة وأمانة الإعلام عنها ، وبمدى المسئولية التى يتحلى بها الباحثون أو الناقلون فى التعبير عن حقائقها .

ولنضرب مثلا محددا لما نريد أن نقول ..

فى عدد جريدة « الأهالى » الصادر فى ١٣ إبريل الماضى ، عرض لوقائع ندوة عقدت بمقر حزب التجمع حول « مظاهر الردة الحضارية التى تهدد مصر » ، انصب الحديث فيها على الجماعات الإسلامية ، على إطلاقها . فى تلك الندوة قال أحد المتحدثين ــ والعهدة على الأهالى ــ إن الطالب فى أسيوط كان يذهب إلى الجامعة راكبا ناقة ، ويضع فى عينيه الكحل ! .. وأن الطلبة صاروا يصرخون فى المؤتمرات ، واإسلاماه .. واإسلاماه . وأصدروا بيانا عاما يدعون الناس لقضاء الحاجة فى الخلاء ، ويرفضون استخدام دورات المياه ! .

وفى شأن السياسة الخارجية ذكر المحاضر أن هذه الجماعات ترى « أن علينا دعوة الدول غير المسلمة إلى الإسلام . وعلى هذه الدول إما أن تدفع الجزية حقنا للدماء ، أو نحاربهم ونأخذ نساءهم سبايا . ونقتل رجالهم ونسترق نساءهم » ! .

أما نظرة الجماعات الإسلامية لحل الأزمة الاقتصادية ، فقد نقلها المتحدث على لسان رئيس حزب الأحرار (؟ !) الذى دعا مرة إلى حل مشكلة الديون بالبحث عن كنوز قارون التى وردت فى القرآن . التى يرجح أنها أسفل بحيرة قارون ! .

أضاف المتحدث أنه سمع شريطا للشيخ كشك يدعو فيه إلى تسهيل الغش فى الامتحانات . ويقول للمراقبين يسروا ولا تعسروا . واعطوا الطلاب مفاتيح الإجابات . ثم روى واقعة لأحد أطباء الجماعات الإسلامية بالمنصورة ، الذى استعمل عسل النحل فى علاج جرح كبير فى ساق مريض ، مما أسفر عن إصابة المريض بالتسمم وبتر الساق .

قال المحاضر أيضا إن الردة الحضارية امتدت إلى المسارح والتماثيل والصور . وأن طلابا بكلية الفنون الجميلة بجامعة حلوان شاركوا فى تكسير بعض التماثيل الفنية واللوحات ، لأن هذه التحف الفنية لا تزيد فى نظرهم المتخلف عن كونها أصناما وأوثانا ! .

هذه بعض جوانب الصورة التى قدمها أحد المثقفين للظاهرة الإسلامية فى ندوة عامة . وهى تعكس زاوية للرؤية ، إن صحت تفاصيلها ، فإنها ركزت على آحاد من أفراد الجماعات الإسلامية فى طول مصر وعرضها . وهى صورة كاريكاتورية بكل المقاييس ، اعتمدت أسلوب الانتقاء والمبالغة والتعميم . وذلك نهج يتناقض بالكامل مع الأسس المعتبرة فى أى تناول علمى سليم لأية ظاهرة اجتماعية . فمجموع الذين نسبت إليهم تلك التصرفات بين الشباب المسلم ، أقل بكثير من مجموع الذين يصابون بلوثات عقلية ، أو الذين يتعاطون الهيروين بين عامة الشباب المصرى . ومع ذلك يخرج علينا من يقول بأن هذه هى صورة الجماعات الإسلامية ، بينما لا يجرؤ باحث على القول بأننا نتعامل مع جيل من الشباب فاقد العقل أو المخدر والمدمن .

الطريف أن المحاضر ذكر فى النص المنشور أن واحدا فعل كذا فى أسيوط ، وأن آخر عالج مريضا بالعسل فى المنصورة ، وأن ثالثا (لا علاقة له بالجماعات الإسلامية) اقترح كذا لحل المشكلة الاقتصادية . ورغم أنه انتقى وقائع ثلاثا . ولم ينتبه إلى أنه نسبها إلى أشخاص ثلاثة ، فإنه استدل بها على « الردة » فى فكر الجماعات الإسلامية . وأبرزت الأهالى المعنى المراد ، فنشرت المقال تحت عنوان يقول : يركبون الناقة ويعالجون الجروح بعسل النحل ويبحثون عن كنوز قارون ! .

الأمر الآخر الذى ننبه إليه هو عمق الآثار المترتبة على القيد القانونى الذى يحول دون إنشاء تجمعات سياسية على أساس دينى فى مصر . وليس الضرر الوحيد لهذا القيد أنه يؤدى عمليا إلى انتشار التجمعات السرية ، مما يفتح الباب للترويج للأفكار الفاسدة ، التى تجد فى الظلام مناخا مواتيا لها . إنما الضرر الأكبر فى ظنى أن هذا القيد يحجب تيار

الاعتدال والوسطية ، ويجهض أى محاولة يبادر إليها دعاته ، لتوسيع قاعدة ذلك التيار ، وتحويله إلى كيان فاعل ومؤثر .

دعاة التطرف لايعنيهم ذلك القيد فى قليل أو كثير . لأنهم بطبيعة تكوينهم وأفكارهم أكثر استعدادا لتحدى الوضع القانونى والمغامرة ببث دعوتهم فى السر . ولهذا فإنهم لايترددون فى إقامة تنظيماتهم رغم الحظر ، ولا يبالون كثيرا بانتهاك القانون أو الصدام مع السلطة .

أما دعاة الاعتدال ، فالوضع بالنسبة إليهم معكوس تماما . فهم بطبيعة موقفهم مع القانون ومع الشرعية . وبالتالى فإنهم ليسوا على استعداد لإقامة تنظيماتهم فى السر ، فضلا عن أنهم فى الأساس ضد العنف المادى أو العنف الفكرى ، ومن ثم ضد الصدام مع السلطة .

النتيجة الطبيعية والمنطقية لهذا الوضع هى : أن التطرف تصبح له تنظيماته الناطقة باسمه والمعبرة عن فكره ، أى له كيانات محددة يخاطب الناس من خلالها ، ولا تتردد منابر الإعلام فى الإشارة إليها أو الحوار مع رموزها أحيانا ، رغم سريتها ولا مشروعيتها . أما الاعتدال فإنه يفتقد إلى الكيان القانونى والشرعى المعبر عنه . ويظل فى نهاية الأمر ممثلا فى أفراد مبعثرين ، محدودى الجهد والطاقة ، وفرصتهم فى التعبير عن أنفسهم أو الترويج لأفكارهم . محدودة أو منعدمة .

إن طبائع الأشياء تدلنا على أن الاعتدال هو الأصل والقاعدة ، وهو الأقرب إلى فطرة الناس وأمزجتهم ، التى تنفر بحسها التلقائى من التطرف والشذوذ الفكرى ، خصوصا فى مجتمع معتدل البنية مثل مصر . دليل ذلك أن ما نشهده من تطرف وغلو أو تنطع فى الدين ورد أضعافه على الأمة الإسلامية فى تاريخها الطويل ، ولكن لم يكتب لأى من الفرق الغالية ـ كما كانت تسمى ـ أن تحيا طويلا بين الناس . فقد اندثرت كلها . وفشل غلوها فى أن يستمر . وما كتب له البقاء ورسوخ القدم والغلبة ، هو مذاهب أهل القبلة . وبالأخص أهل السنة والجماعة .

أقول إنه رغم ما يدلنا عليه المنطق والتاريخ ، فإن الوضع الراهن يكاد يعطى فى ظاهره انطباعا عكس المنطق وعكس التاريخ . ومن يطالع العديد من المعالجات الإعلامية يقع بالضرورة فريسة خطأ فادح مؤداه أن التطرف هو الأصل ، بينما الاعتدال هو الاستثناء والشذوذ فى الظاهرة الإسلامية . ولا يرجع ذلك فقط إلى نهج التناول الإعلامى الذى يعتمد المبالغة والإثارة ـ وزادهما كبير فى التطرف ـ وإنما يفسر ذلك أيضا

بغيبة منابر الاعتدال وتشرذم رموزه ، ى مقابل تعدد منظمات التطرف واجتماع شمل أهله .

من أين يجىء الالتباس فى فهم الظاهرة الإسلامية ؟.

الذى مررنا به توّا له علاقة بالالتباس الحاصل ، الذى يفرز مختلف مشاعر السخط والحيرة والقلق على الحاضر والمستقبل . غير أننا إذا دققنا النظر فى القضية ، فسوف نرصد أمورا أخرى لا تخفى أهميتها ، فى مقدمتها العناصر التالية :

* أولاً : عدم وضوح المنطلق الأساسى للتعامل مع الظاهرة الإسلامية ، وهل المطلوب هو تصحيح الظاهرة أم تصفيتها . ذلك أننا نشهد جهودا طيبة للتصحيح والترشيد ، بينما نلمح فى نفس الوقت جهودا أخرى لحصار الظاهرة وتصفيتها . والذين يتابعون المؤتمرات التى يعقدها الساعون إلى التصحيح فى بعض المحافظات المصرية ، يلمسون مدى الحرج الذى يستشعره المتحدثون فى تلك المؤتمرات . عندما يواجهون بآثار جهود التصفية التى تبذل على صعيد آخر .

وهذا الخلل فى الرؤية الاستراتيجية للموضوع انسحب أثره على بعض المنابر الثقافية والإعلامية ، التى أوقعت من يتابعها فى حيرة بالغة . فكثرة التناقض فى لغة الخطاب أحدثت تشويشا فى العقل العام ، الذى اختلط الأمر عليه ، فلم يعد يعرف على وجه الدقة ماهو صواب وما هو خطأ ، وما هو حق وما هو زيف .

* ثانيًا : عدم وضوح الأحجام والأوزان الحقيقية لتيارات الظاهرة الإسلامية وفصائلها . وبالتالى فإن أحدا لم يعد يعرف ما الذى يجب أن يهمل شأنه وما الذى ينبغى أن يؤخذ مأخذ الجد من مختلف التصرفات التى تصدر عن الإسلاميين . خصوصا بعد أن أصبح مصطلح الجماعات الإسلامية هلاميا ومطاطا ، لايعرف له أول من آخر . ولا كبير من صغير . ولا أبيض من أسود ! .

لقد استنفر العقل المصرى فى ربيع هذا العام (١٩٨٨) لأن بعض الشبان الذين ينتمون إلى إحدى الجماعات الإسلامية حاولوا مصادرة عرض فنى فى مدينة أسيوط وآخر فى قرية مجاورة لها . وتحول الحدث الصغير إلى قضية قومية طغت على أخبار الانتفاضة وشح مياه النيل والجراد الذى يهدد البلاد ، حتى وصفه أحد زملائنا الأفاضل فى مقال افتتاحى بأنه « اغتيال وجدان مصر » ! .

لقد بولغ فى الأمر بصورة غير مبررة ، خاصة وأن كافة أهل الفقه المعتبرين ، وكافة الرموز الإسلامية فى مصر . كان لهم رأيهم المطمئن ، الذى وقف مع احترام الفن ورسالته

النبيلة . ومع ذلك فقد تجاهلت الحملة شهادات هؤلاء جميعا ، وانساقت وراء دعاوى مجموعة الشباب فى أسيوط ، بغير تمييز كاف بين وزن هؤلاء وهؤلاء .

* ثالثًا : الأخطاء والخطايا التى يمارسها بعض الإسلاميين ، والتى تسهم فى تشويه الظاهرة الإسلامية وتنفير الناس منها . ولئن كانت هناك مبالغة فى تصوير بعض تلك الممارسات ، إلا أن أحدا لا ينكر أن هناك تصرفات أخرى تعد نسبتها إلى الإسلام أكبر إساءة له . فالذين اختطفوا الطائرة الكويتية وقتلوا اثنين من ركابها ، والذين حاولوا اغتيال بعض الشخصيات المصرية العامة فى عام ١٩٨٧ ، هؤلاء جميعا ـ وأضرابهم ـ وصموا الإسلام بما لا يشرفه ، وحققوا للكارهين للإسلام حلمهم فى تقويض سمعته وتلويث كل ماهو نبيل وجليل فيه . وأسهموا بقدر فعلى فى حملة التخويف من الإسلام ، التى تشنها منذ سنوات كل الجبهات التى أقلقتها صحوة أهله .

* رابعًا : التناول الإعلامى للظاهرة الإسلامية . إذ لا يسع أى باحث منصف إلا أن يقرر بأن المعالجات الإعلامية لتلك الظاهرة افتقدت الإنصاف والحيدة فى كثير من الأحيان . وقد تأثرت تلك المعالجات بأمرين ، أولهما أزمة علاقة النخبة بالإسلام ، التى تتسم بالتوتر وسوء الفهم ، مما أفرز سيلا من الكتابات المتعسفة والمسيئة للإسلام فى فكره وفى تاريخه . وهذه لا ينكر دورها فى بلبلة الرأى العام ، بعواطفه الإسلامية المشهودة . الأمر الثانى أن أكثر المعالجات الإعلامية للظاهرة الإسلامية شغلت بمحاكمة الظاهرة والتصيد لها ، والتشويش عليها ، بأكثر من انشغالها بمحاولة فهمها وتحليلها وعلاج أوجه القصور فيها . وبتعبير أصرح وأدق ، فإن تلك المعالجات تأثرت إلى حد كبير بالنهج الأمنى فى التعامل مع الظاهرة . الأمر الذى لم يتح الفرصة للناس لكى يطلعوا على أى من أوجهها بعين محايدة .

* خامسًا : الفوضى الفكرية ، التى زادت من الاضطراب والحيرة فى أذهان الناس . فقد خاض فى أمر الإسلام كل من هب ودب من الكاتبين . وأصبح هؤلاء مفكرين ومجتهدين ، لا يتورعون عن الفتيا فى أمور الدين والدنيا ـ بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير . ثم طالعنا من ينشر إعلانات يزعم فيها الإمامة ، وقرأنا إعلانا مدفوعا لمن نصب نفسه رائدا للتنوير . وقرأنا تخليطا وتدليسا باسم الاجتهاد . ومن جراء ذلك الهرج الفكرى ، الذى أهدرت فى ظله قواعد العلوم الشرعية ، وسربت الأفكار الفاسدة ، واستبيحت الألقاب ، كان طبيعيا أن تزداد البلبلة ويتعمق الالتباس .

* سادسًا : الفراغ الفقهى ، الذى لاحظه شيخ الأزهر فى رسالته الشهيرة التى

تحدث فيها عن « سكوت العلماء » إزاء الكثير مما يجرى ، بينما يفترض أنهم فى مقدمة حراس الشريعة ، الذين يذودون عنها كل ما هو تجريح وكيد . وسواء غاب صوت الفقهاء أم غيِّب ، فالحاصل أن حضورهم ليس مرصودا وليس فاعلا فى الساحة ، الأمر الذى شجع المدعيّ فى الاجتراء والتخوض فى أمور الشريعة ، كما دفع الكثير من الشباب إلى محاولة تلمس الرأى الفقهى من مصادر أخرى ، ليست دائما موثوقة أو فوق مستوى الشبهة العلمية .

هذه أسباب ستة للالتباس المشهور بين شبابنا ، الذى لا يقف أثره عند حدود البلبلة والحيرة ، وإنما يمتد ذلك الأثر إلى التشويش على القضايا الكبرى والتحديات الجسيمة التى ينبغى أن ينصرف إليها الجهد ، وتصب فيها كل الطاقات المبدعة والخلاقة .

* * *

بقيت عندى كلمة أخيرة لطالب الحقوق الذى حيره بعض ما كتب عنى ، هى : استفت قلبك وإن أفتوك .. وإن أفتوك ـ فإن غم عليك فلا تحزن ولا تبتئس ، فلن تكون أول الحائرين ولا آخرهم . إذ نحن فى زمن الالتباس .

فليس لها من دون الله كاشفة ! .

لغــز الحَــل الإســلامى

عندما عزلنا الدين عن الحياة ، بدت عبارة الحل الإسلامى غريبة على الأسماع والأفئدة . وعندما صرفنا همَّ المتدينين إلى عمارة الآخرة ، وأغرقناهم فى عالم الغيب ، فإنهم هجروا عمارة الدنيا ، وسقطوا ـ من ثم ـ فى عالم الشهادة . ومنذ صار الخطاب الدينى موعظة وتنويعا على : نصوص من قرآن وسنة ، بات مثيرا لدهشة البعض أن يتحدث الإسلاميون عن التنمية والدعم والمشكلات الحياتية الملحة . إذ بحث هؤلاء عن « نص » يفصل فى مسأله بقاء الدعم أو إلغائه ، أو عن إشارة فى مصنفات الأقدمين إلى موضوع التنمية ، فلما لم يجدوا ، احتاروا وتكدروا ، وأكثرهم أنكروا ! .

هكذا بدا الحل الإسلامى عنوانا سهل الإلقاء والتداول ، ممتنعا عن الفهم والتناول . وصار مهما وحيويا ، فى هذه المرحلة بالذات ، أن يفسر العنوان ، وأن يجرى الحوار حول كيف يكون ذلك الحل ، وإلى أين يقودنا ؟ .. ولئن جرى مثل هذا الحوار فى مناسبات عدة ، بالأخص عندما أثير موضوع تطبيق الشريعة ، وكان لنا اسهام متواضع فيه ، إلا أن دائرة التساؤل حول موضوع الحل الإسلامى باتت أوسع بكثير هذه المرة . خصوصا بعدما حمله الإسلاميون على أكتافهم أثناء المعركة الانتخابية ، حتى كان ما كان من صخب وضجيج واعتراض ، لايزال صداه قائما إلى الآن .

ولسنا بسبيل توجيه الخطاب هنا إلى الناقمين والكائدين ، الذين تقف كلمة الإسلام فى حلوقهم ، ويُصليهم حديثه بالغصة والمرارة والحساسية الزائدة ، لكنا نوجه الخطاب إلى من يريد أن يفهم أو يحاور ، وإلى من التبس عليه الأمر أو استبدت به الحيرة . ولئن بدا أن الأولين هم أصحاب الصوت العالى ، أو المتصدرين لمختلف المنابر ، إلا أن الأخيرين هم الأغلبية الساحقة من الناس ، الذين ترطب كلمة الإسلام قلوبهم ،

وتستثير فيهم مدد الخير والعطاء والتأييد . برغم كل حيرة وأى التباس :

نحن معهم فى طرح السؤالين : كيف وإلى أين . ليس فقط لأن من حقهم أن يتعرفوا على تصور الإسلاميين للحل الذى يعرضونه . صيغته وحدوده ومجالاته ومنتهاه ، ولكن أيضا لأن الراية الإسلامية حملها آخرون وروجوا لها . ثم أساءوا إلى دينهم وإلى شعوبهم ، فضلا عن أن هناك تطبيقات وحلولا إسلامية مطروحة فى الساحة الآن ، ومن حق الناس أن يسألوا عما إذا كان الحل المأمول ينتسب إلى الحل المعمول ، وما درجة القرابة أو وجه الشبه بينهما ؟ ! .

* * *

سنحاول هنا أن نجيب على السؤال : كيف ؟ ، مستهلين الإجابة بإيضاحات ستة هى :

* أولاً : أنه ليس هناك شىء واحد اسمه الحل الإسلامى ، ولكن هناك حلولا عديدة تنبع من رؤية الإسلام وتصوره للكون والحياة . وبالتالى فإن الحدود تتعدد بتعدد المشاكل بمعنى أن رؤية الإسلام وموقفه هما العنصر الجامع ، أما الحلول المرتكزة على هذه الرؤية والنابعة منها فهى غير متناهية ، لأن وقائع الحياة غير متناهية بطبيعة الحال .

* ثانيًا : أن الحل الإسلامى لا يشترط فيه أن يكون مذكورا فى الكتاب والسنة أو فى مدونات الفقه وكتب السلف ، لكنه يكتسب صفته تلك إذا لم يتعارض مع نص أو قيمة إسلامية ، وإذا كان يحقق مصلحة مرجوة لمجتمع المسلمين . فى هذا الصدد نستحضر حوارا ذكره ابن القيم فى أعلام الموقعين بين ابن عقيل وعدد آخر من الفقهاء ، حول السياسة الشرعية . إذ قال أحد الفقهاء أنه لا سياسة إلا ما وافق الشرع . فقال ابن عقيل : السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، وان لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى . ثم أضاف : فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع ، أى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح . وإن أردت ما نطق به الشرع ، فغلط وتغليط للصحابة .

وقد انحاز ابن القيم لرأى ابن عقيل ، وانتقد من قال إن السياسة هى فقط ما نطق بها الشرع ، حتى اتهمهم بأنهم ضيعوا حقوق الناس وجعلوا الشريعة قاصرة لاتقوم بمصالح العباد . وقال قولته الشهيرة : إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذى قامت به السموات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العقل ، وأسفر صبحه بأى طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره .

والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأماراته فى نوع واحد ، وأبطل غيره من الطرق التى هى أقوى منه وأدل وأظهر.. فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها . (أعلام الموقعين جـ ٤ ص ٣٧٢) .

* **ثالثًا** : أنه على تعدد الحلول الإسلامية لمختلف المشكلات ، إلا أن هذه الحلول ليست لها صفة الثبات ، وإنما هى متغيرة بتغير الأزمنة والأمكنة والعوائد والأحوال . وهذا المبدأ مستقر عند فقهاء الأصول . ومعروفة قصة الإمام الشافعى الذى غير من مذهبه عندما انتقل من العراق واستقر فى مصر ، حيث اختلفت الأحوال والعوائد ، فكان طبيعيا أن تختلف الاجتهادات والأحكام . وغنى عن البيان أن حديث المتغيرات منصرف إلى المعاملات دون العبادات ، التى تتسم بالثبات والأصل فيها هو الاتباع ، فى حين أن الأصل فى الأولى هو الابتداع ، كما قال بعض الفقهاء .

* رابعًا : **أن اختلاف الحل الإسلامى عن غيره ليس مطلوبا وليس ضروريا . إذ ليس مفترضا أن يكون الحل الإسلامى أمرا فريدا فى بابه ، ليس مسبوقا ولا ملحوقا . فالإسلام جزء من تيار البشرية ، والمسلمون ناس من الناس . وإذ حدث واتفقت القيم أو المصالح بين المسلمين وغيرهم ، واتفقت الحلول النابعة من تلك القيم أو المنجزة لتلك المصالح ، فذلك مما لا ينبغى أن يثير اعتراض المسلمين أو حفيظتهم** . إذ الأمر الجامع هو إنجاز مصالح الخلق ، حتى قال فقهاء عديدون ـ العز بن عبد السلام وابن القيم والشاطبى فى مقدمتهم ـ بأن كل ما يحقق المصلحة ويقيم العدل والقسط ، فهو من السياسة الشرعية يقينا .

يتصل بذلك أن استجلاب الحلول التى لا تهدر نصا ولا تخدش قيمة إسلامية ، يظل أيضا من حسن السياسة الشرعية ، التى تتقصى الحكمة حيث كانت ، لتوظفها فى خدمة مصلحة الأمة .

* خامسًا : **أنه إذا لم يكن ضروريا أن يختلف كل حل لأى مشكلة فى الواقع الإسلامى عن غيره من الحلول ، وإذا كان تماثل الحلول واردا عند المسلمين وعند غيرهم ، فإنه يظل هناك هامش للتميز ينبغى أن يكون ماثلا فى الأذهان ، لا يقوم على طبيعة الحل ، ولكنه يقوم أساسا على وظيفته ومنتهاه . إذ تقوم فلسفة الحل الإسلامى على ركائز عدة ، منها أن الإنسان خليفة الله فى أرضه ، أى أنه يؤدى رسالة فى إعمار الكون ، يتعبد بها لله سبحانه وتعالى ، وإذا كان لها مردودها المقصود فى الدنيا ، فلها مردودها المرصود فى الآخرة .**

أيا كان منبع الحل أو مضمونه وعلى فرض تطابق القيم التى ينطلق منها أو يخدمها ذلك الحل ، فإن « المصب » فى التصور الإسلامى يظل مختلفا غاية الاختلاف . بمعنى أن الحل الإسلامى تدور فيه الجزئيات حول محور الرسالة وخلافة الله فى الأرض المنوطة بالإنسان . بحيث تصبح الحركة جزءا من نظام كلى يقوم على الوصل ، بين الدنيا والآخرة ، وبين الأرض والسماء ، وبين الإنسان والله .

* سادسًا وأخيرًا : أن الحل الإسلامى ليس موجها إلى السلطة ومؤسساتها وحدها ، ولكنه موجه أيضا إلى كافة المكلفين فى مجتمع المسلمين . أعنى أن الالتزام بتعاليم الإسلام وقيمه والسير على النهج الذى رسمه الله سبحانه وتعالى للناس وبلغه عنه رسوله . ينتظم كافة المسلمين ، بقدر ما ينظم مختلف شئونهم . وإذا كان لنا أن نرتب الأمر حسب أولوياته ، فقد نقول إن التزام المسلمين كأفراد بالحل الإسلامى ، هو نقطة البدء وهو الأساس فى إقامة ذلك الحل على صعيد الدولة أو الأمة .

وربما جاز لنا أن نعرف الحل الإسلامى ـ من الناحية النظرية ـ بأنه « تدبير شئون الخلق وفقا لتعاليم الإسلام ، أو استلهاما لقيمه ، بما يحقق المصالح والمقاصد المعتبرة فى الدنيا والآخرة » .

وعلى صعيد الواقع ، فإننا نجد أكثر من صيغة لتصور الحل الإسلامى . والتعدد أو التفاوت هنا ناشئ عن اختلاف درجة الاستيعاب وزاوية الرؤية ، وطبيعة التحدى الظاهر الذى تستدعى الشريعة لصده ومواجهته . وفى هذا الإطار ، فقد نزعم أن هناك تصورات خمسة للحل الإسلامى ، نوجزها فيما يلى :

* مستوى حضارى ، يتعامل مع الحل الإسلامى بحسبانه الصيغة الوحيدة التى تكفل للأمة استقلالها فى وعاء حضارى متميز ، يثبت خصوصية الأمة ويرد إليها ذاتها واعتبارها ، ويعتقها من أسار الانسحاق والتقليد . ونحن نجد فى دعوة السيد جمال الدين الأفغانى إلى الثورة والتمرد على سلطان الآخر ، صدى لهذه الفكرة . غير أن المفكر الجزائرى مالك بن نبى يعد أبرز رواد هذا التيار ، الذى بدأ يتبلور فى ستينيات وسبعينيات القرن الحالى (مرحلة الاستقلال الوطنى) . وتعكس كتاباته اهتماما واضحا بقضية الخلاص من التبعية وانشغالا دائما بمسألة البعث الحضارى . وهو ما نلمسه فى كتب مثل : شروط النهضة ـ مشكلة الثقافة ـ بين الرشاد والتيه ـ فى مهب المعركة .

وقد أصبحت هذه الدعوة تستوعب عددا لا بأس به من مثقفينا حتى نلمح لها بصمات واضحة فى كتابات عدد من الباحثين المصريين اللامعين ، من أمثال طارق

البشرى والدكتور محمد عمارة وعادل حسين . ومن أحدث ما ظهر فى مصر من أبحاث فى هذا الصدد كتاب الدكتور سيد دسوقى حسن (أستاذ الهندسة) ، الذى صدر أخيرا بعنوان : مقدمات فى البحث الحضارى .

وربما كانت إحدى ميزات هذا الطرح الحضارى للحل الإسلامى أنه يمكن أن يشكل نقطة التقاء بين المسلمين والمسيحيين ، بحيث يتعامل معه المسلمون من منطلق عقيدى ، ويتعامل معه غير المسلمين من منطلق ثقافى وسياسى . الأمر الذى دفع باحثا مسيحيا كبيرا مثل الدكتور أنور عبد الملك إلى أن يعلن انحيازه إليه .

*** مستوى «أصولى» يرى فى الحل الإسلامى إحياء لحقيقة الدين ، واستدعاء للتعاليم لتحتل مكانها الحاكم فى المجتمع ، بحيث تظلل علاقات الناس بالله ، وعلاقات الناس بالناس . الأمر الذى يؤذن برفع الحصار المضروب على الدين لإبقائه محبوسا فى المساجد والموالد . وإطلاق سراحه ليؤدى دوره الفاعل فى حاضر الناس ومستقبلهم . بحيث يتجاوز التدين حدود العلاقة القلبية بالله سبحانه وتعالى ، إلى محيط الواقع المعيش ، فيترجم إلى مواقف وسلوكيات ونظم تضبط إيقاع الحياة ، وقيم تتسيد مختلف الأنشطة الإنسانية .**

وكتابات الأستاذ حسن البنا ، ومدرسة الإخوان المسلمين بعامة ، هى التى تبنت هذا الطرح للحل الإسلامى ، منذ تأسيسها فى سنة ١٩٢٨ . وإن كنا لا نستطيع أن نفصل هذه المدرسة عن محاولات الإحياء الدينى التى شهدتها مصر منذ بداية القرن ، على يد محمد عبده وتلاميذه الذين يقف رشيد رضا فى مقدمتهم ، إلا أنه يحسب لمدرسة الإخوان أنها نقلت دعوة الإحياء من مجامع المثقفين ومنتدياتهم إلى الشارع . بحيث أصبحت هناك حركة إسلامية تتبنى هذا التصور وتدعو إليه . حتى أصبح هذا التراث الفكرى أحد المنابع التى تستمد منه ظاهرة الصحوة الإسلامية الراهنة زادها الأساسى .

ورغم أنه لم يتح لفكر الإخوان أن ينمو ، لأسباب يعرفها الجميع ، بحيث يصبح أكثر استجابة للتحديات المطروحة فى الثمانينيات . وأكثر وضوحا فى مواجهة المشكلات الراهنة ، إلا أن الأساس الذى وضعه الأستاذ البنا لايزال يؤدى دوره الفاعل إلى الآن . وبناء عليه صاغ الدكتور يوسف القرضاوى رؤيته فيما يسميه « تيار الوسطية الإسلامية » ، وانطلق الشيخ محمد الغزالى يبشر بفكرة الإحياء الواعى للدين فى طول العالم العربى وعرضه، ومضى آخرون ــ بجهود فردية خارج الإطار الحركى للجماعة ــ يدعون إلى رؤى عصرية ومستقبلية للحل الإسلامى ، تنطلق من ذات المفهوم الشاملة للتعاليم ، نرصد

من هؤلاء الدكتور كمال أبو المجد ، والدكتور جمال عطية رئيس تحرير مجلة المسلم المعاصر ، والدكتور فتحى عثمان الذى نقل نشاطه الفكرى إلى خارج مصر منذ عشرين عاما ، والأستاذ عبد الحليم أبو شقة الذى عاد إلى مصر منذ سنوات قليلة ، محاولا بث أفكاره وتجديد الدم فى شرايين العمل الإسلامى ، من خلال سلسلة مطبوعات بدأ فى إصدارها تحت عنوان « آفاق الغد » .

عن الحل التشريعى

* **مستوى اعتقادى ، يرى أن الحل الإسلامى ينبغى أن يرتكز أولا على سلامة الاعتقاد ، وأنه لا سبيل ولا مجال الآن لأى حديث عن إقامة نظام أو نظم إسلامية ، أو حلول من أى نوع ، لأن الاعتقاد ذاته لم يثبت بعد** ، وبالتالى فإن الأساس الذى ينبنى عليه الحل مصاب بالخلل والضعف . وفيما نعلم ، فإن الأستاذ سيد قطب هو من طرح هذا الرأى من المعاصرين ، وتبنته جماعة الجهاد المصرية فيما بعد ، ولا يزال هذا منطلقها الفكرى إلى الآن .

فى كتب « الظلال » ، ومعالم فى الطريق ، وخصائص التصور الإسلامى ، والإسلام ومشكلات الحضارة ، يقرر الأستاذ قطب أننا نعيش مجتمعا جاهليا ، يرفض حاكمية الله تعالى ولا يعترف بمنهجه ضابطا للحياة ، ولا يسلّم ولا يفهم معنى « لا إله إلا الله » ، ركيزة الإيمان وعموده الفقرى . وبالتالى فإن أى طرح لحلول أو اجتهادات إسلامية فى ظل هذا الواقع ، هو من قبيل العبث أو الهزل . وهو يصف الخائضين فى مثل هذه الأمور بعبارة « المخلصين المتعجلين » ، ويتهمهم « بالهزيمة الداخلية » لأنهم قبلوا أن يتعاملوا مع الأوضاع الراهنة ، فى حين ينبغى أن يدعى هذا الواقع إلى الدخول فى عقيدة الإسلام أولا ، ورد الحاكمية لله فى أمر الناس كله .

* **مستوى تشريعى ، يتصور الحل الإسلامى دعوة للالتزام بالنظم القانونية التى جاء بها الإسلام ، سواء فى المجالات المدنية أو الجنائية أو الأحوال الشخصية ، فضلا عن الميدان الاقتصادى . أى أنها رؤية فوقية للحل ، تعنى بإقامة النظام الإسلامى على سطح المجتمع وهيكله الخارجى ، وتعتبر الشريعة مرادفا للقانون ، وليس مجموعة النظم التى شرعها الله وأنزلها ليلتزم بها الإنسان فى مختلف ميادين الحياة ، كما يقول الشيخ شلتوت .**

وقد لا نبالغ إذا قلنا إن هذا هو المفهوم الأكثر شيوعا لفكره الحل الإسلامى ، ربما لأنه الأسهل ، وربما لأنه يجسد الحل فى قوانين تصدرها السلطة التشريعية ، ولا يوسع من محيطه ليصبح نظاما للحياة ، تتوزع التكاليف والالتزامات فيه على الأفراد ومختلف المؤسسات التربوية والإعلامية والسياسية والدستورية . وربما كان شيوع هذا المفهوم تعبيرا عن شوق المسلمين إلى إقامة كيان إسلامى ملموس ، على أى نحو كان . فالحديث عن تربية إسلامية أو أخلاق وقيم وسلوك قد يصبح شيئا هلاميا يتعذر الإمساك به ، فضلا عن أنه يؤتى ثماره بعد حين ، يطول أو يقصر . أما الحديث عن قوانين ولوائح فإنه ينصب على صيغة يمكن تلمسها ، وأمور واضحة المعالم ووقائع محكومة .

*** مستوى عبادى أو أخلاقى ، يتصور الحل الإسلامى صيغة لتوثيق الصلة بالله وحصنا يحمى الأخلاق والفضائل ، وسبيلا إلى مقاومة البدع وتطهير الاعتقاد من الانحرافات ومختلف صور الضلال .**

ويتعلق بهذا الحل مختلف الفصائل الإسلامية التى تتعامل مع التدين فى حدوده القلبية والمسجدية ، إذا جاز الوصف ، من أمثال جماعة التبليغ والدعوة ، والجمعية الشرعية ، والطرق الصوفية ، وبعض التيارات السلفية .

ويلتقى على هذا المفهوم الذى يربط بين « الحل » وبين القلب والضمير جماعات العالمانيين الذين ينادون بشعار فصل الدين عن السياسة ، ويرفعون لافتة « الدين لله » . ولا تستوعب مداركهم سوى المفهوم الكنسى للتدين ، والتاريخ السيئ للسلطة الدينية فى أوروبا .

* * *

لعلنا لا نبالغ فى التقدير إذا قلنا بأن المستويين الأصولى أولا والحضارى ثانيا ، فى فهم الحل الإسلامى هما الأقرب إلى التعبير الصحيح عن رسالة الإسلام وروحه ، وإن كان تيار « الحل التشريعى » هو الأكبر ، وربما تساوى معه فى الحجم تيار التصور العبادى والأخلاقى لمفهوم الحل ، فى حين نحسب أن القائلين بجاهلية المجتمع ، الداعين إلى حل عقيدى له أولا ، هم أقلية لا تكاد تذكر فى خريطة الواقع الإسلامى المعاصر .

ولا غضاضة فى تعدد مفاهيم الحل الإسلامى ، ولا ضرر فى تنافس تلك الأفكار فى الساحة . فقبولنا لمبدأ التعددية فى العمل العام ، يستتبع قبولا مماثلا للتعددية فى داخل المحيط الإسلامى ذاته . ومن المفيد ، ومن الصحى ، أن يعرض كل ما عنده ، بضاعته وحجته ، ليكون الرأى العام الإسلامى هو الفيصل والحكم فى نهاية الأمر .

ويهمنا هنا أن ننبه إلى أن القائلين بالحل الإسلامي التشريعي ، يتحدثون عن محتوى حوالى ٥٪ فقط من النصوص القرآنية ، ولا يعنون بالقدر الواجب بالنسبة المتبقية ، التى تصل إلى ٩٥٪ من جملة النصوص ، ذلك أنه إذا كان مجموع آيات القرآن الكريم فى حدود ٦٢٣٦ آية ، وإذا كان مجموع آيات المعاملات ٢٥٠ آية تقريبا ، فإن حصر الحل الإسلامى فى إطار التشريعات التى تنظم المعاملات يغدو اختزالا مخلا لمفهوم الحل ، وابتسارا منكورا للشريعة المنزلة .

يهمنا أيضا أن نلفت النظر إلى النهج الذى اتبعه النبى عليه الصلاة والسلام فى دعوته إلى « الحل » فى المجتمع الإسلامى الأول . وهو النهج الذى يقدم الدعوة على الدولة ، ويطبق الحل على مرحلتين ، أولاهما « مكِّية » امتدت ثلاثة عشر عاما ، وفيها انصب الجهد على تطبيق الإسلام على المستوى الفردى ، بتربية الضمير المسلم وتهيئته وإعداده ، أى على وضع الأساس القوى للبناء . والمرحلة الثانية « مدنية » استغرقت عشر سنوات ، وفيها جرت إقامة الدولة ونزلت التكاليف وشرعت الحدود .

وهو وضع يختلف عن دعوة الداعين فى زماننا إلى الدخول فى العقيدة من جديد ، الذين يتهمون المجتمع بالجاهلية . لأن مرحلة التربية والتطبيق على المستوى الفردى فى مكة أخذت مكانها واتباع النبى على الإسلام ، أى بعد انتقالهم من الشرك إلى الإيمان . فى حين أن دعاة جاهلية المجتمع يردوننا إلى ما قبل الإسلام .

لم يكن ذلك نهجا نبويا فقط ، ولكنه نهج قرآنى فى حقيقة الأمر ، بحيث أن الآيات التى نزلت فى مكة ركزت على التربية والإعداد ، بينما كان محور الآيات المدنية هو التطبيق على مستوى الدولة .

ولسنا ندعو إلى إنفاق سنين طالت أم قصرت فى تربية المسلمين ، لننتقل بعد ذلك إلى تطبيق النظم الإسلامية ، لكنا نلح على أهمية إعطاء الأولوية للتربية ، على أن يمضى القدر الممكن من التطبيق بالتوازى ، وبالتدرج الذى التزم به القرآن فى تناول الأمور وتقويم ما هو معوج من أوضاع الخلق . فتطبيق بغير تربية ، هو بمثابة إقامة صرح على غير أساس أو نسج ثوب بخيوط العنكبوت ! .

* * *

قد لا يشفى هذا العرض غليل الباحثين عن إجابة السؤال : كيف يكون الحل الإسلامى ! فرصد التصورات المتعددة لفهم هذا الحل لا يكفى ، لأننا حتى إذا سلمنا بأن المفهوم الحضارى للحل أو المفهوم الأصولى هما الأصح والأصدق تعبيرا عن رسالة

الإسلام . فإن السؤال يظل واردا . ومن حق أى أحد أن يعيده علينا قائلا : إذا وافقنا ـ جدلا ـ على أن الحل الإسلامى هو سبيلنا إلى الانعتاق من التبعية وإلى التميز الحضارى . أو إذا وافقنا على أن الحل الإسلامى يعنى إقامة نظام الحياة على نسق الإسلام ووفقا لتعاليمه وقيمه . فكيف يكون ذلك ؟ .

ردى على السؤال هو : أن الإجابات تتعدد أيضا على هذا الشق ، ومن المهم أن تحدد الفصائل أو التجمعات التى تتبنى هذا الطرح أو ذاك أولويات العمل ونقطتى البدء والانتهاء . وإذا كان لى أن أحدد موقفا . فقد أعيد ماسبق أن عرضته فى هذا الصدد . وهو أن مدخلنا الأوفق والأسلم للتطبيق الإسلامى هو باب الشورى ـ إعمال التطبيق فى المجال السياسى ـ مما يثبت قيم الحرية والديمقراطية . ويهيئ مناخا مواتيا للتقدم بعد ذلك فى أمان .

قلت أيضا إن أول حجر نزع من أساس الصرح الإسلامى فى العصر الأموى تمثل فى الشورى ، مما أدى إلى خلخلة البناء كله . ومن المهم الآن أن ننتبه إلى خطر هذه الثغرة ، فتتجه أولى خطوات التطبيق إلى سدها ، لكى يستقيم الأساس ويستعيد عافيته . ويصبح قادرا على أداء الدور المنوط به ـ والله أعلم .

هــؤلاء الــدّراويش

أهدانى مهندس موهوب ـ حاصل على شهادة الدكتوراه فى العمارة ـ كتاباً ألفه فى « أحكام التلاوة » . وتلقيت فى البريد « طرداً » ضم مجموعة من الكتب أصدرها مهندس آخر . كان أحدها حول السنة الشريفة ، والثانى عن كيفية تطبيق الشريعة ، والثالث فى حكم تارك الصلاة . وقبل عدة أسابيع بعث إلى ضابط برتبة عقيد بمؤلف له حول «آداب الحج والعمرة » .. بينما سمعت أحد المستشارين القانونيين يقول إنه كرس وقته خلال السنة الأخيرة للبحث فى علامات الساعة . وقال لى طبيب أعرفه إنه بات يعطى الأولوية فى قراءاته للتحقق من صحة أحاديث المهدى المنتظر ! .

اجتمعت تلك المصادفات فى فترة زمنية قصيرة ، حتى كثفت صورة تبعث على الانقباض والخوف ، وقلت : ماذا لو اتسعت الدائرة ، وشاع هذا النوع المبتدع من التدين ، فانسحب المؤهلون والمتخصصون والخبراء من معاملهم ومواقعهم ، ثم صرفوا جهدهم فى تحصيل العلوم الشرعية بحجة التقرب إلى الله والتعبد له ؟ .

وقلت : لو أن هناك طرفا كارها للإسلام والمسلمين ، متمنيا الشر والفناء للاثنين ، أو لو أن هناك عدوا يسعى إلى تركيع هذه الأمة ، وإلغاء حاضرها ومستقبلها ، وإصابتها بالجدب والعقم الأبديين ، فإن أيا من هؤلاء سوف يجد فى هذه الموجة ضالته ومفتاح رضاه وسعادته . وسوف يصبح غاية أمله ومناه أن « يتعمق » إيمان المسلمين على ذلك النحو ، حتى يتحولوا جميعا إلى طوابير من الدراويش ، تتزاحم فى أروقة المساجد وحلقات الذكر ومواكب العمرة والحج ومسيرات الموالد . بينما تظل ذاهلة عن الدنيا ، فاقدة للوعى والإرادة .

أدركت كم هى صائبة ونفيسة ، تلك الكلمات التى أوردها الشيخ محمد الغزالى ، فى كتابه « مشكلات فى طريق الحياة الإسلامية » ، ووضع على رأس المشكلات ، مثل هذا

التدين الشائه . إذ روى أنه التق صيدليا مشغولا ببحث قضية « صلاة تحية المسجد » فى أثناء خطبة الجمعة ، ومهتما بترجيح مذهب على مذهب ، فسأله ـ فيما ذكر ـ لماذا لا تنصر الإسلام فى ميدانك ، وتدع هذا الموضوع لأهله ؟ .

وأضاف : إن الإسلام فى ميدان الدواء مهزوم . ولو أراد أعداء الإسلام أن يسمموا أمته فى هذا الميدان لفعلوا ، ولعجزتم عن مقاومتهم ! .

ثم قال : أفما كان الأولى بك وبإخوانك أن تصنعوا شيئا لدينكم فى ميدان خلا منه ، بدل الدخول فى موازنة بين الشافعى ومالك ؟ .

وروى الشيخ الغزالى واقعة أخرى تتعلق بطالب يدرس الكيمياء ، وجه إليه سؤالا عن موضوع شائك فى علم الكلام . فرد عليه قائلا : إن ما تسأل عنه درسناه قديما ، وحكايته كيت وكيت . وخير لك أن تنصرف عن هذا الأمر ، وأن تقبل بقوه على ما تخصصت فيه ، فنحن فقراء إلى النابغين فى المادة التى تتعلمها ، وأغنياء عن المشتغلين بالفلسفات الكلامية .

ثم أضاف : تعمق فى علوم الكيمياء ، فهذا أجدى على الإسلام من انكبابك على بعض قراءات دينية تخصصية ليست مطلوبة منك . وحسبك من فقه الدين ما ينطبع فى فؤادك وأنت تقرأ القرآن الكريم . ثم سر وراء نبيك عليه الصلاة والسلام ، وتعلم منه كيف غير الدنيا باسم الله . (ص ٢٧) .

فى موضع آخر من كتابه روى شيخنا قصة رجل أراد أن يحج للمرة الثالثة ، فسأله : كم تتكلف الحجة ؟ قرابة ألف جنيه ؟ فرد الحاج ، نعم وأكثر .

قال له الشيخ الغزالى : أدلك على عمل أفضل ، إن فلانا تخرج من كلية الصيدلة ، وهو فقير ... فضع فى يده هذا المبلغ يبدأ حياة تنفعه وتنفع أمته . ولك عند الله ثواب أكبر من ثواب حجتك هذه .

ويبدو أن صاحبنا فوجئ بالكلام ، فنظر إليه دهشاً وصاح : أهذا كلام يقال ؟ أدع الحج وأفتح صيدلية ؟ ! .

فرد عليه الشيخ : إنك إذا أطعتنى أقمت فريضة وسددت ثغرة ، وشاركت فى جهاد جليل الثمرة ، بدل هذه النافلة التى تبغى .

واستطرد قائلا : إن جمهورا غفيرا من المسلمين لا يدرى أبعاد المأساة التى تعيش فيها أمته ، ولا مدى التخلف الرهيب الذى يهدد يومها وغدها . ومن ثم ، فهو يخبط فى دينه خبط عشواء .

ومما عقب به الشيخ الغزالى على ماذكره من مشاهدات ووقائع ، قوله : من المستحيل إقامة مجتمع ناجح الرسالة ، إذا كان أصحابه جهالا بالدنيا عجزة فى الحياة ... وإنه لفشل دفعنا ثمنه باهظا عندما خبنا فى ميادين الحياة ، وحسبنا أن مثوبة الله فى كلمات تقال ومظاهر تقام ... إن الله لا يقبل تدينا يشينه هذا الشلل المستغرب . ولا أدرى كيف نزعم الإيمان والجهاد ، ونحن نعانى من هذه الطفولة التى تجعل غيرنا يداوينا ، ويمدنا بالسلاح إذا شاء .

« ... لقد راقبت الكثير من الشبان الذين يستحبون خدمة دينهم ، وأفزعنى أن الخطل الموروث يهيمن عليهم . إنهم لا يحسبون عرف الجبين فى البحث عن البترول ، أو تلوث الجبهة وراء آلة دوارة ، لا يحسبون ذلك جهادا . إن الجهاد فى وهمهم تلاوات وأوراد ، وتكرار ما تيسر من ذلك ، مادام فى الوقت متسع ! (ص ٢٦) .

* * *

خلال المناقشات التى جرت مع بعض الإسلاميين فى الولايات المتحدة الأمريكية (نيوجرسى وهيوستون بوجه أخص) كانت تطرح أسئلة عديدة حول الظاهرة الإسلامية فى العالم العربى ، أو ما يسمى بالصحوة . وعندما أتيح لى أن أشارك فى الإجابة ، قلت إننا تجاوزنا مرحلة الجدل حول مبدأ التدين ، وصرنا فى قلب مشكلة أخرى هى : التدين فى نوعيته وكيفيته .

قلت أيضا إنه لا خوف الآن على التدين من أعدائه ، لكن كل الخوف نابع من سلوك دعاته وأبنائه . وإجهاض الظاهرة الإسلامية ـ إذا تم ـ فلن يكون بسبب محاولات التصفية أو القمع أو العدوان ، فتلك أمور تقوى وتكسب المناعة ولا تضعف ، وإن عطلت المسيرة . ولكن الإجهاض يمكن أن يتحقق من خلال بابين بالدرجة الأولى ، هما : الخلاف المذهبى ، والدروشة .

الخلاف المذهبى سواء كان بين الشيعة والسنة ، أو بين الوهابية والأباضية وبينها وبين الزيدية ، يمكن أن يمتص كل ما تمثله الظاهرة الإسلامية من قوة ، ويستنفد كل ما لها من رصيد . وملف الشيعة والسنة ـ الأهم والأخطر ـ تعرض لعبث غير مسئول من جانب بعض المحسوبين على التيار الإسلامى أخيرا ، فى غمرة الانفعال بالمصادمات التى وقعت أثناء الحج ، بينما العلاقات بين الوهابية والأباضية فى سلطنة عمان تعرضت لتوتر

أخير بسبب بعض الملاحظات الناقدة التى أبداها بعض المحسوبين على السلفيين ، والتى صنفت الأباضية ـ مجددا ـ بأنهم خوارج ورافضة . أما ملف الوهابيين والزيود فى اليمن الشمالى ، فهو لا يكاد يغلق حتى يفتح مرة ثانية ، ولا تكاد جراحه تندمل ، حتى تجد من ينكؤها بقصد أو بغير قصد .

الدروشة تشكل خطرا آخر من حيث أنها تفرغ الظاهرة الإسلامية من مضمونها الفاعل ، وتحولها إلى ظاهرة انسحابية . وفى أحسن فروضها ، فقد تصبح ظاهرة كمية لا نوعية . بمعنى أنها عندما تقف بالتدين عند حدود الفرائض والشعائر والطقوس ، ويكون ذلك فى بعض الأحيان على حساب التقدم العلمى والمشاركة فى صناعة الحاضر والمستقبل ، فإنها بذلك لا تضيف شيئا إلى الواقع ، وإنما قد تصبح عبئا عليه . إذ أن مفعولها فى هذه الحالة لن يتجاوز مجرد إفراز كم من العابدين الأتقياء ، الذين اختاروا أن يعيشوا عالة على الغير ، وتابعين له بطبيعة الحال .

وفى الظروف الدقيقة والتعيسة التى تمر بها أمتنا ، من التخلف إلى التبعية ، فإن خطر ظاهرة الدروشة يصبح أشد ، وثمنها يصير أكثر فداحة وجسامة . وبها لا تكون الظاهرة الإسلامية خطوة فى اتجاه التغيير أو التقدم ، وإنما يقطع عليها الطريق بحيث تغدو محاولة لتكريس كل ماهو تعيس ومشئوم فى واقعنا .

فكل الجهد الذى بذله أولئك الذين أشرنا إليهم لم يضف شيئا إلى ما بين أيدينا من معارف حول أحكام تلاوة القرآن أو السنة أو آداب الحج والعمرة ، وإنما هى ثقافة التكرار والاجترار التى يباشرها البعض تأثرا بوهم التدين والتعبد . أما الانشغال بعلامات الساعة والمهدى المنتظر ويأجوج ومأجوج وما إلى ذلك ، فهو من قبيل صرف الجهد فيما لاينفع ، لا فى الدنيا ولا فى الآخرة .

ولو أن الأمر اقتصر على جهد مكرر أو مضيع بذله البعض وقضوا فيه شطرا من أعمارهم لهان ولما استوقفنا . ولكن ما يملأ النفس حزنا وحسرة أن هؤلاء ضيعوا على أمتنا فرصة الاستفادة بخبراتهم وتخصصاتهم فيما ينفعها ، وقد يسهم ولو بقدر ضئيل فى إضافة بعض الخير لها .

من هذه الزاوية ، فإن الطريق الذى سلكه هؤلاء ـ وحسن نواياهم ليس محل بحث ـ يمثل إهدارا منكورا لطاقاتهم وخبراتهم ، كما أنه يحجب عن أمة المسلمين خيرا مأمولا ، هى فى أمس الحاجة إليه ، مما يساعد على إصابة هذه الأمة بمزيد من التردى . مزيد من التخلف ، ومزيد من التبعية .

وإن شئنا مزيدا من المصارحة فقد نقول بغير تردد ، إن ظاهرة الدروشة هذه ليست سوى مؤامرة غير مدبرة على أمتنا ، فى مبتدئها على الأقل ، وإن كنا لا نستبعد تدخل عنصر التدبير والتخطيط فى محاولة الانتفاع بها ، بالترويج لها وشغل الناس بإفرازاتها ، والذين روجوا للأفيون فى الصين لتركيع شعبها ، والذين استغلوا الطرق الصوفية فى الجزائر والسنغال لتفتيت إرادة الجماهير وضرب المقاومة الوطنية ، لا يستبعد على أمثالهم أن يعاودوا المحاولة لتنويم أمتنا بدعوة مثقفيها للهجرة من المعامل إلى المعابد ، ومن الدنيا إلى الآخرة ، ومن عالم الشهادة إلى عالم الغيب ! .

عندما أسيء استغلال الطرق الصوفية فى الجزائر ، أو ما كان يسمى « بالطرقية » ، اتجه بعض علمائها إلى تأسيس تنظيم مضاد أسموه « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » ، وأصدر اثنان من المؤسسين ، هما الشيخان عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمى ، بيانا فى سنة ١٩١٢ ، قالا فيه إن : « البلاء المنصب على هذا الشعب المسكين (الشعب الجزائرى) آت من جهتين متعاونتين عليه ، أو بعبارة أوضح ، من استعمارين مشتركين يمتصان دمه ، ويفسدان عليه دينه ودنياه : استعمار مادى هو الاستعمار الفرنسى . واستعمار روحانى يمثله مشايخ الطرق المؤثرون فى الشعب والمتغلغلون فى جميع أوساطه ، والمتجرون باسم الدين والمتعاونون مع الاستعمار عن رضا وطواعية .. والاستعماران متعاضدان يؤيد كل منهما الآخر بكل قوته ، وغرضهما معا تجهيل الأمة لئلا تفيق بالعلم ، وتفقيرها لئلا تستعين بالمال على الثورة .. وإذن ، فلقد كان من سداد الرأى أن يبدأ العلماء الجزائريون بمحاربة هذا الاستعمار الثانى لأنه أهون .. » ــ (د . فتحى عثمان ــ عبد الحميد بن باديس رائد الحركة الإسلامية فى الجزائر المعاصرة ــ ص ٤٩) .

أليست بوادر الموجة التى نحن بصددها مؤدية بنا إلى نتيجة مماثلة ، يمكن أن تصب أيضا فى صالح التجهيل والتفقير ؟ .

لقد استبدلوا الذى هو أدنى بالذى هو خير . إذ أزعم أن الذى انصرفوا عنه أو تركوه هو أفضل عند الله وأثقل فى موازين حسناتهم من الذى انتقلوا إليه وآثروه . فهم إن تعبدوا بعملهم نفعوا أنفسهم ونفعوا غيرهم ، أما تعبدهم بمثل الذى كتبوه فلست أعرف إن كانوا قد انتفعوا به أم لا ، لكنهم يقينا لم ينفعوا غيرهم .

إننا بإزاء عرض لمرض عضال استشرى فى عقل الأمة حتى جنى على مفهوم التعبد وغلّق أبوابه المتعددة والرحبة ، ولم يُبق إلا على باب واحد هو : الطقوس والفرائض والشعائر . ولئن حزّ فى نفوسنا إصابة بعض أهل الخبرة والتخصص بهذا الداء ، إلا أن

الكل يلمس كم هو منتشر ومتوطن بين عامة الناس فى كل مكان .

والأمر كذلك فإننا نصبح بحاجة ماسة لأن نزيل ما علق بمفهوم التعبد من أتربة وما أصابه من تشوهات ، كما أننا نظل مطالبين بأن نواصل البحث فيما وراء الظاهرة من أسباب وتداعيات .

عندما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية . ما العبادة ؟ ، وضع إجابته فى رسالة بعنوان « العبودية » ـ قال فيها إن العبادة : هى اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال ، الباطنة والظاهرة . فالصلاه والزكاة والصيام والحج ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والوفاء بالعهود ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والجهاد للكفار والمنافقين ، والإحسان للجار واليتيم والمسكين وابن السبيل ، والمملوك من الآدميين ، والبهائم ، والدعاء والذكر والقراءة ، وأمثال ذلك من العبادة . (ص ٣٨) .

وأضاف فى موضع آخر قوله إن «كل ما أمر الله به عباده من الأسباب فهو عبادة . يعقب الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى على هذا الكلام . مستشهدا ببعض آيات سورة البقرة ، قائلا إن بعض الناس لا يفهم من كلمة « العبادة » إذا ذكرت إلا الصلاة والصيام والصدقة والحج والعمرة ، ونحو ذلك من الأدعية والأذكار ، ولا يحسب أن لها علاقة بالأخلاق والآداب ، أو النظم والقوانين ، أو العادات والتقاليد .. وأضيف : أو الانجاز والانتاج والابداع . ثم يقول فى كتابه « العبادة فى الإسلام » ، إن الشعائر العظيمة والأركان الأساسية فى بناء الإسلام ـ على منزلتها وأهميتها ـ إنما هى جزء من العبادة لله ، وليست هى كل العبادة التى يريدها الله من عباده . إن دائرة العبادة التى خلق الله لها الإنسان ، وجعلها غايته فى الحياة ، ومهمته فى الأرض ، دائرة رحبة واسعة . إنها تشمل شئون الإنسان كلها ، وتستوعب حياته جميعها (ص ٥٣) .

فى هذا المعنى ، يسوق الدكتور القرضاوى عديدا من النصوص الشرعية . بينها حديث نبوى يسأل فيه الرسول عليه الصلاة والسلام صحابته : ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ .. وعندما يردون بالإيجاب يقول : إصلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هى الحالقة (المهلكة أو المدمره) .. ومنها قوله عليه السلام : عرضت علىَّ أعمال أمتى حسنها وسيئها ، فوجدت من محاسن أعمالها : الأذى يماط عن الطريق .. وقوله : أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صلاه ، وحملك عن

الضعيف صلاة ، وإنحاؤك القذر عن الطريق صلاة ، وكل خطوة تخطوها إلى الصلاة صلاة .

ومنها ماروا النبي لصحابته عن رجل وجد كلبا يلهث ، يأكل التراب من شدة العطش ، فسارع إلى سقايته ، فشكر الله له فغفر له .. ولما سأله الصحابة عما إذا كان المرء يؤجر فى البهائم ، قال : فى كل كبد رطبة ـ أى فيها حياة ـ أجر ! .

يضيف الشيخ القرضاوى إن : الزارع فى حقله ، والعامل فى مصنعه ، والتاجر فى متجره ، والموظف فى مكتبه ، وكل ذى حرفة فى حرفته ، يستطيع أن يجعل من عمله المعاشى صلاة وجهادا فى سبيل الله ، إذا التزم فيه الشروط الآتية :

ـ أن يكون العمل مشروعا فى نظر الإسلام .

ـ أن تصحبه النية الصالحة : نية المسلم إعفاف نفسه ، وإغناء أسرته ، ونفع أمته ، وعمارة الأرض ، كما أمر الله .

ـ أن يؤدى العمل بإتقان وإحسان ، فالله يحب إذا عمل أحدكم شيئا أن يتقنه ، كما فى الحديث النبوى .

ـ أن يلتزم فيه حدود الله ، فلا يظلم ولا يخون ، ولا يغش ولا يجور على مال غيره .

ـ ألا يشغله عمله الدنيوى عن واجباته والتزاماته الدينية (ص ٦٢) .

بهذا المفهوم فإن صرف الجهد عن الأعمال والحرف النافعة يصبح إعراضا عن عبادة لها ثوابها الجزيل عند الله ، بالأخص فى ظل واقع لأمة الإسلام هى أشد ما تكون حاجة إلى استنهاض همم أبنائها واستحضار سواعدهم لتخليصها من وهدتها ومأزقها .

* * *

لقد شاع المفهوم المبتسر للتعبد ، فى ظل الترويج للثقافة الإسلامية العاجزة . تلك الثقافة التى ثبتت فى عقول الناس عبر مختلف الأبواق والمنابر أن التدين مكانه المسجد ، وأن الدين لا شأن له بالحياة والدنيا ، وأن من اعترض حل عليه الغضب وانطرد ! ..

وربما وجد البعض فى هذه الصيغة للتدين إطارا آمنا يحميهم من مخاطر أصابت آخرين من الإسلاميين ، ممن تورطوا فى نشاطات عامة ، أفضت بهم إلى معارضة السلطة ، الأمر الذى فتح عليهم أبوابا لشرور لاقبل لهم بها .

ونحسب أن هزال حصيلة الثقافة الإسلامية التى يتلقاها الشباب فى مختلف مراحل التعليم ، له دوره فى انكباب بعضهم على محاولة اكتشاف ذلك العالم المجهول لديهم ، واندفاعهم فى هذا الطريق بمعدلات سرعة تفقدهم التوازن المطلوب . وعندما يتوفر

عنصر الاندفاع لتعويض الفقر فى هذه الثقافة ، ويتم ذلك بجهد فردى لا رعاية فيه ولا توجيه ، فإن انحراف المسار يصبح احتمالا واردا ، إن لم يكن راجحا . وقد سمعت من كثيرين أن علاقتهم بالثقافة الإسلامية لم تبدأ إلا بعد التخرج من الجامعة . وتلك مشكلة حقيقية تتحمل مسئولية حلها مختلف الأجهزة التى تباشر أنشطة التربية والتعليم ورعاية الشباب .

تثير هذه النقطة عنصرا آخر له دوره فى فقر الثقافة الإسلامية الرشيدة ، وهو غيبة التجمعات الأهلية التى تسهم فى تربية الشباب على فهم قويم للدين ، مما يجنبهم مزالق التزيد المنكور فى فهم التعاليم ، أو الانتقاص والابتسار فى تلقى هذه التعاليم .

إن تصحيح الفهم الدينى لم يعد خيارا مطروحا علينا ، نقبله أو نرفضه . ولكنه صار واجبا تفرضه ظروف المرحلة ، شئنا أم أبينا . وبغير هذا التصحيح فإن المخاطر سوف تهددنا من كل جانب ، فضلا عن أن مؤشرات التفاؤل بالمستقبل سوف تنكسر واحدا تلو الآخر ، وفرص الأمل فى التقدم سوف تضيق يوما بعد يوم .

ووسط تلك الريح المقبضة الباعثة على القلق والتشاؤم ، تلوح فى الأفق إضاءات تعكس بعضا من جوانب الأمل المعقود على الإسلاميين من أهل الخبرة والتخصص ، حيث يستنفر هؤلاء ليخدم كل منهم دينه فى مجال علمه وتخصصه . من هذه الزاوية ، فلابد أن نسجل لبعض القانونيين والاقتصاديين والأطباء مبادراتهم ، على المستويين الفردى والجماعى ، لتحقيق هذا الأمل .

هنا أيضا لابد أن نذكر واحدا من أبرز علماء المسلمين المعاصرين ، رحل عنا فى أغسطس ١٩٨٧ ، فى كبرياء وصمت ، هو الدكتور حسين كمال الدين أستاذ علم الفلك ، الذى كرس سنى حياته لخدمة أمته فى ميدان تخصصه . حتى خلف لنا عصارة جهده الذى تمثل ثمانية مجلدات استطاع فيها أن يعين مواقيت الصلاة للمسلمين فى كافة أنحاء العالم ، وطوال أيام السنة . كما استطاع أن يحدد اتجاهات القبلة لكل مسلم أيا كان موقعه على سطح الكرة الأرضية فى الوقت ذاته ، فإنه أفرد مجلدا لتعيين أوائل الشهور العربية باستعمال الحساب ، لعلاج مشكلة اختلاف المطالع وما يترتب عليها من اختلاف مواعيد بدء الصوم والحج .

وإزاء هذا الجهد الضخم ، فقد كرمته مصر مرتين ، عندما رشحته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لجائزة الدولة التشجيعية فى سنة ١٩٧٧ ، وعندما منح جائزة الدولة التقديرية ووسام العلوم والفنون فى السنة التى تليها .

ولا نريد أن نبخس آخرين حقهم ، من أمثال الدكتور عبد الباقى إبراهيم ، الذى أصدر أخيرا مؤلفه حول « المنظور الإسلامى للنظرية المعمارية » . والدكتور محمود عساف مؤلف كتاب « المنهج الإسلامى فى إدارة الأعمال » ، والدكتور سعيد إسماعيل على صاحب الجهود المشكورة فى تحقيق « ديمقراطية التربية الإسلامية » . وغيرهم من العلماء والباحثين الذين لم يقدر لى أن أتابع نتاجهم فى تخصصاتهم ، سواء اتصل هذا النتاج بالإسلام مباشرة ، أم انصب على عموم المعارف الإنسانية .

* * *

لقد اعتبر فقيهنا أبو الفرج ابن الجوزى أن انشغال المرء بالتعبد عن تحصيل العلم ، من مظاهر تلبيس إبليس وتضليله للخلق . وهو القائل فى استنهاض همم المسلمين : ينبغى للعاقل أن ينتهى إلى غاية ما يمكنه . فلو كان يتصور للآدمى صعود السموات ، لرأيت من أقبح النقائص رضاه بالأرض . ولو كانت النبوة تحصل بالاجتهاد ، لرأيت المقصر فى حقها فى حضيض .

وينقل عن الإمام الشافعى أنه دعا إلى ضرب علماء الكلام بالجريد ، والطواف بهم فى العشائر والقبائل ، مع قائل يقول : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ فى الكلام ! .

ترى ، بماذا كان يفتى إمامنا ، فى جزاء من ترك علمه وتخصصه وشغل بالذى أشرنا إليه من « كلام » ؟ ! .

دفاعٌ عن الحقوق الصغيرة !

هذا وجه للأزمة لا يعنى به كثيرون : إننا مشغولون جدا بإهدار الحقوق ، منصرفون تماما عن التفريط فى الحقوق . إننا نتلقى ولا نستخلص ، ونترقب ولا نتقدم . ونستقبل بأكثر مما نرسل ، ونشكو بأكثر مما نبادر . ثم إننا نتعايش مع التصور بغير مبرر ، ونسكت على الهمِّ ونرضى به ، وهو الذى لم يرض بنا منذ عرفناه ، وخبرنا وخبرناه ! .

أتحدث عن الهموم الحياتية الصغيرة ، لا الكبيرة ، هموم البسطاء وعامة الخلق ، لا الوجهاء أو المسيَّسين . خليط أهل الكفاف والعفاف أعنى ، وحقهم فى أن يتلقوا خدمة مستوفاة غير منقوصة ، ويبتاعوا سلعة لا هى معيبة ولا مغشوشة ، ويتعاملوا مع قنوات ولوائح تكون لهم لا عليهم ، ومع مؤسسات تحفظ كرامتهم ، وتسترهم ولا تفضحهم .

لسنا بصدد تقرير هذه الحقوق أو إثباتها ، فذلك تحصيل حاصل لا خلاف حوله . إنما المهم ، ووجه الأزمة الذى نتحدث عنه ، هو مدى استعداد الناس ووعيهم بضرورة التمسك بهذه الحقوق ، والإصرار على الذود عنها ونيلها ، وذهابهم إلى آخر المدى الذى يكفله القانون فى المطالبة بحساب من ينتهكها أو يعتدى عليها .

قل إنها دعوة إلى ممارسة حق المواطنة فى أصوله الواجبة . لكنى أضيف أنها ــ أيضا ــ دعوة إلى التصحيح ، تنطلق من تكليف شرعى ضيعناه هو : إنكار المنكر . وأرجح هذا المدخل الثانى ، باعتبار أنك من بابه مدعو لتقويم الخطأ لذاته ، سواء أضر بك أم أضر بغيرك . فى الحالتين أنت طرف وصاحب مصلحة ، استنادا إلى ذلك التكليف الشرعى . أما إذا دخلت فى باب حق المواطنة ، فالمبرر الوحيد المقبول من جانبك هو أن يكون وقوع الخطأ قد أصابك بضرر ما ، فأصبحت بسببه مجنيا عليك . فى غير ذلك ، فمن حق الطرف « الجانى » أن يرد مداخلتك ، ويوصد الباب فى وجهك قائلا : ما شأن جنابك بالموضوع ؟ ! .

الأهم من ذلك أنك فى إنكار المنكر مدعو من قبل الله سبحانه وتعالى لأداء هذا الواجب ، متجاوزا فى ذلك كل سلطان أرضى ، ومثابا على مافعلت ، إن أديته فى موضعه بما يرضى الله . أما فى ممارسة حق المواطنة ، فأنت تستند إما إلى ما يكفله القانون الوضعى ، أو ما يقرره ميثاق حقوق الإنسان . وعلى أبعد الفروض ، فقد يستمد هذا الحق مما يسمى بالقانون الطبيعى . وتلك مقامات محفوظة ومقدرة ، لكنها تظل أدنى مرتبة من الأمر الإلهى .

لا نريد أن نقف طويلا أمام المنبع أو المدخل ، لأن المصب هو الذى يعنينا . إن المهم فى سياقنا أن يمارس الحق من أى باب . ولا غضاضة فى أن يدخل البعض من باب وأن يختار آخرون بابا ثانيا أوسع ، طالما أن الاثنين يوصلان إلى الهدف المرتجى .

* * *

مع ذلك ، فينبغى ألا نعفى الواقفين بالبابين ـ سمِّهم حملة المفاتيح إن شئت ـ من مسئولية التعتيم على تلك الحقوق التى نحن بصددها ، وتغييب حق الناس فى المطالبة بها واستنفارهم للدفاع عنها .

لقد ظلت « الحقوق السياسية » هى الشاغل الأول لمختلف المثقفين والمُسيَّسين ، حتى باتت حقوق الإنسان التى يدعى إليها من فوق مختلف المنابر ، منصرفة إلى هذا الجانب من الحقوق ، دون غيرها . ولا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية وحيوية تلك الحقوق . فضلا عن أن أحدا لا يختلف على كونها جديرة بأن تحتل المركز الأول فى الهم العام ، لكن تحفظنا ينصب على اعتبارها الهم الأوحد ، واحتكارها لكل جهد ودأب المشتغلين بالعمل العام ، مما يؤدى إلى مصادرة الدعوة إلى الدفاع عن كافة الحقوق المدنية الأخرى .

ولئن كانت الحقوق السياسية تمس بصورة مباشرة قطاعات المثقفين والمسيسين ذوى الصوت العالى ، فى حين أن مساسها غير مباشر بالدوائر الكبيرة التى تخرج عن ذلك النطاق . إلا أن تلك الحقوق المدنية التى نطمح فى استدراكها تتصل مباشرة بمصالح هؤلاء وهؤلاء ، وتكاد تشكل منغصات يومية لحياة الأغلبية الساحقة من الناس ، الذين لا صوت لهم .

مع ذلك ، فلسنا نبالغ كثيرا إن قلنا إن الوعى بالحقوق السياسية ، ينال قسطا أكبر من الاهتمام يفوق كثيرا الوعى بالحقوق المدنية الأخرى ، الأمر الذى يعنى أن الخريطة

المعلنة للهم العام ، لا تعبر بدقة أو بصورة وافية عن مختلف الشواغل الحقيقية للجماهير العريضة .

ولا ينبغى أن يحمل الأمر بمحمل المفاضلة أو التعارض . بمعنى أننا لسنا مطالبين بالاختيار إما بين الدفاع عن الحقوق السياسية أو تلك الحقوق المدنية ، فضلا عن أن السعى فى الاتجاه الأول لا يتناقض بأى معيار مع الجهد المطلوب فى الاتجاه الثانى . وفى حقيقة الأمر ، فإن ساحة العمل العام تتسع للجهدين معا . بل إن مناخ العمل العام سيكون أكثر صحة وإيجابية ، لو أنه احتمل السعى النشيط فى الاتجاهين ، خاصة فى ظل الوعى بأنها معركة واحدة وقضية واحدة ، من حيث أنها تصب فى وعاء كرامة الإنسان فى نهاية الأمر . ذلك أننا نحسب أن رغيف الخبز المعيب ، والدواء المغشوش أو المنقوص ، وتعطيل معاش أرملة ، مثل هذه الأمور وأشباهها ، يجرح كرامة الإنسان ويحط من قدره ، مثلما يجرحها احتجازه بغير تهمة ، أو حرمانه من حقه فى إبداء رأيه ، أو التظاهر رفضا لاتفاقيات كامب ديفيد أو احتجاجا على حرب المخيمات .

الشرعيون المحدثون وقعوا فى خطأ « الوطنيين » . حبسوا المنكرات فى إطار الفضائل والعبادات المباشرة ، مثلما أن الوطنيين وظفوا حقوق الإنسان لصالح الحقوق السياسية دون غيرها . التقليديون من الشرعيين عنوا بمحاربة المعاصى بالدرجة الأولى . حتى استقر بين عامة الناس أن المنكر هو الخمر بالدرجة الأولى . وشهدنا زمنا تخصصت فيه فرق « الدعاة » ، فى ضبط المفطرين فى رمضان ، ومطالبة أصحاب الحوانيت بغلق متاجرهم حين ينادى على الصلاة ، وزجر المشاة لكى يلحقوا بصلاة الجماعة ، ورصد المتخلفين ثم عتابهم أو حسابهم .

أما الشباب المتدين ، فقد ظلت قضية المحرمات والرذائل الأخلاقية والسلوكية العامة تحتل صدارة المنكرات فى وعى أكثرهم . أضف إلى ذلك أنهم ـ على المستوى الخاص ـ لم يبتعدوا كثيرا عن تلك الدائرة . إذ شغلوا بالسفور والتبرج واختلاء المرأة بالرجل . ومنهم من قرر أن يناطح ما أسموه بالجاهلية والكفر ، وقام بتنظير شرعية هذه المعركة ، وانصرف لها من دون كل المعارك الأخرى .

إزاء هذه التوجهات المتنوعة ، شغل الجميع عن التصدى لمختلف المنغصات اليومية التى نحن بصددها . وغاب عن وعى الكثيرين أن تلك دائرة للمنكرات . جديرة بأن تأخذ مكانها ضمن اهتمامات الدعاة الإسلاميين وعموم المتدينين ، بحكم المصلحة وبأمر الشارع .

قد يسأل سائل ، وهل تعد هذه من المنكرات التى يطالب المسلم بتصحيحها أو تغييرها ؟ .. وربما خطر لآخر أن يضيف : ما هو الدليل الشرعى على ذلك ؟.

لا نحتاج إلى جهد كبير لكى نصنف تلك المنغصات والنقائص فى مربع المنكرات ، فثبوت عنصر « الضرر » فى حقها كفيل بالإجابة على السؤالين معا . ذلك أن القاعدة الشرعية المبنية على الحديث النبوى : لا ضرر ولا ضرار ، تشكل أساسا قويا لإنكار ودفع كل أذى يصيب المسلمين ، أفرادا وجماعات . ولئن كان بعض الذى نشكو منه يصنف تحت عناوين أخرى ، مثل الغش والتدليس والكذب والتسويف ، وتلك أمور منهى عنها صراحة ، إلا أننا لا نرى حاجة إلى مزيد من الأدلة والأسانيد الشرعية ، بعد توفر عنصر الضرر وثبوته . ولئن كانت هناك صعوبة فى إثبات ذلك الضرر عندما يتعلق الأمر بالجماعة ، إذ قد يصيب البعض فى حين ينجو آخرون من آثاره ، إلا أن الأشكال أيسر فى حالة الأفراد ، وهو ما يعنينا فى السياق الذى نحن بصدده ، فنحن ندعو إلى استنهاض همم الأفراد ، ليبذل كل واحد ما وسعه من جهد وما يحتمله من قدرة ، لدفع الضرر الواقع عليه شخصيا .

ويبدو أن فقهاءنا خشوا من أن يصير الأمر فوضى إذا فتح ذلك الباب على مصراعيه بغير ضابط ولا رابط ، خاصة وأن التوجيه الإسلامى بإنكار المنكر وتغييره ، حث الناس على أن يكون التغيير إما باليد أو باللسان أو بالقلب . وهو ما ورد صراحة فى الأحاديث النبوية . وفى غيبة ضوابط واضحة لهذه العملية ، فقد يقع المحظور ويظل مجتمع المسلمين عرضة للاضطرابات والفتن . لهذا السبب ، فإنهم سعوا جاهدين إلى ضبط العملية لتجنب ذلك المحظور ، ولكنهم تحوطوا أحيانا بأكثر مما ينبغى ، فضيقوا بدلا من أن يضبطوا ، حتى صار مجرى الإنكار محدودا للغاية فى ظل بعض الاجتهادات .

لقد وضع الفقهاء شروطا فى المنكر ، وفى الطرف الذى يتصدى لعملية الإنكار ، وشروطا أخرى للأسلوب الذى ينبغى أن يتحلى به ذلك الطرف . وتلك مباحث طويلة فصلت فيها أكثر كتب الفقه . ورغم أننا عرضنا من قبل للآراء التى قيلت فى هذا الصدد إلا أنه قد يكون من المهم أن ننبه إلى أن درجات الإنكار الثلاث (اليد واللسان والقلب) ، ليست تكليفات أو خيارات مفتوحة للجميع بغير تمييز . ولكن المستقر عند الفقهاء أن التغيير باليد يكلف به من يملك السلطة والقوة والقدرة . وأن آحاد الناس ليس لهم أن يلجئوا إلى التغيير باليد إلا فى حدود سلطانهم (الرجل فى بيته أو المسئول فى موقعه ودائرته) . هنا أيضا ننبه إلى أن ثمة إجماعا على أن ما يتم تغييره بالأيسر (النصح

والتوجيه) لا يجوز فيه الأشد والأصعب (استخدام الفقه مثلا) ، لأن التغيير متى تحقق بأمر يسير ، فلا يجوز العدول عقلا وشرعا إلى أمر أشد منه . كما يقول الفقيه المعتزلى القاضى عبد الجبار (شرح الأصول الخمسة ص ١٤٢) .

غير أن قلة من الفقهاء ذهبت إلى حصر واجب الإنكار بالنسبة للأفراد فى إطار المعاصى والمحرمات فقط . واشترط البعض إذن الإمام لأداء هذا الواجب . وقد تصدى الإمام الغزالى فى « الإحياء » لهذه الآراء ، فقال إن الإنكار واجب فى المعاصى والمحظورات ــ التى ورد بشأنها نهى صريح ــ كما أنه واجب فى المكروهات ، أى الأمور غير المستحبة سواء كانت أقرب إلى الحرام أم أقرب إلى الحلال (المكروه تحريما أو المكروه تنزيها ، فى لغة التشريعيين) . ووصف الغزالى اشتراط إذن الإمام ، بأنه رأى « فاسد » ، إذ تدل الآيات والأحاديث النبوية الموجبة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، على أن التكليف عام ، لا حاجة فى ممارسته إلى مثل هذا الإذن . وقد جرت عادة السلف أن يقوموا بالإنكار على الحكام والولاة أنفسهم . فإذا كان الواحد من هؤلاء يقع فيما يوجب الإنكار عليه ، فكيف يحتاج دلك إلى إذنه ؟ .. وقد نقل عن إمام الحرمين ، الجوينى ، قوله بإجماع الأمة على عدم الحاجة إلى إذن الإمام فى القيام بهذا الواجب .

والمستقر عند أغلب الفقهاء أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض كفاية وليس فرض عين على المسلمين ، بمعنى أنه واجب على مجموع المسلمين ، ولكن متى أداه البعض سقط عن الباقين . وسندهم فى ذلك هو الآية القرآنية : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » ــ « آل عمران : ١٠٤) ــ وقد فهم من التوجيه الإلهى أن المعنى المقصود هو : ليقم بذلك بعضكم ، لا كلكم .

لكننا نحسب أن هذا الاستنتاج فى غير موضعه ، وأن التوجيه فى الآية ينصب على الأمور المتعلقة بمجموع المسلمين . فعندما يتعلق الأمر ــ مثلا ــ بالجهاد أو مواجهة الجور والظلم أو دعوة الناس إلى أداء الفرائض وتجنب المعاصى ، يفهم أن تنوب فئة أو جماعة عن المسلمين فى القيام بهذه المهمة . أما ما يصيب آحاد المسلمين من أذى أو ضرر ، فيظل كل واحد مطالبا بأن يرد الضرر الواقع عليه . ولا يصح هنا القول بأن الإنكار واجب على الكفاية .

ودون أن نعتدى على اختصاص أهل الذكر ــ وبعد إذنهم بطبيعة الحال ــ فربما يكون من الأدق والأصوب ألا يعد الأمر أو النهى فرض كفاية على الإطلاق . وإنما

يختلف الرأى باختلاف موضوع الأمر أو الإنكار . فإذا كان المعروف أو المنكر مما يخص عامة المسلمين اعتبر الأمر به أو النهى عنه فرضا كفائيا . أما إذا كان خاصا فأداؤه أو إنكاره يعد فرضا عينيا .

من هنا ، فإننا لانتردد فى اعتبار رد المنكرات التى باتت تلاحق الخلق فى زماننا وتنغص عليهم حياتهم ، فرضا عينيا واجب الأداء من جانب كل مسلم قادر عليه ومتمكن منه ، وأن التقصير فيه يتجاوز التفريط فى الحق أو التقصير فى الواجب ، ليكاد يصبح إثما يحاسب عليه المرء يوم القيامة .

* * *

وقد لا نبالغ إن قلنا إن هذا البعد لم يلق العناية الكافية من جانب أغلب الفقهاء والمجتهدين . إذ ظل جل تركيزهم منصبا على إنكار ظلم الحكام والولاة ، ومكافحة المعاصى والبدع . وربما كان السبب فى ذلك أن تلك هى الأمور التى كانت مثارة على أزمنتهم ، أو أنهم أعطوا الأولوية للدفاع عن الدين بأوامره ونواهيه ، وشغلوا بعمارة الآخرة دون عمارة الدنيا . أو أنهم اعتبروا أن حث الأفراد على دفع الضرر عن أنفسهم أمر طبيعى ، لا يحتاج إلى تنويه أو اجتهاد . **ولعلنا نضيف سببا آخر ــ هاما ــ لانصراف الفقهاء عن ذلك الميدان ، هو أن المجتمع الإسلامى عرف منذ وقت مبكر وظيفة « المحتسب » ، الذى أنيطت به كل هذه الأمور . وقال عنه ابن تيمية إن « له الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، مما ليس فى خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان » واستعرض وظائفه فى أنه « يأمر بالجمعة والجماعات ، وبصدق الحديث وأداء الأمانات ، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة ، وما يدخل فى ذلك من تطفيف المكيال والميزان ، والغش فى الصناعات والبياعات والديانات ، ونحو ذلك »** (الحسبة فى الإسلام ــ ص ٩ و ١١) .

ومع ذلك ، فقد بذل الإمام أبو حامد الغزالى جهدا متميزا فى ذلك الجانب الذى يعنينا . إذ خصص بابا فى كتابه « الإحياء » للمنكرات « المألوفة فى العادات » ، ضرب فيه أمثلة عديدة للمكروهات التى يجب النهى عنها حتى تستقيم حياه المسلمين وتتيسر لهم سبل المعاش . واحتلت منكرات الأسواق والشوارع مكانها فى ذلك السياق . ومنها على سبيل المثال « الكذب فى المرابحة ، وإخفاء العيب ... وكذلك تلبيس انخراق الثياب بالرفو ، وما يؤدى إلى الالتباس . وكذلك جميع أنواع العقود المؤدية إلى التلبيسات » .

ومن منكرات الشوارع التى ذكرها الغزالى : وضع الخشب وأحمال الحبوب والأطعمة

على الطرف .. كل ذلك منكر إن كان يؤدى إلى تضييق الطرق واستقرار المارة ... ومنها سوق الدواب وعليها الشوك بحيث يمزق ثياب الناس ، وكذلك تحميل الدواب من الأحمال ما لا تطيقه ... وكذلك ذبح القصاب إذا كان يذبح فى الطريق حذاء باب الحانوت ويلوث الطريق بالدم ... وكذلك طرح القمامة على جوار الطرق ، وتبديد قشور البطيخ ، أو رش الماء بحيث يخشى منه التزلق والتعثر » (إحياء علوم الدين جـ ٢ ص ٣٣٨) .

وقد كان الغزالى عميق الاستيعاب للمكانة البارزة التى يحتلها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى البناء الإسلامى . وبالتالى فقد كان شديد الوعى بأهمية مسئولية الفرد وواجبه فى ذلك الميدان ، حتى كتب يقول :

* اعلم أن كل قاعد فى بيته أينما كان ، فليس خاليا فى هذا الزمان عن منكر ، من حيث التقاعد عن إرشاد الناس وتعليمهم وحملهم على المعروف .
* **كل من تيقن أن فى السوق منكرا يجرى على الدوام أو فى وقت بعينه ، وهو قادر على تغييره ، فلا يجوز له أن يسقط ذلك عن نفسه بالقعود فى البيت ، بل يلزمه الخروج .**
* **حق كل مسلم أن يبدأ بنفسه فيصلحها بالمواظبة على الفرائض وترك المحرمات (والمكروهات) ، ثم يعلم ذلك أهل بيته ، ثم يتعدى بعد الفراغ منهم إلى جيرانه ، ثم إلى أهل محلته ، ثم إلى أهل بلده ، ثم إلى أهل الوادى المكتنف ببلده ، ثم إلى أهل البوادى .. وهكذا إلى أقصى العالم ! (الإحياء ـ جـ ٢ ص ٣٤٢) ـ وعليه وهو يؤدى هذا الواجب أن يتخلق بأدب الإسلام وشروط الإنكار المقررة بالإجماع : العلم والرفق والورع وحسن الخلق .**

هذه المعانى التى حرص الغزالى على « إحيائها » وتأكيدها ، هى التى تربت عليها الأجيال الأولى من المسلمين . وحفظت لنا سجلات التاريخ نماذج مشرفة لاعتزاز المسلم بكرامته ووعيه بدوره ، وجرأته فى الحق . ولابد أن يشعر المسلم المعاصر بغصة وبقدر غير قليل من الحسرة ، عندما يقرأ عن خليفة المسلمين الذى سئل عن ثوب يرتديه من أين أتى به ، أو ذلك الخليفة الذى دخل عليه واحد من عامة الناس ، فحياه قائلا : السلام عليك أيها الأجير ، أو عندما يطالع صفحة « المحتسب » فى أزمنة الجد والعافية ، ثم يقارن هذا كله بأشباهه مما يحدث فى العالم الغربى الآن . دافع الضرائب يحاسب كل مسئول على تصرفه فى أموال الخزانة العامة ، والموظف الحكومى يطلق عليه رسميا وصف : خادم الناس
(Public Servant) .. ومؤسسات وهيئات تقام دفاعا عن حقوق المستهلكين ، مؤدية جانبا من وظيفة المحتسب ، أشهرها فى الولايات المتحدة الأمريكية تلك المؤسسة التى أقامها

رالف نادر ، المحامى الأمريكى ذو الأصل العربى .

لا تجدينا الغصة والحسرة ، لكننا يجب أن نسأل : لماذا انسحب الناس فى زماننا ، فغاب دورهم أو تقلص ، وقلت مبادراتهم . حتى صاروا أكثر ميلا إلى التفريط فى الحقوق والرضا بالهم الذى يكدر صفو حياتهم اليومية ؟.

لا نحسبه اعتزالا أو تعففا أو انسحابا تطوعيا . لكنه ثمرة تراكمات عديدة ، أقنعت الناس بأن دورهم غير مطلوب من الأساس ، وأن التمسك بالحقوق أيا كان نوعها ، يجر عليهم متاعب لا قبل لهم بها ، وأن طريق استخلاص الحق حتى بالأساليب الشرعية والقانونية ، طويل ولا نهاية له .

هل نوجه الخطاب إلى أهل السياسة ليستحضروا دور الناس ويردوا إليهم اعتبارهم ، أم نوجهه إلى الناس لكى يتشبثوا بدورهم ويستخلصوه ويفرضوه ؟ .

أيا كانت الإجابة ، فالأمر المؤكد أنه بغير دور الناس لا يستقيم لنا أمر ، ولا ينصلح لنا عوج ، ولا يتحقق لنا حلم ! .

ماذا عن الإسلام الاجتماعى؟

نريد أن ننقذ الإسلام الاجتماعى من حصار دخان معارك الإسلام السياسى ، ومباخر الإسلام العبادى . فالجدل واللغط حول العقيدة والشريعة ، بالمعنى الاصطلاحى وليس العلمى ، استغرقا جل اهتمامنا أو كله ، حتى غفلنا طويلا عن الوعاء الذى يصب فيه الاثنان ، وهو : أخلاق الناس وتقاليدهم وعوائدهم .

ومن جراء ذلك الإغفال ، خسرنا الكثير على جبهة التقدم ، حتى قدر لنا أن نشهد تلك المفارقة المدهشة والمحزنة ، التى تعايش فى ظلها التدين مع التخلف ، والصلاح مع الفساد ، وعمارة المساجد مع خراب الذمم ، ومظاهر الورع ، مع الطمع والجشع ! .

وبينما نعرف أن ثمة علاقة وثيقة بين التدين والترقى ، وأن القرآن يهدى للتى هى « أقوم » ـ بنص الآية ٩ من سورة الإسراء ـ إذ بنا نفاجأ بما هو نقيض ذلك تماما ، الأمر الذى يوحى بأن ثمة خطأ ما فى مكان ما ، يحتاج إلى اكتشاف وتصحيح . وربما جاز لنا أن نقول بأن الأمر لا يخرج عن أحد احتمالات ثلاثة : عجز التعاليم ، أو عجز الناس أنفسهم ، أو عقم التوجيه والتلقى .

أين الخطأ ؟ ـ ولماذا وقعنا فيه ؟ وما العمل ؟ .

سنحاول الإجابة على تلك الأسئلة ، لكننا نتعجل تسجيل ملاحظتين ابتدائيتين .

* **الملاحظة الأولى** : تنصب على مبدأ قسمة الإسلام إلى عبادى وسياسى واجتماعى . ذلك أنى واحد ممن يتمنون أن يتعاملوا مع هذا النهج بحذر بالغ وبتحفظ شديد . فنحن نعرف أن هناك إسلاما واحدا ، لا يقبل القسمة أو التجزئة ، وإن احتمل التدرج والتقسيط . إسلام ينظم حياة المجتمع ، ويشكل مشروعا حضاريا متكاملا ، له سماته وخصائصه المتميزة . تفسده القسمة ، ويمسحه الترقيع ، ويثريه التفاعل مع أمثاله ، فى

تعاون على « البر » وسعى دائب وراء « الحكمة » ، يدخلان ضمن التعاليم والتكاليف الشرعية التى يربى عليها المسلمون .

وربما كنت واحدا ممن يدركون أيضا أن بعض الذين يروجون لأمثال تلك التقسيمات لا يضمرون ودًّا للإسلام . فيتحدثون أحيانا عن الإسلام المستنير ، للإيحاء بأن هناك إسلاما مظلما ومعتما . ويلمحون حينا إلى الإسلام السلفى ، ليعطوا انطباعا بأن التدين هو بالضرورة عودة إلى الوراء . وأقران هؤلاء وهؤلاء يتداولون القسمة التى نحن بصددها ، لتمزيق ثوب الإسلام وتقطيع أوصاله ، إيمانا ببعض الكتاب وإعراضا عن بعضه ، أو للاحتيال على تفريغ الإسلام من مضمونه ووظيفته .

[لذلك فقد غدا مهما أن أثبت الإيضاح والتحفظ قبل أى كلام آخر ، منبها إلى أننى استخدمت ذلك النهج للتقريب لا للتقرير . بهدف إزاحة التراب والصدأ عن بُعد فى الالتزام الإسلامى سقط من حسبان الكثيرين . وهو بُعد يضيف ولا ينقص ، ويكمل ولا ينقض . ويثبت حلقات الالتزام ، ولا يهدر أو يلغى أيا منها . بالتالى فما استخدمته فى القسمة هو فقط لغة الخطاب ، وليس نهج الخصام أو الفصام ! .

وربما زعمت أن توجيه الخطاب الإسلامى من هذا المنطلق ليس منكورا على الدوام . فعندما كتب الماوردى قبل أكثر من ألف عام مؤلفه « أدب الدين والدنيا » ، لم ينطلق من نقطة الانفصال بين الاثنين وإنما كان مدركا لحقيقة وعمق الاتصال فى المفهوم الإسلامى . ومع ذلك فقد استخدم المصطلح لتقريب موضوعه إلى قارئه وتبسيط فكرته . التى ظاهرها القسمة ، وجوهرها التلازم والتكامل .

* **الملاحظة الثانية** : تنصب على ما نفهمه من هدف للإسلام ، بحسبانه رسالة سماوية تؤسس صلاح المجتمع على صلاح الفرد ، وتقيم حكومة إسلامية فى قلب كل مسلم ، قبل أن تقيمها فى أرض الواقع الإسلامى . وقد قلنا فى حديث سابق إن الإسلام نظام حياة وليس نظام حكم فقط . وإن هداية الناس والارتقاء بهم ، خلقا وسلوكا وعملا ، هدف يحتل المقام الأول فى الرسالة . والنصوص الشرعية التى لا حصر لها فى القرآن والسنة تدل المؤمنين كافة على أن التعبد والتدين إذا لم ينعكسا على خلق المرء ومسلكه فأبواب السماء مغلقة دونهما .

الأحاديث : من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له ـ رُبَّ قارئ للقرآن والقرآن يلعنه ـ لا دين لمن لا أمانة له ، وإن صام وصلى .

كذلك فعندما قيل للنبى ، إن فلانة تصوم نهارها وتقوم ليلها ، ولكنها تؤذى جيرانها

بلسانها ، قال عليه الصلاة والسلام : لا خير فيها . هى من أهل النار ! ـ هكذا دفعة واحدة ! .

ولما سئل النبى ، ما الدين ؟ ـ كان جوابه ثلاث كلمات : الدين حسن الخلق .

لا قيامة حقيقية للدين إذن ، ولا جدوى من كل ما نقول ونفعل ، ما لم تثمر التعاليم رقيا فى الخلق ورفعة فى السلوك وعفة فى اللسان واليد ، وما لم يحقق التدين سيادة قيم البر والعمل الصالح وخشية الله فى القول والفعل .

لقد ذهب بعض فقهائنا إلى القول بأن للإسلام شعبتين ، « لا توجد حقيقته ، ولا يتحقق معناه إلا إذا أخذت الشعبتان حظهما من التحقيق والوجود ، فى عقل الإنسان وقلبه وحياته .. هاتان الشعبتان هما : العقيدة والشريعة ».

بهذا يقول الشيخ محمود شلتوت ، الذى ذكر أن القرآن أشار إلى العقيدة بكلمة الإيمان ، وإلى الشريعة بالعمل الصالح . (الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٠) .

[غير أن هذا التعريف لم يبرز بصراحة ووضوح الأهمية البالغة للأخلاق والعوائد ، وإن كان مفهوما ضمنا أن العمل الصالح هو نتاج طبيعى للسلوك الصحيح والأداء الصحيح ـ وهذا هو معيار الصلاح الذى نعرفه .

وربما لهذا السبب ، فإننا نتحمس أكثر للتعريف الذى سجله أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف ـ الأصولى المعاصر ـ والذى ذكر فيه أن أحكام الإسلام ثلاثة : اعتقادية ، وخلقية ، وعملية .

وعرَّف هذه الأحكام على النحو التالى : الاعتقادية ، هى التى تتعلق بإيمان المرء بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر . والخلقية تتعلق بما يجب على المكلف أن يتحلى به من الفضائل ، وأن يتخلى عنه من الرذائل . والعملية ، تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال ، وعقود وتصرفات . (علم أصول الفقه ـ ص ٣٢) .

أهمية هذا التعريف أنه نص صراحة على الأحكام الخلقية ، التى جاءت ضمنا فى كلام الشيخ شلتوت . وهو بهذا النص أبرز العنصر الذى يعنينا فى السياق الذى نحن بصدده ، والذى نلح على العناية به فى مرحلة المد الإسلامى الذى نشهد تناميه .

إننا عندما ندعو إلى استنقاذ الإسلام الاجتماعى ـ دعونا نخلص ونلخص ـ فإننا نرفض إسقاط دور الإسلام فى البناء السياسى ، وهو الهدف الذى يسعى إليه منذ زمن الذين يريدون استئصال شأفة الإسلام من الواقع . لكننا ندعو فقط إلى إعادة ترتيب الأولويات ، بحيث نوجه القدر الواجب من الاهتمام إلى الأساس الثانى ـ بعد العقيدة ـ

الذى يشيد عليه البناء كله . بل هو الترجمة العملية لسلامة الاعتقاد وصحة الإيمان ، وهو ما أشرنا إليه بعبارة الأخلاق والعوائد والتقاليد .

فى هذا الصدد ، فإننا نذهب إلى القول بأن الإسلام الاجتماعى أسبق فى الأهمية من الإسلام السياسى ، وأنه لاقيامة للثانى بغير الأول . وأن الذين يدعون إلى إقامة نظام سياسى إسلامى ، بغير نظام أخلاقى إسلامى يرتكبون خطأ عمليا وتاريخيا فادحا وجسيما ، فهم أسوأ ممن وضع العربة أمام الحصان ، لأنهم يقفزون إلى عربة بغير حصان من الأساس ، ويتوهمون أنهم بها يستطيعون السير إلى الأمام !ـ والنبى عليه السلام قبل أن يقيم الدولة ، فإنه أمضى ثلاثة عشر عاما يربى الرجال ، الذين على أكتافهم شيد الصرح الكبير .

هل نحن بحاجة إلى إثبات الفرض الذى بدأنا به وانطلقنا منه ، الذى يزعم بأن مؤشر التدين فى صعود ، بينما مؤشر الأخلاق والعوائد فى انكسار وهبوط ؟.

لا أحسب أن الشق الأول من السؤال ـ الخاص بصعود مؤشر التدين ـ يحتاج إلى إثبات . لكن الشق الثانى ربما احتاج إلى وقفة وإيضاح .

ذلك أنه من غير الإنصاف أن ننسب مختلف مظاهر الفساد التى نشهدها إلى الإسلاميين دون غيرهم . وعندما أشرنا فى مستهل هذا الحديث إلى تعايش عمارة المساجد مع خراب الذمم ، ومظاهر الورع مع الطمع والجشع ، فلم يكن مقصودنا إدانة عُمَّار المساجد أو مختلف أهل الورع . وإن كنا لاننزه بعض هؤلاء وهؤلاء عن التورط فى مثل ذلك السلوك الذى يتنافى مع صدق التدين وسلامته ، فهم بشر فى نهاية الأمر ، ولم يقل أحد أنهم ملائكة .

نعم ، نذهب إلى أن الفساد بين غير المتدينين أضعاف أضعافه بين المتدينين ، ولكن اللوم على الأولين أخف ، بينما حسابنا مع المتدينين يجب أن يكون أشد وأقسى . فالأولون ربما لم يزعموا لأنفسهم صلاحا أو خشية لله ، بينما الأمر على العكس بالنسبة للمتدينين ، خصوصا أولئك الذين يعنون كثيرا بمظاهر التدين وشعائره المعلنة .

إن المتدينين هم أولى الناس بالتحلى بمختلف الفضائل الأخلاقية . وهم أعرف من غيرهم بأن تلك الفضائل ليست فقط من مقتضى التهذيب والأدب . ولكنها قبل ذلك من مقتضى الصدق فى الدين ذاته . أعنى أنها ليست مجرد التزام اجتماعى وأخلاقى ، ولكنها التزام عقيدى بالدرجة الأولى .

إنهم بكريم الخلق ومليح العادات لايتجملون ، لكنهم يتعبدون !.

قرأت فى إحدى صحفنا أن الممثلة الأمريكية الشهيرة ، أودرى هيبورن ، التى اختيرت سفيرة لمنظمة اليونيسيف الدولية ، المختصة بشئون الطفولة ، قامت بجولة فى بعض دول العالم الثالث . وفى كل مكان ذهبت إليه كانت تلقى الأطفال والناس بابتسامتها الودودة والرقيقة ، وما انفكت تقول إن : الابتسامة هى سلاح الإنسان الوحيد فى الحياة .

تذكرت الحديث النبوى : تبسمك فى وجه أخيك صدقة . وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة . وإرشادك الرجل فى أرض الضلال لك صدقة . وإماطتك الأذى والشوك عن الطريق لك صدقة .. إلى آخر الحديث المعروف .

طالعت صور الذين يلقوننا من بين المتدينين بحواجب معقودة وعيون قاسية ووجوه عابسة ، وقلت : لماذا لم يتعلم هؤلاء أن التبسم صدقة ، وأن الله إذا أحب عبدا أعطاه الرفق ، وأن ما من أهل بيت يحرمون الرفق إلا حرموا الخير .. وأن .. وأن ، إلى غير ذلك من الفضائل التى جاءت فى الحديث النبوى ، لتزيد من خير الناس فى الدنيا ، ومن حسن ثوابهم فى الآخرة .

مررت بكتاب الأدب « فى رياض الصالحين » ، وفتشت عن شىء فى الكتاب تجسد فى واقعنا صار قيمة اجتماعية أو نمطا سلوكيا يربى عليه الناس . فاكتشفت أن مابين الكتاب والواقع ، أبعد مما بين السماء والأرض ! .

قلت إن القيمة تظل كالنجم المعلق فى السماء ، يهتدى به الناس ولا تطوله أيديهم . وأن المهم أن تتحقق تلك الهداية ، وأن يظل الناس قابضين على طريق الضوء وخيطه . وأن الخطأ لايكون بعدم الوصول إلى الغاية ، وإنما يكمن فى انقطاع الطريق أو فى الضلال عنه .

لما قست الأمر على ما أعرف من أحوالنا ، كانت النتيجة باهتة ، وعاجزة للغاية !

تأملت الحديث الشائع : النظافة من الإيمان ـ واستهولت مؤداه ، عندما خطر لى أن تكون القذارة من الشرك ، كما يدل على ذلك مفهوم المخالفة .

قرأت الأحاديث : من غشنا فليس منا .

ـ آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان ـ وفى رواية مسلم أضاف : وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم .

ـ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده .

ـ من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم .

ـ إن رجالا يتخوضون فى مال الله (مال المسلمين) بغير حق ، فلهم النار يوم القيامة .

ـ الجالب (المنتج) مرزوق ، والمحتكر ملعون .
ـ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليسكت .
ـ من لايرحم الناس لايرحمه الله .
ـ ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا .
ـ من حمل علينا السلاح فليس منا .
ـ لايدخل الجنة قاطع (رحم) .
ـ إن الله يبغض الفاحش البذىء.
ـ لايدخل الجنة من كان فى قلبه ذرة من كِبر .

قبل الأحاديث وبعدها كانت الآيات القرآنية بوزنها الكبير وثقلها الضخم . تلك التى تنذر بالعذاب الذين يتقاعسون عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والتى تأمر المسلمين بالبر بكل بنى البشر ، وتصور النمامين فى هيئة أكلة لحوم البشر ، وتدمغ المسرفين وتصفهم بأنهم إخوان الشياطين ، وتتهم الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بأنهم من أهل البهتان والإثم ..

مررت بهذه النصوص تباعا ، وقلت : كأن خلق الإسلام لم يمر ببلادنا بعد ! لماذا الإسلام راق بذاته ، والشعوب الإسلامية غير راقية ؟.

السؤال طرحه الأمير شكيب أرسلان بهذا النص قبل ستين عاما ، ووضع إجابته ضمن كتاب « حاضر العالم الإسلامى » (جـ ١ ص ١١٧) . والإثنان ـ السؤال والجواب ـ يتصلان بما طرحناه فى البداية حول الاحتمالات الثلاثة : عجز التعاليم أو عجز الناس ، أو عقم التوجيه والتلقى .

برأ الأمير شكيب ساحة الإسلام من مسئولية التردى الذى بلغته الأمة . بل ذهب إلى أن « إدخال الأديان فى هذا المعترك ، وجعلها هى معيار الترقى والتردى ليس من النصفة فى شىء ».

ومما ذكره فى هذا الصدد أن اليونان قبل النصرانية كانت من أرقى أمم الأرض . ولكنها بعد مادانت بالدين الجديد بدأت بالتردى والانحطاط . ولم تزل تنحط قرنا عن قرن ، إلى أن صارت ولاية من جملة ولايات السلطنة العثمانية ، ولم تعد إلى شىء من النهوض والرقى إلا فى القرن الماضى ، ومع ذلك فقد ظلت دون حالها الذى كانت عليه قبل النصرانية ـ بعد ذلك تساءل : أفيجب أن نقول بأن النصرانية كانت المسئولة عن انحطاط اليونان :

وبعد ما أشار إلى انحطاط الدولة الرومانية بعد تنصرها ، قال بأن المسيحية لايمكن أن تتهم بمسئولية ذلك الانحطاط ، وبالتالى فلا أحد يقدر أن يقول إن الوثنية أصلح للعمران من النصرانية .

أضاف بعد ذلك قائلا إن : الحق الذى لانرتاب فيه أن النصرانية نفسها لم تكن هى المسئولة عن جهالة الإفرنج المسيحيين من ألف سنة فى القرون الوسطى ، بل للمسيحية الفضل فى تهذيب برابرة أوروبة .

الأمر ذاته ينطبق على الإسلام ففى ظله صنع المسلمون حضارتهم العظيمة ، وفى وجوده أيضا تدهورت حال المسلمين على النحو الذى نعرف ونرى .

إن غاية ما يستطيعه الدين أن يسلح الناس بمجموعة من التعاليم والقيم . ولايسأل بعد ذلك عن موقف الناس من تلك التعاليم ، أو عن الكيفية التى وظفوها بها ، ذلك شأن الناس ومسئوليتهم .

بالمثل ، فإننا نبرئ ساحة الناس من تهمة العجز وفساد المعدن أو الطوية . فالناس على ماتربوا عليه وهيئوا له . إن تربوا على القعود قعدوا ، وإن تربوا على النهوض نهضوا .

والأمر كذلك ، فربما كان الأولى بالبحث والمناقشة حقا هو الاحتمال الثالث الذى عرضناه وهو : عقم التوجيه والتلقى .

فى هذا الصدد . فقد نقول إن تربية الناس وتوجيههم يتمان عادة عبر قناتين ، تتمثلان فى الجهد الحكومى والجهد الأهلى .

الجهد الحكومى يؤدى دوره فى الأساس من خلال التعليم والإعلام ، ومن خلال المثل والقدوة . ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن ذلك الجهد لم يعد يؤدى الدور المعول عليه فى تربية الأجيال الصاعدة . ليس فقط لأن اهتمام حكوماتنا بالتنمية الاقتصادية يفوق بكثير ــ بل يصادر ــ كل اهتمام آخر بالتنمية الاجتماعية وليس فقط لأن مدارسنا باتت تعلم بالكاد ــ إذا أحسنا الظن ــ ولم تعد تربى ، وليس فقط لأن المثل والقدوة أصبحا من الأمور النادرة التى يمكن أن يعول عليها فى تنشئة تلك الأجيال .

لكنى أحسب أن الأهم من ذلك كله ، أن أنظمتنا لم تحدد بوضوح موقفها من الخيار الإسلامى الحضارى ، كما قلت فى حديث سابق . أعنى أن تلك الأنظمة لم تحسم ذلك الخيار لصالح الإسلام الحضارى بعد . بالتالى فليس معروفا على وجه الدقة ، ماهو نموذج الشخصية الذى يراد لشبابنا أن يتمثلوه ويتطلعوا إليه . وما هو نسيج القيم الذى يراد لنا أن نؤسس عليه واقعنا ونسترشد بها فى النهوض بذلك الواقع .

ليس واضحا تماما فى الأذهان ـ ولا فى خطط التعليم والتربية والتثقيف ، ما إذا كنا نريد حقا أن ننشئ جيلا ملتزما بالقيم الإسلامية الحضارية ، أم « مستعيرا » للقيم الغربية ، أم أننا نريد جيلا مهجنا !.

أيا كان الأمر أو السبب ، فالشاهد أن الجهد الحكومى انسحب من ميدان التربية الإيجابية ، حتى صرنا نسأل الله أن يلطف بنا فى مدى التأثير السلبى لذلك الجهد ، وهو الناشئ أساسا عن شيوع الفساد بين رموز الأجهزة الحكومية ، وتردى مظاهر الأداء والسلوك الاجتماعيين بوجه عام . مما يوفر المثل السيئ والقدوة التى تفسد ولاتصلح .

الجهد الأهلى توزع بين التربية الروحية والتربية السياسية . الأولى باشرتها الطرق الصوفية ـ التى لاينبغى أن نستهين بحجمها أو دورها ـ والثانية ظلت همّ تيارات العمل السياسى ومنظماته ، وأغلبها غير مشروع ـ من الناحية القانونية .

أما التربية الاجتماعية . أما مهمة زرع فضائل السلوك والعمل ، من الصدق والنظافة ، إلى الانضباط والإتقان والتجويد ، فلا نعلم أن أحدا يسهر عليها فى زماننا ، باستثناء تجربة « الإخوان » فى الربع الثانى من القرن الحالى ، التى توقفت فيما بعد .

لماذا لايجد هذا الميدان فرسانا له ؟.

ربما لأن فرصة النمو الطبيعى للعمل الإسلامى غير متوفرة ، فى ظل الحظر القائم على الأنشطة الإسلامية العامة ، مما يحد من حركة الإسلاميين فى الواقع .

ربما لأن الإسلاميين شغلوا بصد الهجمات المستمرة على الشريعة فحوصروا فى إطار رد الفعل ، ولم يتمكنوا من التقاط الأنفاس وأخذ زمام المبادرة إلى الفعل فى الاتجاه الصحيح .

ربما لأن العمل فى المجال الاجتماعى يجرى بطبيعته فى هدوء ، ويحتاج إلى نَفَس طويل . إذ هو أقرب إلى حرث التربة وإلقاء البذور فيها . بينما أكثر الذين يتصدون للعمل الإسلامى فى زماننا يهتمون بلفت الأنظار وإثبات الحضور (لاكتساب الشرعية ؟) ، كما أنهم يتعجلون جنى الثمار .

ربما لأن النضال السياسى يبدو « أسهل » وأكثر إغراء من النضال الاجتماعى ، وإن لم يكن « أسلم » بطبيعة أحوال بلادنا . فالأول يجرى على جبهة محدودة ، ولا يخلو من مغامرة تستهوى الشباب الذين يشكلون قاعدة مهمة للعمل الإسلامى الراهن . أما النضال الاجتماعى فهو يجرى على جبهة عريضة غير مرئية العمق أو المدى . فضلا عن أن النضال السياسى يقوم على مجاهدة الغير ، بينما النضال الاجتماعى أساسه مجاهدة النفس . وهو ما

عبر عنه النبي عليه الصلاة والسلام فى أعقاب إحدى الغزوات عندما قال : عدنا من الجهاد الأصغر ، إلى الجهاد الأكبر.

قبل ألف عام ، ذكر الماوردى فى « أدب الدين والدنيا » ، أن الجور يفسد الضمائر. ومنذ ستمائة سنة قال ابن خلدون فى المقدمة ، إن الظلم مؤذن بفساد العمران.

وفى أوائل القرن الحالى ، أعلن الكواكبي فى طبائع الاستبداد ، أنه أمضى ثلاثين عاما يحقق فى أصل داء الانحطاط ، ثم « تمخض عندى أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسى » ــ وذهب إلى أن تأثير الاستبداد فى الأمة ، يمكن « أن يحول ميلها الطبيعى من طلب الترقى إلى طلب التسفل ».

وفى مواجهة هذه الحقيقة ، فإن جهود النهضة توزعت بين مدرستى التغيير السياسى والعمل الاجتماعى الإصلاحى. وفى تاريخنا الحديث فقد كان جمال الدين الأفغانى من دعاة النهج الأول ، بينما كان الإمام محمد عبده رمزا للنهج الثانى. ولعل تفضيل كل من النهجين على الآخر. كان موضع الاختلاف ــ ومن ثم الافتراق ــ بين الاثنين. إذ يروى أن الأفغانى اتهم محمد عبده بأنه « مثبط » عندما أصر على أن يمضى على درب التغيير بالتربية ، الذى هو حقا نهج أصحاب الرسالات.

ولسنا مضطرين للاختيار بين هذا النهج أو ذاك. بل ربما تمنينا لو مضى الطريقان فى خط متواز ، جنبا إلى جنب. ولكن تحفظنا الأساسى ، انصب على استفراغ كل الجهد فى العمل السياسى وحده. وصرفه عن التربية الاجتماعية والخلقية ، التى نحسب أنها أسبق فى الأهمية ، وأولى بعناية الدعاة والباحثين.

وفى تفضيل التركيز على العمل الاجتماعى ، فلعلى أضيف إلى ما سبق أن ذكرت من حجج وحيثيات ، أنه قد يجنب أصحاب المشروع الإسلامى محنة الصدام المستمر مع الأنظمة الحاكمة ، وهو الصدام الذى كلف الإسلاميين ثمنا باهظا ، وخسرت أمتنا بسببه الكثير.

إن فرصة الإنجاز فى ميدان الإسلام الاجتماعى عظيمة للغاية ، بينما الكلفة محدودة للغاية !

والمسألة لاتحتاج لأكثر من وعى قليل .. وصبر جميل !.

طاقة مُعَطلة ومهدورة

استطاع إمام مسجد التقوى فى بروكلين ــ حى الفساد الشهير بنيويورك ــ أن يحدث انقلابا اجتماعيا مدهشا فى منطقته ، صارت قصته على كل لسان . ففى خلال سنوات معدودة ، قاد الشيخ سراج وهاج ــ وهو من المسلمين الأمريكيين السود ــ حملة من المسجد للدفاع عن الأخلاق والفضائل ، استأصلت بكفاءة مثيرة للانتباه الكثير من الشرور التى استوطنت فى الحى ، من الشذوذ والدعارة إلى الإدمان والسرقة والتسول .

لما لقيته هناك ، سألته : كيف فعلتها ؟ــ رد قائلا إن الأمر بسيط للغاية ، فقد كنت أردد فى المسجد ، وفى كل مكان ، إن إسلام المرء لايمكن أن يستقيم إلا إذا تطهر من تلك الشرور . وكانت النتيجة أن المسلمين السود كانوا أول من بادر بالاقتناع والاستجابة وفوجئ الآخرون بأن تجمعات المسلمين أصبحت أنظف وأرقى مما كانت عليه من قبل . وتساءل بعضهم : لماذا نجح المسجد فى هذه المهمة ، بينما تقف إلى جواره معابد أخرى ، أكبر وأقدم ، لم تحقق مثل هذا الإنجاز ؟.. وبعدما تردد السؤال أكثر من مرة ، وراج بين الناس ، كانت المفاجأة التالية أن تزايد عدد المقبلين على الإسلام ، بصورة غير متوقعة .

قصة الشيخ سراج طويلة ، ومليئة بالتحديات والمفارقات ، لكن الذى يعنينا منها أنها نموذج يجسد مدى النجاح الذى يمكن أن يحرزه المسجد ، إذا ما استخدم ثقله وتأثيره فى الدفاع عما أسميناه بالإسلام الاجتماعى .

وإذ نحمد الله على أن البلاء عندنا دونه فى المجتمعات الغربية عموما ــ على صعيد الأخلاق الشخصية ــ إلا أن القضية الأصلية مثارة عندنا بقوة ، حتى بتنا نفتقد حقا إلى العديد من الفضائل الأساسية على المستوى الشخصى . وعلى المستوى العام .

نحن نتحدث عن النظافة أو الأمانة والصدق والعفة والحياء ، وعن الانضباط والاتقان والوفاء والشهامة .. إلى غير ذلك من القيم التى تدهورت ، وندرت فى زماننا الذى تصدرت واجهاته قيم سلبية بغير حصر ، لاتشرف مجتمعا صحيا ، ولاتشرف مسلما صادق الإيمان .

ولعلى لا أكون مبالغا إذا كررت القول بأننا على تلك الجبهة يجب أن نحشد كل مانستطيع من جهود التقويم والتصحيح ، وإن الظاهرة الإسلامية السائدة الآن ، إذا لم تحقق إنجازا فى هذه المعركة ، فإنها تكون قد ضيعت فرصة تاريخية لوضع الأساس الصحيح لنمو المشروع الإسلامى الذى تنشده فى الاتجاه الصحيح .

وأكثر من ذلك ، فإن كل معنى بمستقبل هذه الأمة فى أى موقع كان ، يتعين عليه أن يبحث عن سبيل لاستثمار هذه الظاهرة من أجل صياغة أفضل للحاضر والمستقبل . حيث لاقيامة لأى حاضر ولا أمل فى أى مستقبل ، مالم يبن هذا وذاك على قاعدة من القيم الأخلاقية والعملية وتلك بديهية أرجو ألا تكون بحاجة إلى تدليل أو إثبات .

لقد قلنا إن الجهد الحكومى خرج من مجال التربية ، أو انعدمت فاعليته ، لأسباب ذكرناها . وقلنا أيضا إن الجهد الأهلى فرصته محدودة للغاية ، فى ظل القيود المفروضة على العمل الإسلامى العام ذلك يعنى أنه ليس هناك طرف مؤتمن له شرعيته وأهليته يسهر على حماية الإسلام الاجتماعى فى واقع الأمر ، مما ينذر بإهدار الفرصة المتاحة ، حيث الاستعداد للتلقى والقبول فى ذروته الآن ، فضلا عن أن هذا الموقف يفتح الباب على مصراعيه لمختلف مدارس التربية غير السوية وغير الرشيدة ، وهو وضع سرب إلى واقعنا شرورا بغير حصر ، على الصعيدين السياسى والاجتماعى ، لم يعد أمرها سرا .

وحتى يتحقق أملنا فى أن تحل هذه المشكلة المعقدة والعويصة ، فلعلى أطرح سؤالا ، واقتراحا ، محددين هما : لماذا لا نجند المساجد للدفاع عن الإسلام الاجتماعى .. ؟ لماذا لا تستثمر تلك الإمكانية الضخمة من أجل حماية القيم السلوكية والعملية فى مجتمعاتنا ؟ .

هذه « منتديات » مبثوثة فى كل مكان ، لا يكاد يخلو منها حى أو شارع أو عطفة (فى مصر وحدها ٧٥ ألف مسجد ، بخلاف عشرات الألوف من الزوايا) . وفى الوقت ذاته ، فإن تأثيرها على الناس لايزال قويا وفاعلا ، فضلا عن أنها فى زماننا باتت عامرة بالخلق ، بأكثر من أى زمان مضى . عامرة بالمصلين الذين يستجيبون للنداء خمس مرات كل يوم ، وغيرهم ممن تغص بهم المساجد كل يوم جمعة .. وأكثر هؤلاء وهؤلاء يجيئون مفتوحى

القلوب ، راغبين فى التعلم والإفادة والاستجابة ، إذا توفر لهم متحدث يستطيع أن يخاطب ضمائرهم بعلمه ووعيه وصدقه .

لماذا تعطل هذه الطاقة الهائلة ، بحيث يحاصر دور المسجد فى مجرد إقامة الصلوات الخمس ، وصلاة الجمعة ، والدعاء للسلطان بالتمكن والنصر؟!.

« إن قصر دور المسجد على مجرد إقامة الصلوات ، هو تقليص شديد لوظيفته ، وتحويله واقعيا إلى كنيسة » ـ هكذا قال لى الشيخ سراج وهاج ـ الأمريكى المسلم ـ وهو يشرح قصة مسجد التقوى ، وما صادفه من نجاح ، وما حققه من إنجاز بين أهل « بروكلين » :

« لقد اقنعتهم بأن للمسجد وظيفة تتجاوز إقامة الصلوات ، وأنه مادام الإسلام جاء ليكون نظاما شاملا للحياة ، فمن الطبيعى أن ينسجم دور المسجد مع تلك الوظيفة ، وأن يحاول التعبير عنها والالتزام بغاياتها . وعندما مارس المسجد تلك الوظيفة ، أدرك الأمريكيون أنهم بإزاء شيء مختلف تماما ، يستحق أن يفهموه ، ومن ثم يلتحقون به » .

هو بيت الله فى الأصل . ولكن الخطاب القرآنى يلحق لفظ الجلالة أحيانا لأحوال يكون الشأن فيها لكافة الناس . فمال الله هو مال المسلمين . وحكم الله هو ما يلتزم بشريعة الله حقا . لكنه لايعتبر كذلك إلا إذا توفر له شرطان : شورى المسلمين وبيعتهم . وعند الفقهاء فإن حقوق الله تتضمن كل ما يتعلق بمصالح وحقوق عامة الناس .. وهكذا .

بالتالى ، فإن بيت الله هو فى حقيقته « بيت الأمة » ، إذا جاز التعبير . والمسجد هو كل مكان طاهر يمكن السجود لله فيه ، فى البيت أو فى الشارع أو حديقة أو خلاء . لكن ليس كل مسجد يتسع لصلاة الجماعة ، التى تفضل صلاة الفرد فى كل الأحوال ، وتحث عليها النصوص الشرعية بشدة ، حتى تعتبرها أعلى درجة ـ بمراحل عدة ـ من صلاة الفرد .

لهذا السبب فإن « الجامع » وصف لبيت الله أكثر دقة من المسجد . وفى بعض الدول العربية ، السعودية والعراق ودول الخليج خاصة ، يفرقون بين المسجد والجامع . فتقام صلاة الجمعة فى الثانى ـ الذى يفترض أن يكون أكبر وأكثر سعة ـ بينما تؤدى الصلوات اليومية الخمس وحدها فى الأول الذى هو المسجد .

برغم ذلك فقد جرى الاصطلاح على إطلاق كلمة المسجد على الاثنين ، ربما باعتبار أن السجود هو أبرز علامات التعبد لله تعالى ، فضلا عن أن الكلمة (المسجد) استخدمت فى السياق القرآنى وفى العديد من الأحاديث النبوية .

فى أحدث مؤلفات المستشار عبد الحليم الجندى صاحب كتب أئمة الإسلام الشهيرة ، قدم عرضا فريدا للسيرة النبوية ، أبرز فيه دور المسجد فى ميلاد دولة الإسلام . وذكر أنه :

من المسجد انطلقت أجهزة السلطة فى طريق مرسوم . رئيس دولة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتؤاخى بين المهاجرين والأنصار . ثم تعاهد اليهود وتشمل بسلطاتها مناطق اليهود كافة .. وأصبح المسجد مكان تجمع العسكر . فمنه تتابع خروج سرايا الدولة فى كل الانحاء ... وفى المسجد قامت إدارة مرافق الدولة ومنها : التعليم والعدل وقسمة الأموال ، وتدريب القادة المفكرين للأمة ، واجتماع الرسول بصحبه ، وفيهم ولاته وكتابه وأمراؤه ... وفى المسجد كانت لقاءاته مع الوفود وقيادة الأمة وإمامة الجماعات » . (ص . ١٥٠) .

وفى مجموع الفتاوى لابن تيمية ، وصف مسجد النبي بأن : فيه الصلاة والقراءة والذكر ، وتعليم العلم والخطب . وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات وتأمير الأمراء وتعريف العرفاء . وفيه يجتمع المسلمون لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم » .

ولذا كان وصف المساجد بأنها : مواضع الأئمة ومجامع الأمة !.

وعندما تطورت أوضاع المسلمين ، خرجت وظائف عدة من المسجد ، وبقيت فيه وظيفتان هما : العبادة والعلم . وطوال القرون الخمسة الأولى من عمر الإسلام لم يكن هناك تعليم خارج المسجد . واستقرت هذه الصورة فى أعماق المسلمين ، حتى تصوروا ان التعليم خارج المسجد هو نوع من البدعة . الأمر الذى دفع مسلمى ماوراء النهر ـ فى قلب آسيا ـ إلى مقاومة إنشاء ذلك النوع من المدارس باعتبارها ضلالة ومفسدة للدين !.

فى شمال أفريقيا اختلطت العبادة بالجهاد ـ عندما تعددت الهجمات على ذلك الجناح الغربى للأمة الإسلامية ، فكان « الرباط » مسجدا وحصنا فى آن واحد . وانتشرت الرباطات على طول الساحل ، التى غصت بالعابدين المجاهدين .

وإلى غرب أفريقيا انتقلت فكرة المسجد الحصن ، وذاع شأن ذلك النمط المعمارى الفريد ، الذى لايزال قائما إلى الآن فى جمهورية مالى بوجه أخص .

ومن التقاليد الحميدة فى تلك المناطق ، أن المسجد كانت له حرمته وحصانته ، وكذلك بيت الإمام . وهو ما أثار انتباه ابن بطوطة ، فى زيارته « لبلاد التكرور » قبل ستة قرون . إذ لاحظ أن المظلومين والمغضوب عليهم ، إذا احتموا بالمسجد أو ببيت الإمام ، فإنهم يأمنون على حالهم ، ولا يستطيع أحد أن ينالهم بسوء !.

وما ذكره المستشار الجندى فى كتابه عن الإمام محمد عبده ، أن الجمعية الخيرية الإسلامية التى شارك الإمام فى تأسيسها سنة ١٨٩٢م ، وكان لها دورها البارز فى نهضة مصر الحديثة ، ظلت بضعة عشر عاما تعقد اجتماعاتها تحت قبة مسجد الغورى فى القاهرة .

وعقب على تلك الملاحظة قائلا إن أولئك الذين اجتمعوا من رجالات مصر ، لإصلاح أمتهم تحت قبة المسجد «كأنما يخاطبون بمغزى الانعقاد هنالك من يتنادون فى أيامنا هذه ببناء الإنسان المصرى والمجتمع الإسلامى قائلين : إن طريق ذلك هو المسجد » ــ (ص ــ ٦٢) .

أصبح الأمر أشد اختلافا فى زماننا . تقلص دور الإسلام فى صياغة الواقع ، فانحسر دور المسجد أو انكسر وتغيرت موازين القوى ، وصار المسجد أحد مراكز الضعف . غدا مستضعفا وليس ضعيفا ، إن شئنا الدقة ، لأن قوة المسجد لم تنحل بعد . وتدهورت أوضاعنا الثقافية ، ولم ينج المسجد من أعراض الداء ، فتدهور شأن الخطاب فيه ، وإن لم يغرق الطوفان الجميع .

فى منتصف الأربعينيات وحتى منتصف الخمسينيات ، كان صوت جيل الرواد من أبناء الأزهر ، يجلجل فى جنبات القاهرة . كان أعلامهم يتناوبون الخطابة فى الجامع الأزهر . وكانت « الشبان المسلمين » تستقبل كل يوم اثنين الشيوخ الثلاثة : محمد الغزالى واحمد الشرباصى وعبد الرحيم فودة ــ وكان حسن البنا يلقى حديث الثلاثاء فى مقر الجماعة بالحلمية الجديدة . وكان يتعاقب الدرس والحديث كل أربعاء فى « دار الحكمة » شيوخنا الكبار : محمود شلتوت وعبد الوهاب خلاف وعبد الوهاب حمودة .. وكان .. وكان !

فى تلك المرحلة . أدى هؤلاء الأعلام ، وغيرهم كثيرون ممن لم نذكر ، دورهم ليس فقط فى تنوير الناس ، ولكن أيضا فى تحصينهم ضد مختلف صور الانحراف الفكرى ، التى برزت فى العقد الأخير .

لكن هذه المسيرة تأثرت كثيرا بالصدام ، بين ثـ ـرة يوليو وجماعة الإخوان ، الذى ألقى بظله على مجمل النشاط الإسلامى فى مصر ، حتى غرس بذور الشك ــ التى لم تستأصل بعد ــ فى كل عمل إسلامى عام . ولا نستطيع أيضا أن نلغى تأثير سيادة مختلف مدارس الفكر الغربى (العالمانى واليسارى)، الذى برز فى تلك المرحلة، حتى بدا للبعض أن الفكر الاشتراكى الذى تبنته الثورة ، صار بديلا للفكر الإسلامى . خصوصا بعدما نص فى الميثاق (سنة ٦١) على أن « الاشتراكية العا ية » هى أساس العقيدة السياسية للنظام .

ومع ظهور الجماعات المتطرفة فى أوائل السبعينيات تزايد التضييق على المساجد، حتى أضيفت إلى قانون العقوبات فيما بعد مادة عجيبة (برقم ٢٠١) تقول : إذا ألقى أحد رجال الدين فى أثناء تأدية وظيفته ، وفى محفل عمومى ، مقالة تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة ، أوفى قانون أو فى مرسم أو فى عمل من أعمال جهات الإدارة الحكومية ، أو نشر

بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على شهرين أو بغرامة لاتجاوز عشرة جنيهات (! !).

وكان مؤدى هذا النص الذى يمنع خطباء المساجد من التعرض لأى قرار إدارى ، ومن توجيه أى نصيحة (والدين النصيحة !) ، أن يطالبوا بالتزام الصمت وبعدم التعرض لأى أمر هام ، وفى المقدمة من ذلك كل شأن هام .

وفى ظل تدهور حال الخطباء والدعاه فإنه لم يتبق للمسجد دور يؤديه ، إلا أداء الصلوات الخمس ، حيث بات المسجد يغلق بعد كل صلاة ، ولايفتح إلا مع موعد الفريضة التالية . أما الأحاديث التى باتت تلقى بالمسجد فى صلاة الجمعة أو فى كل مناسبة وحين ، فهى من قبيل مايصفه إخواننا السودانيون بأنه «كلام ساكت» ، ومساوٍ لعدمه ! .

بسبب تلك الاعتبارات السياسية والأمنية ، وبسبب عجز جيل الخطباء والدعاه ، خرج المسجد بدوره من دائرة التأثيرين الثقافى والاجتماعى ، وعطلت عن العمل تلك الطاقة الضخمة ، بل أكاد أقول إننا بذلك الموقف خسرنا أحد خطوط الدفاع الأساسية التى تحصن الأمة ضد مختلف مظاهر الفساد .

مع ذلك فينبغى ألا نفقد الأمل تماما ، فالمسجد لم تخمد أنفاسه بعد ، والذين يعمرون بيوت الله لايزالون يحوطونها بقلوبهم ، برغم كل موات أصاب دورها ، وبرغم كل ماتعرضت له فى الماضى ، وما يمكن أن تتعرض له فى المستقبل .

أعرف بعضا من أهل الإصلاح والورع ، الذين لم يدب اليأس فى قلوبهم ، قرروا أن يعيدوا إلى عدد من المساجد دورها التعليمى والتربوى . تطوعوا بأموالهم ونذروا أنفسهم لهذه المهمة الجليلة . فبنوا عددا من المساجد ، وألحقوا بها مكتبات ومدارس ووحدات علاجية متواضعة ، وألزموا أنفسهم بحدود الدفاع الاجتماعى ، لا يجاوزونها ولايشغلون أنفسهم بأى قضية دونها .

وفى بعض التجارب التى أعرفها فإن هؤلاء الجنود المجهولين تمكنوا من تحقيق إنجازات مبشرة على تلك الجبهة . فأسهموا فى حل جانب من أزمة الخدمات التى تواجهها القرى المصرية . والأهم من ذلك أنهم أحدثوا تأثيرا ملموسا فى تهذيب بعض العادات الاجتماعية المنكورة المتفشية بين الناس . فقاموا بدور إيجابى فى نظافة بعض الأحياء والقرى ، وبدور مماثل فى تصحيح تقاليد الزواج والمآتم والترويج لبعض الفضائل الاجتماعية التى تستحب فى هذه الظروف أو تلك .

وقرأت عن دور لبعض المساجد فى محو أمية الكبار ، وفى تقوية تلاميذ المدارس فى السنوات الحرجة ، وفى حث الناس على التبرع بالدم ، وتنبيههم لأهمية التطعيم باللقاحات ضد الأمراض المختلفة . ونشرت الصحف عن مبادرة البعض لإطفاء أنوار المساجد خلال النهار لتوفير الكهرباء ...

على هذه الدائرة تنصب دعوتنا بالدرجة الأولى . لسنا نطمح إلى دور تثقيفى للمساجد ، وإن تمنيناه . لكنى لا أخفى عدم ثقتى فى كفاءة أغلبية القائمين على المساجد الآن للقيام بهذا الدور . وما أعرفه عن ظروف إعداد هؤلاء الدعاة . ومستواهم العلمى ، يبعث على الحزن والخجل ولا أريد أن أبوح بأكثر من ذلك ، لكنى فقط أستشهد بالمقال الذى نشره الأهرام فى ١٢ أكتوبر ٨٧ ، للدكتور حسن عبد العال نائب رئيس جامعة الأزهر . وقال فيه إن حملة الثانوية الأزهرية الذين يلتحقون بالجامعة ، ليصبحوا بعد ذلك دعاة ومبشرين وخطباء ، يعانون من ضعف مشهور فى اللغة العربية ، وأغلبيتهم الساحقة لايحفظون القرآن !.

وتحت يدى شهادات أخرى تقول بأضعاف أضعاف ما أعلنه نائب رئيس جامعة الأزهر ، لكنى أحجم عن كشف تفاصيلها ، لأن أصحاب الشأن يعرفونها أولا ، ولأنى واحد ممن لايزالون يجلون الأزهر ورجاله ، ويتمنون الانتصار له ، ظالما كان أو مظلوما !.

الدور الذى نقترح أن تنهض به المساجد الآن ، أكثر تواضعا من رسالة التثقيف والتنوير . إذ نحسب أنها مازالت قادرة على أن تؤدى دورا فى تهذيب السلوك العملى ، وتصحيح العادات المرذولة الشائعة بين الناس .

على سبيل المثال ، ماذا لو قاد المسجد حيث وجد ـ فى الشارع أو فى الحى ـ حملة لإعمال الحديث النبوى الخطير : النظافة من الإيمان ، محذرا الناس من مغبة الوقوع فى شبهة الشرك ، إن شاعت بينهم القذارة ؟.

ماذا لو بدأ كل إمام بالمسجد ذاته ، وحول بيت الله إلى مكان تسوده النظافة والاقتصاد فى المياه والكهرباء ، والتعاليم تدعو إلى الاقتصاد فى الماء حتى وإن وقف المتوضئ على شاطئ نهر جار .

إن قائمة المنكرات الاجتماعية التى تعشش فى واقعنا بغير حصر . وهى مرذولة فى كل زمان . لكن استمرار بعضها فى زماننا ، بظروفه الحرجة والعصيبة التى نعرف ، هو بمثابة ارتكاب الجرائم والفواحش بحق الأمة .

ومسئولية تلك الجرائم لاتقع فقط على عاتق الذين يقذفونها عمدا أو بغير عمد ، ولكن

الساكتين على استمرارها ، القادرين على وقفها أو حصار أضرارها ، هؤلاء أيضا شركاء فى الجرم ، وربما كان إثمهم عند الله أكبر .

فى هذا الإطار يأتى التنبيه والتذكير بأهمية إطلاق سراح المساجد لتؤدى دورها المنشود والمطلوب .

اللهم فاشهد ! .

الباب الثانى

أبواب مفتوحة

١ ـ نعم للمصالح ولكن .
٢ ـ يسروا ولا تعسروا .
٣ ـ التشدد يحسنه كل أحد ! .
٤ ـ أمراء الصعيد المحدثون .
٥ ـ ليس دفاعا عن المنكر .
٦ ـ السنة بين الإفتراء والاجتراء .
٧ ـ فى فقه المعارضة .
٨ ـ دور الأغنياء .. فريضة غائبة .

نعم للمصالح ولكن

هل يجوز نقل صلاة الجمعة إلى الأحد « رعاية للمصلحة » ؟!

السؤال طرحه أحد المشتركين فى ملتقى الفكر الإسلامى السابع عشر بالجزائر ، بعد ما شرح للمجتمعين أن بعض المساجد المقامة فى الولايات المتحدة الأمريكية لاتستقبل العدد الكافى من المصلين يوم الجمعة لانشغال الجميع بأعمالهم . وهى مشكلة يمكن حلها إذا تمت صلاة « الجمعة » يوم الأحد ، حيث يتاح للجميع فرصة المشاركة فى الصلاة . وإذ أبدى المتحدث ميلا إلى قبول الفكرة ، فإنه قال إنه يمكن الاستناد فى إجراء هذا التحول إلى رأى الإمام نجم الدين الطوفى فى المصلحة (الذى دعا فيه إلى تغليب المصلحة على النص إذا ماتعارضا) .

وأخيرا قرأنا لأحد الباحثين قوله : هل يطبق النص القطعى ، ولو فيه إضرار بمصالح المسلمين ؟. وفى سياق حديثه فهمنا أنه يعنى حد السرقة وتحريم الربا بوجه أخص ، ويدعو إلى تغيير الحكم الشرعى بشأنهما لعدم الملاءمة . وأراد أن يستخلص فى دعوته مبدأ جديدا ، بناء على السؤال التالى : هل يعنى التسليم بالتدريج فى اكتمال الحكم ، التسليم أيضا بالتدريج فى الإبدال بالحكم ، حكما آخر أكثر مناسبة لمصالح المسلمين ؟ (د . نور فرحات ـ المجتمع والشريعة والقانون ـ ص ٧٨ و ٨٨) .

ـ قال صاحبنا إنه بمقتضى رأى الإمام الطوفى فإن الرد على السؤال يكون بالإيجاب !.

هذا الكلام الذى يردده بعض المثقفين يعكس التباسا شديدا فى فهم قضية المصلحة فى الفقه الإسلامى ، وقد يعكس التباسا آخر فى قراءة رأى الإمام الطوفى ، الأمر الذى يمكن أن يقود إلى إهدار الأحكام الشرعية ، باسم الاجتهاد فى « المصلحة » .

وقد لانبالغ كثيرا إذا قلنا بأن عنوان « المصلحة » عانى الكثير من عسف الخلف والسلف

فى الوقت ذاته . فبينما ذهب بعض الخلف بعيدا فى توسيع المصلحة ، فإن بعض السلف مضوا فى الاتجاه المعاكس ، حيث ضيقوا منها أو تجاهلوها ، فلم يعطوها حقها الذى هى جديرة به . لايغير من ذلك أن الخلف أرادوا بالتوسعة تجاوز النصوص والتحلل من أحكامها وضوابطها . وأن السلف اتخذوا موقفهم ذلك دفاعا عن حق الله ، وانحيازا للنصوص وأحكامها . ومع ذلك ، فنحن نجد بين هؤلاء وهؤلاء قلة كانوا للمصلحة منصفين ، وعلى شريعة الله وتعاليمه قابضين وثابتين .

والآن كذلك فإننا نظل بحاجة لأن نحاول وضع المصلحة ودورها التشريعى فى إطارها الصحيح ، بعيدا عن دعاة التطرف فى التوسعة أو التضييق . لكن لانستطيع أن نكتم استغرابنا إزاء حفاوة بعض مثقفينا ـ من غير أهل الفقه ـ بموقف نجم الدين الطوفى ، الذى شذ برأى لم يقل به أحد من قبل ومن بعد ، فضلا عن مزالق إهدار الشريعة التى يضعنا على حافتها . ذلك أن مثل هذه الآراء الشاذة تلق هوى عند هؤلاء ، من حيث أنها تمثل فى حقيقة الأمر انخلاعا من الالتزام بالشريعة ، بينما هم يتلقفونها بترحاب وحماس ، ويبالغون فى تقديمها ، حتى يصدروها نقطا مضيئة فى سجل الفكر الإسلامى ، وعلامة من علامات التحرر والاستنارة والتقدم . على نحو مافعل هؤلاء مع كلام الشيخ على عبد الرازق فى كتابه المعروف « الإسلام وأصول الحكم » ، الذى ادعى به أن الخلافة أو الإمامة لا أصل لها فى الدين . فهللوا لكتابه ومقولاته ، لمجرد أنها تؤيد وجهة نظر الداعين إلى تقليد الغرب فى فصل الدين عن السياسة . فى حين أن هذا الرأى ، الذى نقضه كثيرون وهدموه بالبرهان الساطع ، يمثل شذوذا غير مسبوق أو ملحوق. ولاينبغى أن يحمل بأكثر من كونه نموذجا لشذوذ الأفكار التى طرأت خلال مسيرة العقل الإسلامى طوال الأربعة عشر قرنا التى انقضت . فطفت على السطح فى غفلة من الزمن ، لكنها مالبثت أن ذهبت جفاء ، وبقى الذى ينفع الناس ويرضى الله .

يسرى ذلك على كلام الشيخ على عبد الرازق ، بقدر مايسرى على اجتهاد نجم الدين الطوفى . ولئن أثار كلام الأول عاصفة من الاعتراض والاحتجاج ، أدت إلى سحب شهادة عالمية الأزهر منه وإخراجه من زمرة العلماء سنة ١٩٢٥م ، فإن الطوفى لم يسلم من التجريح والتعنيف . حتى طعن البعض فى ورعه ودينه ، واتهموه بالإلحاد والخروج من الملة (انظر مؤلف الشيخ محمد مصطفى شلبى « تعليل الأحكام » ص ٢٩٥) . على عكس مايزعمه الباحث الذى أشاد برأيه وتبناه ـ أو تمناه ـ مشيرا إلى أن أهل زمانه « اعتبروه إماما من أئمة المسلمين ، ومجتهدا من أعظم مجتهديهم » ، وأن أحدا من أهل زمانه لم يجرؤ على

النيل منه أو تكفيره (المجتمع والشريعة والقانون ــ ص ٧٩)

ولايجادل أحد فى فقه الطوفى ومكانته ، لكن تحفظنا ينصب على الإيحاء الذى دسّه الباحث علينا ، ليثبت فى عقل القارئ أن رأيه لقى قبولا عاما بين أهل زمانه ، وأن « الجامدين » أو « المتعصبين » فقط من أهل هذا الزمان هم الذين يقفون بالمرصاد لمثل هذه الاجتهادات « المتحررة » !.

* * *

أين يقف الطوفى ، وماذا يقول ؟

لقد ألف الرجل كتابا فى شرح الأربعين حديثا النووية . ولكنه وقف طويلا عند الحديث الثانى والثلاثين ، الذى يقول فيه النبى عليه الصلاة والسلام : لاضرر ولاضرار وأسهب فى شرح هذا الحديث وأفاض ، حتى تحول الشرح إلى بحث أصولى فى أدلة التشرع على الأحكام ، ومنزلة رعاية المصلحة من هذه الأدلة ، وتوفى فقيهنا الحنبلى فى سنة ٧١٦هـ ، بينما ذاع أمر رسالته التى أصابه الكثير بسببها فى الشام والحجاز . إلى أن استخلص أحد علماء دمشق ــ الشيخ جمال الدين القاسمى ــ هذه الرسالة من شرحه للأحاديث النووية ، ونشرتها مجلة « المنار » كاملة فى عام ١٩٠٦ .

ولقيت رسالة الطوفى اهتماما من جانب بعض الباحثين ، حتى أعد أحدهم رسالته للدكتوراه فى موضوعها (هو الدكتور مصطفى زيد الذى كان أستاذا بكلية دار العلوم) ، بينما استند إليها آخرون فى دعاويهم إلى التغاضى عن النصوص الشرعية وتجاوزها ، بحجة تقديم اعتبار المصلحة .

وقد نشر أستاذنا عبد الوهاب خلاف نص رسالة نجم الدين الطوفى فى كتابه « مصادر التشريع الإسلامى فيما لانص فيه » (الصفحات من ١٠٦ إلى ١٤٤) ، وخلاصة ماذهب إليه فى رعاية المصلحة أن فرق فى شأنها بين العبادات والمعاملات . وقال إن العبادات لامجال للعقل فى فهم معانيها بالتفصيل ، ولتحقيق ذلك ، فإنه يرجع إلى نصوص القرآن والسنة والإجماع (أخطأ صاحبنا الذى دعا إلى نقل صلاة الجمعة إلى الأحد ، استنادا إلى اجتهاد الطوفى ، لأن الرجل أخرج العبادات من الدائرة التى اجتهد فيها) .

أما المعاملات والسياسات الدنيوية التى للعقل مجال فى فهم معانيها ومقاصدها ، فإن المعول عليه فيها ــ عند الطوفى ــ هو المصلحة ، أى جلب النفع ورفع الضرر . فإذا لم يكن

هناك حكم شرعى فى شأنها جرى الحكم بما يحقق المصلحة . وإذا كان هناك حكم يحقق المصالح التى تدركها عقولنا نفذنا النص . وإذا كان حكم نص الشارع أو الإجماع لايتفق والمصلحة التى تدركها عقولنا ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فالمعول عليه هو المصلحة . وفى ذلك قال مانصه : وإن تعذر الجمع بينهما ، قدمت المصلحة على غيرها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لاضرر ولاضرار » . وهو خاص فى نفى الضرر المستلزم لرعاية المصلحة فيجب تقديمه .

بصفة أساسية فقد استند الطوفى إلى أدلة ثلاثة هى :

* **ماورد عن الشارع من نصوص وتعليلات أحكامه الدالة على أنه ماقصد من تشريعه الأحكام إلا تحقيق مصالح الناس . فإذا سكت عن حكم واقعة فى معاملات الناس ، فقد أحالهم إلى عقولهم يستنبطون بها الأحكام التى تحقق مصالحهم .**
* **حديث النبى عليه الصلاة والسلام « لاضرر ولاضرار » يقطع بنفى كل ضرر . فإذا دل نص على حكم يستلزم ضررا ، كأن يفوت مصلحة أو يجلب مفسدة ، استثنيت الواقعة من حكم النص ، أو قيد النص بحيث لايسرى عليها . وفى هذه الحالة فإن التعارض لايكون بين النص والمصلحة ، ولكنه يصبح بين النص ونص آخر هو : لاضرر ولاضرار . وكأن الشارع لما شرع أحكامه فى المعاملات والسياسة الدنيوية ، قيد تنفيذها بمالا يؤدى إلى الضرر . ودل الحديث النبوى (لاضرر ولا ضرار) على ذلك التقييد .**
* **إن النصوص والإجماع ومختلف الأدلة الشرعية ، إنما هى وسائل لتحقيق مصالح الناس . فإذا غلبنا المصلحة فى مواجهة الدليل الشرعى ، فإننا نعمل بدليل راجح فى مقابلة دليل مرجوح ، لأن المصلحة هى المقصودة . والمقاصد واجبة التقديم على الوسائل .**

وجاء أهم نقض لموقف الطوفى فى كتاب الدكتور عبد الوهاب خلاف ، إذ قال إن الاحتجاج بالمصلحة فيما لانص فيه ، وفيما فيه نص ، قد فتح بابا للقضاء على النصوص . وجعل حكم النص أو الإجماع عرضة للنسخ بالرأى ، لأن اعتبار المصلحة ماهو إلا مجرد رأى وتقدير . وربما قدر العقل مصلحة ، وبالروية والبحث قدرها مفسدة . فتعريض النصوص لنسخ أحكامها بالآراء وتقدير العقول . خطر على الشرائع الإلهية وعلى كل القوانين . ثم إنه سلم بأن العبادات لامجال للاستصلاح فيها ، وكذلك الأحكام الكلية التى شرعت لحفظ الضروريات والحاجيات ، لأنها متفقة دائما مع المصلحة (بحكم شمولها) . ولم يورد أى مثال لجزئية ورد نص بحكمها وعارض هذا الحكم المصلحة . ليتبين مقياس

المصلحة فى رأيه وعلى أى ضوء يقدرها .

وفى نقد اجتهاد الطوفى كتب الشيخ مصطفى شلبى يقول إنه : ركب متن الغلو فى بعض المواقف ، حتى ألجأه ذلك إلى الاستدلال أحيانا بما لا يسلم له ، أو بمالا يفيد . فهو يقول بصدد تقديم المصلحة على الإجماع : إن منكرى الإجماع قالوا برعاية المصالح . فهى إذا محل وفاق ، والإجماع محل خلاف ، والتمسك بما اتفقوا عليه أولى من المختلف فيه . وبصدد تقديم المصلحة على النصوص يقول : النصوص مختلفة متعارضة ، فهى سبب الخلاف فى الأحكام المذموم شرعا . ورعاية المصلحة أمر متفق فى نفسه لايختلف فيه . فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعا ، فكان اتباعه أولى .. إلى غير ذلك مما يبعد عن سنن الاستدلال .

* * *

لم يعد أحد يجادل فى اعتبار المصلحة كأحد مصادر التشريع ، فقد استقر الأمر على نحو بعيد لصالح المصلحة وترجيحها . حتى شاعت مقولة « حيثما كانت المصلحة فثم شرع الله » ، أيضا فلا نحسب أنه لا يزال هناك مكان للجدل حول ما إذا كانت المصلحة تتقرر بحكم الشرع أو بحكم العقل . بمعنى هل المصلحة هى فقط مادل عليه الكتاب والسنة والإجماع ، أم يضاف إلى ذلك مادل عليه العقل أيضا ، وإن لم يرد فى كتاب ولم ينعقد فى شأنه إجماع .

يكفينا فى اعتبار المصلحة ، وفى توسيع نطاق الاستدلال إليها بما يتجاوز الكتاب والسنة ،أن نستند إلى آيتين من القرآن الكريم ، وحديث نبوى واحد . الآية الأولى تتمثل فى قوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون » (النحل ــ ٩٠) . وقد **وصفها العز بن عبد السلام بأنها : أجمع آية فى القرآن للحث على المصالح كلها ، والزجر عن المفاسد بأسرها.**

الآية الثانية موجهة إلى النبى عليه الصلاة والسلام ، يقول فيها الله سبحانه وتعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » ــ (الأنبياء ــ ١٠٧) .. وجوهر الرحمة هو الإذن للناس فى جلب المصالح ودفع المفاسد . ولأن المصالح تتحدد . فلو وقف الأمر عند النصوص فقط لوقع الخلق فى الحرج الشديد ، وهو مناف للرحمة . وإذا ضممنا الآيتين ، وما شابهها ، إلى تنبيهات الآيات الأخرى الواردة فى المصالح الجزئية ، ثبت بيقين أن الشارع أراد بها (المصالح) واعتباره إياها ، وإن لم ينص عليها .

أما الحديث النبوى ، فهو الذى استدل به نجم الدين الطوفى وغالى فى تأويله ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : لا ضرر ولا ضرار .

وإذا استقر الأمر على ذلك النحو فإن مالفت أنظار بعض الباحثين حقا ، أن مدونات مذاهب أهل السنة أغمطت المصلحة حقها ، بحيث لم تعطها نصيبها الذى يتناسب مع مكانتها الجليلة فى الشريعة ومنزلتها عند الأئمة أنفسهم ، « فلاباب عقد لها ، ولا فصل شيد فيه أركانها كالقياس والإجماع مثلا ، بل كل مايقف عليه كلمات مجملة وعبارات مبهمة ، ودعاوى كثيرة بأن الأئمة لم يعملوا بها . وأن الذى أعطاها قسطا غير قليل ، هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضى الله عنه . بيد أن من أتباعه من ينكر هذه النسبة أو يضعفها ، برغم تواترها واشتهارها على ألسنة العلماء جيلا بعد جيل ».

وقد حمل الإمام الشافعى بشدة على دعاة المصلحة ، التى اتخذت مسميات مختلفة مثل الاستحسان أو الاستصلاح . وقال الشافعى بعدم جواز الاستحسان ، ونقل عنه الإمام الغزالى قوله : من استحسن فقد شرع . وارتكزت وجهة نظر الشافعية على أن ماشرعه الله ليس بحاجة إلى مايكمله ، وفى الكتاب والسنة والإجماع مايكفل مصالح الناس . فضلا عن أنهم خشوا من أن يؤدى فتح ذلك الباب إلى الذلل وتغليب الهوى .

ولاينكر أحد أن تلك الحملة أحدثت أثرها ، حتى تغالى الفقهاء المتأخرون فى التضييق على الناس فى أمور معاشهم ومعاملاتهم . فحصروا أنفسهم فى النصوص ، حتى ولو كانت ضعيفة ، بدلا عن النظر فى مجموع مصالح المسلمين . وقرروا أن « للفقيه أن يأخذ بالقول الضعيف فى حق نفسه ولايجوز له الافتاء به » . فصاروا بذلك مضرب الأمثال بين الناس . وتوسع بعضهم وجعل يفتى به لنفسه وصديقه . من ذلك مانقل عن أحدهم قوله « إن الذى لصديق على ، إذا وقعت له حكومة أو فتيا ، أن أفتيه بالرواية التى توافقه » ! . (ابن قيم الجوزية ــ أعلام الموقعين جـ ٤ ص ٣١٢) .

لقد أدى التضييق وعدم العناية باعتبار المصالح إلى تحريم الأشياء بأدنى الشبهات . حتى روى أن الإمام السنوسى المغربى أفتى بتحريم القهوة بدعوى الإسكار (وهو غير موجود) والضرر بالبدن (وهو الذى لايصل إلى حد الحرمة) . وكان مما احتج به أيضا أن القهوة لم تكن فى الصدر الأول للإسلام ! .

* * *

وإذ لم يعد مبدأ المصلحة محل جدل ذى بال ، فإن حدودها وضوابطها وشرائطها ، هى مما ينبغى إيضاحه واستجلاء اللبس فيه .

فسيظل من المهم ـ مثلا ـ أن يكون مدار الحديث أو الاجتهاد مصالح حقيقية لاوهمية ، ومصالح عامة تهم كل الناس أو جلهم ، لاخاصة تعود على فرد بذاته أو جماعة من الناس دون غيرها .

ويظل من المهم أيضا أن نكرر التنبيه على أن الكلام منصب على المعاملات دون العبادات . وأن تجاوز النص فى الأخيرة قد يقبل من باب الاستثناء الذى تفرضه الضرورة ، وليس من باب المصلحة ، باعتبار أن الضرورات تبيح المحظورات .

وربما كان مفيدا كذلك الانتباه إلى أنه لامشكلة فى حالة ما إذا طرأت مصلحة محكومة بدليل من الشرع ، أو اتفقت المصلحة مع الدليل الشرعى . ولكن المشكل الذى هو مثار الجدل يتمثل فى افتراض تعارض المصلحة مع الدليل الشرعى .

ذلك أن الأغلبية الساحقة من الفقهاء المعتبرين تعارض رأى الطوفى فى تغليب المصلحة فى المعاملات على الدليل الشرعى على الإطلاق ، أى بغير ضابط ولا رابط . وإنما نحسب أن أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف كان معبرا عن الموقف الصحيح ، حينما حسم القضية بالمنطوق التالى :

١ ـ **إن الحكم الشرعى فى معاملات الناس إذا ثبت بنص قطعى** (**مثل منع الربا أو الحدود**) **أو إجماع صريح ، لايعدل عنه إلى حكم غيره** . إلا إذا قضت بهذا العدول ضرورة ، لأن مواضع الضرورات مستثناة بالنص . فالعدول يكون فى حكم نص إلى حكم نص (يشترط الشيخ شلبى فى هذه الحالة أن يكون الإجماع قد نقل إلينا بطريق صحيح ، على حكم لاتتغير مصلحته على مدى الأيام ، وإلا فتجوز مخالفته) .

٢ ـ إن الواقعة فى وقائع معاملات الناس ، التى لم يثبت فيها حكم بنص قطعى ولا إجماع صريح (بالتحفظ السابق) إذا أمكن الحكم فيها بالقياس كان بها . وإذا تعذر ذلك يحكم فيها بما يحقق مصلحة الناس . أى بما يدفع عنهم ضررا أو يجلب لهم نفعاً .

٣ ـ **إن تقدير الضرورة التى يعدل بها عن حكم النص فى الحالة الأولى ، وتقدير المصلحة التى يبنى عليها الحكم فيما لانص فيه فى الحالة الثانية ، يجب أن يكونا من اختصاص الجماعة التشريعية فى الأمة ، المكونة من العدول ذوى البصيرة النافذة بأحكام الشريعة ومصالح الدنيا .**

ولايوكل أمر واحد منهما إلى فرد أو أفراد . فإن الهوى قد يغلب على العقل فيقدر الكمالى

ضروريا ، ويقدر المتوهم قطعيا ، ويقدر المفسدة مصلحة ، والخوف من هذا هو الذى حمل بعض العلماء على إنكار طريق الاستصلاح ، سدا للذريعة إلى المفاسد والمظالم . فإذا أمنا من هذا الخوف بوسائل الاحتياط فيمن يستصلحون ، فهو طريق الحق والسداد ، ومسايرة مصالح الناس . (مصادر التشريع الإسلامى ـ ص ١٠٣) .

يَسِّــــرُوا وَلا تعسِّـــرُوا

لا أعرف لماذا ينكر علينا البعض إلحاحنا على رعاية مصالح العباد ، ويحسبون أن فى ذلك جورا ضروريا على حقوق رب العباد ؟.. ولا أعرف لماذا يتخوف آخرون من فتح باب المصالح على مصراعيه ، لمظنة أن فى ذلك إهدارا للنصوص ، وتضييعا لأحكام الشرع ؟.. ولا أفهم لماذا يتخوض فريق ثالث فى نوايا القائلين بالمصلحة ، ويقطعون بأنهم جميعا من دعاة « الأفكار الهدامة » ، الذين يبطنون الشر للعقيدة والشريعة ؟.

لقد تلقيت خطابات عديدة محملة بهذه المعانى ، ومليئة بالتحذيرات والتوجسات والشكوك ، فى أعقاب الذى كتبته داعيا أهل الفقه والنظر لأن يرفعوا أعينهم لبعض الوقت عن النصوص والمتون ، ويجيلوها فى أرجاء الواقع المعقد والملغوم ، علهم يرون فيه مالم تحصله الكتب ، ومالم يدركه كاتبوها . وكان من بين ماقلته إننا بحاجة لأن نبسط أمام الناس اجتهادات نابعة من حقائق ذلك الواقع ، فيما أسميته « فقه الأزمـة » ، الذى ينزل الحاجة منزلة الضرورة ، ويكون عونا للناس ، لا عبئا ولا قيدا عليهم .

لقد كتبت ماكتبت وعيناى على مصالح مرجوة ومنشودة . ويبدو أن البعض تلقى الرسالة ولم يخطر على بالهم سوى مفاسد ومثالب مرصودة ومشهودة . فكنا كاثنين وقفا بإزاء كوب منقوص ، فوقعت عين الأول على نصفه الملىء ، بينما لم ير الآخر فيه سوى نصفه الفارغ . وبدا الاثنان مختلفين ، بينما كلاهما على حق !.

قال المهندس الزراعى رشدى الدرينى ، إن إقحام المصلحة فى تقدير كل حكم شرعى ، لابد أن يؤدى إلى تواتر هذه الأعاجيب ، مما لانستبعد فى ظله أن يعلو صوت يدعو إلى تأجيل صيام رمضان إلى الشتاء بحجة التيسير وإعفاء الناس من الصيام ـ أو الحج ـ فى أشهر القيظ والحر . وفى ذلك مصلحة للعباد ليست بخافية . وباسم المصلحة ـ

أضاف الأخ الدريني ـ وجدنا من يدعو إلى المساواة بين البنت والابن فى الميراث ، وإلى منع تعدد الزوجات والاكتفاء بواحدة ، كما حدث فى إحدى دول الشمال الأفريقى الإسلامية . وإلى زواج المسلمة بغير المسلم ، قياسا على إباحة زواج المسلم بالكتابية ، كما حدث فى لبنان !.

ولعلى أضيف إلى ما قاله كاتب الرسالة ، أن إحدى المجلات الأسبوعية المصرية نشرت سلسلة من المقالات لأحد أساتذة القانون ، دعا فيها إلى إباحة الربا ، وإسقاط حد السرقة ، استنادا إلى مصلحة ارتآها ، واحتجاجا برأى الإمام الطوفى ، ودعوته إلى تغليب المصلحة على النص .

مثل هذه المخاوف أثارها الدكتور محمد عبد المنعم القيعى رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين ، الذى قال فى رسالة ضمنها بعض الملاحظات على ما كتبت : « أراك تعلق الأحكام على المصلحة ، وبذلك نفتح الباب لكل فكر هدام . إذ هى نسبية ، فيمكن لأى قانون استثنائى أن يوضع باسم المصلحة ، ولأى نظام أن يفرض باسم تلك المصلحة » .

ومما كتبه الشيخ عبد الستار أبو المكارم ، من العلماء المحالين إلى المعاش ، إن فكرة المصلحة « دعوة خبيثة أريد بها التدليس على المسلمين فى زماننا ، والانتقاص من أحكام الدين ، والاحتيال على التكاليف والواجبات ، مما يمكن أن يؤدى إلى الانخلاع من الملة . وما لهذا شرعت المصلحة . ولو علم الخائضون فى الأمر بما قرره الفقهاء من شرائط وضوابط ، لما أطلقوا لأمانيهم ولا لخيالاتهم العنان ، ولما استخدموا كلمة هى حق فى الأصل لغرض أريد به باطل » !.

أما الدكتور كمال زايد البدرشينى ، فقد اعتبر أن ماقلته عن تقديم حقوق الناس على حقوق الله ، كلاما يخدش سلامة الإيمان ، ومساسا بالجلال الذى ينبغى أن تحاط به حقوق الله . ثم سأل : كيف يسوغ لمؤمن أن يردد هذا الزعم الباطل ، والله سبحانه وتعالى يقرر فى القرآن الكريم ، أنه ماخلق الإنس والجن إلا ليعبدوه ؟.

على هذا النسق توالت الخطابات ، متناولة قضية المصلحة من جوانب شتى ، وتشكل المخاوف والهواجس محورا أساسيا لها ، بينما لم يخل الأمر من التباسات بحاجة إلى إيضاح واستجلاء .

ثمة نقطة جوهرية هنا ، هى أنه مامن جهد عقلى أو يدوى إلا وله محاذيره ومخاطره . وليس من حسن التقدير أو التدبير أن يرى ذلك الجهد من زاوية المحاذير وحدها ، لأن

ذلك يعنى إيقاف كل جهد . وتجميد كل نشاط . وتعطيل كل قدرة على الإضافة والإبداع .

فإذا تحدثنا عن الاجتهاد والتجديد ، فلن نعدم أن يتخوض فى الأمر أهل الدنيا والغرض ، أو أهل النزق والشطط . وهم الذين ذاع صيتهم فى أواخر القرن الرابع الهجرى . حتى تناقضت فتاواهم وأوقعوا الناس فى البلبلة والحيرة . لما دعا الخليفة العباسى المستعصم إلى إعلان غلق باب الاجتهاد ، وإلزام الجميع بتقليد المأثور عن أئمة المذاهب الأربعة . ولن نعدم فقيها مثل أبى الحسن الكرخى شيخ الحنفية فى بغداد ، يفتن بتعاليم مذهبه حتى يقول : كل آية تخالف ماعليه أصحابنا فهى مؤوَّلة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ ! ولن نعدم آخر ذكره ابن القيم فى « اعلام الموقعين » ، ونقل عنه قوله ، إن الذى لصديق على ، إذا وقعت له حكومة أو فتيا (أزمة) أن أفتيه بالرواية التى توافقه ! ــ ولن نعدم ثالثا مثل ذلك الفقيه الشافعى الذى لم يستح أن يقول فى مجلس : نحن مع الدراهم كثرة وقلة !.. وهكذا !.

سنجد المتعصبين والمرتزقة . وسنجد الجامدين الذين نذروا أنفسهم لصد كل جديد ، مفيد أو غير مفيد . ممن أفتوا بحرمة القهوة ، أو بحرمة التصوير الفوتوغرافى ، أو ممن ذهبوا إلى تحريم الذهب المحلق على النساء ، وتحريم التليفزيون على الجميع .. إلى أن نصل إلى من أفتى بأن الأكل بالأصابع سُنَّة ، وأن استخدام الملاعق بدعة !.

فى دنيا الاجتهاد هناك أمثال هؤلاء وهؤلاء ، وهناك أضعافهم من الأئمة الأعلام الذين يشرفون كل أمة وكل دين ، ممن أناروا لنا الطريق واستنهضوا العقول ، وخلفوا لنا كنوزا ننهل منها حتى يوم الدين . ولاينبغى أن نرتاب فى الاجتهاد أو نوصد بابه سدا للذرائع والمفاسد ، واحتجاجا بأن هناك من أساء توظيفه أو تاجر به . (بالمناسبة ، فإن كلمة الاجتهاد لاتزال ملاحقة بسوء السمعة فى المغرب العربى ، لأن تلك الدعوة اقترنت بمحاولات سابقة للتفلت من الدين ، وممالأة الاستعمار الفرنسى) .

والموقف الذى نراه صحيحا يتمثل فى أن نصر على استمرار مسيرة الاجتهاد ، فى ظل الضوابط والشرائط المقررة ، ليصح العقل والدين ، ولتستقيم حياة الناس ، فى غير ما حرج أو مفسدة فضلا عن أن محاولات إغلاق باب الاجتهاد لم تفلح . إذ لم ينغلق الباب فى حقيقة الأمر . وإنما ظل العقل الإسلامى فاعلا ، ولم يصب بالعقم المتوقع . وظلت أجيالهم تتوالى ، ولو فى حدود ضيقة ، حتى زماننا هذا .

بالمنطق ذاته نتعامل مع قضية المصلحة . فإذ نعترف بكل احتمالات النزق ومخاطر اتباع

الأهواء ، ومداخل الشيطان والفتنة التى يمكن أن تنشأ عن ذلك ، إلا أننا لانرى بديلا عن ضرورة إعلان مصالح الخلق والسعى إلى تحقيقها فى كل اجتهاد شرعى . فى الوقت ذاته فإننا لانرى مجالا أو محلا للحديث عن أى مساومة أو تفريط فى القواعد والضوابط المقررة فى هذا الصدد ، سواء فى طبيعة المصلحة ذاتها ، أو فى كفاءة من يتصدى لتقديرها واعتبارها .

لقد حفلت كتب الأصول بمثل هذه القواعد والضوابط ويكاد يكون هناك شبه اتفاق على أمور أربعة بشأنها :

أولها : أن طرح فكرة المصالح ينصرف إلى مجال المعاملات دون أصول العبادات . فالمصلحة عماد الأولى ومدارها ، اتفاقا . أما الثانية فالأصل فيها هو الامتثال والاتباع . مما يخرج مختلف المسائل العبادية الصلاة والصيام وغيرهما ، عن محيط التناول فى أصولها ، وإن جاز ذلك فى الفروع والتفاصيل .

ثانيها : أن تكون المصلحة عامة لاخاصة بحيث أن الحكم عليها يحقق نفعا لأكثر الناس ، أو يدفع ضررا عن أكثرهم .

ثالثها : أن تكون المصلحة حقيقية لا وهمية أى أن بناء الحكم عليها يجلب نفعا أو يدفع ضررا .

رابعها : أن تكون المصلحة شرعية لا تتعارض مع نص قطعى فى كتاب الله

* * *

ذلك فيما يتعلق بالحدث الذى يراد تقديره أو الاجتهاد فى شأنه . أما الطرف الذى يباشر التقدير أو الاجتهاد ، فالتثبت من كفاءته وجدارته أمر بالغ الحيوية . خصوصا فى ظل تلك الفوضى الفقهية التى نشهدها ، والتى تبيح لكل من ارتدى الزى الأزهرى أن يتصدى للفتوى والاجتهاد ، حتى ولو كانت معارفه لاتتجاوز النحو أو التاريخ أو الفلسفة ، أو التفسير والحديث .

وإذا كنا نشكو من ظاهرة انفصال أكثر فقهاء زماننا عن واقع حالنا ، وإغفالهم للمقاصد والمصالح ، مما يرتب ضرراً وعنتا لاقبل للناس بهما ، فإن الراسخين فى الفقه من أهل زماننا سبقونا إلى إدانة هذا الموقف من باب آخر .

فشيخنا محمد الغزالى فى كتبه الأخيرة يندد بما يسميه « العوج الثقافى » الذى أصاب أكثر الدعاة ، المتمثل فى انشغالهم بالأحاديث والأسانيد والمتون ، عن الفقه الرحب .

ويقرر فى كتابه « دستور الوحدة الثقافية » أن الفقه بلا سنة ، كالسنة بلا فقه ، جهد باطل » .

الملاحظة ذاتها سجلها الدكتور يوسف القرضاوى فى كتابه حول « الاجتهاد » حيث شكا من تخصص البعض فى دراسة الحديث وحفظه ، دون أن يعتنوا بالقدر الكافى بالدراسات الفقهية والأصولية ، أو بعلل الأحكام وقواعد الشريعة ومقاصد الشارع . والخطأ ذاته يقع ، عندما يتخصص البعض فى الفقه وأصوله ، دون أن يتمكنوا من علم الحديث .

وهو ينبه إلى أن هذه الشكوى قديمة فى تراثنا . ويدلل على ذلك بأن بعضا من فقهاء السلف ، على رأسهم سفيان الثورى ، كانوا يقولون : لو صار أحدنا قاضيا ، لضربنا بالجريد فقيها لايتعلم الحديث ومحدثا لايتعلم الفقه !

وإذ يرى الشيخ القرضاوى حل إشكالية فوضى الإفتاء من خلال مجمع علمى إسلامى عالمى ، يضم كفايات فقهاء المسلمين فى العالم متحرر من الضغوط السياسية والاجتماعية . فإن أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف ينطلق من ذات فكرة الاجتهاد الجماعى ، داعيا أن يكون تقدير المصلحة ، أو أى اجتهاد آخر « من اختصاص الجماعة التشريعية فى الأمة ، المكونة من العدول ذوى البصيرة النافذة بأحكام الشريعة ومصالح الدنيا . ولا يوكل الأمر إلى فرد أو أفراد ، فإن الهوى قد يغلب على العقل ، فيقدر الكمالى ضروريا ، ويقدر المتوهم قطعيا ، ويقدر المفسدة مصلحة » ـ (مصادر التشريع الإسلامى فيما لانص فيه ـ ص ١٠٣) .

أيا كان الأمر . فالمطلوب الآن هو إغلاق باب الاجتهاد الفردى والاتجاه إلى الاجتهاد الجماعى . وإذا توفرت لدينا جهات يفترض قيامها بهذه المهمة مثل المجمع الفقهى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، أو مجمع البحوث الإسلامية فى مصر ، فعلى الغيورين على هذا الدين وعلى مصالح المسلمين أن يحققوا ويدققوا فى السبب الذى غيب أمثال تلك المجامع عن حاضرنا ، مما أفسح المجال لتلك الفوضى الفقهية التى نعانى منها .

ونحن لاندعو إلى كهانة أو إلى احتكار لأسرار الفقه ، لكنا ندعو فقط إلى احترام التخصص ، بحيث لايتصدى للفتوى إلا من كان مؤهلا لها . ولانعرف كيف ينكر أو يحرم على دارس التاريخ ـ مثلا ـ أن يفتى فى المحاسبة أو الكيمياء ، بينما تفسح له المجالس والبرامج الإذاعية والتليفزيونية . لكى يفتى فى الفقه وأصوله . وهو تخصص آخر لاعلاقة له

بالتاريخ ! . كأنما الفتوى هي الجدار المائل الذى يركبه كل عابر ، والمجال المستباح لكل هاو وقارئ .

لانريد أن نخوض فى تفصيلات قضية المصلحة ، وضرورة اعتبارها فى استنباط واستهداف مختلف الأحكام الشرعية ، فما من كتاب فى الأصول يخلو من بحث فى هذا الموضوع . وحسبنا أن نشير فى كتب المعاصرين إلى مؤلف نفيس ومغمور للشيخ الدكتور محمد مصطفى شلبى ، أستاذ الشريعة وعضو مجمع البحوث الإسلامية ، وعنوانه « تعليل الأحكام » . وهو فى الأساس رسالة قدمها لنيل عالمية الأزهر فى سنة ١٩٤٥م ، فى الفقه الإسلامى وأصوله .

يلفت الشيخ شلبى أنظارنا إلى دليلين من القرآن والسنة يحسمان الأمر ، لصالح العمل بالمصلحة . أولها : الآية التى تقول : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ...» . وهى التى يصفها العز بن عبد السلام ـ فقيه مصر الأشهر ـ بأنها أجمع آية فى القرآن للحث على المصالح كلها ، والزجر عن المفاسد بأسرها . يشهد بذلك أن إضافة الألف واللام فى العدل والإحسان إنما أضيفتا للعموم والاستغراق . بحيث يتسع نطاق الآية إلى جلب كل عدل وإحسان ، ورد كل فحشاء ومنكر ، على إطلاق كل منهما .

ثانيهما : الحديث النبوى : « لاضرر ولاضرار » ، الذى « يقتضى رعاية المصالح إثباتا ، والمفاسد نفيا . وإذ الضرر هو المفسدة ، فإذا نفاها الشرع لزم اثبات النفع الذى هو المصلحة ، لأنهما نقيضان لاواسطة بينهما . ولأن دفع المفسدة نوع من المصلحة ، كما صرح بذلك الإمام أبو حامد الغزالى » . (ص ٢٨٩) .

والشواهد على تقديم المصلحة بغير حصر فى عمل النبى عليه الصلاة والسلام ، وصحابته ، وتابعيه ، وغيرهم . ومعروفة قصة نهى النبى عن بيع ماليس عند الإنسان (مايسمى ببيع السلم) ثم إباحته إياه ، عندما قدم إلى المدينة ووجدهم يتعاملون به ، وقد جرت مصالحهم عليه . وقصة نهى النبى عن تسعير السلع ، ثم اتجاه التابعين ، سعيد بن المسيَّب فى المقدمة إلى إباحته جلبا لما يحققه من مصلحة . واستناد عمر بن الخطاب إلى المصلحة فى وقفه لنصيب المؤلفة « قلوبهم » من الزكاة ، رغم أنه منصوص عليه فى القرآن الكريم ، وقوله إن المسلمين كانوا بحاجة إلى تأليف قلوب الآخرين حال ضعفهم وانكسارهم . وهو مالايبرره استمراره بعدما قويت شوكتهم . ورغم أن الأحاديث دلت على أن الطلاق ثلاثا يقع مرة واحدة ، إلا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قضى بوقوعه

بائنا ـ ثلاث طلقات لا واحدة ـ مخالفا فى ذلك ظاهر الحديث ، حتى يردع الناس ، ويلزمهم بالتروى والمراجعة قبل إيقاع الطلاق على ذلك النحو . وقد أفتى الإمام مالك ـ ويقال أبو حنيفة أيضا ـ بجواز إعطاء الزكاة للهاشمى ، خلافا للنهى النبوى عن ذلك ، تقديرا لمصلحة مرتجاة من ذلك طرأت بعدما تغير الزمان والناس .

ومما « قاله الإمام القرافى فى كتابه « الأحكام » : إن الصحابة عملوا أمورا لمطلق المصلحة ، لالتقدم شاهدا بالاعتبار. نحو كتابة المصحف ، ولم يتقدم فيه أمر ولانظير ، وولاية العهد من أبى بكر لعمر ولم يتقدم فيها أمر ولانظير . وكذلك ترك الخلافة شورى بين ستة من عمر ، وتدوين الدواوين ، وعمل السكة للمسلمين » .. وهكذا .

وقد أدرك أئمة المسلمين وفقهاؤهم تلك الأهمية البالغة لعنصر المصلحة فى تقرير الأحكام الشرعية ، حتى قال الإمام مالك ، إن الاستحسان (ترجيح مصلحة على أخرى) تسعة أعشار العلم .

وقرر ابن القيم : أن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ، مصالح العباد فى المعاش والمعاد .

وذكر الشاطبى فى الموافقات : أنا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد ، والأحكام العادية تدور معه حيث دار . فنرى الشىء الواحد يمنع فى حال لاتكون فيها مصلحة ، فإن كان فيه مصلحة جاز .

والذين فرطوا فى رعاية المصلحة ـ يذكر ابن القيم ـ « جعلوا الشريعة قاصرة ، لاتقوم بمصالح العباد ، محتاجة إلى غيرها . وسدوا على أنفسهم طرقا صحيحة من طرق الحق والعدل . ومنهم من أفرطوا ، فسوغوا ماينافى شرع الله . وأحدثوا شرا طويلا وفسادا عريضا » ! .

ويفسر الشيخ رشيد رضا صاحب المنار هذا الموقف ، قائلا إن « أكثر علماء الأمة فرّوا من تقرير هذا الأصل تقريرا صريحا مع اعتبار كلهم له كما يقول القرافى ، خوفا من اتخاذ أئمة الجور إياه حجة لاتباع أهوائهم ، وإرضاء استبدادهم فى أموال الناس ودمائهم . فرأوا أن يتقوا ذلك بإرجاع جميع الأحكام إلى النصوص ، ولو بضرب من الأقيسة الخفية ، فجعلوا مسألة المصالح المرسلة من أدق مسالك العلة فى القياس . ولم ينيطوها باجتهاد الأمراء والحكام . وهذا الخوف فى محله ، ولكن لم يق الأمة من أهواء الحكام كما ينبغى . إذ كان يوجد فى عهد كل ظالم من علماء السوء من يمهد له الطريق ، ولو لبعض مايريد من اتباع الهوى » . (جـ ٧ ـ ١٩٧) .

رعاية مصالح الخلق لا خلاف عليها إذن . وإعلاء مقامها ، وتقديمها على كل اعتبار آخر فى أمور المعاملات والمعايش لا وجه فيه للمؤاخذة . واحتمالات الزلل والتدليس واتباع الهوى قائمة ولا تنكر ، وهى مفاسد لا تقاس بالمصالح التى تتحقق للخلق ، وللدين والدنيا ، إذا ما توفرت تلك الرعاية المنشودة بشروطها وضوابطها المعتمدة . إذ كل الزبد يذهب جفاء ، ولا يبقى فى الأرض - فى نهاية الأمر - إلا ما ينفع الناس ، ويكلل حياتهم باليسر والسعة . نعم ، هناك تحفظات للشافعية على فكرة المصلحة ونطاقها ، وهناك جدل حول ما إذا تعارضت المصلحة مع النص ، والتفرقة بين ما إذا كان النص قطعيا أو ظنيا . وقد رأينا أن هناك أمورا قدمت فيها المصلحة على بعض النصوص ، وأمورا أخرى تغير فيها الحكم بتغير الأزمنة والعوائد ، مراعاة للمصلحة أيضا . وهو ما حدث فى حياة النبى عليه الصلاة والسلام (قصة بيع السلم) . غير أن تلك التفصيلات الفقهية الدقيقة يحسن أن تترك لأهل الفقه والأصول . وربما كان القدر الذى يعنينا من السياق متمثلا فى شبه الإجماع المنعقد على تقديم المصلحة الشرعية ، الذى لا يدع المجال للشكوك والمخاوف التى أبداها البعض ، التى يمكن أن تحجب عن الناس خيرا كثيرا .

لقد كانت حركات وجهود الإحياء الدينى ، على مدار التاريخ ، استجابة لمتطلبات فرضها الواقع وألح عليها . عندما كان الخوارج يقولون بكفر من لم يعمل بما أمر الله ، وكان المعتزلة يقولون بفسقه ، وضاق الأمر على الناس ، ظهر أبو حنيفة ليقول بأن : أهل القبلة كلهم مؤمنون ، ولايخرجهم من الإيمان ترك شيء من الفرائض . ظهر ليوازن بين الكفتين ، وليقود تيار أهل الرأى وسعة القلب والعقل .

وعندما لاحت بوادر التفلت والتحلل فى الخلافة العباسية ، وهبت ريح الترف والإفساد على مجتمع المسلمين ظهر أحمد بن حنبل ليصحح المسيرة معلنا لاءاته الشهيرة : لافتوى بغير دليل - ولا تقليد - ولاتدوين للفتاوى . ثم ليؤدى دوره التاريخى ، الذى يفصله أستاذنا عبد الحليم الجندى فى كتابه الشهير عنه .

ولما تفشت البدع فى الجزيرة العربية . ظهر محمد بن عبد الوهاب مدافعا عن السنة ومخاصما لكل بدعة . ولما تهاوى بناء الخلافة العثمانية وفرضت الدول العظمى هيمنتها على ديار الإسلام ، ظهر جمال الدين الأفغانى مبشرا بالتمرد والثورة ، ولما ألغيت الخلافة العثمانية واغتيل أحد بقايا الحلم الإسلامى ، ظهر حسن البنا داعيا إلى الإسلام دينا ودولة . ولما اشتدت الحملة على الإسلاميين وضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، علا صوت سيد قطب معلنا جاهلية المجتمع .. وهكذا .

فى زمننا الراهن يعيش الخلق ـ فى مصر وفى دول عربية وإسلامية عديدة ـ أزمات متحكمة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، الأمر الذى يفرض على الفقيه المعاصر الاتجاه إلى مراعاة الواقع ، والتيسير والتخفيف فى الأحكام الفرعية العملية ، سواء فى العبادات أم المعاملات ، ولا سيما من كان يجتهد لعموم الناس . فالمطلوب منه رعاية الضرورات والأعذار والحالات الاستثنائية عملا بالتوجيه القرآنى : « يريد الله بكم اليسر ولايريد بكم العسر » (البقرة ـ ١٨٥) ، والتوجيه النبوى : « يسروا ولاتعسروا » .

هذه الكلمات للشيخ الدكتور القرضاوى ، الذى يكثر من الحديث فى كتاب « الاجتهاد » حول « الضرورات العصرية » ، وهى عبارة محملة بمعنى أحسبه ليس بعيدا عن « فقه الأزمة » الذى ندعو إلى إحيائه استجابة لمتطلبات الظروف الحرجة التى تمر بها أمتنا .

بقيت نقطة أخيرة ، تتعلق برسالة الدكتور البدرشينى التى أنكرت على القول بتقديم حقوق الناس على حقوق الله . وإذ أنبه إلى أن تقدير هذا الأمر ينبغى ان يتصدى له أهل الفقه لا أهل الهوى ، فإننى أذكره ـ بالمناسبة ـ بأن تعبير مال الله فى السياق القرآنى يقصد به مال مجموع المسلمين . وألفت نظره أيضا إلى استناد الفقهاء على هذا المبدأ لكى يسقطوا الحد ـ الذى هو حق الله ـ عن المذنب إذا أعلن توبته . وفى ذلك رعاية لحق التائب وحث له على الرجوع والصلاح .

وقصة مرور ابن تيمية على عسكر التتار المخمورين فى الشام ، وحثه على تركهم وشأنهم ، وهم المسلمون الذين يستحقون حد الله فى الخمر ، حتى لايفيقوا فيعملوا فى الناس نهبا وتقتيلا . هذه القصة تؤيد المبدأ الذى أشرنا إليه إذ أن شيخ الإسلام ابن تيمية رجح فى هذه الواقعة حق الناس ومصلحتهم ، على استيفاء حق الله وتوقيع العقوبة عليهم ـ والله أعلم .

التشدد يحسنه كل أحد !

لايحتاج التشدد إلى فقه أو عمق فى المعرفة ، إنما الفقه الحق يكون فى الترخص الأمين ، الذى ييسر على الناس ويرضى الله . وإذا استخدمنا منطوق إمام جليل مثل سفيان الثورى ، فقد نردد معه مقولته الذهبية : إنما الفقه الرخصة من ثقة ، أما التشدد فيحسنه كل أحد !.

وهى كلمة صائبة ، جديرة بأن تبقى على مر الأزمنة معلقة على الجبين الإسلامى ، وهادية للعقل المسلم ، ومرشدة لكافة أهل الدعوة والفقه . وفى زمن اتسعت فيه دائرة التشدد والغلو ـ كالذى نعيشه ـ بات من المهم أن يستجلى هذا المعنى إلى أبعد مدى ، حتى نفتح صفحة الاعتدال واليسر التى طويت ، وكادت تطمس معالمها بفعل ادعاءات وممارسات عديدة . وحتى نبرئ تعاليم الإسلام من تلك القساوة والجهامة التى تنسب إليه ظلما وبهتانا .

نعم ، إن التشدد يحسنه كل أحد ، ممن ضاقت معارفهم أو ضاقت صدورهم . فما أسهل الجنوح إلى المبالغة والتزيد باسم الحذر والتحوط . وما أيسر المبادرة إلى الرفض والتحريم أخذا بالشبهات واحتجاجا بسد الذرائع . إنما التحدى الحقيق ، والفقه الأصيل ، يتمثلان إما فى ضبط فى ميزان الاعتدال فى العبادة والسلوك ، أو فى ذلك الجهد الذى يفتح الأبواب على مصارعها لكل خير ممكن أو لأقل قدر من المفاسد والشرور . ذلك أن كفاءة الفقيه لاتقاس فقط بقدرته على الاختيار بين الخير والشر ، لكنها تقاس أحيانا بثاقب بصره فى التمييز بين درجات متفاوتة من الشرور ، وقبول أقل قدر من المفاسد ، درءا لما هو أكبر ، وأملا فى تجاوز المفسدة إلى مصلحة فى نهاية الأمر.

* * *

صفحة اليسر فى التفكير الإسلامى تقوم على عديد من التوجيهات القرآنية والنبوية ، التى لاتخطئها عين منصفة ، منها على سبيل المثال :

- يريد الله بكم اليسر ولايريد بكم العسر (البقرة - ١٨٥) .
- فقل لهم قولا ميسورا (الإسراء - ٣٨)
- ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج (المائدة - ٦) .
- وما جعل عليكم فى الدين من حرج (الحج - ٧٨) .
- يريد الله أن يخفف عنكم ، وخلق الإنسان ضعيفا (النساء - ٢٨) .
- فاتقوا الله ما استطعتم (التغابن - ١٦) .

ومن الأحاديث النبوية ، قوله عليه الصلاة والسلام : يسروا ولاتعسروا ، وبشروا ولاتنفروا . وما روته السيدة عائشة فى هذا الصدد أن النبى ما خير بين أمرين ، إلا واختار أيسرهما ، مالم يكن إثما . وفى نهيه عن التشدد ، قال عليه السلام : إياكم والغلو فى الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو فى الدين .

وعندما أطال معاذ بن جبل القراءة وهو يؤم الناس أثناء الصلاة ، فإن النبى عاتبه قائلا : أفتان أنت يامعاذ ؟ وكررها ثلاثا ، مما يوحى بأن مثل ذلك التشديد على الناس وأخذهم بالعزائم ، يفتح باب الفتنة عليهم . ثم قال عليه السلام : إن منكم منفرين ، فأيكم ماصلى بالناس فليتجوز ، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة ..

وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم قوله أيضا : عليكم من الأعمال ماتطيقون ، فإن الله لايمل حتى تملوا .

وقوله : إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق . ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله ، فإن المنبت لا أرضا قطع ولاظهرا أبقى .

وإزاء الأهمية الواضحة لهذا البعد فى التعامل مع الأحكام الشرعية ، فإن الإمام أبا اسحاق الشاطبى - الفقيه الأصولى الكبير - اعتبره أحد مقاصد وضع الشريعة للتكليف ، فى كتابه الشهير « الموافقات » (جـ ٢ ص ١٣٦) .

وفى هذا الصدد قال ما نصه ، إن الحرج مرفوع للمكلف لوجهين ، أحدهما : الخوف من الانقطاع فى الطريق ، وبغض العبادة ، وكراهة التكليف . وينتظم تحت هذا المعنى الخوف من إدخال الفساد عليه ، فى جسمه أو عقله أو ماله أو حاله .. ذلك أن الله وضع هذه الشريعة المباركة حنيفية سمحة سهلة ، حفظ فيها على الخلق قلوبهم ، وحببها لهم

بذلك . فلو عملوا على خلاف السماح والسهولة ، لدخل عليهم فيما كلفوا به مالا تخلص به أعمالهم .

الأمر الثانى : أن المكلف مطالب بأعمال ووظائف شرعية لابد له منها ، ولا محيص له عنها ، يقوم فيها بحق ربه تعالى . فإذا أوغل فى عمل شاق ، فربما قطعه عن غيره ، ولاسيما حقوق الغير التى تتعلق به . فيكون عبادته أو عمله الداخل فيه قاطعا عما كلفه الله به ، فيقصر فيه . فيكون بذلك ملوما غير معذور . إذ المراد منه القيام بجميعها على وجه لايخل بواحدة منها ، ولابحال من أحواله فيها .

* * *

الدكتور محمد يوسف موسى ـ من فقهائنا المعاصرين ـ حدد أسسا ثلاثة للتشريع الإسلامى ، فى كتابه « الإسلام وحاجة الإنسانية إليه » ـ (ص ٢١٢) . أول هذه الأسس ، عدم الحرج ورفع المشقة ، وثانيها رعاية مصالح الناس جميعا ، وثالثها تحقيق العدل بل العدالة الشاملة .

بالنسبة للأساس الأول ـ الذى يهمنا فى السياق ـ فإنه استعرض النصوص الشرعية التى مررنا بها ، وقال إن الله سبحانه ، خالق الكون الرحمن الرحيم ، العالم بتفاوت أحوال الخلق وقدراتهم ، رفع الحرج عن الناس ودفع عنهم المشقة ، مما نلمسه فى أمور العبادات والمعاملات والعقوبات .

فنى العبادات ، نرى أولا عدم كثرة التكاليف التى جاءت بالقرآن ، حتى صار من اليسير القيام بها دون عنت أو مشقة . كما نرى إباحة قصر الصلاة حال السفر ، والفطر للصائم إذا كان مريضا أو على سفر ، وإباحة التيمم بدل الوضوء للصلاة لمن لم يجد الماء أو كان فى استعماله ضرر له . والصيام فرض شهرا واحدا فى العام ، وأبيح الفطر لمن لا يحتمله ـ والحج فرض مرة واحدة فى العمر ، ولم يكلف به إلا من استطاع إليه سبيلا . والأمر كذلك فى الزكاة ، التى لم تفرض إلا على القادر الذى يفيض ماله عن حاجته .

وفى ناحية المعاملات ، نجد اليسر شاملا ، فليس هناك إجراءات رسمية أو شكلية يجب اتباعها ليكون العقد صحيحا ، كما كان الأمر عند الرومان . بل تكفى فى هذا رغبة المتعاقدين فقط . ومن ثم فلا نجد فى القرآن فى جواز العقود إلا شرط الرضا ... ومن باب التيسير فى المعاملات أيضا ، ابتناء كثير من الأحكام على العرف الصحيح شرعا .

وفى باب العقوبات ، فإن التوجيه النبوى فى شأن الحدود ، يحث المسلمين على الترفق

والتيسير ، فى مثل قوله عليه الصلاة والسلام : ادرءوا الحدود بالشبهات ما استطعتم . وفى بعض الروايات : ادرءوا عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سبيله . فإن الإمام لأن يخطئ فى العفو ، خير من أن يخطئ فى العقوبة .

الشيخ عبد العزيز جاويش صاحب كتاب « الإسلام دين الفطرة والحرية » ، يحدد أحد عشر أصلا للإسلام ، أولها الاجتهاد ، وثانيها « القصد فى الأعمال ، وإقامة مالا يشق على النفوس من التكاليف » . وكتب فى هذا المعنى يقول : فكل ماليس فى وسع الإنسان أن يقوم به ، فلا تكليف فيه . والمراد بالوسع (فى الآية : لايكلف الله نفسا إلا وسعها) أن يكون العمل بحيث لايجهد صاحبه ، ولايوقعه فى العناء والتعب .

ثم قال : واعلم أن المتغالين فى دينهم ، أقرب الناس إلى العجز عن القيام به ، واحتمال تكاليفه . وفى الحديث النبوى : أحب الأعمال إلى الله أدومها ، وإن قل (ص ٧١) .

ومما ذكره الدكتور يوسف القرضاوى فى كتاب « الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف » فى توجيهه لشباب الجماعات الإسلامية المعاصرة : « أن يتخلوا عن التشدد والغلو ، ويلزموا جانب الاعتدال واليسر ، خصوصا مع عموم الناس الذين لايطيقون مايطيقه الخواص من أهل الورع والتقوى . ولابأس بأن يأخذ المسلم فى مسألة أو جملة مسائل بالأحوط والأسلم ، ولكن إذا ترك دائما الأيسر ، واتبع دائما الأحوط ، أصبح الدين فى النهاية « مجموعة أحوطيات » ، لاتمثل إلا الشدة والعسر ، والله يريد بعباده السعة واليسر .

ثم أضاف : ولئن كان التيسير مطلوبا فى كل زمن ، فإنه فى زماننا ألزم وأكثر تطلبا ، نظرا لما نراه ونلمسه من رقة الدين ، وضعف اليقين ، وغلبة الحياة المادية على الناس ، وعموم البلوى بكثير من المنكرات ، حتى أصبحت كأنها القاعدة فى الحياة ، وما عداها هو الشاذ . وأصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر .. وكل هذا يقتضى التسهيل والتيسير . ولهذا قرر الفقهاء : أن المشقة تجلب التيسير ، وأن الأمر إذا ضاق اتسع ، وأن عموم البلوى من موجبات التخفيف .

ثمة نقطة جديرة بالانتباه هنا ، هى أن التيسير المطلوب لا يكون بتطويع الأحكام الشرعية لتكون فى خدمة الواقع ، أيا كان ، بحيث يتم قبول أو تبرير كل ماهو قائم ، واضعا غطاء أو رداء شرعيا له . ذلك أمر مرفوض بطبيعة الحال ، ولا محل لمناقشته . من حيث أنه يفتح الباب للانخلاع من الشريعة تدريجيا . لكن الذى نسعى إليه ونلح عليه هو ـ أولا ـ الاعتدال فى فهم النصوص وتناولها ، بصورة لاتشق على الناس ولا تحملهم حرجا ولاعنتا

يفوقان طاقتهم ، وهو ـ ثانيا ـ الاهتداء بالمصالح المشروعة ، فى استنباط الأحكام الشرعية الجديدة ، انطلاقا من فهم رحب للنصوص القائمة والمقاصد المستهدفة .

وليس خافيا أن الاعتدال المطلوب فى تعاطى النصوص الشرعية ينسحب على العبادات والمعاملات فى آن واحد ، أما استنباط الأحكام فى ضوء متغيرات الواقع ومستجداته ، فينصب على المعاملات بالدرجة الأولى .

هنا نذكر بالقاعدة الشرعية التى تقول بأن الأصل فى الأشياء الإباحة والحل . ومالم يقم دليل شرعى على التقييد أو المنع ، فلكل مسلم أن يباشر مختلف التصرفات وهو آمن النفس مستريح الضمير . وإذا كانت المقولة الشائعة تعتبر أن الناس أعداء ماجهلوا ، فإن تعاليم الإسلام تحثنا على أن نتخلى عن ذلك الموقف المتحفظ أو المعادى . ونقرر بوضوح أن الحكمة ضالة المؤمن ، حيث وجدها فهو أحق الناس بها ـ كما يقول الحديث النبوى الشريف .

وقد كان علم أصول الفقه ، الذى وضع أسسه العقل الإسلامى المنير منذ بداية المسيرة ، هو سبيل فقهائنا إلى التعامل مع مختلف مستجدات الواقع ، بثقة ويسر . وفى إطار الالتزام المطلوب بنصوص الشريعة ومقاصدها .

وإذا دعونا إلى استبعاد منهج ملاحقة النصوص للواقع وتبريرها له ، فإننا نستبعد فى الوقت ذاته موقف انفصال النصوص عن الواقع وانعزالها عن مختلف متغيراته . لكننا ندعو إلى تفاعل صحى وإيجابى بين النصوص والواقع ، محكوم بأصول الدين ومقاصده ، ومستهدف تحقيق المصالحة الدائمة بين الدين والواقع ، بما يقرب ذلك الواقع إلى الإسلام كلما كان ذلك ممكنا .

وإذا وجهت دعوة التيسير والاعتدال إلى عامة المسلمين ، إلا أن الخطاب موجه بشكل أخص إلى أهل الدعوة والفتوى ، بحسبان أنهم هم الذين يقودون جماهير المسلمين أو يرشدون عامتهم .

لأجل هؤلاء كتب الشاطبى يقول فى الموافقات إن « المفتى البالغ ذروة الدرجة ، هو الذى يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور ، فلا يميل بهم مذهب الشدة ، ولا يميل بهم إلى طرق الانحلال .. فذلك هو الصراط المستقيم الذى جاءت به الشريعة ، من حيث أن مقصد الشارع حمل الناس على التوسط من غير إفراط ولا تفريط . وخروج المفتى

عن تلك الحدود خروج عن قصد الشارع . ولذلك كان كل ماخرج عن المذهب الوسط مذموما عند العلماء الراسخين .

مما قاله فى هذا الصدد أيضا أن الخروج عن الوسط خروج عن العدل ، ولاتقوم به مصلحة الخلق . أما فى طرف التشديد فإنه مهلكة . وأما فى طرف الانحلال فكذلك أيضا ، لأن المستفتى إذا ذهب به مذهب العنت والحرج بغض إليه الدين . (جـ ٤ ص ٥٨) .

وذكر ابن القيم فى « اعلام الموقعين » أن : من فقه المفتى ونصحه إذا سأله المستفتى فمنعه منه ، وكانت حاجته تدعوه إليه ، أن يدله على بديل مباح ، فيسد عليه باب المحظور ، ويفتح له باب المباح . وهذا لايتأتى إلا من عالم ناصح مشفق ، قد تاجر الله وعامله بعلمه . فمثاله فى العلماء مثال الطبيب العالم الناصح فى الأطباء يحمى العليل عما يضره ، ويصف له ما ينفعه . فهذا شأن أطباء الأديان والأبدان . وفى الصحيح عن النبى عليه الصلاة والسلام . أنه قال : مابعث الله من نبى إلاكان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم . ونقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية أنه كان يتحرى ذلك فى فتاويه ما أمكنه (جـ ٤ ص ١٥٩) .

وحذر الإمام القرافى صاحب « الأحكام » من أن يكون فى المسألة قولان ، أحدهما فيه تشديد والآخر فيه تخفيف ، فيفتى للعامة بالتشديد ، وللخواص من ولاة الأمور بالتخفيف . « فذلك قريب من الفسوق والخيانة فى الدين . والتلاعب بالمسلمين ، ودليل فراغ القلب من تعظيم الله تعالى وإجلاله وتقواه ، وعمارته باللعب وحب الرياسة والتقرب إلى الخلق دون الخالق (ص ٢٧٠)

* * *

يعد الاختيار بين درجات متفاوتة من المفاسد ، تحديا آخر يواجه الفقيه الحق . إذ بوسع أى أحد أن يرفض المفاسد جملة ، مما قد يرتب حرجا أكبر ، أو مفاسد أعظم . وحتى يحسم الفقيه ذلك الخيار فهو مطالب ليس فقط بالتمكن من الأدلة الشرعية ومعرفة أسرارها ، ولكنه مطالب أيضا بفهم عميق للواقع وملابساته .

ولابن القيم ــ صاحب أعلام الموقعين ــ رأى سديد فى هذه النقطة ، يقول فيه إن النبى صلى الله عليه وسلم شرع لأمته إنكار المنكر ، ليحصل بإنكاره من المعروف مايحبه الله

ورسوله . فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ماهو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله .

يضيف ابن القيم إن من تأمل ماجرى على الإسلام فى الفتن الكبار والصغار ، رآها من إضاعة هذا الأصل ، وعدم الصبر على منكر ، فطلب إزالته فتولد منه ماهو أكبر منه . فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها . بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام ، عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم ، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ماهو أعظم منه ، من عدم احتمال قريش لذلك ، لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثى عهد بكفر.

ومن الأمثلة التى يضربها فى هذا الصدد قوله إذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب ، فإن نقلتهم إلى طاعة الله فهو المراد . وإلا كان تركهم على ذلك خيرا من أن تفرغهم لما هو أعظم منه . وكما إذا كان الرجل مشتغلا بكتب المجون ونحوها ، وخفت من نقله عنها إلى كتب البدع والضلال والسحر ، فدعه وكتبه الأولى .

ثم ضرب مثلا بموقف ابن تيمية فى زمن التتار . إذ مر وبعض صحبه على جند منهم يشربون الخمر ، فأنكر عليهم صاحبه ذلك . ولكن ابن تيمية استنكر موقف صاحبه ، وقال له : إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال ، فدعهم على حالهم !.

وفى القرآن الكريم ، يذكر الله تعالى فى قصة سيدنا موسى عليه السلام ، أن أخاه هارون سكت على عبادة قومه للعجل الذى صنعه لهم السامرى ، وفتنهم به ، حتى يعود موسى ويفصل فى الأمر . وفى هذا يذكر القرآن حوار الاثنين كما يلى : قال ياهارون مامنعك إذ رأيتهم ضلوا، ألا تتبعن، أم عصيت أمرى؟.. قال يابن أم لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى، إنى خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولى (سورة طه ـ ٩٢ ـ ٩٤) .

لم يعترض موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر ، مما يدل على إقراره وموافقته . وليس شيء أعظم من السكوت على عبادة عجل ذهبي من دون الله (حفاظا على وحدة القوم) ، ولكنه سكوت موقوت ، لاعتبار مقبول ، وذلك من الحكمة وبعد النظر .

ومثل هذا العمق فى التقدير والنظر لايتوفر لكل أحد !.

أمراء الصّعيدَ المحدثونَ

نذكّر ونكرر : النشاطات المنسوبة إلى العمل الإسلامى فى صعيد مصر تحتاج إلى مراجعة وبحث وتفكير ، بأكثر من حاجتها إلى التقرير والتدبير ! .

فعندما تباشر بعض الجماعات سلطانا على الناس باسم حراسة الآداب العامة ووقف المعاصى ودرء المفاسد ، وعندما نطالع فى الصحف بين الحين والآخر صور وتصريحات وفتاوى شبان محدثين ، يقدمون بحسبانهم « أمراء » لجماعة المسلمين ـ ونحن منهم ـ وعندما يكون قصارى رد الفعل أن تنفذ السلطة الشرعية بحقهم إجراءات الضبط والربط والردع .. وعندما يتطاير الشرر ويصل إلى حد المساس بالأقباط ، وتحريك دواعى الفتنة بعد الفوضى .. عندما يحدث ذلك كله في محيط اجتماعى واحد ، وفى وقت واحد ، وفى بلد مكدود ومثخن بالجراح مثل مصر ، فأحسب أنه يعنى بأن ثمة خللا ما ـ مركبا وليس بسيطا ـ يحتاج إلى اكتشاف سريع ، وإلى علاج أسرع .

وليس بمقدورى أن أقوم بهذه المهمة . فالأمر أكبر من طاقة فرد ، ولكنى ألح فى توجيه تلك الدعوة التى أحسب أن مشاركة أهل السياسة وأهل العلم فيها ، أولى وأجدى من مشاركة أهل الضبط والربط . وهى دعوة ليست جديدة فى واقع الأمر ، إذ رددها قبلى كثيرون من الباحثين الذين يؤرقهم مايجرى فى مصر، ويحزنهم ألا تعالج مثل تلك الظواهر الحادة بالمنهج الذى ينبغى أن تعالج به مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية .. أعنى بالحوار قبل القرار ، وبالعقل قبل العصا ، وبالبحث قبل الحبس ! .

ولا أعرف متى يمكن أن نؤمن بجدوى العملين السياسى والاجتماعى وفاعليتهما حتى لا نبادر عند كل منعطف باستصدار القرارات والاجراءات الإدارية وتعديل القوانين ،

وتشكيل المجالس الأمنية ، ربما كان ذلك كله أو بعضه مطلوبا ، لكنه يظل خطوة تالية أو ثانية ، بعد التحرك السياسى .

ويظل عذرا أقبح وأفدح من الذنب ، أن نعترف فى مواجهة موقف كهذا بغيبة أدوات التحرك السياسى وقنواته ـ وهو الحاصل فعلا ـ الأمر الذى يعنى أن العنصر الذى يعول عليه للإسهام فى مواجهة الأزمة ، قد صار بحد ذاته جزءا من الأزمة !.

وثبوت هذا الشق فى القضية يستدعى أمامنا على الفور مشكلة الفراغ السياسى ـ العجز السياسى إن شئنا المصارحة والدقة ـ الذى نعانى منه ، والذى يعوض بالاجراءات السلطوية والإدارية من ناحية . فضلا عن أنه يفتح الباب على مصراعيه لتوسيع أنشطة تلك الجماعات وتعددها وتمددها ، لا لقوة أو فاعلية متميزة تتمتع بها ، ولكن لأنها لاتواجه إلا فراغا يحتمى بلافتات كبيرة !.

* * *

غير أن هناك وجها آخر للتعامل مع القضية ، لايستطيع أحد أن يزعم غيبته ، يتمثل فى المعالجات الإعلامية التى مورست على صفحات الصحف والمجلات المصرية ، القومية منها والمعارضة ولعلنا لانمانع إذا قلنا بأن تلك المعالجات باتجاهاتها المختلفة دارت فى فلك التقرير ، دون السبر والتفكير . أعنى أن المسار الأساسى لمختلف الكتابات الصحفية ظل محكوما بإطار محاولة إثبات الحقائق أو نفيها أو التقليل من شأنها (حتى هذا الدور لم يؤد بالحياد أو الكفاءة المطلوبين كما سنرى) .. وإزاء ذلك الاستغراق فى التقرير ، فإن الجميع حبسوا أنفسهم فى دائرة الوقائع الضيقة ، مما لم يتح لهم ، ولالغيرهم ، فرصة البحث عما وراء الوقائع ومابعدها . ومايستفاد منها . بل إن أحدا لم يناقش ـ عبر وسائل الإعلام ـ مدى شرعية الحق الذى يزعمه هؤلاء لأنفسهم فيما اعتبروه تكليفا بتغيير المنكر .

ولايفوت الباحث هنا ، أن يلاحظ التفاوت الملحوظ فى المواقف ، ليس بين الصحف القومية وصحف المعارضة ، كما اعتدنا ، ولكن بين الصحف القومية ذاتها من جانب ، وصحف المعارضة ذاتها من جانب آخر .

من قبيل ذلك أن مجلة « المصور » نشرت فى عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٧ م تحقيقا مطولا ومصورا عن الموضوع ، تحت عناوين مثيرة مثل : جنرالات الدين ومحاكم التفتيش فى

المنيا ـ جماعات متطرفة تفرض قوانينها الخاصة على الشارع ـ وتحت العناوين تفصيلات كثيرة ، وتصريحات عمن أسمته « أمير الجماعة » ، وآخر وصفته بأنه فيلسوف الجماعة ، وقد أفتى كل منهما فى مختلف أمور الدين والدنيا . من العالمانية إلى تطبيق الشريعة إلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وبينما قدمت المصور أحداث المنيا بتلك الصورة المثيرة ، فإن مجلة قومية أخرى ، هى « روز اليوسف » عالجت الموضوع بنهج مختلف فى عدد ٢٠ سبتمبر . إذ نشرت فى صدارة العدد تقريرا اخباريا من تحت عنوان « حقيقة المصادمات ـ التى روجت لها وكالة أنباء » ـ وقالت فيه مانصه « إن الشائعات التى راجت حول المنيا وما يحدث فيها استندت إلى عدد من الوقائع الصغيرة والصحيحة ـ ولكن تم تضخيم هذه الوقائع ليتسنى نسج الشائعات الكبيرة من حولها » . وأوردت المجلة نماذج من تلك الوقائع التى اعتبرتها حوادث عادية ، ليست لها تلك الدلالة الكبيرة التى روجت لها وكالة « رويتر » للأنباء . ونقلت عن مسئول فى مديرية الأمن قوله إن الوضع فى المحافظة مستقر ، ولاشغب فيها من جانب أحد ، ولاسلطان فيها لغير الحكومة .

هذا التفاوت حدث فى صحافة المعارضة : فجريدة « الأهالى » أفردت فى عددها الصادر يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٧ صفحة كاملة عن « الجمهورية الإسلامية » فى المنيا ، وقالت إن أفراد الجماعات الإسلامية أقاموا دولة داخل الدولة ، وشرعوا يطبقون الحدود فى المحافظة ، حيث نفذوا حد شارب الخمر على أحد السكارى . ولكن جريدة « الشعب » انتقدت موقف الأهالى فى العدد التالى مباشرة (٢٩ سبتمبر) ونشرت أن محررها دخل إلى الجمهورية الإسلامية « المزعومة ليتقصى الحقيقة فيها . ولم يكن التقرير الذى نشرته « الشعب » مختلفا فى حقائقه الأساسية عما نشرته « الأهالى » . وإن كتب بمبالغات أقل وبروح مختلفة ـ من ذلك مثلا أنها نفت واقعة جلد السكير على لسان أحد مسئولى الجماعة الإسلامية ، ولكنها نقلت عنه قوله : « الذى حدث أننا شاهدنا رجلا يترنح فى الشارع من شدة السكر ، ويسب الدين ، ويهذى بعبارات أملتها عليه الخمر ، فحاولنا إفاقته بالضرب حتى لايعود لمثل هذه الفعلة » ـ ! .

ولسنا نقلل من شأن تقرير الوقائع ، لأن ثبوتها أو نفيها مهم . من حيث أنه يحدد لنا ما إذا كان للقضية أساس أم لا . وفى أصول الحوار التى تعلمناها فإن نقطة الابتداء هى ما كان

يسميه فقهاؤنا « تحرير الخلاف » ، أى إثبات عناصر الدعوى موضوع الجدل .

إنما موضع الملاحظة هو أن المعالجة الإعلامية عنيت بالمحاكمة بأكثر من عنايتها بالمناقشة علما بأن وقائع الموضوع محدودة بينما القضايا التى تثيرها تلك الوقائع عديدة وبالغة الأهمية والحيوية سواء ما تعلق منها بالنواحى السياسية أو الاجتماعية أو الفقهية .

والحق أن هذا التفاوت فى عرض الوقائع وتكييفها يلقى ظلالا كثيرة على مصداقية تلك المعالجات ، ومدى الدقة التى توفرها لقضية بتلك الحساسية ، تتعلق بأنشطة محسوبة على التيار الإسلامى الضخم فى مجموعه ، وتكاد تهدد بفتنة شريرة بين المسلمين والأقباط ، ناهيك عما تثيره من قلاقل وصدامات مع السلطة .

وإزاء ذلك التراوح بين التهويل والتهوين ، فإن المرء يتمنى لو أن الأمر قدم بحجمه الطبيعى ، دون أن تتأثر معالجة الأحداث بالحسابات الخاصة لكل طرف . يستوى فى ذلك من يستشعرون الحساسية ـ أو الرفض ـ للتيار الإسلامى ، أو من هم فى موقف الانحياز والتحالف مع ذلك التيار إذ أن التهوين مما يجرى لايقل خطرا فى ظاهره عن التهويل . فالموقفان يلتقيان فى خطأ التشخيص ، وإن حسنت نية طرف ، وساءت نية الطرف الآخر . والمبالغة والإثارة فى عرض الأحداث ، أو التقليل من شأنها ، لايؤثر على مصداقية المعالجات الإعلامية فقط ، وإنما أيضا يجرح موقف « التقرير » الذى التزمت بحدوده تلك المعالجات .. ولم تتجاوزه .

هنا أزعم بأن التقرير الذى ظل أسير الوقائع فى المعالجات الإعلامية المصرية جاء منقوصا من زاويتين ، تتصل أولاهما برصد الحاضر ، بينما تتصل الثانية بالسياق التاريخى لمثل هذه الأحداث .

* * *

فى رصد ماجرى ويجرى ، فإن الذين لجئوا إلى التهويل ، أو الذين اتجهوا إلى التهوين ، ركزوا على الأفعال بالدرجة الأولى ، ولم يتوقفوا بالقدر الكافى عند الفاعلين . ماحجمهم ، وماذا يمثلون فى التيار الإسلامى . وماهى أهدافهم ؟.

وفى حدود علمى ، فإن الذين يباشرون هذا النشاط قلة محدودة بين المنتمين إلى التيار الإسلامى ـ لاتتجاوز عشرات فى كل محافظة ـ لكن صوتهم عال ، فضلا عن أن بعض المعالجات الإعلامية تضخم من حجمهم وتبالغ فى تقديمهم ، مما يعطى انطباعا

بأنهم يمثلون واجهة العمل الإسلامى فى الصعيد ، ويفرضون سلطانهم على محافظاته العديدة . وعندما تتنافس الصحف فى نشر تصريحات الأمراء واجتهادات الفلاسفة والفقهاء بينما يكون هؤلاء مجرد شباب يافعين يبحثون عن دور فى ظل الإحباط الذى يعانى منه الجميع ، عندما يحدث ذلك ، فمن الطبيعى أن يتوهم هؤلاء بأنهم حقا أمراء وفلاسفة ومجتهدون ويتمادون فيما يفعلون ، ويجدون فى محيطهم من يسمعون ويطيعون .

فى حدود علمى أيضا فإن هؤلاء جميعا لايمثلون جماعات إسلامية مختلفة فى الصعيد كما نشرت صحفنا ، ولكنهم ينتمون إلى تنظيم « الجهاد » ، الذى يسمى نفسه « الجماعة الإسلامية » . ولئن كان فكرهم واحدا . لكن فصائلهم متعددة ، لأن تنظيم الجهاد ذاته منقسم على نفسه حيث لكل « إمارة » حدودها ـ وقياداته الموجودة فى السجون المصرية منذ حادث الاعتداء على مديرية أمن أسيوط فى سنة ٨١ ، منقسمة أيضا إلى تيارين على الأقل .

وهناك اجتهاد جدير بالاعتبار يرى أن لجوء هؤلاء الشبان إلى العمليات اللافتة للأنظار ، التى تهرول إليها وسائل الإعلام وتبالغ فيها ، يستهدف بين مايستهدف إثبات الحضور فى مواجهة التيارات الإسلامية الأخرى المتنامية فى أنحاء مصر ومحافظات الصعيد بينها .

وليس خافيا أن ثمة ودا مفقودا بين جماعة الجهاد وجماعة الإخوان المسلمين ، التى تعتبر الحركة الأم فى العمل الإسلامى . وفى مطبوعات الجهاد ونشراتها انتقادات مستمرة للإخوان ، وخاصة موقفهم من قبول المشاركة فى المؤسسات السياسية القائمة . وأثناء الانتخابات التى جرت بمصر هذا العام . وزعت جماعة الجهاد ثلاثة منشورات فى مدن الصعيد تهاجم الإخوان وتنتقد مسلكهم .

وآخر حلقة فى هذا المسلسل أن أعضاء تنظيم الجهاد منعوا فى الشهر الماضى بالقوة محاضرة فى جامعة أسيوط ، لأحد ممثلى الإخوان فى مجلس الشعب ، هو الدكتور محمد حبيب الأستاذ بالجامعة ورئيس نادى هيئة التدريس . ولاحت بوادر اشتباك محتمل بين الإخوان وجماعة الجهاد فى ساحة الجامعة ، ولكن إلغاء المحاضرة وانسحاب الدكتور حبيب فوتا فرصة الصدام .

مثل هذا الفرز فى مواقف التيارات الإسلامية بالصعيد وذلك التقدير لحجم كل

طرف ، وخاصة الطرف الذى ارتبط بالأحداث التى جرت ، أيا كانت تفاصيلها ، لم يظهر ـ على أهميته ـ فى المعالجات الإعلامية العديدة التى نشرتها الصحافة المصرية خلال الشهرين الأخيرين على الأقل .

لقد كانت العلاقة مع الأقباط بين ضحايا أسلوب التهويل والإثارة . إذ من الثابت أن هناك استفزازات حدثت لبعض الأقباط فى الصعيد ، من المنيا إلى سوهاج ، تصور بعض الأمراء المحدثين أنهم يضغطون بها على الحكومة ، لتخفف إجراءاتها ضدهم . وأحسب أننا لسنا بحاجة لأن نقرر بأن الموقف كله مدان ومرفوض ، فى وقائعه ودوافعه . لكن يعنينا فى السياق الذى نحن بصدده أمران :

الأمر الأول : هو أن الصحف ذات الحسابات الخاصة مع التيار الإسلامى عمدت إلى تضخيم هذه العملية بصورة أثارت ذعرا بين الأقباط فى داخل مصر وخارجها . فالخطأ الفردى ، حتى إذا كانت مشادة فى الطريق العام بين مسلم من هؤلاء ومسيحى ، يتحول إلى قصة إخبارية توضع فى الصفحات الأولى . تحت عناوين حمراء لافتة لكل الأنظار . ومن الطبيعى أن يزداد الأقباط توترا وقلقا إزاء ذلك . الأمر الذى لانستغرب معه أن تتدفق برقيات الاحتجاج من الأقباط المقيمين فى الخارج على مكاتب المسئولين فى مصر ، من رئيس الجمهورية إلى محافظى الصعيد ناهيك عن قلق الكثيرين على ذويهم الذين تصورهم بعض الكتابات الصحفية بحسبانهم « رهائن » فى قبضة « الأصوليين » المتشددين ، حسب التعبير المبتدع فى زماننا !.

الأمر الثانى : أن التناول الإعلامى المتلهف على الإثارة فى هذه القضية الدقيقة تجاهل موقف هؤلاء الشبان من الإسلاميين الآخرين ، ووقائع استفزازهم عديدة ، آخرها يتمثل فى منع محاضرة الدكتور محمد حبيب بالقوة ، الذى أشرنا إليه قبل قليل . علما بأن هذا البعد مهم ، من حيث أنه ينفى بالضرورة تصنيف المشكلة باعتبارها اضطهادا يمارسه الإسلاميون بحق الأقباط ، وهى النغمة السائدة ، ويضع الأمر فى نصابه الطبيعى ، من حيث هو شذوذ للبعض فى الفكر والسلوك ، يشتبك أو يصطدم مع الآخرين ، مسلمين كانوا أم أقباطا .

أيضا فإن التناول الإعلامى تجاهل الجهود التى يبذلها الإسلاميون الآخرون لرأب الصدع الذى أحدثته تصرفات بعض الحمقى من الشباب المنتسب للإسلام . ولست أعنى

وفود علماء الأزهر الذين يطوفون الصعيد منذ أسابيع ، ولكنى أعنى رموز التيار الإسلامى من أبناء الصعيد أنفسهم ، وفى مقدمتهم الإسلاميون الممثلون فى مجلس الشعب . والذين زار بعضهم مقر جمعية الشبان المسيحيين بالمنيا أخيرا ، فى أعقاب ما أصابها من رذاذ القذف والحمق المسىء للإسلام والمسلمين .

والأمر كذلك ، فقد نذهب إلى القول بأنه فى هذا الشق الدقيق ، فإن التناول الإعلامى الذى لاينكر دوره فى تشكيك الرأى العام ، لم يكن بأى معيار عنصرا مساعدا على التقرير المتوازن والصحيح لما يجرى .

بالتالى فربما جاز لنا أن نقرر بأن هذا التناول لم يكن عنصرا مساعدا على إطفاء الحريق ، وإنما على العكس كان إلى حد كبير مصدرا لإذكاء الحريق وتوسيع رقعته .

ثمة عامل آخر فى الموضوع ، له عمقه التاريخى ، جدير بالعناية والنظر ، سواء على صعيد التقرير ، أو البحث والتفكير .

ذلك أن المنكرات الظاهرة على عمومها ، خاصة ما يشكل منها انتهاكا واضحا للتعاليم أو خدشا فاضحا للحياء العام ، كانت دائما موضع إنكار من القاعدة العامة للشعب المصرى . بحساسيتها الشديدة تجاه الحلال والحرام ، وبما تتسم به من تديّن ومحافظة تقليديين وبوسع الراصد لحركات السخط والغضب فى التاريخ المصرى الحديث أن يلحظ أن مواطن المنكر كانت بين الأهداف التى يتجه إليها ذلك السخط غالبا .

ولايزال بيننا جيل يذكر حملة « تكسير الخمارات » التى شهدتها مصر فى سنة ١٩٣٨ ، وكان شباب حزب « مصر الفتاة » هم الذين باشروا هذه العملية ، التى شملت القاهرة وبعض المدن الأخرى . وقد اعتبر تكسير الخمارات هدفا وطنيا إضافة إلى ماتصوره البعض واجبا دينيا . حتى أن أحد شباب مصر الفتاة أرسل من الصعيد ـ المنيا أو بنى سويف برقية إلى زعيم الحزب ، الأستاذ أحمد حسين ، كان نصها : كسرنا الخمارة ، والمجد لمصر ! ـ وقد اعتبرت البرقية اعترافا بالتكسير والتخريب من جانب موقعها ، وكانت دليل إدانته أمام النيابة .

وقد كان لافتا للنظر آنذاك ، أن الأستاذ حسن البنا مؤسس الإخوان وقائد الحركة الإسلامية ، أعلن معارضته لتكسير الخمارات ، وكتب فى مجلة « النذير » ، الناطقة بلسان

الحركة ، قائلا : إننا نعارض على تحدى القانون بهذه الصورة . بينما نشرت المجلة افتتاحية حول الموضوع ، ذكرت فيها أن تحريم تعاطى الخمور من مسئولية الحاكم بالدرجة الأولى .

ويروى شهود تلك المرحلة أن البنا جدد استنكاره لتلك العمليات فى خطابه الأسبوعى (حديث الثلاثاء) ، وقال إن الوسيلة الناجعة لتغيير هذا المنكر هى استصدار قانون من قبل المؤسسات الدستورية الشرعية يقضى بتحريمها .

وقد اعتبر بعض المؤرخين أن هجوم شباب مصر الفتاة على الخمارات نوعا من مزايدة الحزب على الإخوان ، الذين بدءوا يستقطبون المشاعر الإسلامية فى البلاد ، فضلا عن كونه ـ فى نظرهم ـ أحد مظاهر التأثر بالفاشية آنذاك وهو الرأى الذى تبناه الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه حول تطور الحركة الوطنية فى مصر بين سنتى ٢٧ ، ٤٨ ـ (ص ٢٢) .

ولاينكر أثر تلك المنافسة بين الإخوان ومصر الفتاة ، ولا تأثر تشكيلات مصر الفتاة بالظاهرة الفاشية التى سرت فى أوروبا آنذاك ، لكن الذى لاينبغى إنكاره أو استبعاده هو أن « الخمارات » كانت مواطن للفساد مستفزة للشارع المصرى المتدين ، فضلا عن أنها ارتبطت بالتحدى الاستعمارى القائم آنذاك ، من حيث أن أكثر زبائنها ـ بل أصحابها ـ كانوا من الأجانب أو غير المسلمين .

هنا أيضا نلاحظ أن هجمات مماثلة على الحانات وبعض الملاهى حدثت أثناء تصاعد المواجهة ضد الإنجليز فى سنتى ٥٠ و ٥١ . إذ اعتبر بعض الشباب الوطنى أنه من المعيب أن يشتبك المصريون مع الانجليز فى القناة ـ بينما تمارس المفاسد والمباذل فى الحانات والملاهى .

نلاحظ كذلك أن « كازينو بديعة » كان فى مقدمة ما أصابه التلف فى حريق القاهرة سنة ٥٢ ـ وإذا كانت القبضة القوية للسلطة المركزية التى حدت من النشاط الإسلامى بعد الثورة قد حجبت مثل هذه الممارسات لحوالى عقدين من الزمان ، إلا أنه لابد أن يستوقفنا ما أصاب بعض ملاهى شارع الهرم ، فضلا عن فنادقه الباذخة ، إبان حوادث الأمن المركزى فى سنة ٨٦ .. ثم محاولات إشعال النار فى بعض محلات ونوادى الفيديو بعد ذلك .

من هذا المنظور ، فإن اتجاه بعض شباب الصعيد إلى قطع الطريق على سيارة محملة بزجاجات البيرة ، أو الاعتداء على سكير ، أو إحراق بعض الأشرطة والمجلات الخليعة ، هذا الاتجاه لايبدو مفاجئا أو مستغربا وإنما نعده حلقة فى مسلسل مستمر بدرجات متفاوتة طوال نصف قرن من الزمان .

نحن لانقر الأسلوب الذى يتبعه هؤلاء ، ولانبرر موقفهم بطبيعة الحال ، ولكننا فقط نحاول أن نفهم ملابسات الأحداث الجارية ، وأن نضعها فى سياقها من السلوك المصرى العام ، الذى تنامت فيه جرعة التدين خلال السنوات الأخيرة .

وهنا لانستطيع أن ننكر أنه برغم كل الشذوذ الفكرى الذى يمارسه هؤلاء ، ورغم الرفض الإسلامى العام لأساليبهم ، إلا أن ثمة ارتياحا بين عامة المتدينين لمسلكهم إزاء موضوع الخمور وأفلام الجنس . وليس لدى مايعزز هذا التقدير سوى ما تحمله خطابات القراء من انطباعات وتعليقات ، تبدى احتجاجا وتساؤلا مستمرا حول مختلف المعاصى الظاهرة فى مجتمعنا . ولا يكتفى هؤلاء بالتعليق ، ولكن بعضهم يبعث إلى بقصاصات للصحف تتضمن إعلانات عن مختلف الملاهى الليلية ، تقدم صورا لراقصات فى أوضاع مخلة ، يرتدين ثيابا مما لايليق أن يروج فى مجتمع « محتشم » ، بمسلميه وأقباطه .

وتلك نقطة دقيقة تحتاج إلى وقفة ..

ذلك أنه قد آن الأوان لكى نعيد النظر فى مختلف مظاهر السلوك العام التى تخدش التعاليم والتقاليد ، بحيث نرفع ـ بالرفق وبالمعالجة المتدرجة والذكية ـ ذلك التناقض بين شكل المجتمع وحقيقته ، وبين ظاهره وباطنه ، وبين دينه ودنياه .

وإذا كنا ندين لجوء بعض الشبان إلى ما يحسبونه تغييرا للمنكر بأيديهم ، فإننا نهيب بأولى الأمر أن يبادروا من جانبهم إلى تقليص تلك المنكرات ، احتراما للشعور العام من ناحية ، وسدا للذرائع التى يحتج بها أمثال هؤلاء الشبان من ناحية ثانية .

وإذا كان يفترض فى القوانين والنظم السائدة أن تكون تعبيرا عن واقع كل مجتمع وسعيا للنهوض به ، فنحن لانجد فى كثير مما هو مباح ومأذون به ، لاتعبيرا عن الواقع ولا سبيلا للنهوض بالمجتمع ، وإنما هو نقل واستنساخ أعمى لأدوات وقوانين مجتمعات أخرى ، لها معتقدات وتقاليد مغايرة بل وطموحات مختلفة أيضا .

نحن ندين اقتحام محلات أفلام الفيديو وإحراق بعض المتدينين لأشرطة الجنس التى

تروجها ، إن هذا المسلك غير شرعى قبل أن يكون غير قانونى ، ولكنا نتساءل فى الوقت ذاته ، لماذا توجد اشرطة الجنس فى الأسواق من الأساس ، ولماذا لاتتعامل الأجهزة المختصة بحزم مع مروجى هذه الأشرطة ، وتؤدى واجبها فى مصادرتها ووقف آثارها التخريبية فى المجتمع ، وخاصة مجتمع الصعيد المحافظ .

ونحن نرفض ونستنكر ـ بالمناسبة اقتحام مكتبة قبطية وإحراق بعض الأشرطة التبشيرية التى تحتويها ، لكننا ـ إن صح الخبر ـ لانخفى دهشتنا من وجود مثل تلك الأشرطة فى مكتبة بالصعيد ، ونتساءل عن منبعها ودورها ومصبها !.

* * *

لانريد أن تجرفنا الاستطرادات والتفاصيل عن المجرى الأساسى للحديث . كما أننا لانريد أن نقع فى محظور الانشغال عن التفكير بالتحقيق والتقرير. لكن صواب التقرير يظل عنصرا مساعدا على حسن التقدير واستقامة التفكير والتدبير.

إن ثمة ثغرات كشفت عنها التجربة . تحتاج إلى مناقشة جادة ومسئولة .

فالمعالجة الإعلامية للأحداث افتقد أغلبها إلى الحياد والموضوعية ، وكان له ضرره الذى أصاب الجميع بالتوتر ، إضافة إلى ما أحدثه من تشويه غير مبرر للواقع .

وغيبة العمل السياسى عن حياة الناس وعن التأثير فى مجريات أحداث الشارع يعد ثغرة أخرى ، تحتل أولوية خاصة فيما ينبغى أن يدرس ويراجع .

وأخشى أن أقول بأن التجربة تشير أيضا إلى أن هيبة السلطة المحلية بحاجة لأن تسترد فى محافظات الصعيد . وهو هدف لايتحقق بالبطش أو استعراض العضلات ، ولكن بالفاعلية الحقيقية فى حياة الناس ، التى من بينها ـ وليس أولها ـ إقرار النظام والضبط والربط .

مما يحتاج إلى بحث وعلاج أيضا . وضع أجيال الشباب الذين يبحثون عن دور فى المجتمع فلا يواجهون إلا بالصد والإحباط واللا أمل . ثم يجدون منفذا ومتنفسا فى تكليف إلهى يطوّع ، و « وظيفة قررها الشرع لكل مسلم ، وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » !.

ولهذه النقطة الأخيرة حديث آخر .

ليس دفاعًا عن المنكر

لولا أن فتاوى « أمراء » آخر الزمان فى شأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قد عممتها الصحف على الناس ، دون رد أو إيضاح ، لما استحق الأمر منا ملاما أو كلاما . لأن ما يدهشنا حقا أن يؤخذ العلم من « الأمراء » دون الفقهاء ، وما يدهشنا أكثر أن يجد هؤلاء من يصدقهم !.

ولئن كان الفراغ السياسى ظرفا مواتيا أسهم فى إطلاق الحركة واليد لمثل هذه التيارات . كما أشرنا فى مقال الأسبوع الماضى ـ إلا أننا هنا نستشعر أن ثمة فراغا آخر نعانى منه هو : الفراغ الدينى !.

فبرغم ازدحام الساحة الإسلامية بالرموز والمؤسسات والمجالس ، والبرامج والصفحات ، والأبنية والمآذن ، إلا أننى أزعم بأن الفراغ قائم ، وشواهده تتبدى لنا كل يوم !. وهذا الفراغ الذى أعنيه يقصد به ضعف أو انعدام تأثير هذه الوسائط والوسائل على الشباب المتدين . لا أتحدث عن عامة المتدينين فى البلاد ، الذين لاخوف عليهم أو منهم فى الظرف الراهن . وإنما أقصد جيل الشباب المتحمس لخدمة دينه والالتزام بتعاليمه ، والذى هو التربة الحقيقية التى يزج منها التطرف والاعتدال بمختلف درجاتهما وألوانهما ومسمياتهما .

إلى هذا القطاع العريض من الشباب يتوجه خطاب الترشيد الدينى بالدرجة الأولى فى زماننا ، ليس فقط خوفا عليه أو منه . ولكن ما هو أهم من ذلك أن شباب اليوم هو مرآة الغد ، وهو أملنا فى المستقبل ، رضينا أم كرهنا .

وإذا كان الخطاب أو الإرسال الإسلامى موجها إلى هؤلاء فى الأساس ، فمن المهم

للغاية أن نتأكد من استقبال المرسل إليه لذلك الخطاب . فإذا لم يتحقق الوصول والاستلام ، أو إذا تلقى المرسل إليه خطابا من جهة أخرى ، فمعنى ذلك أن كل الجهد الأول قد ذهب هباء . إذ ما قيمة إرسال بغير استقبال ، وما جدوى خطاب لا يصل إلى صاحبه ؟! .

إذا اتفقنا على ذلك ، فبماذا نفسر أن يكون الخطاب الإسلامى المعلن عبر مختلف المنابر فى واد ، بينما الشباب الإسلامى فى واد آخر؟.. بماذا نفسر أن يكثف ذلك الخطاب الإسلامى حملته على التطرف ، بينما التطرف مستمر ، ولا أقول متزايدا ؟.. وبماذا نفسر أن تبح أصوات أهل ذلك الخطاب فى انتقاد « النقاب » مثلا ، بينما يتزايد النقاب من حولنا حينا بعد حين ؟.. بل بماذا نفسر إنصات الشباب وانقيادهم لأولئك « الأمراء » المحدثين ، وإعراضهم عن رموز الأزهر وشيوخه ؟.. ثم ، بماذا نفسر أيضا أن ينمو نشاط الجماعات الإسلامية بعيدا عن الأزهر ـ رأس الخطاب الإسلامى ومنبره العتيد ـ بحيث تصبح معاقله هى كليات الطب والهندسة والكليات « المدنية » الأخرى ؟.

(لاحظ أن « أمير » المنيا خريج كلية الآداب ، بينما « أمير » أسيوط طالب بالصيدلة !) .

إذا جاز لى أن أجتهد فى الإجابة على هذه الأسئلة ، فقد أقول إن الخطاب الإسلامى المعلن فقد فاعليته بين الشباب لأنه يتحدث على موجة واحدة . هو خطاب يعبر عن خط رسمى ، ويعكس بشكل أو آخر رؤية المؤسسة السياسية . فمحطات الإرسال جميعها تابعة للدولة . والمتحدثون على مختلف قنواتها ومنابرها « موظفون » فى نهاية الأمر ، وإن علت مقاماتهم وتضخمت ألقابهم ، وتلونت ثيابهم .

* * *

منذ اللحظة التى ثبتت منها تلك « الواقعة » ، فقد الخطاب الإسلامى المعلن مصداقيته بين الشباب ، وانقطع الخط الموصل بين محطة الإرسال وقاعدة الاستقبال ، حتى بات ذلك الخطاب يصل إلى غير أهله ، وفيه من أداء الواجب ومحاولة إرضاء الضمير الوظيفى ، بصرف النظر عن الاستجابة أو الفاعلية والتأثير ! .

ولكى نكون منصفين ، فلابد أن نقرر بأن افتقاد الثقة فى مصداقية الخطاب الإسلامى الموجه عبر المنابر العامة ، ليس وليد اليوم ، ولا هو خطيئة أهل زماننا من شيوخ نكن لهم

الاحترام والتقدير . وإنما هو حصاد زرع سابق عليهم ، ربما تمتد جذوره إلى بدايات القرن التاسع عشر ، عندما عمد والى مصر « محمد على باشا » إلى نفى العلماء إلى الصعيد « ! » ونزع بعض الأوقاف التى كانت مصدر تمويل الأزهر ، وعماد استقلاله فى مواجهة السلطة . وهو استقلال ظل ينحسر تدريجيا ، حتى صار الأزهر مؤسسة حكومية ، وتحول الفقهاء إلى موظفين ومدراء ومتنافسين على مقاعد الكبراء والرزراء !.

إن وزير الأوقاف المصرى ومشيخة الأزهر والمفتى ، يطوفون بأنحاء الصعيد ، فى محاولة لتوجيه الخطاب المباشر إلى جماهيره وشبابه. وربما أيضا لسد ثغرة الفراغ الدينى الذى نشير إليه . لكنى لا أعرف كيف يمكن أن تحقق هذه الجولات أهدافها المرجوة فى ظل حاجز الثقة القائم بين الشارع الإسلامى وبين المؤسسة الدينية ، إذا جاز التعبير ، كيف يمكن حل مشكلة « العطب الفنى » الذى أدى إلى انفصال موجتى الإرسال والاستقبال ؟! وإن تمنينا التوفيق لهم فيما يبذلونه من جهد ، إلا أن المشكلة أعقد وأعمق من أن تحل بالإلحاح على الزيارات الميدانية أو بإطلاق بعض الوعود التى ترفع من معنويات الشباب الإسلامى . المشكلة هنا سياسية قبل أن تكون فكرية أو فقهية ، وبالتالى فهى تتجاوز جهود وحدود مسئولى الأوقاف وعلماء الأزهر. إذ طالما أن استقلال الأزهر أو المؤسسة الدينية غير مكفول ، فإن ثقة الناس فيما يصدر عنه ستظل موضع شك كبير.

ولعلى أزيد على ذلك أن منابر الإعلام القومية تسهم بأدائها المبالغ فى انحيازه لمواقف السلطة ، فى ترسيخ أزمة الثقة ، وتعميق الهوة بين الشارع الإسلامى والخطاب الإسلامى العام .

وقد كنت أخيرا طرفا فى واقعة وثيقة الصلة بهذا الموضوع . فقد حدث أن أبرزت الصحف قبل أسبوعين كلاما لمفتى مصر ـ الشيخ محمد طنطاوى ـ قال فيه إنه يؤيد حق مسئولى الجامعة فى منع المنقبات من دخول الكليات . وكنت أحد الذين استغربوا صدور مثل هذا الكلام عن المفتى ، فكتبت فى ذيل مقالى المنشور فى ٣ نوفمبر معربا عن الإنكار لمعالجة هذه القضية بقرار إدارى ، وعن الدهشة لما أعلن على لسان المفتى . وتساءلت لماذا لم يدع المفتى أيضا إلى منع اللاتى يبالغن فى السفور والتبرج من دخول الجامعة ، حتى يتحقق العدل فى مواجهة التطرف على الناحيتين ؟!.

وما أن نشر الكلام حتى اتصل بى المفتى هاتفيا ، وأبلغنى أن كلامه حرفته الصحافة « القومية » ، عن قصد وسوء نية . وبعث إلى بنص فتواه ، التى جاء فيها قوله إن النقاب غير ملزم شرعا ، « وأنه لامانع من عدم التزام المنقبة بنقابها ، ولا غضاضة من كشفها عن

وجهها عند دخول الجامعة أو غيرها ، مادامت هناك مصلحة تقتضى ذلك . والذى يقدر هذه المصلحة هو كل مسئول فى موقعه » .

وأهاب المفتى بالفتيات أن يلتزمن بالاحتشام وباللباس الشرعى ، وذهب إلى القول بأنه « من حق المسئولين فى الجامعة وغيرها ، أن يمنعوا من دخولها كل من لاتلتزم بما تدعو إليه الأديان من أدب واحتشام » ـ أى أن المفتى أيد منع المتبرجات من دخول الجامعة ، لا المنقبات ، كما أوحت أخبار الصحف !.

ألا يعنى ذلك حقا ، أن عملية رد الثقة فى مواقف وكلام علماء الأزهر ، تتجاوز حدود وجهود المؤسسة الدينية ذاتها ؟.

ورب سائل يسأل : ماذا فعل المفتى عندما حرف كلامه بتلك الصوره التى تصور البعض أنها ساندت القرار الجامعى ، بينما أساءت إليه إساءة بالغة ؟.. لقد « بلع » المفتى الإساءة ، ولم يشأ أن يحدث أزمة ، باعتباره من كبار موظفى الدولة . ومضى يشكو إلى الله ، وإلى من يعرف أو يسأل !.

* * *

فى ظل الفراغ الدينى الذى نعانى منه ، أخذت « فتاوى » الأمراء المحدثين طريقها إلى الصحف والمجلات ، وكان أهمها وأخطرها ما تردد على ألسنتهم من آراء حول الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

إذ أعطوا أنفسهم حقا فى تغيير المنكرات باليد ، كما قالوا ، بعد الوعظ والنصح ، ثم الإغلاظ فى الكلام ، ثم التهديد بالتنفيذ ، الذى يعقبه التنفيذ ، وقد نشر على لسان أمير مجموعة المنيا ومفتيها ، أن الحديث النبوى « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه » ، هذا الحديث حسب تعبيره ـ « مطلق لكل فرد رأى منكرا ـ بناء على ذلك ، فقد أباحت مجموعة المنيا لنفسها أن تعترض باليد على بعض المعاصى الظاهرة التى لايجوز السكوت عليها شرعا ـ كما يقول أميرهم ومفتيهم ـ ومنها السكارى فى الشوارع ، وعربات الخمور والبيرة ، والذين يتداولون علنا المجلات وأشرطة الفيديو الجنسية » ـ « جريدة الشعب ـ عدد ٢٩ سبتمبر ـ ٨٧ » .

واجتهاد المفتى الشاب فى غير موضعه . لأن فقهاء الأصول وضعوا قواعد وضوابط للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حتى لا يتحول من وسيلة للتقويم والإصلاح ، إلى باب للفوضى والفتنة . وحتى لايتوهم كل متدين لديه قدر من الغيرة والحماس ، أنه مطالب بكل

درجات التغيير والإنكار ، فلا يعرف المجتمع المسلم ، الذى لن يخلو من المعاصى كأى مجتمع بشرى ، أمانا ولا استقرارا .

يعنينا فى المسألة الشق المتعلق بإنكار المنكر وتغييره ، وذلك من وجهين : مراتب الانكار ، وشرائطه وضوابطه .

ولعل مراتب الإنكار هى البند الذى يثور حوله الجدل ويكثر التأويل . وقد حدد الحديث النبوى مراتب ثلاثا للتغيير كما مر بنا : باليد ثم باللسان ثم بالقلب . ولم يقل أحد بأن الترتيب قصد به تتابع الإلزام على النحو المذكور ، وإنما أريد به تسجيل تدرج قوة التأثير والفاعلية .

والتغيير باليد الذى ادعى المفتى الشاب بأنه مطلق لكل فرد رأى منكرا ، يشترط فيه القدرة والسلطة اتفاقا ، بمعنى أن من يلجأ إلى هذا الأسلوب فى التغيير ينبغى أن يكون قادرا على إحداث التغيير ، وأن يكون له سلطان يخول له ذلك .

وقد يزعم أى أحد أنه قادر على ما ينهض به من مسئولية ، ولكن حدود السلطان لابد أن تكون واضحة . فإذا كان للأب سلطان على بيته ، وللمدرس سلطان على تلاميذ فصله ، لكن أحدا لايستطيع القول بأن أى جماعة من المتدينين أو المتحمسين لها الحق فى فرض سلطانها على المجتمع الذى يحيط بها ، وبالتالى فليس لها أن تتصدى للتغيير باليد حتى لما يعتبر معاصى ظاهرة . ولجوءها إلى ذلك يعد انتزاعا لصلاحيات السلطة الشرعية ، حتى لو كان التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية منقوصا .

وبغير هذا الضابط ، فإن الفوضى يمكن أن تدب فى المجتمع ، وهو ما لايقبله شرع ولا عقل .

ثم إن لجوء مجموعة من الشبان إلى القوة فى التصدى للمعاصى الظاهرة لا يحقق التغيير فى حقيقة الأمر ، وإنما هم قد يثيرون شغبا ، وقد يرضون نوازع وطموحات معينة ، مما يعتمل فى نفوس الشباب الباحث عن دور ، والمتوهم أنه قادر على إصلاح العالم ، لكن ذلك السلوك لا يحدث التغيير المطلوب . فتحطيم زجاجات الخمور أو إتلاف بعض أشرطة الجنس ، لايوقف شرب الخمور ولا يصادر الاتجار فى مثل تلك الأشرطة . وبالتالى ، فإن ما جرى فى المنيا مثلا لم يكن تغييرا للمنكر ، كما توهم المفتى الشاب وجماعته ، ولكنه لم يكن أكثر من مشاغبة على المنكر ، وهو هدف آخر مختلف عن التغيير . دعك من كونه إخلالا بالأمن العام ، من الطبيعى أن تواجهه السلطة بالحزم الواجب .

إن قرار مجلس محافظة المنيا بمنع بيع الخمور هو أنفع وأجدى ، وأقرب إلى الله ، من

الحملة التى شنها بعض الشبان لتكسير حمولة سيارة البيرة ، وهو التغيير الحق الذى دعا إليه الحديث النبوى ، لأنه صادر عن سلطة تملك إصدار القرار وتنفيذه .

وحث السلطة الشرعية فى المحافظة أو فى أى مدينة على التصدى لبقية المنكرات ، وتعبئة الناس وممثليهم فى المجالس المحلية فى هذا الاتجاه ، هو مسئولية الغيورين من أصحاب الكلمة ، المنطوقة والمكتوبة . وذلك تغيير للمنكر باللسان يباشره فريق آخر من الناس ... وهكذا .

* * *

وقد فصل الشيخ محمود شلتوت رحمه الله فى عرض مراتب تغيير المنكر ، فى كتابه « من توجيهات الإسلام » ، فقال عن التغيير باليد : إنه على صاحب السلطان أقوى وأوجب ، لأن الله قد وضع فى يده سلطان التأديب ووسائل الزجر بما شرع من عقوبات ، وبما فوض إليه من تعزيرات : وإضاف أن أبرز أهل هذه المرتبة من التغيير « الحكام المهيمنون ، فهم وحدهم القادرون على التغيير العملى العام . ثم يلحق بهم رب الأسرة فيمن يلى من الأبناء والأهل فى حدوده المرسومة له ، بمقتضى القوانين والشرائع . وكذلك المربون وسائر الرؤساء الذين ملكهم القانون شيئا من صور التغيير العملى » .

المرتبة الثانية من مراتب التغيير ــ يقول الشيخ شلتوت ــ هى مرتبة الوعظ الحسن النافذ للقلوب ، المؤثر فى النفوس .. وأبرز أهلها رجال الدين والتربية والإعلام والنشر ، وهؤلاء جميعا مسئولون أمام الله وأمام المجتمع عن موقفهم من المنكرات . وكلهم أرباب تغيير بالقول .

أما من يعجز عن أن يفعل أو يقول ، فلينأ بنفسه عن المنكر ، حتى لايكون عونا له . هذا الرأى الذى ذكره الشيخ شلتوت لم يشذ عليه أحد ممن نعرف من أهل العلم . أما ما يردده بعض شباب هذه الأيام مما أشرنا إلى بعضه ، فهو من مبتدعات هذا الزمان ، التى تنفح بقلة العلم وغياب الفقه ، ولا تخلو من أثر للهوى والغرض .

فى الشرائط والضوابط ، حدد الفقهاء أمورا ثلاثة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، هى :

ــ أن يكون الآمر أو الناهى عالما فيما يأمر وينهى ، حتى لا يقع فى الخطأ ، من جراء الخلط والالتباس .

ــ أن يعلم أو يغلب على ظنه أن أمره أو نهيه مؤثر .

ـ ألا يكون فى الأمر بالمعروف أو النهى عن المنكر مضرة أعظم منه . وفى هذا قال ابن القيم ما خلاصته « إن الإنكار شرع ليكون سبيلا إلى المعروف . فإن لم يحقق هذه النتيجة ، وأدى الإنكار إلى ما هو أسوأ أو إلى ماهو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ، فإنه لايسوغ إنكاره ، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله » .

بمعنى أنه ينبغى عند التصدى لهذه العملية . أن تكون هناك موازنة بين مايعول عليها من مصالح ، وما قد ينشأ عنها من مثالب وأضرار . ولهذا اشترطت فى الآمر أو الناهى شروط أربعة هى :

ـ التكليف والإيمان والقدرة والعدالة .

فإذا لم يتحقق التأثير المنشود ـ الفعلى وليس الإعلامى والدعائى ـ أو إذا لم يؤد التغيير إلى الأفضل ، فلا مسوغ له كما يقول ابن القيم .

خذ هذا المعيار ، وطبقه على الذى يجرى ، واستخلص من ذلك ما إذا كان التكليف الشرعى قد وضع فى موضعه أم لا .. وقس به أيضا حجم المسافة بين إفهام ومدارك ورصانة أهل العلم ، وبين خفة المتعالمين وتخليطهم ، ووزن ما يحققه منطق الأولين من مصالح ، وما يرتبه ادعاء الأخيرين من مفاسد .

* * *

يذكر الطبرى أن ناسا من أهل مصر لقوا عبد الله بن عمر فقالوا له : نرى أشياء فى كتاب الله أمر أن يعمل بها ، لا يعمل بها ، فأردنا أن نلقى أمير المؤمنين فى ذلك ، فلما اصطحبهم إلى أبيه عمر بن الخطاب فى المدينة ، ونقل إليه مقولتهم ، اتجه خليفة المسلمين إلى أحدهم وسأله : أنشدك الله وبحق الإسلام عليك ، هل قرأت القرآن كله ؟ـ قال نعم . قال ، فهل أحصيته فى نفسك ؟ « أى ألزمت نفسك به » ، قال اللهم لا .

قال : فهل أحصيته فى بصرك ؟.. هل أحصيته فى لفظك ؟.. هل أحصيته فى أثرك ؟.. وكان الرد الذى تلقاه على أسئلته المتتالية بالنفى أيضا .

انتقل أمير المؤمنين إلى غيره وألقى عليه الأسئلة ذاتها ، فتلقى أجوبة مماثلة . عندئذ قال ابن الخطاب : ثكلت عمر أمه ، أتكلفونه أن يقيم الناس على كتاب الله ؟.. قد علم ربنا أن ستكون لنا سيئات ، وتلا الآية القرآنية : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ، وندخلكم مدخلا كريما » ثم نهرهم وصرفهم ! .

دائما كان هناك فى المجتمع الإسلامى ذلك الفريق من البشر الذى يعنى بتغيير ما

حوله ، ويشدد النقد والنكير لمعايب الآخرين وعدم التزامهم بالتعاليم ، بينما لا يعنى كثيرا بتغيير نفسه وإلزامها بالمعروف الذى ينشده وبالعزوف عن المنكر المنهى عنه . وهو ما أسميته فى موضع سابق بالجهاد الأسهل . إذ ما أيسر أن نلاحظ الآخرين وأن نرفع أصواتنا بتخليهم عن كتاب الله وسنة رسوله ، وما أصعب وأشق من ترويض النفس وصرف طاقتها الفاعلة فى تنشئة بيت مسلم يرعى حق الله وحق الناس ، أو فى عمل علمى يخدم المجتمع ويفيده ، أو فى مشروع اجتماعى يكرس التعاون على البر والخير والتقوى .

إن الفرق بين هذا الموقف وذاك ، أشبه بالفرق بين فعلى الخطف والزرع ، الخطف مغامرة سريعة تنزع خلالها شيئا من غيرك ، متصورا أنك حققت بذلك إنجازا ما وأضفت إلى رصيدك حصيلة أو جسما ماديا ما . فضلا عن أنك تباشر ماليس حقا لك ، فى الاستيلاء أو القوامة .

أما الزرع فجهد طويل الأمد ، يحتاج إلى عمل صامت ودءوب ليؤتى ثماره . من حرث وغرس ورى ورعاية . وهو مالا يقبله أو يحتمله الباحثون عن الإنجاز السريع ، و « الخبطات » ذات الرنين المثير للانتباه ، الذى تهرول إليه الشرطة ، وتتسابق عليه الصحف ، ويلوك الناس أخباره فى المجالس والمنتديات .

والرسالات السماوية ليست خبطات فى طريق البشر . لكنها هداية للقلوب وزرع للخير فى الأعماق ، يسرى بالرفق والرشد بين الناس ، ليؤتى أكله كل حين .

إن بيننا شبابا على استعداد لأن يريق الدماء أو يسقط الشهداء ليمنع وصول قنينة خمر إلى مدمن فاسد ، أو ليقطع الطريق على راقصة متجهة إلى ملهى . ولكنه يضن بساعة يقضيها فى معمل لبحث مفيد أو فى مكتبة لقراءة ينير بها عقله وقلبه ، أو فى صف لمحو الأمية يؤدى خلالها عملا ينفع الأمة فى حاضرها ومستقبلها .

إن النبي عليه الصلاة والسلام لم يقترب من أصنام قريش ، وهى المنكر الذى يمثل التحدى الأساسى لعقيدة التوحيد ، إلا بعد ٢٢ عاما من الدعوة والتربية وتثبيت العقيدة وزراعة البر والخير . كان بوسعه أن يقوم بمحاولة مبكرة لهدم الأصنام . مماثلة لتلك التى قام بها النبى إبراهيم وسجلها القرآن .

وكانت نتيجة فعله أن اجتمع عليه قومه وحاولوا إحراقه ، لولا ستر الله ومعجزته . ولكن تصرف النبى إبراهيم كانت له ظرفيته وخصوصيته وآثاره العارضة الأمر الذى اختلف فى النهج الذى أرساه للأمة خاتم الأنبياء ومبلغ آخر كلام الله إلى البشر .

لو أن حماس هؤلاء الشبان وتطرفهم اتجها إلى عمل علمى أو اجتماعى ينفع مجتمعهم

الصغير أو الكبير ، لزرعوا خيرا كثيرا ، ولقدموا لدينهم وأمتهم خدمة جليلة ، ولحققوا التغيير الجذرى والمنشود فى المدى البعيد ، ولبيضوا وجوههم أمام الله يوم القيامة .

لو أنهم عنوا بتكوين طليعة من الباحثين النابهين الذين يسهمون فى تعويض هذه الأمة عن تخلفها وانكسارها . لو أنهم تسابقوا على التدريس فى فصول محو الأمية أو تحفيظ القرآن .. لو أنهم تعاونوا على شق طريق أو إصلاح أرض ، أو إنهاض واحدة من قرانا الفقيرة والتعيسة . لو أنهم قلدوا المبشرين ونفذوا إلى محاضن البؤس والتخلف ، وقدموا للناس نوعا من الرعايتين الطبية والاجتماعية ، وبثوا بينهم قيم الإسلام وتعاليمه .

لو أنهم فعلوا شيئا من هذا لأضافوا وغيروا ولأشاعوا المعروف وأزهقوا الباطل والمنكر .

لكن تلك مهام تحتاج إلى دأب وصبر وصمت ، ولا ضجيج لها ولا رنين ، ولا إمارة منها ولازعامة ولا أضواء . لذلك فالإقبال عليها قليل والجهد فيها ضنين .

أعرف آخرين ممن تربوا على نهج المدرسة المحمدية ، مضوا على هذا الطريق الذى نتمناه ، فراحوا فى بعض قرى مصر يخدمون ويعلمون ويعمرون مستعينين بمواردهم وبزكوات الآخرين من أهل البر الكثيرين فى بلادنا . فالتف حولهم الشباب المؤمن ، وأقبل عليهم الناس ، وكانوا حقا رسل صلاح وهداية . ونحمد الله أن تجاهلهم الإعلام فلم يذكرهم بخير أو شر ، ونسأل الله أن يقيهم فتنة الأضواء والنشر والاثارة ، وادعاءات الإمارات والنظارة والخفارة !.

* * *

عندما يطالع المرء الصفحات الممدودة والتصريحات المبسوطة لأولئك الأمراء المحدثين ، ويدهش لاجترائهم فى القول والعمل ، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن السؤال التالى : من أى مدرسة فكرية تخرج هؤلاء ، من علمهم ومن لقنهم ، ومن شكل عقولهم وشوهها ؟.

أحسب أن السؤال ومايتفرع عنه يثيران قضية التربية الإسلامية فى مجتمعاتنا ، التى تشكل الثغرة الأساسية التى تنفذ منها مختلف التشوهات التى نعنيها ونعانى منها . نعم هناك ظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة ، ولها إسهامها الذى لا ننكره فى التطرف أو الانحراف .

لكن إذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تمثل العنصر الضاغط للتطرف ، فإن هزال التربية الإسلامية وانعدام المناعة الفكرية لدى الأغلبية الساحقة من شبابنا ، هذه الظروف توفرت بشدة لحالة القابلية للتطرف .

هنا أستأذن فى أن أكرر ما سبق أن قلته من قبل ، من أنه ليس من العقل أو المصلحة

أن يتنامى المد الإسلامى بالقوة التى نشهدها ، بينما لا تتوفر لشبابنا فرصة موازية لتحصيل القدر الذى يحصنه من الثقافة الإسلامية الرشيدة : لا فى داخل مدارسه ومعاهده ، ولا فى خارج هذا المحيط .

هنا أيضا أكرر القول بأن تلك مهمة لا تستطيع أن تنهض بها السلطة وحدها ، يكفى أن تسد الثغرة فيما لها سلطان عليه ، مثل برامج التعليم وأجهزة الإعلام الرسمى وتأثيرها ليس هينا بين الناس . ويظل مهما وضروريا أن يكون هناك جهد أهلى ـ ليس مؤمما ولاموجها ـ يؤدى دورا موازيا أو مكملا فى ميدان التربية الإسلامية المنشودة . إن ثمة أخطاء فادحة ترتكب بحق شبابنا الذى نحاسبه ونحاكمه كل حين . فنحن لا نحصنه ضد الانحراف الفكرى فيما هو متاح من قنوات رسمية للتربية والتوجيه ، ونحن لانوفر له أية فرصة مشروعة لتلقى هذه التربية خارج ذلك الإطار . وإنما نتركه ، بل قد ندفع به دفعا ، ليلقن فكرا مشوها فى الخفاء والظلام ، على أيدى الأمراء والمفتين المحدثين ، وأمثالهم من رواد مدارس الجهاد الأسهل ، الذى يرى إقامة الدين وإعلاء كلمة الحق فى اعتراض سيارة للخمور ، أو حرق أشرطة تبيع الجنس للجمهور ! .

معقول هذا ؟؟.

السنة بين الإفتراء والاجتراء

التطرف الفكرى الذى يشغلنا هذه المرة منسوب إلى جهاز أمن الدولة المصرى ، وليس غيره ، بعدما ذهب به « الغلو » إلى حد ملاحقة الخائضين فى حجية السنة وقضايا الشفاعة وحد الردة ومصير العصاة فى الآخرة . الأمر الذى دفعه إلى التصدى لأمور بعضها مما ينبغى أن يجادل فيه أهل العلم ، وبعضها مما قد يحاسب الله عليه الخلق يوم القيامة !.

ونحن لاندافع عمن أسماهم الإعلام الأمنى « منكرو السنة » ، بل نذهب إلى أنهم شطوا وجنحوا ، وأوردوا أنفسهم موارد الخطأ والزلل ، بغير علم ولاهدى . لكننا ندافع عن حرية التفكير ، حتى وإن شابه خطأ أو زلل . متمنين أن يتحلى جهاز الأمن بقدر أكبر من الاعتدال وسعة الصدر ، وأن يصرف جهده إلى أهل التدبير دون التفكير.

القصة باتت معلومة للكافة ، بعدما أعلن فى نهاية شهر نوفمبر (٨٧) . أنه ألقى القبض فى القاهرة على جماعة تدعو إلى إنكار السنة ، يتزعمها أحد الأساتذة السابقين فى جامعة الأزهر هو الدكتور أحمد صبحى منصور (٣٩ سنة) .

ومنذ أذيع النبأ ، وتناقلته الصحافة العربية ، والنشر مستمر عن أفكار صفة الجماعة ورد أهل العلم عليها ، ثم عن خطورة تلك الأفكار وما يمكن أن تحدثه من بلبلة وفساد فى الاعتقاد .

والمنطق الأساسى لفكر هذه المجموعة ، أن القرآن الكريم هو المصدر الأول والأوحد والأكمل للشريعة . وأنه احتوى على كل مايلبى حاجات المسلمين ، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أنه « ما فرطنا فى الكتاب فى شيء ». وأن السنة التى يعتد بها هى المطابقة لما جاء فى كتاب الله ، فضلا عن سنة الرسول الفعلية وليست القولية .

ومن رأى منظر الجماعة ورأسها أن فى الأحاديث النبوية الكثير مما هو مدسوس

وموضوع ، لظروف تاريخية معينة . وأن الوضع اتسع نطاقه فى ظل نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن تدوين أقواله ، وتأكيد سيدنا عمر بن الخطاب على هذا النهى .

والدكتور أحمد صبحى يسجل موقفه هذا فى دراسة طبعها هذا العام حول « المسلم العاصى » ، مثبتا فى بدايتها أن من وسائل الشيطان فى غواية البشر وتشجيعهم على المعصية ، تلك « الأحاديث الشيطانية التى يروجها أتباعه وينسبونها للدين ظلما وبهتانا » ـ . ثم قال إن المسلمين فى العصر العباسى « قاموا بسد الفجوة بين القرآن وبين واقع حياتهم عن طريق وضع الأحاديث الضالة والتفسيرات الإسرائيلية » (ص ٨) .

وتخير الدكتور صبحى بعض الأحاديث الواردة فى صحيح البخارى ، المتعلقة بحساب العصاة فى الآخرة ، ليثبت « الوضع » فى تلك الأحاديث ، وأنها مخالفة فى رأيه لنصوص القرآن ، وليؤكد أن العصاة ـ وليس الكفار وحدهم ـ مخلدون فى النار .

وبعدما هاجم الإمام البخارى ومن استند إلى صحيحه ، حيث وصفهم بأنهم جعلوه « ندا لله ووضعوا كتابه ـ المتضمن لما وصفه بالأحاديث الشيطانية ـ فى مستوى القرآن ، بل فى درجة أعلى » ، فإنه يقدر : « أن حقيقة الإسلام التى يقررها القرآن ، تختلف تماما عما كتبه الأسلاف ويعتقده جمهور المسلمين » ـ (ص ٢٩) (لاحظ أنه لم يشر إلى السنة ودورها التكميلى فى تبيان حقيقة الإسلام) .

اختتم الدكتور صبحى رسالته بقوله : والمفجع أن مايهتم به المسلمون اليوم ليس تنقية عقائدهم من الأحاديث الضالة التى تحارب الله ورسوله ، وإنما يهتمون بالدعوة إلى تطبيق شريعة مستمدة من تلك الأحاديث الضالة نفسها « والعقل السليم يقرر أن البداية المثلى تكون بشرح عقائد الإسلام الحقيقية فى القرآن بالحكمة والموعظة الحسنة (مثل قضية المسلم العاصى التى هى موضوع رسالته) ، وبعدها يكون التطبيق الفعلى للشريعة المستمدة من كتاب الله وحده » ـ (ص ٢٩) ـ (لاحظ أيضا اسقاطه للسنة فى العبارة الأخيرة) .

بعد ذلك أضاف الشيخ صبحى « أن المتاجرة بالدعوة إلى تطبيق شريعة مستمدة من الكتب الصفراء (التى لم يعرفها وإن كان الكلام جاء لاحقا للحديث عن صحيح البخارى) والزج بالشباب فى صدام مع السلطة باسم الدين ، فهو تلاعب فى دين الله وإفساد فى الأرض » .

رتب صاحبنا على موقفه من السنة آراء عدة ، من بينها :

ـ أنه رفض قبول الأحاديث القدسية ، وقال فى التحقيق الذى أجرى معه إن « الأحاديث القدسية هى كتاب الله » .

ـ أنه أسقط التحيات من الصلاة ، بزعم أن التحية هى أسلوب التعامل مع المخلوقات . أما الله سبحانه فهو أكبر من أن يخاطب بالتحية ، وقد استبدل التحيات بما أسماه التشهد القرآنى ، المتمثل فى الآية : أشهد أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط وهو العزيز الحكيم ـ وبعدها يقرأ الآية الأخيرة من سورة الحشر أو آية الكرسى .

ـ أنه رفض حكم المرتد الذى أخذ من الحديث النبوى (من بدل دينه فاقتلوه) ، على أساس أن هذا الحد لم يرد فى القرآن .

ـ أنه أنكر شفاعة النبى فى أحد من المسلمين ، اعتمادا على النص القرآنى الداعى إلى أن الشفاعة لله وحده ـ وبنى على أن العصمة لله وحده ، قولا آخر مفاده أن عصمة النبى مقيدة بالوحى والتبليغ .

ـ فى قصة الإسراء والمعراج ، قبل بالإسراء الذى ورد ذكره فى القرآن ، ورفض فكرة المعراج لأنها لم ترد صراحة فى كتاب الله .

ـ الاكتفاء بالقرآن ، كما أنه دفعه إلى التحفظ على السنة القولية وعدم الاعتداد بدورها التكميلى ، فإنه أيضا دعاه إلى رفض المصادر الأخرى للتشريع الإسلامى مثل الإجماع والقياس والاستصلاح والاستحسان ، وما إلى ذلك .

* * *

وأيا كان رأينا فى هذا الكلام ، فنحن بصدد قضية رأى فى نهاية الأمر ، انحاز إليه من حسب نفسه مجتهدا ، وأثبته فى رسالة « المسلم العاصى » التى اهداها إلى المجددين فى تاريخ المسلمين ، وإلى الباحثين عن الحق فى كل زمان » .. ثم مضى يبشر به فى القاهرة والإسكندرية ، فلم يستجب له أكثر من ثلاثين شخصا أغلبهم من المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة ؟ نفر من المحامين وعميد لإحدى كليات الصيدلة وأستاذ بكلية العلوم وطبيب أسنان ونجار وبقال وطالب وخفير واثنان من المزارعين وما إلى ذلك .

وإذا أضفنا أن صاحب هذه الدعوة الشيخ أحمد صبحى ، قد تخصص فى التاريخ ، وكان موضوع أطروحته للدكتوراه هو أثر التصوف فى مصر فى العصر المملوكى ، فقد يلفت ذلك أنظارنا إلى أنه ليس بين أصحاب تلك الدعوة من هو على دراية بعلوم القرآن أو الحديث أو الفقه أو أصوله . ومع ذلك فقد خاض هؤلاء جميعا فى نقد الأحاديث وتكلموا فى الشفاعة والمعصية وشئون الحساب والعقاب فى الآخرة .

وعندما أتيح لى أن أطلع على التحقيقات التى جرت معهم ، فقد قرأت أن إخواننا

هؤلاء مختلفون فى شأن المعراج ـ وأن لعميد الصيدلة رأيا فى شفاعة النبى ، وأن بقالا من أعمدة المجموعة له رأى آخر !.

أما شيخهم ، الذى أجيز للدكتوراه فى التاريخ قبل ستة أعوام ، فإنه اختار قضية المسلم العاصى مدخلا إلى دعوته ، واستهل بها سلسلة .. المطبوعات « التبشيرية » بحسبانها « دراسات قرآنية » ، يثبت منها التجديد والاجتهاد . ولم يهدأ له بال ، ولا استراح ضميره العلمى ، إلا بعد أن سد جميع الأبواب أمام العصاة فى الآخرة ، واطمأن إلى أن كل الذين دخلوا جهنم مخلدون فيها ولن يخرجوا منها أبدا !.. حتى الأمل فى عفو الله صادره ، دعك من شفاعة النبى ، التى استبعدها من البداية .

ولربما كانت هذه اللمحات كافية لتجاهل الموضوع وإغلاق ملفه ، وداعية إلى استبداله بأمر آخر يستحق جهد المناقشة ويستثمر مساحة الحوار بصورة أجدى وأفضل ، لكن الإعلام الأمنى ـ للأسف ـ قد جعل من الحبة قبة ، كما نقول . حتى تصور البعض أننا بصدد اجتهاد جديد يشكل خطرا على أمن المجتمع وعقائده .

وانتهزها فرصة من يتربص بالإسلام ودعاته ، فخرج علينا بعضهم يغمز فى السنة ويجرحها ، ويروج لمقولة أن الصحيح من الأحاديث لايتجاوز ستة عشر حديثا ، فقط . لاغير !. ثم يبدى الحسرة على ما يلقاه « مجتهدو » آخر الزمان ، من أمثال الشيخ صبحى فى مصر ومحمود طه فى السودان !.

والأمر ليس كما ظنوا أو تمنوا ..

فكل الكلام الذى يروج له هؤلاء ليس فيه من الاجتهاد شيء لكنه قراءة رديئة لمقولات ترددت فى أزمنة قديمة رد عليها وحسم أمرها منذ قرون . ولكن يحلو لبعض المحدثين أن يستخرجوا من تلك المقولات شذرات ونتفا ، ويلوكونها على مسامع ناقصى الثقافة الإسلامية وأنصاف المتعلمين ، فيتحولون فى زمن الفقر العقلى والفراغ الدينى إلى أمراء ومجتهدين ومفكرين . وتتطرف أجهزة الأمن فى ملاحقتهم ، فتحولهم إلى نجوم وزعامات وشهداء . فى حين أنهم لو تركوا وشأنهم ، لما سمع بهم أحد ، ولماتت دعواتهم فى محاضنها ، ولما ذكروا فى أكثر من محيط أبنائهم وأحفادهم !.

لقد احتمل الواقع الإسلامى على مدار تاريخه ألوانا عديدة من الشطط والشذوذ الفكرى مما ملأ مجلدات من كتب الملل والنحل والمناظرة ، ولكن تلك الموجات جميعها انحسرت وانطفأ وهجها سراعا ، وكتب البقاء والدوام فى وعى المسلمين وواقعهم ، لما ينفع الناس مما هو قائم على أساس متين من الكتاب والسنة .

مع ذلك فلابد لنا أن نسجل هنا أن أصحاب تلك الدعوات المندثرة ، أيا كان شططهم ، كانوا أهل علم ودراية ، مبتدعين وليسوا مقلدين أو متبعين . لكنا نلاحظ على أشباههم فى زماننا قلة البضاعة فى العلم ، والجنوح إلى التقليد الذى يفسده ذلك الفقر فيحيله مسخا فكريا شائه القوام وظاهر الإفلاس .

* * *

« اعلموا يرحمكم الله ... أن مما فاح ريحه فى هذا الزمان ـ وكان دارسا (مندثرا) منذ أزمان ـ هو أن قائلا رافضيا زنديقا أكثر فى كلامه أن السنة النبوية والأحاديث المروية لا يحتج بها ، وأن الحجة فى القرآن خاصة . وأورد على ذلك حديث : ما جاءكم عنى من حديث فاعرضوه على القرآن ، فإن وجدتم له أصلا فخذوا به ، وإلا فردوه » .

« وأصل هذا الرأى أن الزنادقة ، وطائفة من غلاة الرافضة (يقصد غلاة الشيعة) ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن ، وهم فى ذلك مختلفو المقاصد . فمنهم من كان يعتقد أن النبوة لعلى .. ومنهم من أقر للنبى بالنبوة ، ولكن قال إن الخلافة كانت حقا لعلى ، فلما عدل بها الصحابة عنه إلى أبى بكر ، كفروا الصحابة وكفروا عليا لعدم طلبه حقه ، وبنوا على ذلك رد الأحاديث كلها ، لأنها بزعمهم من رواية قوم كفار » .

« .... وقد كان أهل هذا الرأى موجودين بكثرة فى زمن الأئمة الأربعة فمن بعدهم ، وتصدى الأئمة الأربعة وأصحابهم فى دروسهم ومناظراتهم وتصانيفهم للرد عليهم »

هكذا كتب الجلال السيوطى منذ أكثر من أربعة قرون (توفى ٩١١هـ ـ ١٥٠٥م) فى صدر مؤلفه مفتاح الجنة ، وإشارته إلى ماجرى فى زمن الأئمة تستند إلى ماذكره الإمام الشافعى (القرن الثانى الهجرى) فى كتابه « جماع العلم » ، من أنه ناظر بعض المتكلمين من أئمة المعتزلة فى البصرة الذين أنكروا حجية السنة ، اعتمادا على أن القرآن جاء تبيانا لكل شىء .

البغدادى ذكر فى أصول الدين : أن الخوارج أنكروا حجية الإجماع والسنن الشرعية ، وقد زعموا : أنه لاحجة فى شىء من أحكام الشريعة إلا من القرآن . ولذلك أنكروا الرجم والمسح على الخفين ، لأنهما ليسا فى القرآن . وقطعوا السارق فى القليل والكثير لأن الأمر بقطع السارق ـ فى القرآن ـ مطلق » (ص ١٩) .

ابن حزم (٩٩٤ ـ ١٠٦٣هـ) تصدى للقضية فى كتابه « الإحكام فى أصول

الأحكام » ، وسأل : فى أى قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات وأن المغرب ثلاث ركعات ، وأن الركوع على صفة كذا والسجود على صفة كذا ، وصفة القراءة فيها والسلام ، وبيان مايجتنب فى الصوم ، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة .. وبيان أعمال الحج .... وأحكام الحدود وصفة وقوع الطلاق ، وأحكام البيوع ، وبيان الربا ، والأقضية .. والصدقات وسائر أنواع الفقه » ؟.

ثم قال : « وإنما فى القرآن جمل ، لو تركنا وإياها ، لم ندر كيف نعمل بها . وإنما المرجوع إليه فى كل ذلك النقل عن النبى عليه الصلاة والسلام ... »

أضاف : « ولو أن أى أمرئ قال : لانأخذ إلا ما وجدنا فى القرآن ، لكان كافرا بإجماع الأمة . ولكان لايلزمه إلا ركعة بين دلوك الشمس إلى غسق الليل . وأخرى عند الفجر . لأن ذلك هو أقل مايقع عليه اسم صلاة (فى النصوص القرآنية) ، ولا حد للأكثر من ذلك . وقائل هذا الكلام كافر مشرك ، حلال الدم والمال . وإنما ذهب إلى هذا بعض غلاة الروافض ، ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم » ــ (الأحكام ــ جـ ٢ ص ٧٩) .

وفى سفره القيم « تاريخ المذاهب الإسلامية » ، يذكر أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة أن الأزارقة (فرقة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق) لم تكن تقر حد الرجم لأنه ليس مذكورا فى القرآن (ص ٧٤) ، وأن قضيتى خلود المسلم العاصى فى النار ، وشفاعة النبى كانتا ضمن ما ثار حوله الجدل بين الفرق الإسلامية فى بواكير التاريخ الإسلامى (القرنان الثالث والرابع بوجه أخص) .

فالمسلم العاصى (الذى كان يطلق عليه مرتكب الكبيرة) اعتبره المعتزلة من غير المؤمنين ، وإن كان يعد مسلما ، ولكنه يخلد فى النار إذا لم يتب عن معصيته . وعند المرجئة من غير أهل السنة ، فإن من أخلص لله وآمن به ، فلا تضره كبيرة مهما تكن . وقال الأشاعرة إن المؤمن الموحد الفاسق هو فى مشيئة الله تعالى ، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة ، وإن شاء عاقبه بفسقه ثم أدخله الجنة . أما الماتردية (نسبة إلى أبى منصور الماتردى المتوفى سنة ٣٣٣هـ) ، فهم يرون أن مرتكب الكبيرة لايخلد فى النار ، ولو مات من غير توبة ، لأن الله سبحانه لا يجزى على السيئة إلا بمثلها ــ بنص القرآن ــ وبالتالى فإن من لايكفر بالله ولايشرك به ، يكون ذنبه دون ذنب الكافر والمشرك ، وقد جعل الله التخليد عقوبة الشرك والكفر . فلو عاقب صاحب الكبيرة مع وجود التصديق بمثل عذاب الكافر ، لكانت عقوبته زائدة على قدر ذنبه وهذا خلف فى الوعد ، والله لايظلم العباد ولا يخلف الوعد . ثم

إن المساواة بين المسلم العاصى والكافر مما ينافى حكمة الله وعدله ، وهو القائل « إن الله لايغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء » .

وبالنسبة للشفاعة ، فإن الإمامية قالوا بأن للرسول شفاعة وللأئمة مثلها . وقال المعتزلة : لاشفاعة لأحد من العباد . وقال الأشاعرة إن للرسول شفاعة مقبولة فى المؤمنين المستحقين للعقوبة ، يشفع لهم بأمر الله وإذنه ، ولايشفع إلا لمن ارتضى (ص ١٦٧ ـ ١٨٥) .

هذا الجدل المبكر طويت صفحته ، ونامت فتنته ، إلى أن نبشت طلائع المستشرقين فى ذاكرة المسلمين وعقولهم ، عندما ضعفت مناعة الأمة ، وانفتحت شهية الطامعين فى دنياها والكارهين لدينها . فض النباشون من المستشرقين ماكان مطويا ، وأيقظوا ما كان نائما ومغيبا وتزامنت هجمة الاستشراق مع هجمة الاستعمار على العالم الإسلامى فى القرن الماضى . وكانت قضية حجية السنة والتشكيك فيها والنيل منها ، من جملة ما خاض فيه المستشرقون منذ أواخر القرن المنقضى ، وفى مقدمتهم جولدتسيهر . وشبرنجر وفون كريمر . حيث بثوا شكوكهم فى كتبهم وفى مختلف الموسوعات والمراجع . وكانت مقولاتهم تلك بين ماترجم إلى العربية ، ونقله بعض الباحثين المسلمين وروجوا له .

أبرز هؤلاء هو المتشرق اليهودى المجرى جولد تسيهر (١٨٥٠ ـ ١٩٢١م) الذى اشتهر فى العالم العربى بكتابه « العقيدة والشريعة فى الإسلام » ، الذى صدر فى سنة ١٩١٠ ، وذكر فيه أن القسم الأكبر من الأحاديث لم يصدر عن النبى عليه الصلاة والسلام ، وإنما لايعدو أن يكون مجرد نصوص موضوعة ، نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى فى الواقع الإسلامى خلال القرنين الأول والثانى .

وقد سار على نهجه أو نقل عنه الأستاذ أحمد أمين فى مؤلفه الشهير « فجر الإسلام » ، الصادر فى سنة ١٩٢٨ . حيث أفرد ست عشرة صفحة للحديث أبرز فيها قضية « الموضوعات » وعدم التدوين وعرض الأقوال التى تنتقد أبا هريرة وتشكك فيه .

ومن بعده صدر كتاب للشيخ محمود أبو رية ، بعنوان « أضواء على السنة المحمدية » ، الذى انطلق من التشكيك فى حجية السنة ، وشن حملة جارحة على أبى هريرة ، أشهر رواة الأحاديث ، حيث وصفه بعبارات وألفاظ لا تشرف أحدا من أهل العلم أو الأدب ! .

وقد سارع اثنان من الفقهاء بالرد على الشيخ « أبورية » أحدهما مصرى ، هو الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة الذى ألف كتابا بعنوان « ظلمات أبى رية أمام أضواء السنة

المحمدية » ـ والثانى يمانى هو الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى ، صاحب كتاب « الأنوار الكاشفة لما فى كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة » .

وكان لدعوة التشكيك فى السنة صداها فى أوساط أخرى ، فقد نشرت « المنار » فى العشرينيات مقالين لطبيب مصرى اسمه محمد توفيق صدقى بعنوان « الإسلام هو القرآن وحده » . وتولى الشيخ رشيد رضا الرد عليه وتفنيد آرائه ، بينما اشتهر مقال لباحث آخر هو إسماعيل أدهم ، نشره فى الثلاثينيات أعلن فيه الشك فى كتب « الصحاح » التى يتداولها المسلمون .

استنفرت هذه الموجة بعض الراسخين فى العلم ، فمنهم من بسط آراء جولد تسيهر والأستاذ أحمد أمين والشيخ «أبورية»، ورد على مقولاتهم مبينا أوجه الخطأ أو التحريف فيها ، ومنهم من أثبت حجية السنة بمختلف الأدلة النقلية والعقلية . ومنهم من جمع بين النهجين . ولعل أبرز تلك الكتابات رسالة الشيخ عبد الغنى عبد الخالق فى « حجية السنة » ، وهى مرجع نفيس أنجزه فى بداية الأربعينيات . ومؤلف الدكتور مصطفى السباعى ، الفقيه السورى الأشهر ، الذى أصدره فى سنة ١٩٤٩ ، بعنوان « السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى » . وقد كان يدرس فى القاهر خلال تلك الفترة ، وعاصر أحداث الموجة التى نحن بصددها . وعن هذين المرجعين أخذنا أكثر النقول التى سبقت الإشارة إليها فى هذا البحث وإليهما نحيل من يريد أن يشبع رغبته فى رد كافة المقولات التى مست السنة أو نالت من حجيتها ، سواء صدرت عن المستشرقين أو المستغربين .

ولايسمح المقام بعرض ردود أهل العلم على من نازع فى السنة ، لكننا فقط أردنا أن ندلل مما عرضناه على أن الكلام الذى يردده البعض فى زماننا ، ويحسبه الآخرون اجتهادا ويحتفون به لمجرد أنه ينال من الثقة فى الأحاديث النبوية وفى رواتها الأجلاء ، هذا الكلام ليس له بالاجتهاد صلة أو نسب ، ولكنه ترديد وتخليط لمقولات قديمة ، من جانب نفر بعضهم ليس من أهل الاجتهاد . وبعضهم ليس من أهل العلم أساسا وبعضهم لاهم من هؤلاء ولا هؤلاء ! .

* * *

يهمنا مع ذلك أن نثبت نقاطا ثلاثا تتعلق بالسنة وحجيتها :

– النقطة الأولى : أنه إلى جانب الحجج التى أوردها ابن حزم ، والقائلة باستحالة العمل بالقرآن دون السنة . فإن النصوص القرآنية ذاتها تدعم حجية السنة وتعززها . من هذه الآيات على سبيل المثال : وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (الحشر ـ

٧) ـ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس مانزل إليهم (النحل ـ ٤٤) ـ يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولاتبطلوا أعمالكم (محمد ـ ٣٣) ـ من يطع الرسول فقد أطاع الله (النساء ـ ٨٠) ـ وقد أورد الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ـ المحدث المعروف ـ ١٦ دليلا قرآنيا تدعو إلى الاحتكام إلى السنة ، فى رسالته القيمة « الحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام »

النقطة الثانية : أنه صح عن الرسول نهيه عن تدوين الحديث ، فى مرحلة خشى أن يختلط بالقرآن الكريم « والمسلمون حديثو عهد بالقرآن وأسلوبه ، ولم يذع بينهم ولم يجر على ألسنتهم بعد » ولكن لما أن شاع القرآن بين المسلمين ، وأصبحوا يتلونه ليل نهار ، ويحكمونه فى حياتهم بالتطبيق العملى ، نسخ ذلك النهى بأحاديث أخرى دلت على الإباحة ، قال السمعانى صاحب أدب الإملاء والاستملاء : « إن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت فى الابتداء ، كيلا تختلط بكتاب الله ، فلما وقع الأمن عن الاختلاط جاز كتابته » ـ (محمد الصباغ ـ الحديث النبوى ص ٣٣) .

وقد ثبت أن تدوين الحديث بدأ فى عهد النبى ، حيث كتبها عبد الله بن عمرو فى صحيفة كان يطلق عليها « الصادقة » ـ وكانت لأبى هريرة صحيفة كتبها همام بن منبه ، عرفت باسم « صحيفة همام » ، وقد نشرها المجمع العلمى بدمشق .

ـ **النقطة الثالثة : أن السنة النبوية التى يتخوض فيها كل من هب ودب من الباحثين ، حتى تقدمها بعض الكتابات بحسبانها نسيجا مهلهلا ومرقعا** (انظر ما كتبه حسين أحمد أمين حول الأحاديث فى كتابه « دليل المسلم الحزين » ص ٥٣ ومابعدها) ـ **هذه السنة ، خدمها المسلمون بمالم يخدموا به علما آخر فى تاريخهم** . إذ بذلوا جهودا جبارة فى تدوينها . ثم أقاموا علم مصطلح الحديث ، الذى أسس القواعد العلمية لتصحيح الأخبار ، ووصفه الدكتور السباعى بأنه « أصح ما عرف فى التاريخ من قواعد علمية للرواية والأخبار » . وهو الذى يقسم الخبر إلى درجات (صحيح وحسن وضعيف) ويبين الشروط المطلوبة فى الراوى والمروى . وما يدخل فى الأخبار من علل واضطراب وشذوذ ، وما ترد به الأخبار ومايتوقف فيها إلى أن تدعم بمقويات أخرى ، كما يبين كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه ، وآداب المحدث وطالب الحديث (السباعى ـ السنة ومكانتها ص ١٠٨) .

أثمر هذا الجهد علم « الجرح والتعديل » أو علم ميزان الرجال ، الذى يبحث فى أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم ، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان . وهو علم جليل لانظير له فى سجل معارف الأمم الأخرى ، بمقتضاه توفر للمسلمين سجل

نادر ودقيق لأحوال كافة الرواة ، يمكن أى باحث من تقييم أولئك الرواه وما يصدر عنهم . وذهب المسلمون إلى حد تأليف كتب للثقاة فقط ، ككتاب « الثقـاة » لأبى حبان السبتى ، والثقـاة لابن قطلوبغا (٤ مجلدات) والثقـاة لخليل بن شاهين . وأفردوا كتبا للضعفاء فقط . وممن ألف فيهم البخارى والنسائى وابن حبان والدراقطنى والعقيلى وابن الجوزى وابن عدى ، وكتابه « الكامل فى الضعفاء » أوفى تلك المؤلفات . أما الكتب التى جمعت بين الطبقتين فهى بغير حصر .

وثمة علوم أخرى استلزمتها دراسة السنة وضبطها وتحقيقها . أوصلها أبو عبد الله الحاكم فى كتابه « معرفة علوم الحديث » إلى ٥٢ علما . وأوصلها النووى فى « التقريب » إلى خمسة وستين علما . وفى كتاب الدكتور السباعى تبيان لأهم هذه العلوم . نحيل إليه من شاء أن يستزيد فى هذه النقطة (ص ١١٣ ومابعدها) .

نحن إذن بإزاء صرح شامخ ثابت الأقدام ، حرسه العقل الإسلامى وصانه الله سبحانه طوال قرون مضت . حتى حق فيه قول ابن حزم فى « الأحكام » إن صحيح السنة من الذكر ، الذى تنسحب عليه الآية القرآنية « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » ـ (الحجر ٩) . بالتالى فإننا لانستطيع أن نبرئ من شكك فى حجية السنة ووثوقها من أن يكون موصوما بصفة من ثلاث : الجهل ، أو الخفة ، أو الغرض !.

* * *

القضية التى بين أيدينا تثير أمورا عدة جديرة بالبحث والنظر :

ـ الأمر الأول يتعلق بكيفية تعامل أجهزة الأمن مع مثل هذه الموجات الشاذة وهنا نقرر ابتداء أن تلك الأجهزة لاولاية لها ولا اختصاص بمثل هذه القضايا الفكرية ، على شذوذها وفسادها . وحرية الفكر المقررة بالعقل والنقل والتى تكفلها الدساتير والقوانين ليست مقصورة على مايعجبنا فقط من أفكار ، لكنها لاتختبر إلا بمقدار استعدادنا لاحتمال مالا يعجبنا من الأفكار ، وبكيفية تعاملنا مع تلك الأفكار .

ـ الأمر الثانى يتصل بتلك الفوضى العقلية التى نشهدها ، والتى تسمح لكل من هب ودب أن يخوض فى أدق الأشياء وأكثرها حساسية باجتراء مدهش ، ليس على التعاليم فقط ، ولكن أيضا على المبادئ الأولية فى أى منهج علمى . فنحن نرحب بكل اجتهاد ونؤيد الدعوة إلى تنقية الأحاديث النبوية ، وإعمال القواعد والضوابط المقدرة والموازين الدقيقة التى وفرها فقهاء المسلمين للفرز والاطمئنان . ولكن الاجتهاد له شروطه ، وتنقية

الأحاديث لها أهلها ، والمجالات التى تمارس فيها هذه الجهود لها حدودها ، فضلا عن أن الخوض فى مثل هذه الأمور له مكانه ، الذى هو مجالس العلم وليس منابر الإعلام أو خطب الجمعة . أما أن يترك الحبل على الغارب بغير ضابط ولارابط ، فذلك مما لا يقره عقل أو دين ، ومما لايحقق مصلحة من أى نوع . وعندما نقرأ فى تحقيقات النيابة قول الشيخ صبحى ـ مثلا ـ إنه كان يجتهد وهو فى الإعدادية الأزهرية ، فربما عن لنا أن نسأله : هلا انتظرت حتى حصلت على الثانوية العامة .

ـ الأمر الثالث ينصب على ظاهرة الفراغ الدينى التى نعانى منها ، والتى تحدثت عنها فى سياق سابق ، ومن مظاهرها غيبة الفقهاء الثقاة عن الساحة ، الأمر الذى يفسح المجال للمتعالمين والمتطاولين ، لكى يثبتوا حضورا ويجمعوا أنصارا وعصبة . لقد اكتفت جامعة الأزهر بفصل الدكتور صبحى من وظيفته بقرار إدارى ، لكن أحدا لم يتحرك فى الوقت المناسب لرد مقولاته .. أى أن الجامعة استخدمت أدوات السلطة فى مواجهته ، ولم تنهج سبيل أهل العلم فى محاجته .

ـ الأمر الرابع هو المعايير التى باتت تمنح بها الشهادات العلمية فى جامعة الأزهر ، إذ أن الشيخ صبحى الذى فصلته الجامعة لآرائه ، تبين أنه ردد تلك الآراء فى رسالته الجامعية التى حصل بمقتضاها على الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى ! .. الأمر الذى لايفسر إلا بأحد أمرين ، إما أن شيوخه قرءوا الرسالة وأجازوها بهذه المرتبة الرفيعة من التقدير ، وتلك مصيبة . وإما أنهم لم يعنوا بقراءتها وجاملوه بمرتبة الشرف ، وهنا تصبح المصيبة أعظم ! .

عندما ثارت الضجة على الدكتور طه حسين عقب إصداره كتاب « الشعر الجاهلى » فى عام ١٩٢٦ ، وقامت النيابة العامة بالتحقيق معه إثر بلاغ قدمه ضده أحد شيوخ الأزهر ، أعد رئيس نيابة مصر وقتذاك ـ السيد محمد نور ـ مذكرة ضافية فى الموضوع فى ٢٠ صفحة . أثبت المحقق فيها أن الدكتور طه حسين أساء إلى الإسلام حقا ، وتورط فى نهج كان عليه أن يحتاط منه ، « وأن يسير على مهل وأن يحتاط فى سيره حتى لايضل ، ولكنه أقدم بغير احتياط ، فكانت النتيجة غير محمودة » . لكن النيابة أدركت « أن العبارات الماسة بالدين التى أوردها فى بعض المواضع من كتابه ، إنما قد أوردها فى سبيل البحث العلمى ، مع الاعتقاد أن بحثه يقتضيها » . مما يعنى عدم توفر القصد الجنائى ـ لهذا جاء قرار رئيس نيابة مصر فى ٣٠ مارس ١٩٢٧ هو : تحفظ الأوراق إداريا ! .

لذلك أحسبه صائبا قرار رئيس نيابة أمن الدولة بالإفراج عن المتهمين فى قضية إنكار السنة ، بعدما أحالت الأمر إلى مشيخة الأزهر لتقول كلمتها فيه .

فى فقه المعارضة

عندما نتحدث عن حرية الرأى ، فنحن فى حقيقة الأمر نعنى حرية المعارضة لا الموافقة . وعندما ندعو إلى حرية التفكير . فينبغى أن يكون معلوما أننا نحمى حق الابتداع لا الاتباع . وحق الاختلاف قبل التأييد والتقليد ، وحق الخطأ قبل الصواب . وإذا كانت تلك البديهيات مازالت موضع شك أو جدل أو تسويف ، فمعنى ذلك أن فهمنا لقيمة الحرية يشوبه قصور فادح ، وأن إدراكنا لتعاليم الإسلام ودعوته يعانى من تشوه أفدح .

لقد انزعج البعض مما كتبت عن الذين نازعوا فى حجية السنة ، ورددوا مقولات بعض السابقين فى الاعتراف بالسنة المؤيَّدة بالقرآن دون غيرها . وقلت ماخلاصته إن هؤلاء اجتهدوا وأخطئوا ، وأن خطأهم ليس جريمة ولكنه سقطة فكرية ، نرفضها ـ بالثلاثة ! ـ لكننا ينبغى أن نحتملها ، وأن نقوِّم الفكر المعوج بآخر مستقيم ، بالتالى ، فقد أيدت قرار نيابة أمن الدولة المصرية بالإفراج عن أولئك الذين اتهموا بإنكار السنة .

وهؤلاء الذين انزعجوا كانوا فريقين ، أحدهما اتخذ موقفا ، وقال إن هؤلاء الذين أيدت قرار الإفراج عنهم أنكروا معلوما من الدين بالضرورة ، وأنهم بذلك أعلنوا كفرهم ، وحرية الكفر ليست مكفولة فى أى مجتمع يزعم انتماء إلى الإسلام .

الفريق الثانى ترجم انزعاجه فى سؤال قلق هو : ماهو هامش حرية الفكر المتاح فى الواقع الإسلامى ، وهل يسمح بمثل تلك الأفكار فى ظل ذلك الواقع المفترض ؟.

* * *

وقبل مناقشة الموقف ومحاولة الرد على السؤال : فإننى أستأذن أن أعرض لأمور أربعة ، وثيقة الصلة بالقضية التى نحن بصددها .

ـ **الأمر الأول ينصب على مبدأ الاختلاف فى الرأى والاجتهاد** . ويقوم على أن

الاختلاف بين البشر ، وتباين مواقفهم أو تعارضها ، هو من سنن الله فى الكون . وإذا استخدمنا تعبير الدكتور يوسف القرضاوى فإن « اختلاف الناس فى الدين ـ وفى غيره ـ واقع بمشيئة الله سبحانه وتعالى ... والمسلم يوقن أن مشيئة الله لاراد لها ولامعقب ، كما أنه لايشاء إلا مافيه الخير والحكمة » ـ وهذه المشيئة ثابتة فى نصوص القرآن الكريم ، فى مواضع عدة على النحو التالى :

ـ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة (المائدة ٤٨)

ـ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولايزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم (هود ـ ١١٧) .

ـ لو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا . أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ (يونس ـ ٩٩) .

ـ ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء ، ولتسألن عما كنتم تعملون (النحل ـ ٩٣) .

والمعنى المشترك بين هذه الآيات ، أن الله جلت قدرته كان يستطيع أن يجعل الناس على دين واحد ورأى واحد « فى حياتهم الاجتماعية كالنحل أو النمل . وفى حياتهم الروحية كالملائكة » ، كما يقول الشيخ رشيد رضا صاحب المنار ، ولكنه لحكمة أرادها أرادهم مختلفين ، «كاسبين للعلم لاملهمين ، وعاملين بالاختيار ، وترجيح بعض الممكنات على بعض ، لامجبورين ولامضطرين . وجعلهم متفاوتين فى الاستعداد وكسب العلم واختلاف الاختيار » .

ويبدو أن مسألة الاختلاف هذه أرقت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فى ساعة تفكر ، فسأل : كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد ، وقبلتها واحدة ، وكتابها واحد ؟..

تقول الرواية ، إن عبد الله بن عباس رد عليه قائلا : إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه ، وعلمنا فيما أنزل . وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن ولايدرون فيما نزل ، فيكون لكل قوم فيه رأى ، فإذا كان لكل قوم فيه رأى اختلفوا . فإذا اختلفوا اقتتلوا ! .

تضيف الرواية أن ابن الخطاب استنكر هذا الكلام فى البداية . ولكنه لما سمعه مرة ثانية من ابن عباس . « قبله وأعجبه » .

الخلاصة أن الاختلاف فى الرأى والمعتقد الدينى والدنيوى هو جزء من الطبيعة البشرية ، التى أرادها الله على ذلك النحو . وهو ماتنبنى عليه نتيجتان ، أولاهما شرعية الآخر وحقه فى البقاء والاستمرار . والثانية هى واجب المسلمين فى احترام هذا الآخر والبر

به ، طالما أنه لم يشهر السلاح فى وجوههم ولم يسع إلى فتنتهم فى دينهم . ليس فقط استنادا إلى حق الإنسان فى الكرامة المقرر فى العديد من النصوص القرآنية ، بصرف النظر عن انتماء ذلك الإنسان أو ملته . وإنما أيضا استجابة للتوجيه الإلهى : لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم ، أن تبروهم وتقسطوا إليهم (الممتحنة : ٨) .

* * *

– الأمر الثانى يتصل بالنتائج الأخرى المترتبة على الاختلاف فى الرأى أو الخطأ فيه . إذ فى المنظور الإسلامى فإن المجتهد المخطئ لايحاسب ولايحاكم ، لكنه يثاب من قبل الله سبحانه وتعالى ، إذا حسنت نيته وسلم قصده . وإن ظل ذلك مشروطا بأن يكون المرء مستوفيا شروط الاجتهاد . سندنا فى ذلك هو الحديث النبوى الشهير الذى يقرر للمجتهد المصيب أجران ، وللمجتهد المخطئ أجر . وليس الاجتهاد المعنى هنا هو فقط مايؤدى إلى استنباط حكم شرعى جديد ، ولكنه ينصرف أيضا إلى بذل الجهد فى التعرف على الحكم الشرعى فى حال توفره ، أو وضع ذلك الحكم فى موضعه الصحيح ، مما يسمى عند أهل الفقه « تحقيق المناط » .

– الأمر الثالث ينصب على الضوابط المتعارف عليها فى تناول أى قضية علمية أو فكرية ، دينية كانت أم دنيوية ، ذلك أنه إذا لم يكن للتناول شروط وقواعد متفق عليها وملزمة للجميع ، فإن حرية الرأى أو التفكير المنشودة تتحول إلى فوضى . وهنا أكرر ما سبق أن قلته من أن كل حوار له أهله وساحته ومساحته . وهو يكتسب سمات الجدية والإيجابية ومختلف علامات الصحة إذا توفرت له شروطه تلك . فعندما ندعو إلى حرية الابتداع والاختلاف ، فإن ذلك مشروط بأن يكون المتصدى للحوار والاجتهاد مؤهلا لتلك المهمة الجليلة ، بحيث يبلغ درجة من العلم والدراية تسمح له بالاختلاف والاتفاق . وإن تحقق له ذلك . فسيصبح بالضرورة مدركا للساحة التى يوجه منها وإليها خطابه ، وللمساحة التى له أن يتحرك فيها ، لايتجاوز حدودها .

ومن أسف أن أكثر الذين يخوضون فى أمور الفكر الإسلامى ، الذين يزعمون اجتهادا وابتداعا ، دون الحد المطلوب من العلم والدراية . حتى أننا نكاد نقول بأن شئون الفكر الإسلامى بوجه أخص ، هى من أكثر المجالات المستباحة من جانب مختلف الهواة والمحترفين ، وما أكثرهم فى زماننا .

وإذا كان لكل علم أهله ومتخصصوه ، وهؤلاء لهم هيئة أو نقابة تحفظ للبحث والممارسة ماينبغى أن يتوفر لها من حرمة وتقاليد ، وتحرس حدود ذلك الميدان من الانتهاك والعدوان . فإن العلم الدينى والإسلامى خاصة هو فى مقدمة المجالات التى يباح للجميع أن يخوضوا فيها ، بغير علم ولاهدى ، وبغير أى ضابط أو رابط . حتى رأينا شبابا من حملة الثانوية العامة يخطئون الأئمة ويتطاولون عليهم ، بحجة « أنهم رجال ونحن رجال » . ورأينا كهولا ركبوا الموجة ، وأفتوا فى أمور الدين والدنيا . والعقيدة والشريعة ، ونقضوا الأركان وجرحوا الرجال ، بينما حصيلتهم من العلم نقول أسىء تلقيها ، ومحفوظات ترددت فى كتب المغرضين من المستشرقين. أما حصيلتهم من الجهل المقترن بالمكابرة والاجتراء ، فلا يحسدون عليها من عدو أو عزول !.

هؤلاء الأخيرون نشهدهم فى كل حين يتقافزون على مختلف المنابر والمنافذ ، ويتلقف كلماتهم أهل الهوى والغرض ، ويروجون لها بحسبانها تجديدا واجتهادا واستنارة . وبمضى الوقت يكتسبون شرعية مزيفة ، ويقدمون إلى الناس باعتبارهم « مفكرين إسلاميين ! ».

وإزاء وضع كهذا ، **فإن الباحث الغيور على دينه ، الحريص على أن يخوض بعقيدته تحدى التقدم واقتحام المستقبل ، يصبح فريسة لحيرة شديدة . إذ بينما يجد نفسه منتصرا لحرية الفكر والاجتهاد ، ومدفوعا بحماسته وغيرته إلى تأييد كل دعوة فى ذلك الاتجاه . فإنه أمام هجمة الأدعياء والمغرضين ، لايلبث أن تتنازعه المخاوف والهواجس . حتى يكاد ينحاز إلى صف القائلين بسد باب الفوضى الفكرية المحتمية بلافتة الاجتهاد ، وقفا للتدليس والتلاعب ، وردا للخبائث والدسائس .**

– الأمر الرابع والأخير. يتصل بحدود المباح وغير المباح فى ممارسة الحرية الفكرية . والكلام فى هذه النقطة ليس من عندى . ولكنه تلخيص لرسالة بعث بها الأستاذ أحمد عثمان أحد الكتاب المصريين المغتربين ، إذ ذكر فى رسالته أنه يعيش فى لندن منذ ٢٢ عاما . وقد بعث إلىّ برأيه هذا تعقيبا على ما كتبت بشأن الذين نازعوا فى حجية السنة .

وهو يرى أن إلقاء القبض على الدكتور أحمد صبحى منصور وصحبه الذين جادلوا فى أمر السنة ، خطأ ما كان له أن يحدث من الأساس . لأنه لايستند إلى أى نص قانونى أو واقعة جنائية ثبتت بحقهم . ويعتبر أن فصل الدكتور أحمد صبحى من الأزهر كان قرارا صائبا ، لأنه لاينبغى السماح لمن يخالف إجماع أهل الفقه والعلم بآراء شاذة فى مسألة دقيقة مثل السنة ، بنشر آرائه على طلاب الأزهر ، على أنها التفسير الواجب الأخذ به . ولكن

يظل من حق الرجل أن يمضى فى أبحاثه ، وأن يناقش المتخصصين فيما يعتقد ، بحيث يقارع كل طرف الحجة بالحجة .

الخطأ الآخر الذى وقعت فيه هذه المجموعة ، أنها أنشأت مسجدا ومضت تروج لأفكارها فيه . وتلك مخالفة خطيرة كان ينبغى أن تعالج بقرار إدارى محلى . إذ لا يحق لأى فرد ممن يخرجون على إجماع أهل الرأى . أن يتخذ منبرا عاما لبث أفكاره بين عامة الناس . وهو مايمكن أن يشق الصفوف ، فضلا عن احتمال زعزعته للعقيدة لدى العامة ، الذين لايملكون المعرفة التى تمكنهم من مناقشة تلك الأفكار وردها .

يضيف صاحب الرسالة أن مثل هذا الخروج فى الرأى والدعوة ، بات يشكل ظاهرة عامة فى مصر . حيث نما قطاع خاص من الدعاة الهواة ، أصحاب الآراء الشاذة ، ومضوا يروجون لآرائهم تلك من فوق منابر المساجد فى مدن عديدة . ويرى أن هذه الظاهرة ينبغى أن تعالج ، عن طريق إخضاع ممارسة الدعوة الإسلامية لإذن وتقدير الجهات المعنية ، فى وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر .

* * *

نعود إلى مسألة كفر من أنكر حجية السنة ، من حيث أنها معلوم من الدين بالضرورة ، وهامش حرية الفكر المتاح فى التصور الإسلامى ، وقد اعتبرتهما مسألة واحدة لامسألتين ، لأنهما وجهان لأمر واحد ، فما الجدل حول حجية السنة إلا أحد مظاهر الممارسة التى تختبر بها حرية الفكر المتاحة . ولذا فلن نخص كل شق بمناقشة مستقلة ، وإنما سنحاول استجلاء مانحسبه صوابا فى شأن النقطتين فى حديث واحد ، ينصرف إليهما معا .

ضبط المصطلح باب أولى يتعين الدخول منه . إذ يتعين علينا أن نتفق على المقصود بالمعلوم من الدين بالضرورة ، الذى يرتب الحكم بالكفر ويخرج صاحبه من الملة . وهو ماثار الجدل حول مآله : هل يحاسبه الله فى الآخرة فقط ، أم أن للمجتمع أن يحاسبه فى دنياه أيضا ، وهو ما سوف نتعرض له بعد قليل .

المعلوم من الدين بالضرورة ، عند الأصوليين ، هو كل ما كان من ضرورات الدين ، وثبت بدليل قطعى الثبوت والدلالة . أى كل حكم شرعى يستوى فى العلم به الخاص والعام ، وكان مقطوعا بمصدره وسنده ، ومقطوعا بمبناه ومعناه .

فلا يكفر من خالف أمرا ليس من ضرورات الدين ، وإن توفر له عنصر القطع ، وإنما يوصف عند الفقهاء بالفسق والبدعة .

ولايكفر من خالف أو أنكر حكما ظنيا ، أى تتعدد فى شأنه الظنون والاجتهاد .

ولايكفر من خالف أو أنكر نصا ليس مقطوعا بسنده أو متواترا عند الرواة ، وإن اعتبر فاسقا أيضا عند الفقهاء ...

وعلى ذلك فمن أنكر السنة فى مجموعها فهو واقع فى محظور الكفر ، كما قال ابن حزم وغيره ، أما من جادل فى حجية بعض الأحاديث ، فلا محل لتكفيره ، لأن الاختلاف أو الإنكار هنا ليس منصبا على أصل السنة ، ولكن على بعض الأحاديث التى قد لاتكون قطعية الثبوت أو قطعية الدلالة .

ولانفهم لماذا يتسرع البعض فى إلقاء كلمة الكفر بحق الآخرين ، وهو ليس من علم الإسلام ولا من أدبه . إذ كان أهل العلم دائما شديدى الحذر فى تكفير الغير . حتى ذكر الإمام الغزالى فى كتابه « التفرقة بين الإيمان والزندقة » : ينبغى الاحتراز عن التكفير ماوجد إليه سبيلا . فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ . والخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من الخطأ فى سفك دم مسلم واحد .

ابن القيم فى « مدارج السالكين » قال إن الكفر ، حتى الوارد فى القرآن الكريم ، لاينبغى أن يحمل دائما بمعنى الارتداد عن الدين والخروج من الملة ، إذ الكفر عنده نوعان : أكبر يلحق بالمنكرين الجاحدين المكذبين لله ورسوله ـ وأصغر يتمثل فى المعاصى والانحرافات التى تعتبر نوعا من الجحود بالنعمة . وفى هذا الصدد قال : إن المعاصى كلها من نوع الكفر الأصغر ، فإنها ضد الشكر ، الذى هو العمل بالطاعة .

والشيخ محمود شلتوت يتحوط بدرجة أكبر فى تكفير المنكر والمكذب لله ورسوله . فيذهب إلى أن إخراج المسلم من الملة ، يتوقف على أن يكون إنكاره قد حدث بعد أن بلغته التعاليم على وجهها الصحيح ، « واقتنع بها بينه وبين نفسه ، ولكنه أبى أن يعتنقها ويشهد بها عنادا واستكبارا ، أو طمعا فى مال زائل أو جاه زائف ، أو خوفا من لوم فاسد . فإذا لم تبلغه تلك العقائد ، أو بلغته بصورة منفرة ، أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر . أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها ، وظل ينظر ويفكر طلبا للحق ، حتى أدركه الموت أثناء نظره ـ فإنه لايكون كافرا يستحق الخلود فى النار عند الله » .

وفى القرآن الكريم « إن الله لايغفر أن يشرك به ، ويغفر مادون ذلك لمن يشاء » ـ (النساء ـ ٤٨) . أى أن الشيء الوحيد الذى لايغتفر عند الله هو الشرك به . ومادون ذلك فكله يمكن أن يغتفر ـ مع ذلك فالشرك الذى لايغتفر هو الناشئ عن العناد والاستكبار ، الذى قال الله فى أصحابه « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ..» (النمل ١٤) .

موضوع الارتداد عن الدين نموذج مثير للجدل فى السياق الذى نحن بصدده . إذ أنه آخر مايمكن أن يذهب إليه المسلم فى ممارسة الحرية العقلية : أن يخرج المرء من دينه ويبدله .

فنحن نلاحظ أن القرآن الكريم لم يذكر عقوبة دنيوية محددة للردة ، وإن كافة الآيات التى عالجت هذه النقطة توعدت المرتد عن دينه بعذاب الله فى الآخرة ، باستثناء آية واحدة فى سورة التوبة (رقم ٧٤) انصبت على المنافقين ، وتوعدتهم بالعذاب الأليم فى الدنيا والآخرة .

وفى بحث نفيس حول الموضوع ، أجراه الدكتور محمد سليم العوا فى كتابه حول « أصول النظام الجنائى الإسلامى » ذكر أن تقرير عقوبة دنيوية للمرتد يتعارض مع الآية « لا إكراه فى الدين » ، التى نزلت فيمن كان نصرانيا أو يهوديا وأراد أهله إجباره على الدخول فى الإسلام .

وقال إن الحديث النبوى « من بدل دينه فاقتلوه » ، الذى يستند إليه فى عقاب المرتد بالإعدام ، لاينسخ الآية الكريمة ، لأن القرآن لاينسخه إلا قرآن مثله .

وأشار إلى رأى الشيخ شلتوت ، وآخرين من العلماء ، من أن « الكفر بنفسه ليس مبيحا للدم ، وإنما المبيح هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم ، ومحاولة فتنتهم عن دينهم ، وإن ظواهر القرآن الكريم فى كثير من الآيات تأبى الإكراه على الدين » ـ هذا فضلا عن أن أحاديث قتل المرتد ليست متواترة ، وإنما هى أحاديث آحاد . والحدود عند أكثر أهل العلم لاتثبت بأحاديث الآحاد .

أثبت الباحث بشواهد تاريخية عدة أن النبى عليه الصلاه والسلام لم يعاقب على الرده بالقتل . وانتهى إلى أن الإعدام ليس عقوبة وجوبية للمرتد ، ولكن العقوبة على هذه المعصية الخطيرة تعزيرية ، مفوضة إلى السلطة المختصة فى الدولة الإسلامية ، تقرر بشأنها ماتراه من أنواع العقاب ومقاديره ، ويجوز أن تصل تلك العقوبة إلى الإعدام إذا ما استدعت ظروف المجتمع ذلك . (ص ١٥٥) ـ والحديث النبوى الوارد فى شأن الردة يحتمل هذا المعنى ، عند اللغويين والأصوليين .

وفى إطار ممارسة حرية الاعتقاد ـ الدينى فما بالك بالسياسى ؟ـ يلفت نظرنا أن العلامة « أبا الأعلى المودودى » عندما اقترح فى مطلع الخمسينيات دستورا إسلاميا لباكستان كان له اجتهاده الذى اجاز لغير المسلمين « بأن يبينوا محاسن أديانهم ، وأن ينتقدوا الإسلام فى حدود القانون ... والمراد بذلك أنه مما يسمح به لكل فرد منهم أن يبقى متمسكا بديانته ، وأن يبين من الأسباب والوجوه مايعوقه عن قبول الإسلام .. فما يستلزم كل ذلك ، أن

يذكر فى بيانه من أمور الإسلام ما لاينشرح معه خاطره لقبوله . وكذلك يجوز له أن يظهر من الشبهات والشكوك فى عقائد الإسلام وشعائره ، مالايكون افتراء أو طعنا » .

إلى هذا المدى ذهب المودودى ـ الذى يوصف ظلما بأنه من أئمة التطرف المعاصر ـ فى تقرير حرية الاعتقاد والتفكير لرعايا الدولة الإسلامية ، مما أيده فيه باحثون آخرون ، منهم الدكتور إسماعيل الفاروق ، الذى كتب كلاما شبيها بهذا تحت عنوان « الحق فى عدم الاقتناع ، الذى كفله الإسلام لغير المسلمين ».

وكما أن الله سبحانه يغفر أى شىء إلا الشرك . كذلك الدولة الإسلامية ، ينبغى أن تحتمل كل معارضة فكرية أو سياسية ، إلا أن يؤدى الأمر إلى إشهار السلاح فى وجه الدولة فيما يسمى حرابة أو إفسادا فى الأرض ، يهدد الأمن ويروع الناس .

وعادة مايضرب المثل فى هذه النقطة بموقف الإمام على بن أبى طالب من الخوارج الذين عارضوه وكفروه . ومع ذلك فعندما سئل الإمام على : أكفار هم ؟، كان جوابه ! من الكفر فروا ؟ـ قيل : فماهم ، قال : إخواننا بالأمس بغوا علينا اليوم !.

وكما يذكر الدكتور يوسف القرضاوى فى كتابه عن « الصحوة الإسلامية » : البغاة هم الذين يخرجون على الإمام العادل بتأويل وشبهة عندهم ـ وهؤلاء إذا كانوا ذوى شوكة وشهروا السلاح فى وجه الإمام . فلا ينبغى أن يبادرهم بالقتال . بل عليه أن يرسل إليهم من يزيح عنهم الشبهة ، ويقيم عليهم الحجة ، ويجادلهم بالتى هى أحسن ، حقنا لدماء المسلمين ، وجمعا لكلمتهم ، ماوجد إلى ذلك سبيلا .

فإن أصروا على موقفهم ، وأبوا إلا القتال ، قوتلوا حتى يفيئوا إلى أمر الله ... فإن كفوا أيديهم وأعلنوا الطاعة فى المعروف ، وجب الكف عنهم وإن بقوا على رأيهم (المعارض) . ذلك أن الآراء لاتنتزع من العقول بالقتال ، ولاتفرض على الناس بالسيف . (ص ـ ١٤٨) .

وبرغم الموقف الحاد فى المعارضة والإنكار الذى اتخذه الخوارج من الإمام على طوال سنوات حكمه ، فإنه قال لهم فى صراحة وجلاء : لكم علينا ثلاث : ألا نمنعكم من المساجد .. ولا من رزقكم من الفىء .. ولا نبدأكم بقتال ، مالم تحدثوا فسادا » .

أى أنه ضمن لهن حرية العبادة فى مساجد المسلمين ، وإن خالفوهم فى الرأى ، كما ضمن لهم حقوقهم المدنية الأخرى ، بما فى ذلك أنصبتهم فى الغنائم ، مالم يبدءوا هم بالعدوان وإحداث الفساد .

وكان موقف الإمام على وكلماته هو الإطار الذى تحرك فيه أكثر الفقهاء والباحثين فى

معالجتهم لقضية حرية الرأى والاعتقاد والمعارضة فى الواقع الإسلامى .

انطلق هؤلاء من أن حرية إعلان الرأى والجهر به فى مفهوم الإسلام واجب ، وليست مجرد حق استنادا إلى التكليف الإلهى بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والتهديد الصريح بعقاب المتقاعسين عن الأمر أو الإنكار وحث الذين يمنعون من ممارسة ذلك الواجب على الهجرة إلى أرض الله الواسعة حيث يستطيعون أن يتنفسوا نسائم الحرية ، ويتحللوا من الاستضعاف المفروض عليهم . (انظر الآية ٩٧ من سورة النساء) .

وعندما يكتسب إعلان الرأى صفة الوجوب ، وهو الفعل الذى يأثم المرء إذا تركه ، ويتجاوز بذلك كونه مجرد حق وخيار ، للمرء أن يباشره أو يعدل عنه ، فإن قضية الرأى تصبح محملة ببعد عقيدى ، مقرر من قبل الله سبحانه وتعالى . وهذا عنصر بالغ الأهمية يحدد مكان حرية الرأى ومشروعيتها فى التصور الإسلامى .

بعد تقرير المبدأ على ذلك النحو ، فإن حقوق المخالفين أو المعارضين قد تحددت فى ضوء ذلك الموقف المبكر الذى أعلنه الإمام على فى مواجهة الخوارج ، الذى يضمن لهم كافة حقوقهم العبادية والمدنية والسياسية ، طالما لم تتحول المعارضة إلى مقاومة بالسلاح .

* * *

تلك إجابة مركزة للغاية على تساؤلات وملاحظات المنزعجين من الشطط أو الزلل الذى يحدث أحيانا فى ساحة الفكر الدينى . والموضوع واسع ومهم ، على الصعيدين الفكرى والسياسى . والشق الأخير لم نتوسع فيه ، وربما لم ينل حقه ، إذ انصب الكلام على وجوب الجهر بالرأى وضمانات وحدود المعارضة فى ظل حكم إسلامى يتسم بالاعتدال أو العدل. أما إذا استبد الظلم وعم الجور، فللإسلام كلام آخر وموقف آخر ، لا تبيحه القوانين الوضعية ، حتى فى أكثر الدول تحررا « وليبرالية » . ونحيل من أراد أن يستزيد فى هذه النقطة إلى بحث « النظام السياسى الإسلامى » ، للدكتور محمد طه بدوى أستاذ العلوم السياسة بجامعة الإسكندرية ، الذى نشره ضمن كتاب مناهج المستشرقين (جـ ٢ ص ١١٥) .

اللهم اهد قومى فإنهم لايعلمون !

دورُ الأغنيَاء .. فريضَة غائبَة

اسمحوا لنا بأن نقرر أن أكثر أغنيائنا مدينون لنا بالكثير الذى لم يؤدوه . إذ عليهم للأمة واجبات شتى يجب أن تؤدى ، وفى أعناقهم وذمتهم حقوق متراكمة ، يجب أن تستوفى ، إن يفلتوا منها فى الدنيا ، فحسابهم عنها أمام الله طويل وعسير. والأمر كذلك . فلعلنا لانبالغ إذا قلنا إن دور الأغنياء المضيع هذا . سيظل ـ وحتى إشعار آخر ـ فريضة مهدورة وغائبة ! .

ولمزيد من المصارحة نقول إنه أيا كانت الأسباب والذرائع ، فإن تلك الكثرة الكاثرة من الأغنياء ، كانت سريعة الاستجابة لدواعى الانسحاب من الهم العام . شديدة الاندفاع باتجاه الأثرة والاستغراق فى كل ماهو ذاتى وخاص ، حتى فتنت بما حصَّلت واشتهت . وهى بذلك أسهمت فى ترسيخ قيم سلبية عديدة ، تدور فى فلك الأنانية وعبادة الدنيا .

أتحدث عن الكثرة ، لأنى أعرف قلة تؤدى حق الله وحق الناس فى مالها ، لاتتردد فى إعانة المحتاج وإغاثة الملهوف . وتسهم قدر استطاعتها فى رتق خرق هنا وسد ثغرة هناك . أولئك الذين يرعون مئات المعوزين ، ويسهمون بين الحين والآخر فى توفير احتياجات بعض المستشفيات والمدارس ، ولايترددون فى البذل كلما دعوا إلى ذلك أو تلمسوا إليه سبيلا . وأسمع عن جماعات من الخيرين كرَّسوا أوقات فراغهم لمثل هذه المهام النبيلة ، وسلكوا فى ذلك مسلك الصحابة وسلف الأمة الصالح . يطوفون على البيوت فى جنح الليل ، يواسون الشقى ويداوون المريض ، ويرسلون الأموال إلى مستحقين لايعرفونهم ، ويوفرون عملا لشباب وبنات فيسترونهم ويفتحون لهم أبواب الأمل هم وعائليهم .. وهكذا .

وتظل هناك جوانب مشرقة لاتغفل فى هذا الصدد ، متمثلة فى إسهام الكثيرين فى حملات الخير التى تدعو إليها بعض صحفنا فى مصر - « الأهرام » و « الأخبار » فى المقدمة - فضلا عن الاستجابات السريعة والمنافسة النبيلة بين أهل المروءة والبر ، التى تتبدى كلما أشارت وسائل الإعلام المختلفة إلى مشكلة إنسانية من أى نوع .

وعلى صعيد آخر ، فثمة إضاءات أخرى فى منطقة الخليج خاصة ، تتجسد فى مراكز البحوث الطبية التى أقامها بعض الخيرين فى الكويت على سبيل المثال والإعانات التى يقدمها بعض الأثرياء للمراكز الإسلامية فى الخارج والمسلمين المأزومين فى مختلف أنحاء العالم .

ذلك كله نذكره ونشكره ونقر به ، لكننا نسجل بصدده الملاحظات التالية :

- إنه يمثل إسهام قلة معدودة من الأغنياء ، سواء أغنياء دول النفط ، أو أغنياء دول القحط .

- إن تلك الإسهامات تتم فى إطار الجهود الفردية المبعثرة ، التى تعالج بالتالى مشكلات فردية محدودة .

- إن أثر هذه الجهود محلى للغاية . وإذا استثنينا ما تقدمه قلة من بعض أهل الخليج والسعودية للمراكز الإسلامية ومسلمى الخارج - وتلك إسهامات تقلصت بشدة أو توقفت بعد تدهور أسعار النفط - فإن مايخرج عن هذه الدائرة ، وهو الأهم ، يصب فى أوعية شديدة التواضع ..

- إن أكثر هذه الأموال التى تقدم للآخرين ، إنما تؤدى بحسبانها تبرعا أو إحسانا من الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين ، لا باعتبارها حقوقا أثبتها الله للأخيرين فى ذمة الأولين . فهى ليست نذرا يسيرا فقط ، ولكنها أيضا متروكة للتطوع ولمشاعر البر والخير ، فضلا عن أنها مقطوعة لاموصولة .

* * *

لايدخل فى موضوعنا تناول علاقة الدول الغنية بالفقيرة ، فلذلك شأن آخر يطول فيه الجدل ويتعدد الاجتهاد . ولايجسد المشكلة التى نحن بصددها واقع دول النفط أو مجتمعات الوفرة ، لكن ما يعنينا الآن هو واقع مجتمع مأزوم ينوء بالمشكلات مثل مصر ، بكل رصيدها وثقلها ، وكم السكان الذى يعيش فوق أرضها ، والذى تجاوز ٥٥ مليون نسمة . ولسبب أو آخر ، اختلّت فيه الموازين ، فطفت على سطح حياته طبقة شديدة

الثراء ، بينما بقيت الأغلبية فى قاعه تعانى درجات متفاوتة من الأزمة ، التى بلغت بكثيرين حد الضنك والفاقة .

فى الوقت ذاته ، فقد باتت الحكومة محملة بأعباء وتراكمات هى أعجز من أن تباشرها وحدها ، فضلا عن أنها لاتملك تأجيلها أو إسقاطها ، ولاسبيل إلى تجاوز هذه المحنة ، إلا باستنهاض همم كل الناس ليرابطوا بكل مايملكون من عزم فى كافة ثغور الإنتاج وبمواقع العمل أولا ، ثم باستدعاء قدرات الموسرين بمختلف طبقاتهم ، ليتحملوا مسئوليتهم الشرعية تجاه غيرهم ، ثانيا .

لاينكر دور الحكومة ، فهى القائد والمدبر والمخطط والمثل ، ولايحجب دور الناس . فهم القاعدة والأساس . وقد تحدثنا عن الإثنين بشكل أو آخر فى مرات سابقة . لكنا نخص الأثرياء والمترفين بهذا الحديث . وإن أشرنا إلى غيرهم من قبيل ترتيب الأوراق والأدوار . والتنبيه إلى أن للمسئولية أطرافا عدة . وعلى كل طرف أن يؤدى ماعليه ، دون أن يعلق واجبه على غيره . إذ كل محاسب أمام الله عن أدائه ، « وكلهم آتيه يوم القيامة فردا » ، حسب التعبير القرآنى .

لقد كانت حصيلة حملة سداد ديون مصر مؤشرا يشين تلك الكثرة الكاثرة من المترفين ، وإعلانا رسميا عن تقاعسهم وغيبتهم . كذلك فإن حصيلة ضريبة الإيراد العام ، تعد شهادة أخرى تشين المترفين وكبار الأغنياء ، من حيث أن النسبة الكبرى من تلك الحصيلة لاتتأتى إلا من عرق بعض القادرين والمستورين ومتوسطى الحال .

ولانريد أن نذكر أسماء ، فضلا عن أننا لا نزعم معرفة كافية بأولئك الذين ينتمون إلى الطبقات العليا من الأغنياء والمترفين . لكن إذا ما استعرضنا أسماء البعض الذى نعرف ، وبحثنا عنهم فى ميادين الخدمة العامة ، فلن نجد لهم أثرا وإن وجد ، فهو أقرب إلى الممارسة الشرفية ، أو على سبيل تجنب الحسد وذر الرماد فى العيون . أما إذا اتصل الأمر بمزادات التحف النادرة واللآلئ التركية العتيقة ، والشقق المطلة على النيل ، والقصور والضياع ، أو بالتنافس على أحدث طرز السيارات وثياب السهرة المرصعة بالذهب والماس ، وعلى إحياء الليالى الملاح وحشد الفنانين واستجلاب فاخر الأطعمة من الخارج .. إذا تعلق الأمر بمثل هذه الميادين ، فهم المقبلون والمتسابقون ، والرواد والسابقون .

ولماذا نذهب بعيدا ، وتحت أيدينا ألوف الوحدات التعليمية والطبية تعانى من قصور بالغ فى إمكاناتها ، يكاد يعجزها عن أداء وظائفها الطبيعية فى خدمة ملايين البشر . ولم نعرف ، ولم نسمع ، فى جهد فاعل لهؤلاء الأثرياء فى النهوض بمثل هذه المرافق ، باستثناء

تلك الجهود الفردية التى تنقذ قطرات من المحيط الكبير.

وليس صحيحا دائما أنهم لايقبلون على العمل العام بسبب عدم الثقة فيما تباشره سلطة الدولة أو تدعو إليه . إذ الأصل أنه بينهم وبين كل ماهو « عام » ود مفقود ورفض مستور . فهم أهل الذات والخاص ، الذين تشغلهم « الأنا » حتى النخاع ، ولايعنيهم الغير بأى معيار .

وقد استيقنت من ذلك عندما سمعت القصة التالية من شخصية عربية خبيرة كثيرة التردد على مصر ، والتودد إلى أهلها . ولأسباب مفهومة ، فإن ذلك الرمز العربى كان يتاح له فى كل زيارة أن يدعى إلى ضياع وموائد بعض الوجهاء السابقين والمحدثين . ولأنه يؤدى دورا بارزا فى ميدان الخدمة العامة ، فقد قدر له أن يباشر دورا مسئولا فى عملية تجديد أحد مستشفيات الأطفال العريقة فى مصر ، وهو المستشفى المعروف باسم « أبو الريش » .

وعند فحص سجلات المستشفى وأوراقه القديمة . تبين أنه بنى فى سنة ١٩٢٨ ، بإسهام أهلى ، قدمه بعض الخيرين والوجهاء فى ذلك الزمان . وطرأت للرجل فكرة الدعوة إلى تجديده وتطويره ـ أيضا ـ بجهد أهلى . واسترجع قوائم من يعرف من الموسرين والوجهاء ، حتى أدرج ١٣٠٠ اسم وبعث إلى كل منهم خطابا وقعه بخط يده ، يعرض فيه الفكرة ، ويدعوه للإسهام فى ذلك العمل النبيل .

تصوروا ، كم ردا تلقى الرجل ؟.

وجه إلى السؤال بغتة . فأعطيته تقديرا وثانيا وثالثا ، لم يكن أى منها قريبا من الصحة . أعدت عليه السؤال ، فقال وهو لايكاد يصدق ، إن شخصا واحدا رد عليه ، وأرفق رده بصك مصرفى قيمته ٥ آلاف دولار . أما الآخرون ، وعددهم ١٢٩٩ « وجيها » ، فلم يردوا ولم يدفعوا . والذين لقيهم منهم اعتذروا جميعا بأنهم لم يتسلموا الخطابات المرسلة . وألقوا وزر الخطأ على البريد ، وصار الحق على الطليان ! !.

* * *

فى مقابل ذلك ، فتحت صفحة مشرقة فى التاريخ المصرى القريب لم تنل حظها الواجب من التحقيق والدراسة . أعنى تجربة « الجمعية الخيرية الإسلامية » ، التى أسسها فى سنة ١٨٩٢م ، الإمام محمد عبده مع بعض الوجهاء المصريين ، بينهم سعد زغلول وقاسم أمين وحسن عاصم وعلى فخرى ، وكان على رأس أهدافها « تأليف الكلمة ، وضم الشمل ، واتحاد المقصد لنجاح البلاد وتقدمها » . وهى الدعوة التى روج لها محمد عبده ،

منذ كتب عن الجمعيات الخيرية فى «الوقائع المصرية» سنة ١٨٨٠ . وحمل هذه الدعوة معه عندما نفى خارج مصر ، فشارك فى تأسيس جمعية « المقاصد الإسلامية » فى بيروت ، ثم جمعية « العروة الوثقى » فى باريس .

يروى لنا قصة الجمعية الخيرية ، المستشار عبد الحليم الجندى فى كتابه القيم عن الإمام محمد عبده . فيصور تحديات المرحلة التى ولدت فيها ـ الاحتلال والفتنة والتشرذم ـ وكيف أنها استثارت حماس قطاعات عريضة من المصريين ، الذين أقبلوا على التبرع لها بالمال . وكان أقباط مصر من بين المساهمين فى قيام تلك الجمعية الإسلامية .

وقد كان للجمعية دورها فى إنشاء المدارس فى بعض المدن المصرية . ثم كان لها باعها فى استنهاض همم المصريين للمشاركة فى مختلف هموم البلاد . عندما احترقت مدينة ميت غمر سنة ١٩٠٢ ، قاد محمد عبده فريقا من وجهاء الجمعية الخيرية ، طاف بأنحاء مصر طوال ثلاثين يوما ، لجمع التبرعات من الأعيان وغيرهم من القادرين ، لإعادة بناء المدينة المنكوبة وتعويض أهلها . وعندما أجلى الإنجليز جيش مصر عن السودان وأفريقيا ، وخسرت البلاد ثمانين ألفا من جنودها ، نذرت الجمعية جهدها لإغاثة أسر الشهداء ، فكونت لجنة برئاسة محمد عبده وعضوية بعض القضاة والأغنياء تولت جمع التبرعات من أهل مصر لذلك الغرض « مما فتح الباب لحملات تبرع أخرى شملت البلاد بأسرها ، واشترك الناس جميعا فى ذلك الهم الطارئ ..

وبجهود وجهائها ، وبالحماس الدافق الذى فجرت ينابيعه فى مجتمع آنذاك ، وبالمهرجانات السنوية التى دأبت على إقامتها لجمع الأموال وتوسيع نطاق المساهمين ، استطاعت الجمعية الخيرية أن تؤدى دورا فاعلا فى العديد من مجالات الخير والبر .

الأهم من ذلك أن التقاء بعض أعيان البلاد ووجهائها على مشروع للعمل العام . فتح أمام الجميع آفاقا مهمة للمشاركة فى صناعة مستقبل مصر ونهضتها . فمن رحاب الجمعية الخيرية الإسلامية خرجت فكرة إنشاء الجامعة المصرية جامعة القاهرة الآن ، التى ولدت باسم جامعة فؤاد الأول . ومن رحابها خرجت دعوة تصنيع مدينة المحلة الكبرى ، حتى أصبحت المدينة فيما بعد إحدى قلاع صناعة النسيج على أيدى طلعت باشا حرب ، الذى كان من أعضاء الجمعية .. هكذا ، أصبحت الجمعية الخيرية الإسلامية ـ كما يقول المستشار الجندى ـ « جماع فروع شتى للخدمة العامة . يتألف من تجمعها بحر زاخر من الإنجازات التى صنعت مصر الحديثة . حتى أنك لا تكاد تجد اسما لرجل عمل لمصر عملا ضخما فى النصف الأول من القرن العشرين ـ الذى يحمل على كتفيه النصف الثانى فى

شموخ ـ لم يكن عضوا فى هذه الجمعية » ـ (الإمام محمد عبده ـ ص ٦٠)

* * *

لماذا يحجم وجهاء زماننا عن المشاركة فى حمل الهم العام ؟.

تتعدد الاجتهادات فى الإجابة على السؤال . لكننا لانستطيع أن نلغى دور الحرص على المال والتعلق الشديد به ، سواء على صعيد الاكتناز أو الاستئثار بنعمه وملذاته .

ولانستطيع أن نغفل تأثير المناخ العام ، المحمل بمختلف قيم السلب ، التى لاتعلى من قدر العطاء ، ولاتفسح المجال لعمل الفريق ، ولا تثير الانتباه والاهتمام الكافيين بالفقراء والمستضعفين .

ولانستطيع أن ننكر تداعيات أزمة الثقة فى رعاية الدولة أو أية صلة لها بمثل تلك النشاطات .

ولانستطيع أن نتجاهل الشرخ الناشئ عن غيبة النموذج والقدوة . إذ يظل أهل السلطة ووجهاء السياسة مطالبين بأن يضربوا المثل فى التضحية للصالح العام والعطاء والبر بالآخرين . وافتقاد المثل مشكلة ، وانعكاس الآية كارثة ! .

ولايمكن أن ننسى هنا أن السلطة وهى تتقدم لتباشر كل شىء ، ممسكة فى أيديها بكل الخيوط والمقدرات والمصائر ، فإنها تلغى غيرها تدريجيا ، وتثبِّت فى الوعى العام أن إسهام الآخرين غير مطلوب ، ودور أى منهم غير مرغوب . وأن « العام » هو من مسئولية الحكومة ، أما من دونها فلينصرفوا إلى شئونهم ، وليعط القوس لباريه ، والعيش لخبازيه ! .

وربما كان للظروف التى عانى منها الأغنياء فى مصر فى الستينيات ، دورها فى تخويف الأغنياء ، الذين تعرض مال أكثرهم للمصادرة أو للحراسة ، بالحق والباطل ، وبدا فى بعض الأحيان أن بعضهم عوقب لمجرد أنه غنى . مما كان طبيعيا فى ظله أن تتجه الأكثرية إلى الانكفاء ، أو الانسحاب والاختفاء .

فى الوقت ذاته ، فإن بين أثرياء مرحلة السبعينيات ومابعدها ، من قفزوا إلى أعلى درجات الغنى بغير جهد ، ربما دون التزام كاف بالمشروعية أو بضوابط الحلال والحرام ، وبالتالى فإن شغفهم فى التنعم بذلك الثراء تستغرق وجدانهم . ورغباتهم العارمة فى الاغتراف من ثمار ذلك الثراء ، نهما أو تعويضا تحجب عنهم رؤية أو إدراك أى شىء آخر .

أيضا فإن قرار إلغاء الوقف الأهلى ، الذى قصد به درء مفاسد تبدت فى نظام الوقف ، أدى إلى وضع أكثر إنكارا وضررا ، من حيث أنه أغلق أمام القادرين بابا للخير والعطاء درجوا عليه ، وحفزهم ذلك إلى حجب أموالهم عن بعض أوجه البر المهمة ، وصرفها فى شئونهم ومعايشهم ، ونزواتهم وشهواتهم .

وإذا أحسنا الظن بالبعض ، فقد نفسر إحجامهم عن الإسهام فى حمل الهم العام بأنه تعبير عن قصور معيب فى فهم معانى البر والخير واسترضاء الله سبحانه وتعالى . إذ ربما تحمس أحدهم للحج عشر مرات ، وللعمرة فى كل مناسبة على مدار العام ، وربما أقبل على بناء مسجد يحمل اسمه ويتكلف مئات الألوف ، ولكنه يمتنع عن تعمير مدرسة بنصف هذا المبلغ ، ويصد من يدعوه للإسهام فى شراء جهاز لعلاج الفشل الكلوى يحتاجه مئات مهددون بالموت !.

أخيرا فإن تناولنا الأصلى لقضية المال لايخلو من تخبط واضطراب وتشويش . فنحن نتحدث دائما عن المال العام والمال الخاص ، وذلك البين بين ، الذى يعرف بالتعاونى أو خليط العام والخاص . المجرى العام لثقافتنا يصب فى تلك الأوعية . بانفصال شبه كامل عن الإطار الذى يضع الإسلام فيه قضية المال . حيث يعتبر أنه مال الله ، وأن له وظيفة وثيقة الصلة باستخلاف الإنسان عن الله فى الأرض . وظيفة تعميرية أو تنموية أو ماشئت من الأوصاف المماثلة . وأن الجميع لهم حق فى ذلك المال ، تمثل الزكاة حده الأدنى ، والنصيب المعلوم فيه .

وشتان بين الثقافتين ، وبين النتائج النفسية والعملية المترتبة على المضى فى كل من الطريقين . حتى ليبدو أن من يحبس المال الخاص أو يسىء استخدامه ، لايرتكب خطأ ذا بال بينما من يحبس مال الله ويحجبه عن مستحقيه ، يرتكب جرما فى حق النظام العام ، وعدوانا على حق الله سبحانه وتعالى .

* * *

من رحمة الثقافة الإسلامية ومفهومها لوظيفة المال وحق الناس فيه ، خرج نظام « الوقف » ، الذى هو بمثابة عقار يخرجه المرء من سلطانه ، ويحبسه لصالح الآخرين وفى خدمتهم ، مبتغيا بذلك وجه الله وخير الناس على إطلاقهم . وظل الوقف صيغة إسلامية فاعلة لتجاوز « الأنا » ، ولقطع الطريق على قيم الأثرة والانكفاء على الذات . منذ العصر الإسلامى الأول ظهرت بوادره مبتدئة بالبساتين التى كانت توزع غلتها على الفقراء ،

وبالمساجد التى كانت تقام بيوتا لله ، ومنتهية إلى صيغة عريضة تغطى مساحة واسعة تكاد تشمل كافة مجالات العمل العام . حتى كانت مدارس الوقف هى عماد الحركة العلمية فى العصر المملوكى ، كما يشير الدكتور محمد أمين فى كتابه عن « الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر » . وبات للوقف دوره العملى فى ميدان العلاج (البيمارستانات) ورعاية المسافرين (الخانات والآبار والسقايات) وإطعام المعوزين ، حيث كانت المطاعم الموقوفة تقدم وجبات كاملة ـ مجانية ـ لكل ذى حاجة ، غير بيوت الحجاج التى ملأت مكة لينزل فيها الوافدون إلى بيت الله الحرام . وقد كثرت هذه البيوت حتى أفتى بعض الفقهاء ببطلان إجارة بيوت مكة فى أيام الحج لأنها كلها موقوفة على الحجاج .

وكان للوقف دوره فى ميدان الحرب والجهاد . إذ كانت هناك مؤسسات خاصة للمرابطين فى سبيل الله ، توفر للمجاهدين حاجتهم من السلاح والذخيرة والأغذية والألبسة . وكان لهذه الرباطات دورها فى صد غزوات الروم أيام العباسيين وغارات الصليبيين . يتصل بذلك وقف الخيول والسيوف والنبال وأدوات الجهاد على المقاتلين ، مما كان له أثره فى قيام الصناعات الحربية ورواج منتجاتها . حتى يروى الدكتور مصطفى السباعى فى كتابه « روائع حضارتنا » ، إن الغربيين كانوا يفدون إلى بلادنا أثناء الحروب الصليبية ـ أيام الهدنة ـ ليشتروا منا السلاح وكان العلماء يفتون بمنع بيعه للأعداء !.

يتبع ذلك أوقاف خاصة يعطى ريعها لمن يريد الجهاد ، وللجيش المحارب حين تعجز الدولة عن تلبية حاجاته .. أما المؤسسات التى كانت توقف لإصلاح الطرق والقناطر والجسور ، ولرعاية اللقطاء والعجزة واليتامى ، ولتزويج الشباب والفتيات ، ولإمداد الأمهات بالحليب ، ولرعاية المسجونين ، ولعلاج الحيوانات ورعاية الضال منها .. **هذه المؤسسات كانت موزعة على مختلف أنحاء العالم الإسلامى . وبقيت إعلانا فريدا فى نوعه عن تسامى هذه الأمة ورقيها ، عندما تنجح فى ترجمة مثلها إلى واقع عملى . بعد تربية أجيالها على تلك المثل والمبادئ .**

لسنا فى مقام تفصيل تلك المبادئ التى ذكرنا بعضا من عناوينها فى سياق هذا الحديث . وإن ظل من المهم أن نرصد القسمات الأساسية لتلك المبادئ ، التى تشكل الأساس الفكرى ـ والشرعى ـ الذى ننطلق منه ، ونحن نتوجه بالعتاب ـ أو اللوم ـ إلى أثريائنا الحاضرين الغائبين .

يتمثل هذا الأساس فى النقاط التالية :

ـ فنحن نتحدث عن مال الله . وما الآية (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) إلا

واحد من ١٢٠ موضعا فى القرآن الكريم ، ذكر فيه المال والرزق ، مرتبطين بمصدرهما ومالكها الحقيقى ، وهو الله سبحانه وتعالى .

– ولأنه كذلك ، فللناس فيه حق ، سواء كان هذا المال مخزونا فى بيت مال المسلمين (لدى الدولة) ، أو مخزونا لدى الأغنياء . مسئولية الدولة مفروغ منها . وقد عبر عن ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فى قوله : مامن رجل إلا وله فى هذا المال نصيب ـ حتى ذكر أبو عبيد فى « الأموال » « أنه رأى لكل المسلمين فيه شركا » . فى هذا الصدد ، تبنى الشيخ محمد أبو زهرة رأيا فقهيا مفاده أنه « إذا قصرت الدولة تجاه الفقراء ، يحكم عليها القضاء ، ملزما إياها بتدارك ذلك القصور ، لأن للفقير حقا فى كل مواردها » ـ (فى المجتمع الإسلامى ص ٨٣)

– مسئولية الأغنياء تجاه الفقراء تعززها وتلاحقها نصوص كثيرة ، وفتاوى حاسمة وحازمة . فنصيب الفقراء يعطى باعتباره حقا ، وليس على سبيل الصدقة والمن . (والذين فى أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم) ـ المعارج ٢٤ ، ٢٥ ـ وإن كانت الزكاة واجبة التحصيل من القادرين ، إلا أنه فى « المال حق سوى الزكاة » ، كما قال عبد الله بن عمر .

واستنادا إلى الحديث النبوى الذى يخرج من ذمة الله ورسوله كل جماعة من المسلمين أصبح فيهم امرؤ جائعا ، أفتى ابن حزم بأن الفقراء يعدون فى كفالة الأغنياء ، ويلزمهم الحاكم بذلك ، إن لم تقم به زكوات المسلمين . وقال إنه إذا مات الفقير بجوعه يلزم أغنياء محلته بالقصاص .

فى هذا المعنى قال عمر بن الخطاب : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لأخذت من فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء . وهو قول مبنى على الآية الكريمة : « يسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو » (البقرة ـ ٢٠٩) والعفو هو مايزيد عن حاجة الغنى .

المعنى ذاته ردده على بن أبى طالب فى قوله : إن الله فرض على الأغنياء فى أموالهم ما يكفى فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا ، فبمنع الأغنياء .

– وإذا حلت بمجتمع المسلمين أزمة ، وخلا بيت المال أو عجزت الخزانة العامة عن الوفاء باحتياجات البلاد ، فللحاكم إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء مايراه كافيا لاجتياز الأزمة ، باتفاق الفقهاء ، وإن اشترط العز بن عبد السلام أن يبيع الحاكم مالديه من ذهب وآلات نفيسة تخصه وتخص بطانته .

– فى الوقت ذاته ، فإن غنى المسلم يحمد له ولايشينه طالما أنه يؤدى فيه حق الله . وقد كان النبى يدعو لمن يحب قائلا : اللهم أكثر ماله ـ وروى عنه قوله ، نعم المال الصالح

للرجل الصالح . وبينما كان النبى يستعيذ بالله من الفقر والكفر ، وللربط بين الاثنين دلالة لاتخفى ، فإن النصوص القرآنية والنبوية ، تدين بشدة مختلف صور الترف والثراء الفاحش . وتعتبرهما من قبيل الممارسات المدمرة والهدامة لواقع الجماعة وللأفراد أنفسهم . وسجل هؤلاء المترفين فى القرآن الكريم حافل بمختلف النقائص وصور الإفساد والكفر بنعم الله . ومصائرهم فى الآخرة مما لايتمناه المرء لعدو أو صديق ! :

وتحت كل بند من هذه البنود الكثير الذى يمكن أن يقال ، والذى يعد بيانا عمليا للتصور الإسلامى لحل مشكلة العدل الاجتماعى . وهى القضية التى أجاد فى عرضها عديد من العلماء والفقهاء المعاصرين ، على رأسهم سيد قطب والبهى الخولى وأبو زهرة وعبد القادر عودة والقرضاوى وعماد الدين خليل وغيرهم .

متى يتحرك الخيرون من الوجهاء والأثرياء ، من خلال جمعيات ومؤسسات تقود حملات الدعوة إلى البر ومختلف صور المشاركة فى الهم العام ، تستحضر دورهم الغائب ، وتستنهض همم الناس وحميتهم للعام إلى جانب الخاص ؟.

هل يقدر لنا أن نرى ثمرة مثل هذا الجهد ، أم أنهم يحسبون أن فى « جمعية رجال الأعمال » الكفاية ؟!.

البَابُ الثَالِث

نقَاط فـوْق الحـرُوف

١ ـ حقيقة المواجهة .

٢ ـ معارك نقطة الصفر .

٣ ـ هذا الذهول القومى .

٤ ـ عن الحكم بما أنزل الله .

٥ ـ فى تدبير الإمارة .

٦ ـ عام الجماعة .

٧ ـ الداخلية والناس .

حقيقة المواجهة

لاتصدق أن المناوشات التى تشهدها الساحة الفكرية هى كلها مجرد تباين فى الرأى والنظر ، لأنها ـ فى شق كبير منها ـ تعبير عن صراع محتدم منذ القدم بين مشروعين حضاريين مختلفين ! ..

مليكة صالح بيجوفيك مسلمة يوغوسلافية ، درست فى السوربون ، وتخصصت فى العلوم السياسية ، ثم عادت إلى موطنها فى مقاطعة البوسنة ، كاتبة وشاعرة وروائية ، ونجما واعدا وصاعدا فى الحزب الشيوعى . الأمر الذى دفع بها إلى الصدارة بسرعة ، حتى عينت وزيرة للثقافة فى الحكومة المحلية بالمقاطعة .

اكتشفت مليكة أنها مسلمة ، وأن فى البوسنة ٤ ملايين مسلم ، يتوقون لأن يعيشوا حقيقتهم ، مسلمين فى العلن كما فى السر . تلفتت حولها فوجدت بعض المثقفين المسلمين الذين قرروا أن يقبضوا على دينهم مهما كان الثمن . التقت معهم وأصدروا بيانا صاغوا فيه حلمهم . انقلبت عليهم الدنيا من حولهم فجأة . فصلوا من الحزب . قطعت أرزاقهم . أطلقت عليهم الصحافة أوصاف الإرهابيين والمتطرفين والرجعيين ، وأسمتهم جماعة الاثنى عشر (ربما لأنهم كانوا ١٢ شخصا) . صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين خمسة أعوام أو خمسة عشر عاما ، كان نصيب مليكة منها خمسة .

بعد سنتين ونصف قضتها الوزيرة الأديبة فى السجن ، قررت الإضراب عن الطعام احتجاجا على سجنها لمجرد أنها تريد أن تعيش مسلمة . استمر إضرابها عن الطعام ٧٣ يوما ، حتى أشرفت على الموت ، ولم تجد السلطات اليوغوسلافية مناصا من إطلاق سراحها .

وصلت مليكة إلى انجلترا لاجئة سياسية وأجرت صحيفة « الجارديان » حديثا مطولاً

معها . ولم تكن قصة مليكة هى مصدر الإثارة الوحيد فى الحديث ، وإنما كانت أسئلة محررة الصحيفة ــ بولى توينبى ــ مثيرة للانتباه إلى حد كبير . فقد كان مما شغلت به المحررة هو البحث عن تفسير لظاهرة عودة الناس إلى كتاب تجاوزه الزمن بأربعة عشر قرنا . ثم دهشتها من أولئك المسلمين الذين يريدون استحضار الكتاب العتيق إلى زماننا ، وتحويل تعاليمه إلى طريقة حياة . وهو منطق لم يستوعبه عقلها الغربى ، الذى لم يتصور أن يكون للدين دور يتجاوز حدود الفضائل والأخلاق والمسائل الروحية . لذا ، فإن صاحبتنا الإنجليزية فزعت عندما قالت لها مليكة إن الإيمان الصحيح عند المسلمين لايعرف تلك التفرقه بين الدين والسياسة . وفزعت أكثر وأكثر عندما قالت إن الإسلام كما تفهمه ليس ماضيا ، ولكنه مستقبل أيضا !.

لم تكن بولى توينبى مجرد صحفية تحاور لاجئة سياسية قدمت إلى بريطانيا فى ظروف عصيبة ، ولكنها كانت الغرب يحاكم الإسلام والمسلمين . لم تعن الصحفية ذلك بطبيعة الحال ، بل لعلها لم تطمع فى أكثر من أن تقدم عملا صحفيا ناجحا . وقد تحقق لها ما أرادت لكنها كانت فى الوقت ذاته تعبر عن مدى دهشة الغرب وعجزه عن أن يفهم مايحدث بين المسلمين فى السنوات الأخيرة .

ذلك أن العقل الأوروبى لايرى مستقبلا لغير مشروعه الحضارى . فحضارة العصر هى حضارته ، وكل تقدم أو إنجاز منسوب إليه هو دون غيره . وكل قيمة لاتنتسب إليه هى من القديم الموروث الذى لامكان له فى الحاضر أو المستقبل . وتطوير تلك القيمة يقاس دائما بمدى القدرة على إلحاقها بمركبة الغرب الظافرة !.

ارنولد توينبى ــ المؤرخ الشهير ــ والصحفية ابنته بالمناسبة ، يسجل هذه الحقيقة فى رسالته « العالم والغرب » . ويرى أنه منذ فشل الأتراك فى حصار فيينا سنة ١٦٨٣م ، تحول الغرب إلى قوة كاسحة ومهاجمة ، وصاحبة السلطان الأوحد فى العالم . حتى إنه لم يعد أمام الآخرين خيار ، فإما التغريب وإما الهلاك .

وبمنطقه ذلك ، فقد احتفى توينبى ــ وكل الغربيين والمتغربين ــ بقرار كمال أتاتورك وجماعة « الاتحاد والترق » ، الانتقال من معسكر الإسلام والالتحاق بالمركبة الغربية فى عشرينيات القرن الحالى . وقال إن الشعب التركى ، إزاء الخيار الحتمى . فى تصوره ، بين التغريب وبين الهلاك ، قرر أن يعيش مهما كان الثمن ، ولذا فقد انحاز إلى خيار التغريب .

ولأن توينبى كتب كلامه فى أوائل الخمسينيات ، متفائلا بإنجاز التغريب فى تركيا ، فلسنا نعرف ماالذى يمكن أن يقوله الآن ، لو أنه عاش إلى أواخر الثمانينيات ، إزاء اليقظة

الإسلامية التى تتنامى فى تركيا ، والتى تعنى أن جذوة الإسلام لم تخمد بعد ، رغم كل ماجرى ويجرى !.

تلفت أنظارنا فى هذا الصدد ، دراسة مهمة حول نظرة الغرب إلى مستقبل الإسلام فى بداية القرن الحالى . أعدها الدكتور مروان بحيرى ، أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية ببيروت ، وقدمها إلى ندوة لمعهد الدراسات العربية فى بلمومنت ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، عام ١٩٨١ .

فى مستهل عام ١٩٠١ أجرت مجلة « قضايا دبلوماسية واستعمارية » التى كانت تصدر فى باريس كل أسبوعين ، تحقيقا شاملا عن آفاق الإسلام فى القرن العشرين . اشترك فى الإجابة على أسئلته ١٨ من أكبر الشخصيات المعروفة فى ذلك الوقت ، الفكرية والسياسية ، من مختلف أنحاء العالم ، كما تولى التعليق على الإجابات ستة من كبار محررى المجلة .

وطبقا لتصنيف الباحث ، فإن الملاحظات والتعليقات شملت نقاطا خمسا هى : آفاق الإحياء الإسلامى فى القرن العشرين ومهمة أوروبا ـ الخلافة والإسلام ـ الإسلام جنوبى الصحراء ـ مدرسة المستعمرين ومشكلة الصفوة القديمة والجديدة ـ دفاع عن الإسلام (قدمه بعض المسلمين الجزائريين) .

فى بداية القرن كانت الطموحات الاستعمارية الغربية فى ذروتها . وكانت فرنسا تحلم بدور قيادى فى العالم الإسلامى ، حتى كتبت المجلة وهى تقدم لتحقيقها الكبير « إن فرنسا تمثل ، ومن الطبيعى أن تصبح أكثر وأكثر ، دولة إسلامية كبرى . ومن ثم فإن تطور الإسلام وربما مصيره فى القرن العشرين ، لابد أن يصبح الشغل الشاغل لكل فرنسى وطنى » ـ وقال ادسون فازى ، محرر المجلة الذى قاد فريق التحقيق أن الإسلام يتحرك فى القارة الأفريقية ، مما يثير أسئلة عديدة حول مستقبله .

فى الشق المتعلق بآفاق الإسلام فى القرن العشرين ، كانت الكلمة الرئيسية للبارون كارا دى فو من المعهد الكاثوليكى . وهو متخصص فى دراسة أعمال ابن سينا ، وقد قال فيها : إن الإسلام ـ بادئ ذى بدء ـ مؤسسة تمتلك طابع الثبات والرسوخ الخارق .. وتضع أتباعها فى إطار فكرى غير نقدى ، ومعارض للتقدم . ورأى أنه باستثناء بلاد فارس التى نظر إليها فى ضوء « الروح الآرية التى تتفاعل ضد السامية » ، فإن الإسلام يظل فى القرن العشرين ، على ما كان عليه فى القرن التاسع عشر ، وأن التغيير يتحقق من خلال قوى خارجية فقط « ـ وهذه القوى هى الدول المسيحية التى مارست الهيمنة على أجزاء

كبيرة من العالم الإسلامى . وقال البارون كارا دى فون إن : « الإسلام مقهور اليوم ، وانحطاطه السياسى محتم .. وبالنسبة لمصيره الزمنى ، فإن الإسلام يعد دينا منتهيا » .

مما قاله أيضا ، إن الاستعمار الاستيطانى عملية بطيئة ، ولكن رد الفعل الوطنى الإسلامى يظل بعيدا عن التكهن : « إن الخط الكبير والعام الذى يتهدد الدول المسيحية فى علاقاتها بالعالم الإسلامى هو الإسلام فى مجموعه . إذ أن نشوب ثورة فى وقت واحد ، من المغرب حتى الشرق الأقصى ، وإن كانت غير محتملة ، إلا أنها لاتزال ممكنة فى أى وقت ودون علة واضحة » .

يضيف الباحث . الدكتور بحيرى ، إنه إزاء صورة الجمود والانحطاط والسرية واللامعقولية والخطر المهدد التى قدَّم بها عالم الإسلام ، فإن الحل الذى اقترحه البارون كارا دى فون هو : « لنشتت الإسلام ، ولنستغل البدع الإسلامية والطرق الصوفية » ـ إذ أن المهمة الأولى للغرب هى « إضعاف الإسلام .. لجعله عاجزا إلى الأبد عن اليقظة الكبرى » !.

أما يوجين دى روبرتى ، عالم الاجتماع الروسى فقد كان من رأيه أن يباشر الغرب سلطانه على العالم الإسلامى من خلال « التحديث والعصرية » ـ ولذلك طلب من أوروبا أن تتحرك بين الصفوة المسلمة لاجتذابها من ذلك الباب . مع العمل المستمر على تمزيق الأواصر فى العالم الإسلامى .

وكان من رأيه أن الإسلام لا أهمية ولا دور له ، لأن عقيدته الدينية لعبت دورا سلبيا وعارضا فقط .

مارتن هارتمان ـ من كبار الدارسين الألمان ـ كتب يقول : « ليس هناك خطر إسلامى . ولكن الأمر يحتاج إلى بعض التدابير الاحتياطية ، فمؤشرات الغليان الظاهرة فى العالم الإسلامى تحتاج إلى مراقبة دقيقة حتى لايصبح خطرا داهما » .

وأضاف : إن الإسلام فى عام ١٨٠٠ بدأ ميتا كقوة سياسية ، فى حين أنه اليوم على حافة تطور جديد يتمثل فى أمرين : تجديد داخلى يتمثل فى الدعوة إلى التمسك بالشعائر والمعتقدات الدينية ، ويؤدى إلى نشوء العديد من الطرق الصوفية ـ واقتباسات من الغرب فى الميادين العسكرية والتعليمية وغيرها .

موسورس جيكيس ، من السياسيين اليونانيين البارزين . كتب يقول : إن الإسلام الشامل الذى يبدو أنه يؤرق الصحفيين فى لندن وباريس ذو أهمية نظرية فقط ، وسوف يشكل خطرا على هدوء المستعمرات البريطانية والفرنسية فى حالة واحدة هى .. أن يضع

السلطان (العثمانى) نفسه تحت السيطرة المطلقة لملكية عسكرية كبرى ، سوف يخدم مشروعها السياسى الطموح » .

* * *

قضية الصفوة فى العالم الإسلامى كانت أحد الشواغل الأساسية للسياسة الفرنسية ، التى حيرتها المقاومة فى الجزائر والمغرب. مما دفعها إلى البحث عن العناصر الاجتماعية « سلسلة القياد » فى العالم الإسلامى . وهو ماشجع عديدا من المستشرقين فى ذلك الوقت المبكر على تقصى حقيقة الشرائع الاجتماعية الإسلامية . ومن أبرز الدراسات الشاملة التى قدمت فى هذا الصدد مؤلف أ . لوشاتيليه بعنوان « السياسة الإسلامية » ـ ! (١٩١٠م) .. وهو كتاب مبكر يحاول أن يرسم للاستعمار الأوربى كيفية النفاذ إلى العالم الإسلامى .

لوشاتيليه هذا هو صاحب العبارة الشهيرة ، « إن على فرنسا فى الجزائر أن تسعى إلى خلق مجتمع جديد ، لايعود مسلما ، ويظل جزائريا دون أن يصبح فرنسيا » .

أى أن صاحب « السياسة الإسلامية » وجه عنايته الأولى إلى استلاب الإسلام من المجتمع الجزائرى ، وكان حرصه على إقصاء الإسلام وحجبه أكبر من حرصه على فرنسة الجزائريين. إذ أن القضية الأهم عنده هى أن يحذف الإسلام من دائرة التأثير فى الواقعين الاجتماعى والسياسى .

من الباحثين الذين شاركوا فى مناقشة قضية الصفوة ، مستشرق فرنسى اسمه ادمون دوتيه . وكان من رأيه أن الصفوة الإسلامية التقليدية لايمكن الوثوق بها ، وأن « المثقف المسلم يبتعد عنا كثيرا ، فى حين أن العامل البسيط هو الذى يتآخى مع المستوطنين الفرنسيين » ، فى شمال أفريقيا .

والحل الذى دعا إليه دوتيه هو : العمل على أن يتولد « إسلام جديد » ، أكثر ميلا نحو المصالحة والتسامح مع أوروبا وتشجيع العلماء الشباب الذين يسيرون فى ذلك الاتجاه .

الدكتور مروان بحيرى ـ صاحب البحث ـ قال إن فكرة الصفوة الجديدة التى تحمل أسماء إسلامية بينما هى مفرغة من الانتماء الإسلامى ، صارت تشكل ركيزة للسياسة الاستعمارية فى المنطقة ، التى عولت فى ترسيخ أقدامها على أولئك الذين تطوروا ، وصاروا جزءا من البورجوازية الوطنية ، لكنهم انسلخوا من انتمائهم الإسلامى .

مستشرق آخر اسمه وليام مارسيه ، كان مديرا للمعهد الذى أنشأته السلطة الاستعمارية الفرنسية فى تلمسان لإعداد القضاة الجزائريين وفقا للتفكير « العقلانى » الفرنسى ، اتفق

مع دوتيه فى الأمل المعلق على النخبة الوطنية . وقال إن أمل فرنسا فى استمرارها ودوام هيمنتها ، معلق على ما أسماه « الإسلام الجديد » أو « الإسلام الحديث » ، الذى بشر به صاحب كتاب « السياسة الإسلامية » !.

غير أن أهم دفاع عن الإسلام ، وكشف لحقيقة الموقف الأوربى ، صدر عن قاض جزائرى من ولاية وهران ، وعضو فى مؤتمر المستشرقين ، اسمه محمد بن رحال . ففى رده الذى نشرته المجلة الفرنسية ذكر « أن العداء هو النغمة السائدة فى مشاعر أوربا تجاه الإسلام ... فإذا دافع المسلم عن بيته ووطنه ، فلا ينظر إليه كوطنى بل كمتوحش . وإذا أبدى شجاعة أو بطولة فإنه ينعت بالتعصب . وإذا أبدى إذعانا بعد الهزيمة ، فإنه ينعت بالقدرية » !.

وخلص بن رحال ، إلى أن الإسلام « مرفوض ويتعرض لتحقير منظم ، وهو موضع استهزاء ، دون أى معرفة به على الإطلاق » .

اختتم الباحث اللبنانى الدكتور بحيرى دراسته بقوله إن التزييف ظل يمضى جنبا إلى جنب مع العداء ، وإن دلائل النهضة أو الاحياء ظلت تفسر على أنها « خطر » ، وتوسم بأنها « تعصب » .. لقد كان ذلك باختصار هو أحد الخطوط الأساسية لاستمرار المواجهة الغربية مع الإسلام فى القرن التاسع عشر . حيث لم يكن العالم الإسلامى .. هدف غزو فحسب ، بل وتشويه سمعة أيضا » .

* * *

الجانب الذى لم يذكره الباحث اللبنانى ، ولم يشر إليه الصحفى البريطانى ، أن القضية أكبر وأعمق مما تبدو على السطح . فهى فى جوهرها قضية صراع تاريخى بين حضارتين ، لم يهدأ منذ ظهر الإسلام وحتى هذه اللحظة . ومنذ تحقق الانتصار للحضارة الغربية ، وتحولت من الدفاع إلى الهجوم فى أواخر القرن السابع عشر ، فإن تصفية الإسلام وملاحقته بكل الوسائل والأساليب ، يشكلان محورا أساسيا فى استراتيجيتها .

الإسلام العقيدة والعبادة والتصوف لااعتراض لهم عليه ، بل هم يشجعونه ويرحبون به كثيرا ، ويروجون له عبر أدواتهم المختلفة . أما نظام الحياة الإسلامى . أما االإسلام الحضارى الذى يوقظ فى ضمائر المسلمين حوافز التقدم والنهضة والخروج من الأقبية والقبور ، فهو مرفوض ، وسحقه مطلوب فى بذرته ونبته وعوده . بقبضة السلطة وسيفها حينا ، وبالحيلة والمراوغة فى كل حين .

وإذ اعتبرت الشريعة عنوانا للالتزام العملى بتعاليم الإسلام ، فقد ظلت ، ومازالت ، هدفا ركز الغرب على تقويضه حيثما ذهب . نابليون بونابرت عندما غزا مصر ، كان من أول ماسعى إليه هو وقف العمل بالقوانين الشرعية . والإنجليز بعد احتلالهم لمصر بأشهر ثلاثة ، كانت مذكرة وقف العمل بالشريعة فى طريقها إلى التنفيذ . فى السودان حدث الشىء ذاته ، بعد أسبوع من زحف الإنجليز إلى أم درمان ، كانت الشريعة ملغاة ، فى الهند تكررت القصة .

هكذا ، لوحقت الشريعة فى كل مكان حط فيه الاستعمار رحاله . وكانت قبضة السلطة هى وسيلة الملاحقة والاغتيال .

الحيل مررنا ببعضها فى كتابات سابقة وهى تدور حول فكرة الدعوة إلى « إسلام جديد » تكون حدوده متطابقة مع المفهوم الغربى للالتزام الدينى ، الذى يصب فى إطار العلاقة بين الإنسان والله والتركيز على الجوانب الروحية والأخلاقية ، دون العملية . أى تغريب الإسلام وتقليص مجاله الحيوى ليدور فى فلك عناصر المشروع الغربى .

وتلك مهمة جند لها الغرب فى البداية جيشا من الباحثين أو المستشرقين الذين عملوا بدأب لاحدود له لبث تعاليم ذلك « الإسلام الجديد » ، خلال القرن الأخير بوجه أخص ، ثم اتسعت الدائرة لاحقا ، فحمل « الراية » بعض شرائح النخبة المنتسبة إلى الإسلام ، وخاضوا المعركة ، ولايزالون ، لصالح تفريغ الإسلام وإجهاض فاعليته ، وعزله عن الواقع ما وجدوا إلى ذلك سبيلا .

ليست بعيدة عن ذلك المجال ، تلك المحاولات التى تطل علينا بين الحين والآخر ، داعية مرة إلى نسبية الأحكام ، ومرة إلى الأصولية العقلية والروحية ، ومرة ثالثة إلى إعادة التفسير . وهى كلها حيل تصب فى وعاء حصار الإسلام وشل قدرته .

أيضا ليست بعيدة عن ذلك على الإطلاق ، تلك الجهود المستميتة التى تبذل لتشويه كل دعوة مخلصة لتشويه الإسلام الحضارى . وهو تشويه يركز على أخطاء الماضى وحماقات الحاضر ، ويطمس كل صفحة مضيئة أو أمل مشروع ، لاغتيال الذاكرة والحلم فى آن واحد .

ويخطئ من يتصور المعركة خارج هذا الإطار . فملاحقة الإسلام جارية على كل صعيد ، قبل عناصر المشروع المضاد وأذنابهم . وسحق المشروع الحضارى الإسلامى قرار لارجعة فيه . والذين يخوضون هذه المعركة لحسابهم أو لحساب غيرهم ، لن يهدأ لهم بال حتى تخمد أنفاس ذلك المشروع ، وأنفاس الحالمين به .

هى ليست مواجهة ضد متطرفين كما يصورون . والعدو الحقيق عند هؤلاء ليس دعاة العنف أو حملة فكر الجاهلية أو التكفير كما يزعمون . ولكن المشروع الإسلامى المتسم بالوسطية والاعتدال هو العدو وهو الهدف . ومامواجهة التطرف ودعاة التكفير إلا ذريعة وقناع يستران الحقيقة ويخفيان الغرض .

* * *

فى سنة ١٩٧٩م ، نشرت فى سوريا مذكرات الأستاذ محب الدين الخطيب ، وهو من أعلام العمل الإسلامى فى النصف الأول من القرن الحالى . وتضمنت المذكرات فصلا مهما عن ظروف إنشاء جمعية الشبان المسلمين فى مصر وثيق الصلة بالسياق الذى نحن بصدده وكان الرجل قد نزح إلى القاهرة واستقربها ، وصار جزءا من حياتها الثقافية ، منذ بداية العشرينيات ـ حيث أسس فيها دارا للنشر ، ومجلة الزهراء ، ثم مجلة الفتح .

وبحكم عمله فى النشر ، فقد نشط مع غيره لإنشاء اتحاد أو نقابة للناشرين . وكان الناشرون يعقدون اجتماعاتهم لبحث الموضوع فى بيت أحدهم كل مرة . ولكن إبراهيم زيدان ـ صاحب الهلال ـ دعاهم إلى عقد تلك الاجتماعات فى مقر جمعية الشبان المسيحية . وكانت هذه فرصته للتعرف على الجمعية ونشاطاتها . مما حرك فى نفسه الأمل فى أن تنشأ جمعية مماثلة للشبان المسلمين .

وحسب روايته ، فإنه فاتح الشيخ محمد الخضر حسين ـ شيخ الأزهر لاحقا ـ فى الموضوع ، كما فاتح آخرين من الغيورين على الإسلام الذين يترددون على دار النشر التى يملكها . وكان بينهم أحمد تيمور باشا والأستاذ عبد السلام هارون عضو مجمع اللغة العربية حاليا والمحقق المعروف ، وآخرون من شباب دار العلوم . رحب الجميع بالفكرة وتحمسوا لها . وعندما فكروا فى إخراجها إلى حيز التنفيذ ، ووجهوا بالمناخ الثقافى السائد فى القاهرة آنذاك (سنة ١٩٢٧م) .

وعلى حد قوله ، فقد «كان جو القاهرة الفكرى والثقافى .. متشبعا برطوبة الأخذ بثقافة الغرب ، بكل مافيها من خير وشر ، وجد وهزل . وأكثر القائمين على الأندية والعاملين فى الصحافة والمترددين على الأندية والمجتمعات ، يعدون كل نزعة إسلامية رجعية وجمودا . وكان العالم الإسلامى قد أصيب حينئذ بظهور الدعوة الكمالية إلى الفصل بين الدين وشئون الدنيا . وتردد صدى ذلك فى مصر على صفحات كتاب « الإسلام وأصول الحكم » لعلى عبد الرازق ، وأنصاره الكثيرين فى حزب « الأحرار الدستوريين » ، وجمعية

الرابطة الشرقية » ، « ونادى القلم » . وفى كلية الآداب ، التى أعلن زعيمها طه حسين ، إن للقرآن أن يقول ، وللتوراة أن تقول .. والعلم غير مقيد بما يقولان .

أضاف الأستاذ الخطيب إن الدعوة إلى تأسيس جمعية للشبان المسلمين فى ظل ذلك المناخ ، كانت مهددة من كتاب الصحف وغيرهم من رجال النخبة ، الذين لو علموا بها لحاربوها وأفشلوها . لذلك فقد اتفق أصحاب الفكرة على كتمانها ، وبثها بين الشباب المسلم فى السر وليس فى العلن . إلى أن وصل عدد المتحمسين للفكرة إلى ثلاثمائة عضو ، لم يكونوا يلتقون إلا فى مقر داره للنشر . عندئذ أرادوا أن يعقدوا اجتماعا عاما يعلنون فيه إنشاء الجمعية ، فاقترح البعض أن يعقد الاجتماع فى مسرح الأزبكية ، الذى يتبع طلعت حرب باشا ، الاقتصادى المعروف . لكنه لما عرضت عليه الفكرة ، اعتذر عن عدم تأجير المسرح لهم ، لأنه يتعامل فى نشاطاته الاقتصادية مع عناصر غير إسلامية ، إسرائيلية ومسيحية ، ولا يستطيع أن يتعاون فى عمل له صبغة إسلامية ، مما قد يضر بمصالحه .

سمع أحمد شوقى بك ـ أمير الشعراء ـ بالخبر ، فقال إنه مستعد لدفع أجرة أى مكان آخر يعقد فيه الاجتماع ، فوقع الاختيار على دار سينما «كوزمو » ، وذهب شوقى بك مع بعض أعضاء الجمعية لاستئجار دار السينما ، وتولى هو دفع الأجر . وعقد الاجتماع المنتظر ، وأشهرت الجمعية قانونها ونظامها .

هنا قال الخطيب إن تأسيس الجمعية «كان مفاجأة لدعاة الإلحاد والتضليل والتبشير ... الذين ظنوا أن قيادة الرأى العام أفلتت من أيدى ممثلى الإسلام ... وانتقلت إلى أيديهم . فما لبثوا أن رأوا شتات أنصار الإسلام من شباب وشيوخ يلتقون حول تلك الجمعية التى ظهرت لهم على حين فجأة » .

رد فعل ممثلى « المشروع المضاد » اتخذ صورا عديدة . منها أنهم ظلوا يتربصون بقيادات الجمعية ، والخطيب أحدهم . ووجدوا ضالتهم فى مقال نشره بجريدته « الفتح » ، فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ، انتقد فيه ملك الأفغان ، أمان الله خان ، لقتله أكبر علماء الأفغان (اسمه بيد صاحب) .

ما إن نشر المقال حتى تلقت النيابة العامة بلاغا من أحد المتربصين يتهم فيه الخطيب بارتكاب جناية العيب فى اثنين من رؤساء الدول الصديقة . ألقى القبض عليه ، وأحيل إلى محكمة الجنايات ، التى قضت بحبسه شهراً مع وقف التنفيذ ، فى جلسة عاصفة حضرها « رجال الطبقة العليا من الإسلاميين ، وفى طليعتهم أحمد تيمور باشا وعبد الحميد سعيد ـ رئيس الشبان المسلمين ـ ورجال الأزهر والطبقة العليا من أضدادهم ، الذين أرادوا إذلال

الحركة الإسلامية بإدانة الكاتب (الخطيب) والحكم الجنائى عليه » .

إن المعركة قديمة ، ومتجددة ، وخصوم الإحياء الإسلامي يتربصون ، لا يزالون ، ويمكرون .. لكن الله خير الماكرين !.

معارك نقطة الصفر

تلقيت رسالة مستفيضة أجهد صاحبها نفسه فى حشد الأدلة والمرويات التى تثبت أن الكلب الأسود شيطان مخفى . وحمل إلى البريد بحثا آخر فى أن شيوع الفساد الراهن فى الكرة الأرضية مؤذن بظهور المسيخ الدجال ، ودليل يقطع بقرب قيام الساعة ونهاية العالم . وأيدنى ثالث فى الدعوة إلى إغلاق ملف البحث فى أمور الغيب ، وحثنى على تكثيف الجهد وصرفه فيما هو أنفع وأجدى فى الدفاع عن عقائد المسلمين ، من قبيل مايروج له المتصوفة والشيعة ، وأولئك « الأوغاد » ، الذين لايزالون يرددون مقولات الجهمية والأشاعرة !.

تلك « عينة » مما حمله إلى البريد . وعلى غرابة ومرارة أوطرافة ما فيه ، فقد كان البريد فى جملته تقريرا عفويا ــ سلبيا ومحزنا ــ عن الصحة العقلية والنفسية لقطاع من المتدينين ، لا أعرف حجمه ، لكنه موجود ، وليس هناك مايحول دون اتساع نطاقه ، كما أنه ليس هناك من يسعى إلى تصحيح مساره .

« الحالة » لم تكن جديدة . لكن هذه الأعراض المستجدة هى التى باغتتنى . إذ كنت أعلم ــ وكثيرون غيرى يعرفون ــ أن بين المتدينين الجدد من شغل نفسه بالمقابلة بين الجلباب والسروال ، وانحاز إلى الجلباب القصير ، ثم قرر أن يتفرغ للدعوة إليه ، وتحذير الناس من فتنة السروال ، ومغبه التشبه بالنصارى فى أزيائهم . وهناك آخرون لم يكفوا عن البحث فى مسألة قبض اليدين أو إرسالهما أثناء الصلاة ، وغيرهم ممن أثار جدلا حول وضع ساعة اليد ، وهل يكون فى الرسغ الأيمن أم الأيسر. وحول النقاب الشرعى هل يسمح بإطلال عين واحدة ، أم الأصل فيه إظهار العينين ، وحول الدجاج المستورد من الخارج ، الذى يشك فى ذبحه على الطريقة الشرعية ، هلْ يؤكل أم لا ؟ .. إلى غير ذلك من الأسئلة التى

درجنا على سماعها فى العقد الأخير ، الذى شهد التحول من تكفير المجتمع إلى الحكم بارتداده إلى الجاهلية ، كما شهد ذلك الحوار الذى جرى بين بعض أهل العلم حول حديث الذبابة !.

ذلك كله كنا نعرفه ونسمع به . إنما الجديد فى الأمر هو تلك الموجة المتجهة إلى عالم الغيب ، والتى تتوازى معها موجة أخرى تصر على أن تحقق وتدقق فى عقائد الآخرين ، بدءا من الأباضية فى عمان ، وهل هم من الخوارج أم لا ، وانتهاء بالشيعة ، وهل لهم مصحف غير الذى يعرفه المسلمون أم لا ، وهل الإمامة عندهم فوق النبوة أم دونها ؟. ومرورا بالصوفية ، وهل تسرب الشرك إلى معتقداتهم أم لا ؟.

لسنا هنا بصدد مناقشة هذه الأمور أو السعى إلى حسمها ، ولكن القدر الذى يعنينا منها هنا هو أنها تعكس انفصالا مؤرقا بين الوعى والواقع ، وتحمل بين طياتها دعوات للإبحار فى عوالم مختلفة عن عالمنا ، والانشغال بأمور لاتمت إلى همومنا من قريب أو بعيد .

وأغلب الظن أن أصحاب هذه الدعوات ، ومن لف لفهم ، لم يسمعوا بأن خطر نضوب المياه، الذى قصم ظهر بعض الدول الأفريقية، بات يطرق أبواب مصر. ولم يصل إلى علمهم أن بلادهم مدينة بأكثر من ثلاثين مليارا من الدولارات ، وأن رغيف الخبز الذى يأكلونه هو من فضل المعونة الأمريكية . ولم يفهموا معنى الأنباء التى تسربت عن مخزون القنابل الذرية لدى إسرائيل ، أو عن الطائرة العملاقة « لافى » ، التى تفوقت على الطائرة الأمريكية العاصفة ف ـ ١٦ .

إخواننا هؤلاء تعطلت لديهم أجهزة الاتصال مع الواقع الذى نعيشه ، وأقاموا لأنفسهم محطات إرسال ، على موجاتها مضوا يبثون أفكارهم ويشيعون مناظراتهم ، ويبشرون بمناهجهم ودعواتهم .

* * *

ليسوا وحدهم . فالمرء حين يعاود التسمع والإنصات ، يكتشف أن تلك القطاعات من المتدينين ـ على شذوذها ومحدوديتها ـ لاتنفرد بهذا الأسلوب فى الحديث . وأن الانفصال بين الوعى والواقع وبين مايروج ومايحدث ، هو سمة شائعة فى بعض موجات الخطاب العام .

فأنت إذا تتبعت حوارات المثقفين بوجه خاص ، تستطيع أن ترصد العديد من مؤشرات الانفصال الذى نتحدث عنه . حتى أننا قد نستطيع أن نقول بغير مبالغة ، إن

الحوارات الهامشية باتت تمثل نسبة غير هينة من شواغل أولئك المثقفين. ولا أقصد بالهامشية هنا أن تلك القضايا ليست مهمة على الإطلاق. ولكن ما أعنيه بالدرجة الأولى أن أكثر تلك القضايا يصب خارج الموضوع الذى ينبغى أن ننشغل به. والموضوع ـ باختصار ـ هو هموم الساعة وتحديات المرحلة. ومصير الأمة.

نعم، هناك أمور مهمة تطرح علينا بين الحين والآخر، ولكنها ربما تأتى فى غير أوانها، أو فى غير مكانها. من حيث أنها قد تكون منبتة الصلة بالقضايا الأساسية التى يتعين علينا أن نواجهها، أو أنها تشغل عامة الناس بما ينبغى أن يشغل به الأكاديميون والباحثون المتخصصون. وبطبيعة الحال، فثمة أمور لايقدم طرحها ولايؤخر، ولايضر ولاينفع. وإنما هى إلى اللغو أقرب. أما الهزل فى مواضع الجد، والادعاء بغير بينة، والاجتراء بغير علم ولاهدى، فحدث فيه ولاحرج.

خذ مثلا تلك القضية التى شغلتنا بها بعض مجلاتنا، والتى أثيرت فى مؤتمر علمى شهدته القاهرة أخيرا، وتركزت فى التساؤل عما إذا كان سعد زغلول عميلا للانجليز أم زعيما وطنيا ؟.

خذ أيضا تلك المناظرة المتصلة منذ عشر سنوات تقريبا حول المقابلة بين العروبة والإسلام. والتى تحولت إلى مباراة مملة بين من يريدون تقليص دور الإسلام، ومن يريدون تصفية الحساب مع رموز القومية العربية.

خذ تلك المحاولات السقيمة التى تطل بين الحين والآخر، لاستدراجنا إلى مناقشة ما إذا كانت الدعوة بالحكم إلى ما أنزل الله، موجهة إلى اليهود والنصارى فقط، أم أنها تشمل المسلمين أيضا ؟ وهل رسالة الإسلام موجهة إلى الناس كافة، أم أنها نظام دينى للعرب وحدهم، لاعلاقة له بالعجم ؟.. وهل نحن أمة عربية واحدة ذات رسالة إسلامية خالدة. أم ذات رسالات سماوية خالدة ؟!.

خذ تلك المناظرة حول أولويات الانتماء، وهل نحن مصريون أولا وعرب ثانيا ومسلمون ثالثا، أم أن هذا الترتيب فيه نظر، وهل تتوازى هذه الانتماءات، أم تتقاطع وتتعارض ؟!.

خذ ذلك الجدل حول الشريعة، هل طبقت بعد الخلافة الراشدة أم لم تطبق ؟ وذلك الجدل حول التاريخ الإسلامى، هل نقرؤه من باب المثالب والعورات، أو بمنظار الحسنات والإنجازات ؟.

خذ تلك المناظرة المتجددة حول الثنائيات المقدرة على أمتنا : الأصالة والمعاصرة،

والوطنية والإسلامية ، والعلم والدين ؟.

دعك من تلك الأسئلة الهزلية التى أثارها البعض حول علاقة جمال عبد الناصر بالموساد الإسرائيلى . وعلاقة محمد عبده بالماسون والأفغانى باليهود ، وحول ما إذا كان الصحابى سعد بن أبى وقاص يجيد الصلاة أم لا ؟!.

نستطيع أن نرصد العديد من هذه القضايا ، التى نحسب أنها تصب خارج إطار قضايا الساعة الملحة ، وتعبر عن حالة الفصام بين الوعى والواقع .

إذا صح ذلك وثبت ، فربما جاز لنا أن نقول بإن أداء تلك القطاعات من المتدينين ، لايشكل اتهاما لمسلكهم ، بقدر مايعد عرضا لداء أو مرض أصاب الجميع ، وإن تبدت علائمه فى كل قطاع بصورة تختلف عن الآخر. فهو عند المتدينين استغراق فى الأمور الغيبية ، وقتال على المظاهر والشعائر ، وتصفية حسابات قديمة ودفينة ، بين المذاهب والملل والنحل . وهو عند المثقفين حديث فى المطلق ، وجدل ومناظرة فيما يثير ضجيجا ولايثمر طحنا ، وفرقعات فى الهواء تدوى ولاتصيب ، وتشغل الناس ، ولا تطعم ولاتسمن من جوع .

هؤلاء جميعا يقدمون عروضهم خارج الملعب الحقيقى ، ويرسلون خطابهم على موجات ليست موصولة بهموم الناس أو مصالحهم ومصائرهم .

هم يحاربون معارك نقطة الصفر. حيث لاعدو حقيق ، ولا غالب ولامغلوب . ناهيك عن أن أحدا لايعنى بشنها أو إحباطها . إذ النصر فيها غير مذكور ، والفر منها غير منكور ! .

* * *

الظاهرة ليست جديدة أو غريبة علينا . بل إنها تكاد تكون محكومة بقاعدة استقرت ، تدعمها شواهد التاريخ فى مختلف مراحله . وهى أنه عندما يمتنع الحديث فيما هو مهم . لانعدامه ، أو لحوائل تقوم دونه ، أو لمخاطر تهدد المشاركين فيه ، فإن مجرى الحوار ينعطف تلقائيا ليصب فيما هو أقل أهمية ، خارج « الموضوع » أو خارج المحظور ! .

فعندما شغل العقل الإسلامى فى عصر المأمون بقضية خلق القرآن . وفرض على فقهاء الأمة أن يمتحنوا فى هذه المسألة ، كان طبيعيا أن يكف الناس عن الحديث فى العدل والشورى ومختلف بدع الحكم التى طرأت فى العصر العباسى .

وعندما أشهر الحجاج بن يوسف سيفه ، وحلت غمة بغيه بالمسلمين ، فإنه قطع من

ألسنة الخلق أكثر مما قطع من رقابهم . إذ كان الخوف الذى أشاعه أضعاف أضعاف الدم الذى أراقه . حتى زهد الناس فى الكلام ، وفى الحياة بأسرها . حتى اعتبر بحق « أكبر باعث على الزهد فى القرن الأول الهجرى » د . كامل الشيبى ـ الصلة بين التصوف والتشيع ـ جـ ١ ص ٢٦٨) .

وثمة إجماع بين مختلف الباحثين على أن الفقهاء وأهل العلم انصرفوا عن الاجتهاد فى الأمور المصيرية والحيوية ، منذ نحوا عن دورهم ، وانفصل القرآن عن السلطان . مما كان إيذانا ببدء انشغالهم بأمور الغيب وعلم الكلام وشئون اللغة والنحو .

يرصد الباحثون أيضا أن عصور الانحطاط والتفسخ السياسى فى التاريخ الإسلامى ، كانت هى ذاتها عصور الانحطاط والتدهور الفكرى . وهم يركزون فى هذا الصدد على القرن الرابع الهجرى ، الذى شهد نهايات الدولة العباسية ، ثم سقوط بغداد فى أيدى التتار .

فى مؤلفه القيم « تاريخ التشريع الإسلامى » ، يقسم الشيخ محمد الخضرى رحلة العقل المسلم إلى أطوار ستة تبدأ بالمرحلة النبوية ، وتنتهى بسقوط بغداد . وهو يعتبر القرن الرابع الهجرى الذى تدهورت فيه أصول الخلافة العباسية الثانية ، أحد الانكسارات الهامة فى تلك الرحلة . ولذا فإنه صنف تلك المرحلة بحسبانها الطور الخامس الذى سبق السقوط .

وعندما حاول شيخنا الجليل أن يعدد سمات تلك المرحلة ، فإنه رصد لها أمراضا ثلاثة هى : تفشى روح التقليد ـ وظهور الصراعات المذهبية ـ وشيوع المناظرات والجدل .

يعنينا إلى حد كبير تشخيص الشيخ الخضرى ، لأنه يركز على الأثر الذى يحدثه الانحسار والانكسار فى عقل الأمة ونخبتها المثقفة بوجه أخص .

فهو يسجل أن تيار الاجتهاد والإبداع قد اختفى . فبعد أن كان الفقهاء وكافة أهل العلم يشتغلون أولا بالبحث فى الكتاب والسنة ، وهما أساس العلم الشرعى والاجتهاد ، « صار الواحد منهم يتلقى كتب إمام معين ، ويدرس طريقته التى استنبط بها مادونه من الأحكام . فإذا أتم ذلك صار من العلماء والفقهاء . ومنهم من تعلو به همته فيؤلف كتابا فى أحكام إمامه ، إما اختصارا لمؤلف سبق أو شرحا له ، أو جمعا لما تفرق فى كتب شتى .. ولا يجيز الواحد منهم لنفسه أن يقول فى مسألة قولا يخالف به إمامه ، كأن الحق كله نزل على لسان إمامه وقلبه . حتى قال طليعة فقهاء الحنفية فى هذا الدور وإمامهم ـ أبو الحسن الكرخى ـ كل آية تخالف ماعليه أصحابنا فهى مؤولة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك فهى مؤول أو منسوخ » ! .

أى أن الأمر لم يقف عند حدود الضحالة العلمية ، والتمسح فى أفكار السلف ، ولكن الفقر العلمى اقترن بالغرور ، والاجتراء على كتاب الله وسنة رسوله !.

وهو يسجل ثانيا أن العقم الفكرى أفرز حالة من التعصب المذهبى ، بين فرق المسلمين وتياراتهم المختلفة ، مما فتح الباب لمختلف رياح الفتنة والخصومة ، حتى كاد يصل الأمر إلى « تحريم أن يقتدى أحد فى الصلاة بمخالفه فى المذهب ، اعتمادا على قاعدة لاندرى متى وجدت ، وهى أن العبرة فى الاقتداء بمذهب المأموم لابمذهب الإمام .. إذ أن كثيرا من صلاة الشافعية لاتصح فى نظر الحنفى ، والعكس صحيح .... واتهم بعضهم بعضا بأن أئمتهم خالفوا صريح الكتاب والسنة فى بعض مسائل . وبنوا على ذلك أن القاضى لو قضى بها يبطل حكمه » ـ (ص ٢٥١) .

فى هذه المرحلة ـ يذكر المقريزى فى خططه ـ أبطل العزيز حاكم مصر صلاة التراويح فى جميع مساجدها . وكانت تحدث مصادمات وفتن بين المصريين السنة والشيعة حتى روى أنهم قطعوا لسان من احتج على منع صلاة التراويح . وضرب رجل من أهل مصر ، وطافوا به فى المدينة ، لأنهم وجدوا عنده كتاب الموطأ لمالك بن أنس !.

فى خط مواز لتدنى المستوى العلمى ، وشيوع التعصب والتقليد ، انفتح الباب على مصراعيه لمجالس الجدل والمناظرة والثرثرة . إذ الفراغ لانهاية له . واللغو لايتطلب علما ولافقها . والأمر كذلك فقد « شاعت مجالس النظر شيوعا كثيرا ، حتى لاتكاد مدينة كبيرة تخلو من عقد تلك المجالس بين كبيرين من علمائها ، ولاسيما فى العراق وفى خراسان ـ وكانت تعقد أمام الوزراء والكبراء ، ويحضرها أهل العلم ، كما كانت تعقد فى مجالس العزاء » ! .

« وألفت الكتب فى قواعد النظر ، وأطلق عليها أدب البحث . وكانت مجالس النظر أولا فى علم الكلام ، حتى أدى بهم ذلك إلى التعصبات الفاحشة والخصومات الفاشية ، المفضية إلى إهراق الدماء وتخريب البلاد . فمالت نفس بعض الأمراء إلى المناظرة فى الفقه وبيان الأولى من مذهب الشافعى وأبى حنيفة على الخصوص . فترك الناس الكلام وفنون العلم ، وانثالوا على المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة على الخصوص » .

والشيخ الخضرى ينقل فى كتابه شهادة طريفة ومحزنة ـ أيضا ـ لأحد شيوخ تلك المرحلة ، قال فيها لبعض صحبه : لاتعلق كثيرا لما تسمع منى فى مجلس الجدل . فإن الكلام يجرى فيه على ختل الخصم ومغالطته ، ودفعه ومغالبته . فلسنا نتكلم لوجه الله خالصا . ولو أردنا ذلك لكان خطونا إلى الصمت أسرع من تطاولنا فى الكلام . وإن كنا فى كثير من هذا

نبوء بغضب الله تعالى ، فإنا مع ذلك نطمع فى سعة رحمة الله !ـ (ص ٢٤٨) .

فى ظل الانحطاط العباسى شاعت تلك الأمراض الفكرية . وانعقدت مجالس الثرثرة والجدل فى كل مكان ، حتى اتصلت بمجالس العزاء . وكان الإفلاس الفكرى قرين الإفلاس السياسى . وكان سقوط بغداد بأيدى التتار هو الخاتمة الطبيعية التى لم يفاجأ بها أحد . لأن السقوط الحقيقى كان قد تم قبل وصول جيوش التتار بزمن !.

* * *

لقد كان الإمام الغزالى أحد الذين شهدوا تلك المرحلة ، بل كان أحد المشاركين فى مجالس المناظرة والجدل ، لكنه انسحب منها مدركا مخاطر التورط فى معاركها الوهمية . وكعالم أنار الله قلبه وبصيرته ، فإنه عكف على كتابة مؤلفه الموسوعى « إحياء علوم الدين » ، فى محاولة منه لإزالة الركام الذى ران على علوم الشرع بفعل عصور الانحطاط . وافتتح الجزء الأول من الإحياء « . بأحاديث عن العلم المحمود والمذموم ، وبكشف التلبيس الذى يقع فيه المتناظرون وأهل الجدل ، والآفات والمهلكات التى تترتب على ذلك ، مما يصيب عقول المسلمين وصفهم بأبلغ الضرر .

وقف الغزالى بحزم ضد الجدل الذى لايحق حقا ولايبطل باطلا ، ووضع ضوابط للحوار المثمر ، تعنينا إلى حد كبير فى السياق الذى نحن بصدده . فقد حدد لهذا الحوار شروطا أهمها :

— أن ينشغل المرء بما هو ملزم به وواجب عليه أولا . « ومن عليه فرض عين فاشتغل بفرض كفاية ، وزعم أن مقصده الحق فهو كذاب » .

ـ ألا يكون هنالك ما هو أهم من المناظرة . « فإن رأى ماهو أهم ، وفعل غيره فقد عصى » . بمعنى أن تكون الأولويات واضحة بحيث لايخوض المسلمون فى جدل أيا كانت أهميته ، بينما يناديهم الواقع للانشغال بما هو أنفع وأجدى . وقد مثل الغزالى لهؤلاء بمن يرى جماعة شرفوا على الهلاك من العطش ، وهو قادر على إحيائهم بأن يسقيهم الماء ، ولكنه انصرف إلى تعلم التمريض أو الحجامة !.

— أن يكون المشارك فى الجدل والمناظرة من أهل العلم ، أى صاحب رأى وليس مقلدا لغيره ، حتى إذا ظهر له ضعف رأيه وحجته ، جاز له أن يتركه ، ملتزما بالحق الذى ظهر . أما إذا كان أسير وجهة نظر مسبقة ، عاجزا فى التحول عنها ، فلا جدوى من مناظرته .

ـ ألا تتم المناظرة فى المطلق أو فى الأمور بعيدة الوقوع والاحتمال . وإنما تتم فى مسألة

واقعة أو قريبة الوقوع غالبا . وقد كان هذا دأب الصحابة وشأنهم . وقد وضع الغزالى هذا الشرط بعدما لاحظ أن « المناظرين لايهتمون بانتقاء المسائل التى تعم البلوى بالفتوى فيها ، بل يطلبون الطبوليات التى تسمع ، فيتسع الجدل فيها كيفما كان الأمر » .

– **أن تكون المناظرة بعيدة عن الجمهور وعن أكابر السلاطين** . « فإن الخلوة أجمع للفهم وأحرى بصفاء الذهن والفكر ودرك الحق . وفى حضور الجمع مايحرك دواعى الرياء ، ويوجب الحرص على نصرة كل واحد نفسه ، محقا كان أم مبطلا » .

– **أن يكون المحاور فى طلب الحق كناشد ضالة ، لايفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه** ، ويرى فى رفيقه معينا لاخصما . (بتصرف فى الصياغة ـ ص ٤١ ـ ٤٣) .

إن استحضار هذه الشروط والضوابط ، وقياس حواراتنا ومناظراتنا عليها ، كفيل بكشف القيمة التى تمثلها تلك الحوارات التى تطل علينا أو نستدرج إليها . سواء من حيث انشغالنا عن الفروض العينية التى تمثل التزاما شخصيا لكل منا ، إلى فروض كفائية يمكن أن يقوم بها غيرنا . أو من حيث تورطنا فى الجدل حول القضايا الهامشية ، مما يلهى الناس ويصرف انتباههم عن مشكلاتهم الحقيقية أو المصيرية . أما حواراتنا التى تتم فى المطلق ، فى الغيب أو فى افتراضاتنا البعيدة ، فلعلها مازالت ماثلة فى أذهاننا ، وما حديث القيامة منا ببعيد .

أما استحضارنا لصفحات التاريخ ووقائعه . فأحسبه مفيدا لنا فى الإجابة على السؤال الكبير : لماذا يتدنى مستوى الحوار ، حتى يتحول الخطاب فيه إما إلى رصاصات فارغة أو رصاصات طائشة ؟.

ونحن لانريد أن يكرر التاريخ نفسه . حيث يدور الفلك دورته ، ويمضى ركب العالم محققا قفزاته إلى الأمام عاما بعد عام ، ونحن قابعون فى أماكننا نطلق على اللاهدف ، تلك الرصاصات الفارغة أو الطائشة .

لانريد أن نكرر تلك المشاهد المحزنة التى ثبتت فى حقنا الذهول والغيبوبة المستمرة عن الواقع . وهو مايذكره الباحث الهندى وحيد الدين خان بحسرة ، فى مؤلفه « واقعنا ومستقبلنا فى ضوء الإسلام » مستعرضا شريطا مفجعا من سجلات التاريخ ، عندما وصل البرتغالى فاسكو دى جاما إلى جنوب الهند ، عن طريق رأس الرجاء الصالح ، مبتدئا مسلسل تقويض وتفتيت عالم الإسلام فى آخر القرن الخامس عشر ، ولم ينتبه مسلمو الهند إلى زحفه ، لأنهم كانوا « يطوفون فى عالمهم الروحانى ، ويتجادلون حول وحدة

الوجود » !ـ وعندما كان العالم يتجه إلى ثورة الطباعة فى آخر القرن الثامن عشر ، بينما عالمنا مشغول بالحرب على البدع ، من زيارة القبور إلى تدخين السجائر ! (ص ١٨٢) .

لقد نعى أحد الفقهاء اللبنانيين ـ السيد محسن الأمين ـ على أهل المشرق أنهم ظلوا يتعاركون حول الخلافة ، حتى دارت الدائرة على الجميع ، وأصبح « الخليفة » هو المفوض السامى الفرنسى !ـ وقالها أحد شيوخنا المصريين ـ عبد العزيز البشرى ـ إننا مازلنا نختلف حول غسل أو مسح القدم ، حتى أصبحنا لانملك من وجه الأرض موضع قدم !.

ألا ترون أننا مازلنا ماضين على الطريق ذاته ، بإصرار مدهش على الهروب من الواقع . وخوض معارك نقطة الصفر ؟!.

هـذا الذهـول القـومى

من مصادفات الأقدار وسخرياتها ، أنه بينما كنا نتحدث فى بلادنا عن الجن ، فإن مؤتمرا علميا محترما لأهل الاقتصاد انعقد فى استراليا هذا الشهر لبحث مسألة العفاريت ! .

ورغم التشابه الظاهر فى العنوان ، فإن الموضوع كان مختلفا ، بل متناقضا تماما . فنحن هنا كنا نتحدث فى الغيب والوهم . وهم هناك كانوا يبحثون أحدث تطورات وتحديات عالم الحقيقة . كنا قاعدين نلوك أقوال السلف ومرويات الخلف . وننقب فى الموروث عن الأساطير والخرافات . بينما هم تنادوا وركضوا إلى آخر الدنيا ، مستنفرين وعيهم وخبراتهم العلمية ، لمواجهة خطر صاعد يهدد صناعتهم وبضاعتهم ومستقبلهم .

إذ لم تكن « العفاريت الصغيرة » هكذا أسمتها أبحاث المؤتمر سوى تلك الدول الوليدة التى اقتحمت عالم الصناعة فى السنوات الأخيرة ، بهمم مذهلة وقدرات بشرية عملاقة ، فتحولت بسرعة إلى منافس قوى وعنيد للدول الصناعية الكبرى . وكان فى مقدمة تلك الدول « العفاريت » كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونج كونج وتايلاند وبعضها لايتجاوز فى التعداد حجم سكان حى شبرا فى القاهرة ، بينما لايتجاوز فى الميلاد إمارتى عجمان والفجيرة ! .

هؤلاء « العفاريت » بسبيل نقل عرش الصناعة من أوروبا والولايات المتحدة واليابان إلى الجزر الصغيرة المتناثرة على الشاطئ الآسيوى . أى أنهم كادوا يفعلون فى زماننا مافعله جن سليمان ، الذين نقلوا إلى حضرته عرش بلقيس فى لمح البصر ، كما يشير القصص القرآنى . حتى أنه مامن صناعة ذات قيمة ظهرت فى تلك الدول الكبرى ، إلا ونقلها أولئك العفاريت ــ أيضا ــ فى لمح البصر . وما انفك كل واحد منهم يردد على مسامع جمهور المستهلكين فى العالم ، مقولة جن سليمان : أنا آتيك بها ! .

الأمر يدعونا إلى الحزن والخجل . ليس فقط بسبب ماصار إليه موقع كل منا ـ قولا وعملا ـ فى خريطة الحاضر . ولكن أيضا مما يمكن أن يأتى به المستقبل ، إذا استمرت مسيرة كل طرف فى الاتجاه الذى تخيره وانحاز إليه . فحققنا نحن قفزاتنا وإنجازاتنا فى عالم الغيب ، وفازوا هم بالتفوق والصدارة فى عالم الشهادة .

هذا الشعور بالحزن والخجل ذاته ، يستشعره المرء عندما يتابع التقارير التى بدأت تخرج أخيرا من بوخارست ، عن الإجراءات الحازمة التى اتخذتها رومانيا للخلاص من كافة ديونها الخارجية (١٤ بليون دولار) ، مع حلول عام ١٩٩٠ . وكان آخر هذه التقارير مانشر فى « الأهرام » حول تعبئة الأمة لرد مهانة العجز عن سداد مديونية الآخرين . وكيف انعكس ذلك على سياسة استهلاك الكهرباء والغاز والمياه والنفط والاستيراد والتصدير ، حتى خفَّت الإضاءة فى الشوارع والمتاجر . وباتت المياه تقطع كل يوم فى ساعات معلومة . ولم يعد الإرسال التليفزيونى ـ غير الملون ـ يتجاوز ساعتين فقط كل مساء . وعلى الجملة ، فقد تحولت رومانيا إلى « ورشة عمل » لها هدف محدد ، موقوت الإنجاز فى أجل محدد . بحيث أن الكل بات يعيش الأزمة ، والكل بات له دوره فى حلها . بالجهد أو بالعزم .

وعلى أهمية هذا البعد وقيمته ، فإن الأهم من الجدية والحزم فى إنجاز الهدف المنشود ، هو الأسلوب الذى يربى عليه الناس . والرسالة التى تحملها هذه الإجراءات إلى كل فرد فى المجتمع ، بصورة ترسى فى أعماقه قيما معينة ، تنطبع بالضرورة على سلوكه الخاص .

بنفس المقدار ، فإن التطابق بين الأصل والصورة فى حياة الناس ، له مردوده وتأثيره بالغ الأهمية . إذ يستطيع القادم أن يرى حقيقة المجتمع عندما يطالع صورته ، التى تقدم خالية من التدليس والتزوير . فمن أول نظرة يدرك القادم أن هذا بلد يعيش أزمته على السطح وفى القاع ، ويسعى بصرامة وشجاعة ـ فى العلن ـ لتجاوز هذه الأزمة . بمزيد من العمل والعرق وشد الأحزمة على البطون ، وليس بمزيد من الاستدانة والركض وراء الهبات التى يقدمها الآخرون ، واعتبار الصدقات إنجازات وانتصارات ، تقام لأجلها الأفراح والليالى الملاح ! .

* * *

ينتاب المرء منا ذلك الشعور بالحزن والخجل ، عندما يرتد ببصره إلى واقعنا ، حيث التناقض بيِّن والهوة واسعة بين الأصل والصورة فى حياتنا ، حتى أننا لانبالغ إذا قلنا إنه لم

يعد بيننا من يعيش حقيقته ، لا على المستوى الفردى ولا على المستوى الجماعى . لا فى السطح ولا فى القاع .

فمن يطالع صورنا ، كما هى مرسومة أو مطبوعة على جدران وواجهات مجتمعنا ، لايخطر على باله أن وراء هذه الجدران وتلك الواجهات اللامعة والباذخة ، واقعا مأزوما ، يعانى من أمراض التخلف والهزيمة . ويعيش عالة على الدنيا فى مأكله وملبسه وسلاحه ، بينما تمسك الديون بخناقه ، ربما لخمسة أجيال مقبلة من سلالته ، على الأقل !.

نحن نسمع بالأزمة ولانعيشها ، والذين يعانون منها لم يبلغهم بعد أنهم مطالبون بالمشاركة فى مسئولية حلها . لم توجه إليهم دعوة بهذا الخصوص . لاصراحة ولاضمنا ، بل لم يبلغهم بعد ـ بشواهد عملية ومقنعة ـ أن هناك هدفا وطنيا أو قوميا بهذا المضمون مطروحا على الكافة ، ومأخوذا بما يستحقه من صرامة وجد .

وبينما الرسالة المعلنة على مختلف جدران وواجهات مجتمعنا محملة بإشارات رفع التكليف عن الناس ، وإعفائهم من مسئولية المشاركة فى العبء والغرم ، فإن الرسائل الأخرى المتوالية ، المبثوثة على مختلف موجات الخطاب العام ، تحمل دعوات مستمرة لمزيد من الاستهلاك ، ومزيد من التنافس على اللذائذ والمغريات ومختلف مظاهر الأبهة والوجاهة .

تردد تلك الرسائل بفصيح اللسان وصريح العبارة مثلنا الشعبى التعيس : احينى اليوم وأمتنى غدا . أو قرينه الذى يقول : اصرف مافى الجيب يأتيك مافى الغيب !.

خذ مثلا قضية فى خطورة مياه النيل ، التى هى مصدر الرى والشرب والطاقة . فى السنوات الأخيرة بدأ الخبراء يحذرون من انخفاض منسوب المياه ، بسبب شح الأمطار الذى سبب كارثة الجفاف فى العديد من الدول الأفريقية . بدءوا ينبهون إلى أن مصر بدورها باتت مهددة فى مياهها ، وأن الاقتصاد فى استهلاك المياه مطلوب بإلحاح ، تحسبا لخطر قد يحيق بالأمة ، لسنوات عجاف ، لا يعلم إلا الله أثرها أو مداها .

ورغم أنها مسألة قياس وحقائق علمية لامجال للاجتهاد فيها ، فإننا لم نعدم مسئولا فى وزارة الرى ، من خريجى مدرسة « احينى اليوم » و «اصرف مافى الجيب » ، يطلع علينا معلنا على الكافة أن « كله تمام » ، وأنه ليس هناك خطر ولايحزنون !،

وأكثر من ذلك فإن الحملات التى كان التليفزيون يبثها لترشيد استهلاك المياه ، ودعوة الناس إلى مجرد إغلاق الصنابير (وهو الأصل الذى لايحتاج إلى دعوة) ، هذه الحملات تصاب بالسكتة القلبية ، وتتوقف فجأة !.

وحتى تكتمل الصورة ، فإن الأمر لايتوقف عند ذلك الحد ، ولكن تطلع علينا

الصحف بأخبار نوافير المياه التى يتم إنشاؤها فى إطار عمليات التجميل وتحسبا للأفراح والليالى الملاح !.

هل رأيتم ذهولا أو غيبوبة بهذا القدر ؟؟.

وماجرى بشأن المياه تكرر فى الكهرباء . وإن لم يقل لنا وزير الكهرباء أن «كله تمام» ، ولوح أمام الجميع فى مناسبات عدة بمختلف إشارات التحذير والخطر ، من رايات حمراء وسوداء ، إلا أنه كان يتحدث فيما يبدو من باب إبراء الذمة والإعذار أمام الله . لأن الصيحات لم تترجم إلى إجراءات ، وإنما حدث العكس ، فقد أنشأ التليفزيون قناة ثالثة ، وصرنا نتباهى بأن إرسالنا يغطى ثلاثة أرباع النهار ويمتد حتى منتصف الليل . وفى الأحداث الدولية « الخطيرة » ـ مثل مباريات كأس العالم فى كرة القدم أو التنس ـ فإن الإرسال يستأنف فى أى ساعة من ساعات الليل ، قبل الفجر أو بعده (دعك من المبالغ الضخمة التى تدفع بالعملات الصعبة التى نستدينها مقابل كل دقيقة من النقل بالأقمار الصناعية) .

إذا تتبعنا شريط الصور للمجالات الأخرى فسوف نجد الموقف واحدا ، وإن بدا الوضع مختلفا . وهو أننا أمة لاتعيش أزمتها ، ولا تقدم نفسها على حقيقتها ، وبالتالى فإنه لم تتوفر لها بعد الجدية أو العزم المطلوبان للخروج من النفق المظلم .

وإن شئنا مزيدا من المصارحة ، فقد نقول إن تلك الصور التى يطالعها الناس على جدران مجتمعنا وواجهاته تظل محملة برسالة أخرى تقول للجميع إن أوان العمل الجاد لم يحن بعد ، بالتالى فلا كلام ولا سلام ، مما يصب فى مجرى رفع التكليف عن الخلق . وإعفائهم من عبء المشاركة وهم المسئولية .

اذهب إلى أى مرفق ، وارقب من فيه ، وحبذا لو كانت لك مصلحة يراد انجازها . سوف تتبين بعد وقت قصير أن تلك الرسالة قد سلمت إلى كل واحد بعلم الوصول . وأن مضمونها هو أكثر ما استقر فى وعى القاعدين أو العاملين . سوف تتبين أيضا أن كلمة الإنجاز قد سقطت من مفردات الخطاب . ولحقت بكلمة أو قيمة مندثرة اسمها « الإتقان » ! .

وإذا أرجعت البصر مرة ثانية فسوف تكتشف أننا نتعايش مع حالة فصام مدهشة ـ مروعة فى الواقع ـ بين الأصل والصورة . وأن المسافة بين الكائن والمطلوب ـ وليس ما ينبغى أن يكون ـ كالمسافة بين السماء والأرض . وأن الصور التى تقدم لنا وتعرض فى الأطر المذهبة والمنيرة تشهد علينا بالتدليس والتزوير ! .

لقد أخذنا على بعض المتدينين ، ومن بعدهم المثقفين ، انفصالهم عن الواقع فى كتابات سابقة . ولكن بات حقا علينا أن ننبه إلى أن الكل متورط فيما هو أسوأ وأمر . إذ أننا جميعا شركاء فى الذهول عن واقعنا والانفصال عنه شركاء بالقول أو بالفعل أو بالصمت برضانا أو رغما عنا .

ولئن كان الأولون يفسدون خلايا معينة فى جسم المجتمع ، فإن ذلك الذهول العام يهدد الجسم كله . فلسنا بإزاء جماعة من المتطرفين أو المغيبين ، أو فريق من الكتاب والأكاديميين . ولكننا نتحدث عن أمة بأسرها ذاهلة عن حقيقتها ومصيرها . خرجت من التاريخ منذ قرنين على الأقل ، وصار سلطانها الجغرافى محل نظر ، بعدما تفتت واحتلت إسرائيل البعض الآخر ، ودخل البعض الثالث فى نفوذ وهيمنة الدول الكبرى !.

ما العمل ؟.

السؤال يؤرق ضمير وعقل هذه الأمة ، منذ عقود الإفاقة أو الصدمة . ويؤرخ لها بمرحلة تحلل الإمبراطورية العثمانية فى القرن الثامن عشر ، الذى شهد أول غزو « رومى » لبلاد المسلمين ، متمثلا فى احتلال نابليون بونابرت لمصر فى سنة ١٧٩٨ . وهو ما عمق الإحساس بالفجوة بين عالمنا وعالم الغرب المتقدم ، وقد عبر عن ذلك الشعور شيخ الأزهر آنذاك ـ الشيخ حسن العطار ـ عندما عقدت الدهشة لسانه ، إزاء الأعاجيب التى أتى بها علماء الحملة الفرنسية ، فقال : إن بلادنا لابد أن تتغير ، ويتجدد بها من العلوم والمعارف ماليس فيها. ووقف على الأرضية ذاتها تلميذه رفاعة الطهطاوى ، الذى كتب بعد ربع قرن ملحا على إيقاظ سائر أمم الإسلام من « نوم الغفلة » .. كى يبحثوا عن العلوم البرانية ، والفنون والصنائع ، وهى التى كمالها ببلاد الافرنج ثابت وشائع » .

كان الصوت العالى وقتذاك ينطلق من أن مفتاح النهضة فى تقنيات الغرب ومختلف « نظامات الفرنجة » . على حد تعبير البعض . فى القرن التاسع عشر برز عنصر آخر فى النهضة المنشودة هو الاستقلال والحرية وقد بشر به جمال الدين الأفغانى ، وحارب من أجله طويلا فى مصر والهند وتركيا ، وحمل اللواء من بعده محمد عبده ورشيد رضا والكواكبى ، الذى أعلن حربه على الظلام والتخلف بكتابه الشهير « طبائع الاستبداد » . وفيه مضى على طريق ابن خلدون ، عندما ذكر فى « المقدمة » أن الظلم مؤذن بفساد العمران » . إذ خصص الكواكبى فصلا من كتابه للاستبداد والترق ، لفت الانتباه فيه إلى أن الاستبداد « يقلب السير من الترق إلى الانحطاط . من التقدم إلى التأخر ، من النماء إلى الفناء » . وذهب إلى أن الاستبداد قد يحول سير الأمة « من طلب الترق إلى طلب التسفل ، بحيث لو

دفعت إلى الرفعة لأبت وتألمت ، كما يتألم الأجهر . من النور وإذا ألزمت الحرية تشق ، وربما تفنى كالبهائم الأهلية إذا أطلق سراحها وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق، يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة ، فلا ينفك عنها حتى تموت ، ويموت هو بموتها » (ص ـ ١٣٣) .

وكان الكواكبى هو الذى شخص مرض الأمة فيما أسماه « الفتور عام » الذى أصابها . فسرب إليها التخلف والانحطاط والعزوف عن الترقى والأخذ بأسباب النهضة .

وعندما دخلنا إلى القرن العشرين كانت قضية الاستقلال السياسى والإفلات من قبضة الاحتلال الأجنبى هما الشاغل الأول لكافة التيارات الفكرية والسياسية، من ليبرالية إلى إسلامية أو يسارية ، بينما ظلت تقنيات الغرب « ونظاماته » هى النموذج المطروح لتحقيق النهضة .

ورغم أن ثورة يوليو المصرية كانت تدور أساسا فى فلك المشروع الغربى للنهضة ، إلا أنه يظل يحسب لها أنها عمقت الشعور بالاستقلال والخصوصية العربية ، التى كانت حاجزا طبيعيا وتلقائيا يحول دون « الذوبان » فى المشروع الغربى ، وإن كان لايمنع التأثر والاحتذاء .

وأيا كانت المآخذ التى تحسب على جهود الإحياء الإسلامى ، إلا أنه يظل يحسب لها أنها طرحت البديل الذى يمكن أن يترجم هذه الخصوصية ، ويقيم مشروعا للنهضة موازيا ـ وإن لم يكن منافسا حتى الآن ـ للمشروع الغربى .

* * *

والبديل الذى أعنيه لاينصرف معناه إلى الخطط والبرامج ، وغير ذلك مما قد يتعدد فيه الاجتهاد ويطول الجدل . ولكن أتحدث عن الأساس النظرى أو الفلسفى لمشروع النهضة ، الذى يقوم على عناصر عدة ، فى مقدمتها :

ـ أن الإنسان لم يخلق عبثا ـ بالنص القرآنى ـ ولكنه مخلوق مكلف ، له رسالة يتعبد بها لله سبحانه وتعالى . فهو خليفته فى عمارة الأرض . وحتى يباشر هذه الخلافة على النحو المطلوب ، فقد سخرت له السموات والأرض . وتعين عليه أن يوظف ماسخر له ، وأن يسعى فى مناكبها ، لينهض بالرسالة التى جهل بها .

ـ أنه لاسبيل للتحلل من هذه الرسالة ، إذ هى مبرر خلق الإنسان ، حيث أن الاستخلاف عن الله سبحانه هو أول ماذكر فى البيان الإلهى الذى أشار إلى ذلك الحدث

الكونى الهام وفى القرآن الكريم خطاب من الله إلى الملائكة ـ فى المبتدأ ـ يعلن فيه : إنى جاعل فى الأرض خليفة (البقرة ـ ٣٠) .

– بالتالى ، فإن الإنسان إذا لم يمكن من أداء هذه الرسالة حيث يكون ، فعليه إن كان قادرا أن يسيح فى الأرض ، وأن يهاجر ليظل على التزامه ومسئوليته . وهو محاسب أمام الله على ذلك ، وينبغى ألا يتعلل بالضعف وقلة الحيلة . وهذا ماتنص عليه الآية **٩٧** من سورة النساء . التى تلحق بها آية أخرى تحث الناس على أن يضربوا فى الأرض ، وألا يستسلموا للقعود والعجز ، فتقول : ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيراً وسعة .. (النساء ـ ١٠٠) .

– التكليف بهذه الصورة ليس موجها إلى فريق دون فريق ، ولكنه ملزم لكل إنسان مهما كان موقعه ، بناء على عموم التوجيهات القرآنية من ناحية ، وإعمالا لواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من ناحية ثانية . وهذا الواجب بدوره ملزم لكل مسلم . بالمواصفات والضوابط الشرعية المقررة .

– بناء على ذلك . فإن عمارة الأرض ـ سمِّها التقدم إن شئت ـ تظل واجبا شرعيا ، وليس خيارا مطروحا على العقل المسلم ، ينحاز إليه أو يعرض عنه . إذ ليس لأحد أن يتدنى بالتكليف ليصبح فى مرتبة البدائل والخيارات ، التى يقوم الانتقاء بينها على التطوع والاقتناعات المتغيرة .

– ولأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ـ كما تقول القاعدة الشرعية والمنطقية ـ فإن اعتبار التقدم واجبا شرعيا ، فإن الأخذ بأسبابه والتمكن من وسائله ووسائطه يحتلان ذات المرتبة من الإلزام والوجوب . وفى هذا الصدد فإن الحكمة ـ أيا كانت صورتها أو منابعها ـ تظل ضالة المؤمن ، ويظل هو أولى الناس بها ، بحكم رسالته وتكليفه .

– إن التقدم تسرى عليه سنن الله فى الكون . فهو لايهبط على أحد من السماء ، مهما كان ورعهم وتبتلهم ، ولا يوهب لأمة بالمجان . ولكن يفوز به من يجهد نفسه فى حيازة أسبابه . ومالم يغير الناس من أنفسهم ، ويشقوا طريقهم بسواعدهم وأظافرهم ، فإن الله سبحانه لن يغير من أمرهم شيئا ، ولن ينقلهم قيد أنملة من الموقع الذى اختاروه لأنفسهم . إذ أن نصر الله للمؤمنين معلق على شرط أساسى ومبدئى . هو أن يبادر المؤمنون أنفسهم إلى نصرة الله ، بطاعته والالتزام بأوامره ونواهيه وتكاليفه .

– فى نهاية الأمر ، فإن الجميع محاسب أمام الله يوم الدين . حيث تعرض نتيجة التكليف والامتحان على الموازين القسط ، ويصدر الناس أشتاتا ليروا أعمالهم . فمن يعمل

مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره . فالتقدم المنشود لايؤتى ثماره رخاء وعمارة فى الدنيا فقط ، ولكن له ثوابه المرصود عند الله أيضا . والقعود والعجز فى المفهوم الإسلامى لايقفان عند حدود التخلف والانحطاط ، ولكنهما يدفعان بأصحابهما ساعة الحساب إلى عذاب الله وبئس المصير .

* * *

من حق كل أحد أن يسأل : ماذا جرى إذن ؟.

للسؤال رد وحيد من شقين . أولها أن سنن الله مضت فى الأرض . فمن حاز أسباب التقدم فاز به ومن سار على الدرب وصل . وثانيهما أن الوعى بالتكليف أصابه التخريب والإهدار من جراء عوامل كثيرة ، بعضها خلفته عصور الانحطاط ، وبعضها أثمرته جهود حصار الدين وتشويه التدين ، بفصله عن الحياة وحبسه فى المساجد حينا ، وبمسخ تعاليمه على أيدى من يقدمونه حينا آخر .

وللدقة والإنصاف ، فإن إهدار الوعى بالتكليف جاء مواكبا لمرحلة إخراج الخيار الإسلامى من البدائل المطروحة لتحقيق النهضة وبلوغ التقدم المنشود . إذ منذ شغلنا بالبحث عن الدواء فى صيدلية الحضارة الغربية ـ بتعبير مالك بن نبى ـ فإننا أدرنا ظهرنا تلقائيا إلى ما نملكه فى خزائننا . حتى جاز لنا أن نقول ـ بعد قرنين من الزمان ـ إننا لم نتمكن مما عندهم ، كما أننا لم نحاول توظيف أو استثمار ماعندنا .

وعندما كان المسلمون على وعى بالتكليف المنوط بهم . كان العلم عندهم واحدا . إذ كان الدين عندهم يعنى إجادة مختلف فنون الحياة، وكان التقدم قرين التعبد. وعندما بدأ الخلل يتسرب إلى الواقع الإسلامى، اختلت النظرة، فبدءوا يفرقون بين العلوم العقلية والنقلية ، مما سرب ريح التفرقة بين الدين والواقع . وفى عصور الانحطاط والتفسخ أضيف إلى العقل والنقل أمر آخر ، أطلق عليه ذو النون المصرى ـ المتصوف المثير للجدل ـ اسم « الكشف » . الذى كان بمثابة منحى جديد فى معارف الإنسان ، لاعلاقة له لابالعقل ولا بالنقل . وإنما يقوم أساسا على مايسمى بالمعرفة القلبية والوجدانية أو الجوانية . إذ بمقتضاه يخرج الإنسان من النواميس والقوانين والسنن التى تحكم الكون ، ليحلق فى فلك خاص به ، هائما أو نائما ، لافرق !.

إننا بحاجة ملحة لأن نرد أمورا كثيرا إلى نصابها ، لنصحح خللا فادحا أصاب حياتنا العقلية والنفسية على مر سنوات طويلة من التقهقر والخذلان .

ورغم أن الأمر أعقد من أن يعالج فى أسطر قليلة ، وأكبر أن يتصدى له فرد أيا كانت قدرته ، إلا إذا جاز لمثلى أن يمضى فى حواره وتصوره ، فقد أقول إن الوقت قد حان لكى نحسم المنطلق فى خيارات التقدم المتاحة أمامنا . وأزعم أنه فى ظل تنامى المد الإسلامى الذى تتسارع خطاه أمام ناظرينا ، فإن الفرصة متاحة لنا ، لكى نرشد هذا المد ونستثمره . بحيث يصبح خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الخلف وسبيلا إلى التقدم لا تكريسا للتخلف والتواكل .

بوسعنا أن نستخلص من هذا المد دعوة إلى عودة الوعى الغائب ، ورد الاعتبار إلى العديد من القيم الإيجابية التى مسخت وأهدرت ، وطردتها « العملات الرديئة » التى أغرقت أسواقنا .

وربما كان إحياء الشعور بالتكليف ، واعتبار الإعمار والإنجاز واجبا شرعيا وفرض عين على كل مؤمن فى هذا الزمن ، فى مقدمة السبل التى قد نستطيع بها أن نحيى الموات الذى ران على قلوب بغير حصر ، فأصاب حياتنا بالجدب والعقم ، ووصم واقعنا بعار التخلف والعجز .

والوعى بذلك لايطالب به عامة الناس وحدهم ، ولكن من يقودونهم ويوجهونهم ، فيرجحون قيمة على أخرى ، ويضربون المثل الواجب الاحتذاء والتقليد ، هؤلاء هم الأولى بالخطاب فى هذا المقام .

فتربية الناس على مثل هذه القيم شىء مهم ، ولكن المثل التى يطالعونها أمام ناظريهم أهم . لأن صلاح أمر القاطرة ، كفيل بتأمين مسيرة المقطورة !.

عن الحكم بما أنزل الله

انفتح ملف الحكم الإسلامى عندما كتبت قائلا إن الدفاع عن الحرية والديمقراطية هو قضية الساعة ، ومفتاح كل حل ، حتى الحل الإسلامى ، إن الحديث عن البيعة والإمامة فى الظروف الراهنة ترف لانحتمله ولغو ننكره ... ما إن قرئ هذا الكلام حتى لاحقتنى التساؤلات والاتهامات . الذين يحسنون الظن بى تساءلوا واستفسروا ، وآخرون نصبوا محاكم مستعجلة ، وأصدروا أحكامهم بالإدانة ، وإن لم يبلغنى نبأ العقوبة بعد !.

ولست هنا بصدد تسجيل مرافعة للدفاع ، ليس فقط لأن الغمز والاتهام باتا من أدب الحوار فى مدارسنا الفكرية والسياسية المعاصرة ، ولكن أيضا لأن من هم أعظم منى شأنا ألصقت بهم تهم أشنع مما أصابنى ، فإذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية قد اتهم بالزندقة ، فإن مثلى لابد وأن يحمد الله ويشكره ، ويقبل يده ظهرا بكف ، إذا نسب إليه مجرد الابتداع أو العلمنة !.

وما كان لى أن أعود إلى الموضوع لولا أننى وجدت فى رسائل الذين استفسروا وفى دعاوى الذين اتهموا أمورا جديرة بالمناقشة . بعضها يتصل بمخاوف بعض الإسلاميين ، وبعضها يعكس عللا والتباسات تعانى منها قطاعات عريضة من تلك الأجيال الإسلامية الصاعدة ، ممن لقنوا بأن الحكم هو القضية وأن الشريعة مجموعة قوانين ، وأن الديمقراطية من منتجات بلاد الكفر !.

ولست أخفى أننى انتهزتها فرصة لأطرح للمناقشة تصورا فى مسألة الحكم أو تطبيق الشريعة ، وهى القضية التى باتت تحتل أولوية قصوى عند مختلف الكوادر الإسلامية ، فضلا عن أنها باتت محل إجماع كافة المتدينين فى زماننا .

* * *

إن أكثر مايثير الانزعاج والقلق حقا ، هو تلك الخصومة يكنها كثير من المتدينين لفكرة الديمقراطية . وهى خصومة ليست مقصورة على بعض الشباب الذى لم ينل حظه الكافى من المعرفة أو الدراية ، ولكنها تمتد للأسف لتشمل بعضا من الدعاة والمفكرين الإسلاميين . وأكثر ما يؤخذ على فكرة الديمقراطية عند هؤلاء أنها أولا فكرة غربية ، ثم أنها تعنى حاكمية البشر ، وليس حاكمية الله سبحانه وتعالى ، بحيث لاتكون هناك ضوابط للممارسة باستثناء قاعدة الأغلبية . وهو الأمر الذى أدى إلى إباحة الشذوذ الجنسى بموافقات برلمانية فى بعض الدول الأوروبية . (هذا المثل ـ بالمناسبة ـ يرد فى كل نقد « إسلامى » للديمقراطية) .

ونحن نقر ابتداء بأننا لانطرح الديمقراطية بديلا عن الشورى ـ ثم إننا نرى فى كلمة الشورى تعبيرا أصدق عن انتمائنا وعقديتنا وهويتنا الفكرية ـ وفوق ذلك فإننا نعتبر أن محيط الشورى أوسع من المحيط الذى تحمل به كلمة الديمقراطية ـ بالتالى فإننا نعد الشورى هى الوضع الأفضل للممارسة السياسية فى الواقع الإسلامى ، لكننا لانناصر الديمقراطية ، وإنما نعتبرها فى مقام المفضول . بحيث إذا لم تتح الفرصة . لإقامة مجتمع الشورى ـ لأية أسباب موضوعية ـ فإننا ننحاز على الفور إلى جانب الديمقراطية . باعتبار أن المفضول هو الأجدر بالإحلال إذا غاب الأفضل .

ولسنا نعرف لماذا يفترض دائما أن انحياز نفر من المسلمين إلى الديمقراطية يعنى بالضرورة تخليهم عن الالتزام بشريعة الله ، أو قبولهم للاعتراف بشرعية الشذوذ الجنسى ؟ ! .. ولماذا لايتصور البعض أننا نقف إلى جوار الديمقراطية فى حدود الالتزام بشريعة الله وقيم الإسلام ؟ .

ثم إننا نستغرب موقف الذين يقولون « إما الشورى وإلا فلا » ، الأمر الذى يسلمنا إما إلى الفوضى ، أو إلى الديكتاتورية وحكم الفرد ! .

هذه العقلية هى ذاتها التى رفضت فكرة الدستور فى تجارب سابقة ، بحجة أنه من بدع عالم الكفر ، وأنه يعنى إلغاء دور القرآن الكريم ، كتاب الله ودستور المسلمين الدائم . وهى فكرة ساذجة أو ماكرة أريد بها إطلاق يد الحكام فى أمور الأمة بغير ضابط ولا رابط . حدث ذلك بعد ثورة الدستور فى إيران سنة ١٩٠٦ ، وحدث أسوأ منه فى اليمن إبان ثورة ١٩٤٨ ، فى عهد الإمامة . فى إيران قال بعض العلماء ، لماذا الدستور وعندنا كتاب الله ـ حتى أفتى أحدهم بأن النظام الدستورى ضد الإسلام . بينما فى اليمن روج أعوان الإمام أن دعاة الدستور لايعترفون بكتاب الله ، وينكرون جدوى القرآن وصلاحيته لهذا

الزمان . وصدق البعض هذا الرأى ، حتى صارت كلمة « مدّستر » سبة فى الجبين ، وشتيمة مقذعة تجرح اعتقاد المرء ومكانه بين الناس ، ومما يذكره أحمد الشامى ، أحد رجال الثورة ، فى مذكراته أن الإمام أحمد ، ابن الإمام يحيى الذى قتل فى الثورة ، أراد استنفار القبائل فكتب إليهم يقول إن الثوار أرادوا أن يحل القانون محل شريعة الله ، « ويستبدل القرآن كتاب الله بالدستور ، وتباع اليمن للنصارى » !.

ولم يكن هذا الكلام بطبيعة الحال تعبيرا عن الغيرة على كتاب الله . ولكنه كان ذريعة لاستمرار الحكم الطاغوتى . وهو مانخشى أن يقودنا إليه الذين يعارضون الديمقراطية لأنها من واردات بلاد النصارى ، أو لأنها تهدر حاكمية الله .

هذا الموقف المحزن من الديمقراطية ، استوقف شيخنا محمد الغزالى ، فكتب يقول : لقد شعرت بجزع عندما رأيت بعض الناس يصف الديمقراطية بالكفر . فلما بحثت عما معه لكفالة الجماهير وكبح الاستبداد الفردى ، وجدت عبارات رجراجة ، يمكن إلقاؤها من منبر الوعظ .

ورفضت هذه التهويمات ، فقال لى أحد الأذكياء : لقد وضع الشيخ النبهانى (مؤسس حزب التحرير الإسلامى) دستورا على النحو الذى تريد . نفد له على عجل : لقد قرأته . والفرق بينه وبين الدستور المدنى الذى حكم مصر من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٣ ، بعيد بعيد . إن هذا الدستور الموصوف (بالإسلامى الذى وضعه النبهانى) يحقق من مبادئ الشورى وإحقاق الحق وإبطال الباطل وضمان الحريات والمصالح العامة ١٠٪ ، أما الدستور المستورد المبادئ ، فهو يحقق ٩٠٪ من الأهداف الإسلامية .

وكانت للشيخ الغزالى وقفة مع ماكتبه الأستاذ محمد قطب فى كتابه « التربية الإسلامية » منتقدا الآخذين من الإسلام ومن الاشتراكية ومن الديمقراطية ، وقائلا إن تلك دعاوى زائفة تلتهم الناس فى الجاهلية . والقائلون بمثل هذا « التلبيس » يقول الله فى أمثالهم : « أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ..» آخر الآية ٨٥ من سورة البقرة .

وفى تعقيبه على الأستاذ قطب ، قال الشيخ الغزالى : إن هذا الكلام يحتاج إلى ضوابط . فالديمقراطية ليست دينا يوضع فى صف الإسلام . إنها تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ننظر إليه لنطالع كيف توفرت الكرامة الفردية للمؤيد والمعارض على سواء . وكيف شيدت أسوارا قانونية لمنع الفرد أن يطغى ، ولتشجيع المخالف أن يقول بملء فمه : لا .. لايخشى سجنا ولا اعتقالا .

إنها تنظيم سياسى لايجعل إعلان الحروب مسلاة حاكم متفرعن يطلب المجد لشخصه ، أو إنفاق المال العام هواية متلاف يطيع هواه ، ولايخشى حسابا .

إن الاستبداد كان الغول الذى أكل ديننا ودنيانا ، فهل يحرم على ناشدى الخير للمسلمين أن يقتبسوا بعض النظم والإجراءات التى فعلتها الأمم الأخرى . لما بليت بمثل ما ابتلينا به ؟.

إن الوسائل التى نخدم بها عقائدنا وفضائلنا ، هى جزء من الفكر الإنسانى العام ، لا علاقة له بالغاية المنشودة .. وقد رأينا أصحاب الفلسفات المتناقضة يتناقلون الكثير فى هذا المجال دون حرج ، الحرج كله أن ندع ديننا ، وأن نزهد فى أصوله وقيمه ، إيثارا لوجهة أخرى مجلوبة من الشرق أو الغرب .

إن دولة الخلافة الراشدة اقتبست فى بناء النظام الإسلامى من مواريث الروم والفرس دون غضاضة .... وإذاكنا نستورد من الخارج ثمرات التقدم الصناعى ، وننتفع من خبرات غيرنا فى آفاق الحياة العامة ، فليكن ذلك فى إطار صلب من شرائعنا وشعائرنا .

إن النقل المستنير هو وحده الذى يبصر أدوات النجاح ويقربها ، ويؤسفنى أنه عنصر نادر بين نفر من المشتغلين ، بالقضايا الإسلامية (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ـ ص ١٠٩ ـ ١١٧) .

إننا لانريد أن ننزلق إلى جدل عقيم حول المسميات والعناوين واللافتات ، ونتنازع حول المفاضلة بين الشورى والديمقراطية ، ثم نستهلك طاقتنا فى ذلك الجدل ، ولانفوز بأى منهما . وإذا كان الحد المتفق عليه هو أننا نرفض أى صورة من صور الاستبداد والحكم الطاغوتى ، وننصر على أن يكون للناس رأيهم فى تقرير مصائرهم وحريتهم فى التعبير عن معاناتهم ومظالمهم ، ونظل فى هذا وذلك ملتزمين بحدود الله وتعاليمه.. إذا كان هذا هو القدر المتفق عليه ، فلتعط الممارسة أى عنوان أو وصف ، بغير حساسيات أو عقد أو خصومات •

بالإضافة إلى ذلك ، فقد أسمح لنفسى بتكرار ماسبق أن قلته ، من أننى أنتمى إلى تيار يرى أنه إذا قدر للتطبيق الإسلامى أن يقوم ، وإذا أردنا له قيامة سوية ومسيرة آمنة ، فليس أمامنا سوى باب الحرية والديمقراطية ندخل منه ونبدأ به . ذلك أنه فى ظل مناخ الحرية المفترض والمنشود ، يمكن أن يوضع الأساس السليم لتجربة التطبيق الإسلامى .

وفى غيبة هذا المناخ ، فإن طريق التطبيق يظل محفوفا بالمزالق والمخاطر ، ولا نستبعد أن يقودنا إلى صورة للاستبداد أسوأ وأخطر مما نعرف من الصور ، باعتبار أنه فى هذه الحالة سيكون متسترا بعباءة النصوص الشرعية .

تحتاج إلى وقفة أيضا مسألة الخلافة التى لاتزال تدغدغ مشاعر قطاعات عريضة من الإسلاميين ، حتى اعتبر إحياؤها مطلبا يحتل الصدارة فى برامج بعض الفصائل (حزب التحرير الإسلامى وجماعة الجهاد المصرية) وكانت الإشارات واضحة فى بعض ما تلقيت من رسائل إلى أن صيغة الخلافة كادت تستقر فى اقتناعات الشباب باعتبارها جزءا من الدين ، واجب الإقامة على تلك الصورة أولا وواجب الإحاطة بهالة من التقديس ثانيا .

ونحن نقدر مشاعر الحنين إلى الخلافة ، ونقر دعوات الداعين باعتبارها شوقا مشروعا إلى استعادة بعض الصفحات المجيدة والجليلة فى التاريخ الإسلامى . لكننا نكرر القول بأن الخلافة ليست هى الصيغة الوحيدة للتطبيق الإسلامى ، وأن الإسلام لم يحدد صيغة معينة فى هذا الصدد ، وإن حدد للحكم أساسا وإطارا . وقد شاءت المقادير أن تختلف طرائق انتخاب أو تنصيب الذين جاءوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العصر الراشدى . كما أن منهم من وصف بأنه خليفة (أبو بكر وعثمان) ومنهم من اعتبر أميرا للمؤمنين (عمر بن الخطاب) ، ومنهم من قدم بحسبانه إماما (على بن أبى طالب) .

إن إقامة الدين وتنفيذ الالتزامات والتكاليف الشرعية مما ينبغى أن تقوم بها سلطة إسلامية . ولم يعن الإسلام بكيفية تولى هذه السلطة للحكم ، ولا باللافتة التى توضع على رأسها إنما عنى بأمرين أولها أن تتبوأ السلطة أو السلطان مقعد الحكم برضى الناس المتمثلة فى بيعة المسلمين ، وأن تباشر السلطة مسئوليتها على أساس من الشورى . أما شكل البيعة وصورتها وصيغة الشورى وتفصيلاتها ، فذلك أمر ترك للمسلمين يصوغونه كيف شاءوا ، حسب مقتضيات المصلحة فى كل مكان وزمان .

يقودنا ذلك إلى قضية الحكم بما أنزل الله وهى أمر دقيق وحساس ، لازمة الالتباس واللغط منذ نزلت الآيات الثلاث فى سورة المائدة التى تصف من لم يحكم بما أنزل الله مرة بالكفر (الآية ٤٤) ومرة بالظلم (٤٥) ومرة بالفسق (٤٧) ، وقد تلقى البعض هذه الآيات ، وتعامل معها من منطلقات متفاوتة . كان أكثرها تطرفا تيارا سارع إلى تكفير كل من لم يحكم بما أنزل الله ، وهو الأكثر شيوعا بين فصائل الإسلاميين . وتيار آخر اعتبر أن هذه الآيات نزلت فى اليهود وليس فى المسلمين ، وبالتالى فإن الرسالة ليست موجهة إليهم . وهو التيار الذى يرى أن الإسلام دعوة دينية وليست نظام حكم ، مثبتا هنا مقولات الشيخ على عبد الرازق القاضى المصرى ـ صاحب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذى صدر فى العشرينيات من القرن الحالى . وهو لم يشر إلى مسألة توجيه آيات الحكم الثلاث إلى اليهود وعدم اختصاص المسلمين بها ، وإنما أصحاب هذه الفكرة هم بعض المحدثين ،

ومنهم فى مصر الدكتور محمد أحد خلف الله ، والمستشار محمد سعيد العشماوى .

وقد أبطل كثيرون مقولة أن الإسلام دين وليس نظاما أو دولة ، وكان فى مقدمة هؤلاء الدكتور محمد ضياء الدين الريس صاحب الكتاب الهام « الإسلام والخلافة » . قال : الدفع بأن الآيات الثلاث نزلت فى اليهود ولاشأن للمسلمين بها ، فتهافته واضح ، لأن لفظ « من » جاء عاما ، وهو من ألفاظ العموم ، فضلا عن خواتيم الآيات أفادت هذا العموم ، مما يدخل المسلمين فى الحكم أيضا . من ناحية ثانية فليس مقبولا عند أى عقل سوى أن يطالب اليهود أو النصارى بضرورة الحكم بما أنزل الله ـ ، على ندرة التكاليف الحياتية فى هاتين الديانتين ، ثم يعفى المسلمون من هذا الإلزام ، وقد جاء دينهم خاتما لرسالات السماء وعاما لتنظيم شئون الخلق فى الدنيا والآخرة .

الفريق الآخر المتبنى لفكرة تكفير من لم يحكم بما أنزل الله ، كان أنشط فى الرد والتعقيب على ما كتبت . باعتبار أن الديمقراطية التى أثبت انحيازى لها ، تعد فى عرف هؤلاء صورة من صور الحكم بغير ما أنزل الله ، إضافة إلى أن الشرعية القائمة فى العالم العربى الآن ، التى دعوت قبلا للعمل من خلالها فى مجال الدعوة الإسلامية وإحداث التغيير المنشود ، هذه الشرعية تقف فى المربع ذاته .

وإزاء توالى الرسائل التى تصم النظم القائمة فى عالمينا العربى والإسلامى بالكفر . استنادا إلى النص القرآنى ، فلست أملك سوى دعوتهم لقراءة متأنية لآراء بعض أعلام فقهائنا ومفسرينا ، ولمناقشة هادئة حول موضوع الحكم فى المنظور الإسلامى .

ذلك أن الحكم عند أهل السنة من الفروع وليس من الأصول (الشيعة الإمامية يعتبرون الإمامة ليست من الأصول) . بالتالى فعدم إقامتها لايعد هدما لركن من أركان الدين ، يخرج المسئول عنه من الملة . فضلا عن أن الحكم فعل وليس اعتقادا . والفعل إن كان مخالفا لما أمر الله به كان معصية ولم يكن كفرا ، إلا إذا كان الفعل بحد ذاته كفرا .

والفعل إما أن يكون مخالفا لما أمر الله به من الأحكام ، أو مخالفا لما أمر الله به من الاعتقاد . والأول يعد معصية ولايرتب كفرا ، إلا إذا جاء نص قطعى الدلالة والثبوت على أنه كفر . فطاعة الوالدين قد أمرنا بالقيام به ، ولايتضمن ذلك أمرا بالاعتقاد ، ولهذا كان عاق الوالدين عاصيا وليس بكافر . بخلاف فعل السجود لله ، الذى أمرنا به على سبيل الاعتقاد ، وأمرنا بالعمل به تبعا لذلك الاعتقاد . لأن أصل العقيدة الإسلامية أن لامعبود إلا الله ، ومن هنا كان القيام بالسجود لغير الله كفرا .

مخالفة أوامر الله إذن لاتكون كفرا إلا إذا كانت مصحوبة بالاعتقاد ، ولما كان الحكم

بغير ما أنزل الله فى بلاد المسلمين مخالفا لأمر العمل وليس مخالفا لأمر الاعتقاد ، كان ترك ما أنزل الله معصية ، ولم يكن كفرا .

إن واقع الحكم بغير ما أنزل الله ليس عمل كفر لسببين : أحدهما أن الشرع لم يقل عنه إنه كفر ، من حيث هو عمل . يؤيد هذا أن بعض الخلفاء المسلمين حين أخذوا البيعة لأولادهم فى حياتهم بالإكراه ، على مرأى ومسمع من بعض الصحابة والعلماء ، وهو حكم بغير ما أنزل الله . ولا نعلم أحدا قال عن هؤلاء إنهم قد كفروا .

والسبب الثانى (الذى أشرنا إليه) هو أن الحكم بغير ما أنزل الله ليس فرعا عن العقيدة الإسلامية كالصلاة والسجود لله والصوم والزكاة ، ولذلك فإنه يدخل فى عداد المعاصى ، ولا يعد عملا يصم مرتكبه بالكفر . (عبد العزيز البدرى ـ الإسلام بين العلماء والحكام ص ٤٠) .

يضعنا ذلك فى مواجهة آيات سورة المائدة التى تقضى إحداها بكفر من لم يحكم بما أنزل الله . ومفتاح فهم هذه الآيات يكمن فى ملابسات نزولها . إذ أنها نزلت فى اليهود الذين ردوا حكم الله فى رجم الزانى المحصن ، وأبدلوه بالجلد . وكان الرد إعلانا عن الاعتقاد بعدم الصلاحية ، وهو أمر يخل بسلامة اعتقادهم فيما أنزله الله . ثم إنهم بدلوا تلك العقوبة وقرروا من جانبهم عقوبة أخرى مغايرة . فكان الرد والتبديل الصريحان من موجبات الحكم بكفرهم .

نقل الطبرى فى تفسيره رواية عن ابن عباس توضح مقتضى حكم هذه الآية على النحو التالى : إن من جحد ما أنزل الله فقد كفر ، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق .

أضاف ابن عباس : فإن قال قائل إن الله عم بالخبر بذلك عن جميع من لم يحكم بما أنزل الله ، فكيف جعلته خاصا. قيل إن الله عم بالخبر بذلك عن قوم كانوا جاحدين بحكم الله الذى حكم بكتابه، فأخبر عنهم أنهم بتركهم الحكم على سبيل ماتركوه كافرون. وكذلك القول فى كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحدا هو بالله كافر.

وقال القرطبى فى تفسيره مانصه: قوله تعالى. ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ، الظالمون الفاسقون ، نزلت كلها فى الكفار . ثبت ذلك فى صحيح مسلم ... أما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب الكبيرة وقيل فيه إضمار، أى من لم يحكم بما أنزل الله رادا للقرآن وجحودا للرسول الكريم فهو كافر. قال ابن مسعود والحسن، إن الآية عامة فى كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار ، أى معتقدا ذلك ومستحلا له فأما من فعل ذلك وهو غير معتقد أنه ارتكب محرما ، فهو من فساق المسلمين ، وأمره

إلى الله ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له .

وقال الرازى فى تفسيره مانصه : قال عكرمة قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله إنما يتناول من أنكر بقلبه وجحد بلسانه . أما من عرف بقلبه كونه حكم الله وأقر بلسانه كونه حكم الله . ثم أتى بما يضاده فهو حاكم بما أنزل الله تعالى ، ولكنه تارك له فعلا . فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية .

وقال البيضاوى فى تفسيره أيضا : ومن لم يحكم بما أنزل الله مستهينا به منكرا له ، فأولئك هم الكافرون لاستهانتهم به ، وتمردهم بأن حكموا بغيره . ولذلك وصفهم بقوله الكافرون الظالمون الفاسقون. فكفرهم لإنكاره وظلمهم بالحكم على خلافه، وفسقهم بالخروج عنه .

وقد زاد ابن القيم الأمر وضوحا فى كتابه « مدارج السالكين » ، عندما قرر أن الكفر نوعان. أكبر وأصغر. الكفر الأكبر هو الموجب للخلود فى النار. والأصغر موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود . وضرب المثل فى الكفر الأصغر بأحاديث عدة منها قوله عليه الصلاة والسلام : اثنتان فى أمتى ، هما بهم كفر : الطعن فى النسب والنياحة ـ وقوله : لاترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض .

كذلك ضرب المثل فى هذا المقام بآية سورة المائدة ، من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون حيث قال ابن عباس إنه : « ليس بكفر ينقل عن الله ... وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر. وكذلك قال طاووس : هو كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق .

وبعدما استعرض الآراء المتعددة فى هذا الصدد ، قال ابن القيم : والصحيح أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين ، الأصغر والأكبر. بحسب حال الحاكم ، فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله فى هذه الواقعة ، وعدل عنه عصيانا مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة ، فهذا كفر أصغر. وإن اعتقد أنه غير واجب ، وأنه مخير فيه ، مع تيقنه أنه حكم الله ، فهذا كفر أكبر ، وإن جهله وأخطأه ، فهذا مخطئ ، له حكم المخطئين .

والقصد ـ أضاف ابن القيم ـ أن المعاصى كلها من نوع الكفر الأصغر ، فإنها ضد الشكر الذى هو العمل بالطاعة .

* * *

نأتى إلى قضية الحكم الإسلامى ، أو الحلم الإسلامى الذى بات يراود الملايين من أبناء

هذه الأمة ، ومن أجله راجت دعوات وسقط ألوف الشهداء وعذب وشرد عشرات الألوف ، خلال العقود الثلاثة الماضية . وهى التجارب التى حركت فكر « المراجعة » الذى نلمسه الآن فى كتابات بعض رموز الحركة الإسلامية فى مصر وسوريا وفلسطين بوجه أخص ، وهو مانرجو أن نتعرض له فى حديث لاحق .

لكن الذى يعنينا فى الأمر أن ندرك بأن لله سننا واجبة الاتباع فى إقامة الدعوات ، التى هى فى الأساس خطاب إلى القلوب والعقول ، ينبنى عليه الإيمان والالتزام الفردى . يعنينا بنفس المقدار أن ننبه أن حكم الله فى الأرض لن يقدر له أن يقوم إلا إذا أقامه كل امرئ فى نفسه . ولست أقصد بالكل جميع المسلمين على إطلاقهم ، ولكن أعنى أن تتوفر لهذه الدعوة قاعدة عريضة يمكن أن تشكل أساسا لإقامة البناء المطلوب . وهو أمر يحتاج إلى وقت ليس بالقصير . لكن إنجاز هذا الشوط يشكل ضرورة حيوية . وعبور هذه المرحلة هو من طبيعة سنن الدعوات . وإذا كان النبى صلى الله عليه وسلم ـ المدعوم بالوحى والذى تجمعت فيه أعظم الشمائل الفردية والخصائص القيادية ـ قد أمضى ثلاثة عشر عاما يربى تلك القاعدة ، التى بها وعلى أكتافها تحقق الحلم منذ أربعة عشر قرنا . وما كان له أن ينجز ما أنجز إلا بعد اجتيازه تلك المرحلة . إذا كان هذا هو شأن صاحب الرسالة وسيد البشر ، فما بالنا نحن ؟! .

ما بال بعضنا يتعجل محاولا تجاوز السنن ولى عجلة التاريخ ، الأمر الذى دفعت بسببه المسيرة الإسلامية الكثير ونزفت الكثير؟.

مابال بعضنا يسارع إلى التعلق بمختلف المحاولات الزائفة التى تمسحت بالتطبيق الإسلامى ، مستخدمة الأقنعة والرقع وأشكالا خداعة من الألوان واللافتات والمظاهر.. وهى محاولات شوهت الإسلام وأساءت إليه بأكثر مما شوهه وآذاه أعداؤه ؟.

ليكن الحكم الإسلامى هدفا للمسيرة وليس مبتدأها . ولتكن قضيتنا الراهنة هى إقامة حكم الله فى أعماق المسلمين ، بتربية قويمة وحث دائب على الالتزام بأدب الإسلام وخلقه ومقاصده . وسعى مستمر لترجمة الحضور الإسلامى على مستوى القاعدة وبين الناس .

لقد قيل فى جيل السلف إن الواحد منهم كان يعادل أمة من الناس . ونحن نريد من المخلصين للعمل الإسلامى فى زماننا أن يصير الواحد منهم دولة بين جماعته وأقرانه .

منذ أكثر من ستين عاما ، استولى الشيوعيون على السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، وما زالوا يعلنون بأن الشيوعية لم تتحقق بعد ، وأنهم فقط ماضون على الطريق الموصل إليها .

لماذا لايكون شعارنا « نحو حكم إسلامى » ، انطلاقا من إدراك حقيقة أن بلوغ هذا

الهدف دونه أشواط عدة ، علينا أن نقطعها أولا ، عبر مختلف المسارات ، وبمختلف الأساليب والمناهج بحيث تتسع صدورنا لكل نبت خيرٍّ يزرع ، وكل إجراء تصحيحى يتخذ ، فكل بناء قويم يرسى أساسه ، بحسبان ذلك كله خطى على الطريق ، تقرب الأشواط ، وتصب فى وعاء الهدف المرتجى .

إن حقيقة آجلة ، خير من وهم عاجل . واليقين القادم ، أفضل بكثير من أى شك قائم والذين يسارعون إلى رفع اللافتات وصك الأختام الإسلامية على أبنية هشة وقواعد معوجة أو فارغة ، يصنعون وهما ويدفعون الكثيرين إلى الشك فى جدارة الحل الإسلامى أو جدواه .

وهى مفارقة مدهشة أن يكون جند الله ودعاته ، فى مقدمة الذين يفتقدون إلى الوعى الكافى بسنن الله . وأن يكون دأب بعضهم هو القفز فوق هذه السنن ماوجدوا إلى ذلك سبيلا ! .

فى تدبير الإمارة

لانريد أن نشارك فى تلبيس الاستفتاء على رئيس جمهورية مصر لاعمامة الإسلام ولاعباءته . لكنا نستقبله فى ولايته الثانية بمثل ماكان أهل العلم والدين من رجال السلف ــ لاتسأل عن الخلف ــ يلقون الحكام ، مبشرين ومبصِّرين ، وأعوانا على الخير ، وجنودا للحق والعدل .

حسبه أن يتبوأ مقعده برضا الناس ، عبر انتخاب ديمقراطى حر ، وأن تتعلق به الآمال فى مزيد من الحرية والديمقراطية . ذلك يكفيه ويرضينا ، دونما حاجة إلى عقد بيعة كما تمنى البعض ، أو اكتساب لقب الإمامة العظمى كما دعا آخرون . فليست هذه أو تلك قضية الساعة الآن ، لأننا نحسب أن الدفاع عن الديمقراطية والحرية يحتل المقدمة من تكاليف المرحلة . بل نزعم أنه مفتاح الأمل لكل حل ، بما فى ذلك الحل الإسلامى ذاته .

ولسنا نفهم لماذا يشغل البعض أنفسهم الآن بالمسميات والأشكال ، ومختلف « الأزياء » الإسلامية التى ترتديها الأنظمة ، بينما لايلقى هؤلاء بالا للمحتوى والوظائف والمقاصد . ولئن كان الوضع الأمثل أن يتفق الاسم مع المسمى ، ويتلاءم المبنى مع المعنى ، إلا أنه إذا كان فى الأمر خيار ــ وهو كذلك بالفعل ــ فنحسب أن المنطق والعقل يدفعاننا إلى الوقوف مع المسمى والمعنى ، دون الاسم والمبنى .

ولعلى لا أبالغ إذا قلت إنه فى ظل الظروف الراهنة ، فإن الأمر أدق وأكبر من أن نثير فيه خلافا أو جدلا حول الرئاسة والإمامة . أو بين الديمقراطية والشورى ، أو الاستفتاء والبيعة . ذلك ترف لانحتمله ، بل لغو نستكرهه وننكره . ليحمل رأس الدولة أى لقب كان ، ليكن رئيسا أو ملكا أو سلطانا أو أميرا ، لأن الأهم من اللقب ــ فى تجربتنا العربية بوجه أخص ــ هو الكيفية التى تدار بها دفة الحكم . هو حجم مشاركة الناس فى صناعة

وصيانة مصالحهم ومقاديرهم ، ثم قدر العدل الذى يشيع بين الناس ، ويظلل ذوى الحاجة قبل ذوى القدرة .

وليس صحيحا أن الخلافة أو الإمامة ، حتى فى العصور الإسلامية ، هى صيغة الحكم الوحيدة أو المثلى . فضلا عن أنه ليس فى الإسلام ـ فيما نعلم ـ شكل معين لنظام الحكم ـ لأنه عنى أولا بأن يقوم الحكم أيا كان صورته على الشورى ، وبأن يتم برضى الناس وتأييدهم .

وفى المفاضلة بين الشكل والمضمون ، فإن الانحياز القرآنى واضح للمضمون فى الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، التى تقول « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ... » إلى آخر الآية التى اعتبرها الشيخ شلتوت « أجمل آية فى تحديد معنى البر.. فهى ترشد إلى أن البر لايرتبط بشىء من المظاهر والصور والأشكال ، وإنما يرتبط بالحقائق ولب الأمور وروح التكاليف ، مبينة أن للبر أنواعا ثلاثة جامعة لكل خير : بر فى العقيدة ، وبر فى العمل ، وبر فى الخلق .

لكنه داء تمكن من كثيرين ، حتى استشرى فى واقعنا العام ، فأصاب بعض الإسلاميين كما أصاب غيرهم . حيث بات الجهد ينصرف إلى إقامة الأشكال والهياكل وتعليق اللافتات وصك الأختام ، بقطع النظر عن الوظيفة والمضمون ، وبغض محزن عن المقاصد والغايات .

فكما أن البعض يحسب أن الديمقراطية تتحقق باصطناع مؤسسات توصف بأنها ديمقراطية ، وأن سيادة القانون تصبح نافذة بمجرد إطلاق الشعار ورفعه فى المحافل والمنتديات ، كذلك الحال عند بعض الإسلاميين الذين يحسبون قيام الإسلام وصحوة المسلمين فى خلافة أو إمامه تعلن ، دونما اعتبار كاف لأن تكون تلك خلافة عن الله سبحانه وتعالى فى عمارة الأرض وإقامة القسط ، أو خلافة لأهل الجور والفجور ! .

هى مدرسة واحدة فى التربية والتفكير ، تعنى باللافتة دون القيمة ، وبالشكل دون المضمون ، وبالهتاف دون الفعل . وإن شئت فقل إنها مدرسة الجهاد الأسهل التى يتنافس فى ساحتها قصار النفس مع قصار النظر ! .

* * *

الأمر جدير بمناقشة وتحليل ، ليس هذ مكانها ولاهو أوانها ، لأنى أحسب أنه وثيق الصلة فى شق منه بواقع التخلف الذى تعيشه أمتنا ، بينما يتصل فى شق آخر ببعض

موروثات التركيبة النفسية العربية منذ عصور التفاخر بالأنساب وتسجيل المواقف بالقصائد والأشعار ، وفى شق ثالث فقد نجد له تفسيرا فى تأثر العقل الإسلامى بمخاطر الفتنة الماحقة التى لاحت فى أعقاب مقتل الخليفة عثمان بن عفان عندما بدا أن دولة الإسلام مهددة فى بواكيرها بالانهيار. خصوصا لما تقاتل المسلمون وسالت دماؤهم فى الموقعتين الفاصلتين « الجمل » و « صفين » . حتى ظن البعض أن الدين ذاته بات مهددا بالاندثار . ولذا فقد ظل جل هم الفقهاء منصبا على أن تبقى دولة الإسلام بأى شكل وعلى أى صورة . وقال قائلهم إنه « إذا جار السلطان فعليك الصبر وعليه الوزر » ـ لأن « الطاعة عصمة من كل فتنة ونجاة من كل شبهة » ، كما ذكر الطرطوشى صاحب « سراج الملوك » ، وإن نسبت المقولة الأولى إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب . [نزع نفر من الباحثين هذه الأقوال من سياقها وملابساتها ، واعتبروها موقفا عاما لأهل السنة . وهو حكم جائر ، يدحضه أن أئمة أهل السنة الأربعة أوذوا وعذبوا فيما نسميه الآن « قضايا رأى » ، لم يكتموا فيها كلمة الحق ، وإنما أشاعوها بين الناس ، وأشهروها فى وجوه الخلفاء والولاة] .

ونحن لانستغرب كثافة حجم الرسائل الموجهة إلى الحكام من جانب العلماء فى ملفات الخطاب الإسلامى ، عبر عصوره المختلفة . لأن الأمر يتجاوز كونه حلما يراود أهل كل زمان فى صلاح أولى الأمر ، ويعبر عنه أهل الرأى بوسائل مختلفة . لأنه فى المنظور الإسلامى تكليف والتزام ، بمقتضاه يتعين على العلماء أن يتوجهوا إلى الحكام وأولى الأمر بالإرشاد والنصح ، التزاما بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ولأن إعلان الرأى والجهر به واجب إسلامى ، ثابت بنصوص القرآن والسنة ، فإن أهل العلم لم يتعاملوا معه باعتباره مجرد حق أو رخصة يخيرون بين فعلها أو تركها ، وإنما أدركوا وجه الالتزام فيه ، بحيث يأثم تاركه ويحاسب أمام الله على التفريط فيه .

من هنا حفلت كتب التراث وأدبيات المسلمين بكم ملحوظ من رسائل العلماء إلى الحكام ، التى تراوحت بين النصائح العامة والتوجيهات الخاصة ، وبين المصنفات والكتب . ومشهورة رسائل الإمام مالك والقاضى أبى يوسف لهارون الرشيد ، وجعفر الصادق وسفيان الثورى لأبى جعفر المنصور ، والإمام الغزالى إلى الوزير السلجوقى مجير الدين ، إلى غير ذلك من الرسائل التى يعرضها الباحث العراقى عبد العزيز البدرى ، فى كتابه القيم « الإسلام بين العلماء والحكام » .

ورغم أنه مامن كتاب أصيل فى الفقه إلا وخصص بابا للإمامة ، إلا أن فن الحكم كان موضوعا لكتابات أخرى عديدة ، فى مقدمتها مؤلفا القاضى أبى الحسن الماوردى المتوفى

٤٥٠ هـ في الأحكام السلطانية ونصيحة الملوك ، وكتاب السياسة لابن حزم (ت ـ ٤٥٦ هـ) الذى فقد ولم يصل إلينا ، وكتاب سراج الملوك للطرطوشي (ت ـ ٥٢٠ هـ) ، وكتاب السياسة أو الإشارة فى تدبير الإمارة لأبى بكر الحضرمى (ت ـ ٥٧٥ هـ) ، إضافة إلى ماكتبه ابن خلدون فى « المقدمة » .

وإذ تلاحظ أن أبرز مؤلفات الخطاب السياسى ظهرت فى القرنين الخامس والسادس الهجريين ، فربما تجد تفسيرا لذلك فى أن هذين القرنين بوجه أخص شهدا حلقات متصلة من الهزات والاضطرابات والفتن فى داخل العالم الإسلامى ومن خارجه ، وهنا نذكر بما قلناه قبل لحظة من أن شئون الحكم ظلت منذ بداية عصور التدوين عند المسلمين بابا ثابتا فى كتب الفقه منذ استقر فى الوعى الإسلامى أن الدنيا جزء من الدين ، وأن مباشرة شئون السياسة مما يقتضيه تنفيذ التكاليف الشرعية وإقامة دين الله فى الأرض .

ولاسبيل هنا لعرض مضمون تلك الكتب ، لكننا قد نستضىء بآراء اثنين من هؤلاء الفقهاء ، وقد كانا من أهل الحنكة والخبرة السياسية العريضة ، أحدهما ـ من المشرق والثانى من المغرب . الأول هو قاضى القضاة أبو الحسن البصرى ـ فقيه زمانه ووسيط ملوك بنى بويه ـ فى كتابه « نصيحة الملوك » والثانى هو أبو بكر الحضرمى المرادى القاضى والمستشار الذى لازم الأمير أبا بكر بن عمر ، فى دولة المرابطين بالمغرب . وهو صاحب كتاب السياسة ، أو الإشارة فى تدبير الإمارة .

* * *

ليس كتاب نصيحة الملوك هو أشهر مصنفات الماوردى الخمسة عشر ، إنما أشهرها كتابه « الأحكام السلطانية » ، ويأتى بعده « أدب الدين والدنيا » . ولم يلق كتاب النصيحة حظه الكافى من الذيوع . ولذا فقد أسدت إلينا وزارة الثقافة العراقية خدمة جليلة وللباحثين ، عندما طبعت الكتاب أخيرا (سنة ١٩٨٦)ـ والماوردى من أهل البصرةـ وقد حققه القانونى العراقى محمد جاسم الحديثى .

والماوردى يستهل كتابه بإثبات قضية وتبيان أهمية توجيه الخطاب إلى الحكام أو الملوك ، مؤكدا أنهم أولى الناس بأن تهدى إليهم النصائح ، وأحقهم بأن يخولوا بالمواعظ . إذ كان فى صلاحهم صلاح الرعية ، وفى فسادهم فساد البرية » . وهو يحشد فى هذا الباب مختلف الأحاديث والمأثورات التى تدلل على مدى الخير الذى يمكن أن يعم الأمة ، إذا توفر لها حاكم عادل .

من الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام : إنما الإمام جُنَّة (حصن) يقاتل من ورائه ويتقى به .

وقوله : إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلسا إمام عادل . وأبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأبعدهم منه مجلسا إمام جائر .

وقوله : سبعة يظلهم الله بظله يوم لاظل إلا ظله ، أولهم : إمام عادل .

فى هذا المعنى ، أثر عن الحسن البصرى قوله للخليفة عمر بن عبد العزيز : إن الله جعل الإمام العادل قوام كل مائل ، وقصد كل جائر ، وصلاح كل فاسد ، وقوة كل ضعيف ونصفة كل مظلوم ، ومفزع كل ملهوف ، وهو القائم بين الله وبين عباده ...» .

ومما وجهه قاضى القضاة أبو يوسف إلى هارون الرشيد فى مقدمة كتابه « الخراج » : .. إن الله جعل ولاة الأمر خلفاء فى أرضه ، وجعل لهم نورا يضىء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور ، فيما بينهم وبين ما اشتبه من الحقوق عليهم . وإضاءة نور ولاة الأمر إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها ... وجور الراعى هلاك الرعية ، واستعانته بغير أهل الثقة هلاك العامة »

ومشهور فى هذا الصدد القول المنسوب إلى خليفة المسلمين عثمان بن عفان : إن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن . وتلك العبارة التى رددها الحكماء على مر العصور : عدل السلطان أنفع للرعية من خصب الزمان .

وهو يشدد على أهمية موالاة الحكام بالنصح لأسباب عدة ، بينها :

إنهم أكثر الناس أشغالا ، وأعظمهم أثقالا . وأبعدهم من ممارسة أمورهم بأنفسهم ، ومشاهدة أقاصى أعمالهم بأعينهم .

إنهم أبعد الناس من مجالسة العلماء ، وحضور مجالس الزهاد والواعظين والفقهاء ، الذين بهم تشحذ العقول ، وتبصر العيون ويذكر بالغبن . فهم عنهم محجوبون ، وعن مفاوضتهم ممنوعون مشغولون .

إنهم أبعد الناس من الاتعاظ بالموعظة .. والقبول للنصيحة إذا خالفت أهواءهم ، لأنهم يغذوهم العز والثروة ، والأمن والمقدرة ، والجرأة والمنعة ، والسرور واللذة .. وهذه كلها خلال تؤدى إلى قساوة القلوب ، والأنفة من تعلم العلوم .

إنهم أقل الناس حظا من النصحاء .. لأن أكثر حاشيتهم من الوزراء والأعوان

والندماء ، لا يكلمونهم إلا بما يوافق أهواءهم ، ولايستقبلونهم إلا بما يطابق آراءهم .

فى هذا المعنى يضيف أن « الغاشين من الوزراء والأعوان لايألون جهدا أن يخلو الملك من كل فضيلة ، ويعرى من كل منقبة ومعرفة ، حتى يكون كالأسير المكبول ، والذليل المقهور بأيديهم ... يديرون فى المملكة ما أرادوا ، ويبدعون فى الملة من الأهواء المضلة والأحكام الجائرة ما أرادوا » .

وفى وعظ الحكام والملوك ، فإن الماوردى ينبههم إلى مايلى :

● **دفع مضرة أصحاب الأهواء وغلبة وزراء السوء وطلاب الدنيا . مما يؤدى إلى** نفور الحكماء والعقلاء . فإن تحرز السلطان من هؤلاء بإظهار الأمانة .والعفة والعدل فى الرعية ، وفتح أبواب النصائح فيها ، أظهر هؤلاء مايوافق ميله ، وأقبل على السلطان أهل الدين والحكمة والأمانة والصدق .. فأشاروا عليه بالحق ، ونهوه عن الفساد ، وأهدوا له النصائح .. « فإن السلطان سوق ، وإنما يجلب إلى كل سوقماينفق فيه » .

● **قطع أسباب اختلاف الرعية** ، بتأليف القلوب على الخير والحق ، وحمل الناس على ترك الخوض فيما يثير الفرقة والضغينة . فيشتت الصف ويقطع الأواصر والأرحام .

● الحيلة فى حسم أطماع العدو . وجماع ذلك أمران : تأليف قلوب الرعية وجمع كلمتهم بالعدل والإنصاف والفضل والإحسان ، وعمارة المملكة بهذه الأسباب ــ ثم إشاعة العدل والرفق وسائر خصال الفضل .

وهو هنا ينقل المقولة الذهبية : كايد عدوك بإصلاح عيوبك .

● ضرب المثل بالخصال الشخصية الشريفة ، التى تشيع الفضائل وتسمو بالهمم بين الناس . وذلك لايتأتى إلا بتقوى الله والاقتداء برسله واحتذاء سبيل أهل الدين لا أهل الدنيا ، وأهل العدل لا أهل الحيف والجور ، والاعتبار بمن سبق من أهل الحكم والسلطان . لأن « فعل الملك أفعال ، وقوله أقوال .. وإذا فعل شيئا اقتدى به ، فتصير أقواله سننا ، وأفعاله سيرا تبقى على مر الزمان » .

ومن النقاط التى يركز عليها الماوردى فى سياسة العامة » قضية العدل . فيخصص لها فصلا بعنوان « العدل ميزان الله فى الأرض » ، يستشهد فيه بالآيات القرآنية الدالة على ضرورة إرساء العدل فى مواجهة من نحب ومن نكره ، ثم بالحديث النبوى الذى يقول

بأنه « مامن وال يلي جماعة ، إلا جاء يوم القيامة ويداه مغلولتان . أنجاه عدله وأهلكه جوره » .

يتصل بذلك قوله « إن الراعي والرعية ، والسائس والمسوس ، هما اسمان من أسماء الإضافة ، لابقاء لأحدهما إلا بالآخر . وأنه ليس حاجة الراعى إلى الرعية بأقل من حاجة الرعية إلى الراعى . وكذلك الملك والملك ولذلك مثّل الناس الرعية بالبدن ، والراعي بالرأس ، وقالوا : إن الرعية إذا هلكت هلك الراعى ، وإذا فسدت فسد حال الراعى . وكلما دخلها نقص فى أموالهم ودمائهم ، رجع ذلك النقص عليه » .

وقوله : إن زينة الملك بصلاح الرعية ، والرعية كلما كانت أغنى وأثرى ، وأجل حالا فى دين ودنيا . ومملكته كلما كانت أعمر وأوسع ، كان الملك أعظم سلطانا وأجل شأنا . وكلما كانت أوضع حالا وأخس بالا ، كان الملك أخسّ مملكة ، وأنزر دخلا ، وأقل فخرا .

على هذا المنوال يمضى فيقول :

لاينبغى للملك السائس أن يبتنى عمارة منزلته بتخريب منازل الرعية . ولاتوفير خزائنه وبيوت أمواله ، بإخلاء بيوت العامة وإقلالها فإنه ليس زينته ومباهاته بعمارة المملكة وكثرة دخلها ووفور أغنيائها ، ومشايخها وفقهائها وذوى آرائها وحكمائها ، بأقل من زينته بعمارة قصوره وفضول دوره ، وكثرة خيوله وجنوده وخدمه وأثاثه

وليس عزته على أعدائه ، برعيته السامعة المطيعة المحبة له ، الذابة عنه ، بأوهى من قوته بأعوانه وجنوده . ولاخوفه من أعدائه الخارجين من مملكته ، المخالفين له فى ملته وأمته . بأشد من خوفه من مخالفة قلوب رعيته . بل مايأتيه من هذه الأبواب كلها من جهة رعيته ، أبلغ وأرفع وأعظم وأقطع .

* * *

كتاب السياسة لأبى بكر المرادى الحضرمى حققه فى سنة ١٩٨١ أستاذ الفلسفة المصرى الدكتور على سامى النشار رحمه الله ، إبان عمله أستاذا فى جامعة الرباط . وأضاف به إلى المكتبة السياسية الإسلامية سفرا هاما . فقد كتبه المرادى فى ثلاثين بابا ليحفظه الأمير المرابطى أبو بكر بن عمر ــ أو من يشاء من الأمراء ــ على مدى شهر . إذ قدر الفقيه المرادى ــ كما ذكر فى المقدمة ــ أنه « إذا تحفظ الفطن كل يوم بابا ، لم يأت عليه الشهر ،

إلا وقد حفظ صدرا كبيرا من الحكمة ، وتعلم أصلا عظيما من السياسة » . لهذا السبب فإنه لم يترك بابا من أبواب السلوك العام أو الخاص إلا وتطرق له . ابتداء من الحض على القراءة والتعلم وانتهاء بالمكر والتداهي والتغافل ، أى التحلي بالغفلة مع تمام اليقظة والفطنة .

ومن طريف ماذكره باب بعنوان « فى هيئة الجلوس والركوب وسائر التصرفات » ، يتضمن نصائح «بروتوكولية» عديدة ، بينها قوله : إياك وتشبيك الأصابع وإدخالها فى الأنف ، والعبث بالقلنسوة ، ووضع اليد على اللحية وتقليم الأظافر بحضرة الناس أو بحضرة السلطان ، وإذا مشيت ، فلا تضرب برجليك فى الأرض ، ولاتنظر فى عطفيك ، ولاتمايل تمايل المرأة . ولاتثب وثوب الطفل ولاتقف على الجماعات . ولاتنتظر أحدا إن تأخر عنك . ولاتقف عنه إن كان معك . وإذا ركبت فاهمز بعقبيك . ولاتكثر تحريك رجليك . ولاتضرب الدابة ، واقتصر من حركتها على جذب العنان وإرساله ... وكن على حد من التوسط ، يكون فيه من خلفك أكثر ممن أمامك . وليكن بإزائك من رجالك أفهمهم ، ويليهم أشدهم وأنفعهم » ..

غير أن أهم أبواب الكتاب مايتعلق بمستشارى الحاكم وكتابه وأعوانه ، وخلطائه وأصحابه .

فى باب الاستشارة والمستشار يردد الحكمة القائلة بأنه « خاطر من استغنى برأيه » ــ ويذكر بقول الإمام على بن أبى طالب : من أعجب برأيه ضل ، ومن استغنى بفعله زل . ثم يوجه خطابه إلى من يستحى من المشورة أو يترفع عنها قائلا : إن الرأى لم ترده للافتخار ، وإنما أردته لإدراك الصواب . ولو أنك للفخر أردته ، لكان افتخارك بالاستشارة أمدح من افتخارك بترك النصيحة . فإن الحكماء قالوا : الجاهل لايقبل نصحاءه ، والناقص لايشعر بنقصه .

ومن أوصاف المستشار التى أوردها المرادى : أن يكون عاقلا فطنا ، فإن الأحمق الجاهل إذا استشرته زادك فى لبسك ، وأدخل عليك التخليط فى رأيك ــ وأن يكون محبا صافيا ، حتى تأمن غشه ويجتهد فى نصحه . وينظر فى أمرك بجميع أجزاء قلبه ــ وألا يكون حاسدا ، فإن الحسد يبعث أهل المحبة على البغضة ، وأهل الولاية على البعد والفرقة .

ومما يوجهه إلى المستشار قوله : إنك مشارك فى عقلك ومروءتك ، وموثوق بدينك وأمانتك ، فإن خنت فى رأيك ، وقصرت من جهدك ، فقد انتفيت بقدرك من جميل خصالك ، ولاخير فى العيش بعد ذلك ــ واعلم أنك إذا أشرت بالنصيحة قبلها منك العدو المبغض ، وإذا تكلمت بالهوى ، رده عليك الصديق المخلص . واتبعك العدو مدها على

صوابك ، وقطعك الصديق لوما ، ولم يعبأ بك .

باب صفة الكتاب والأعوان والحجاب (السكرتيرون بلغة زماننا وقد كانوا فى رتبة الوزراة) يستهل المرادى بقول من قال : كاتبك لسانك ، وحاجبك وجهك ، وعونك يدك . فاختر لنفسك وجها ولسانا ويدا .

وهو يشترط فى الكاتب أن يكون فى غاية العدالة والنزاهة ، والمعرفة بالفقه والفصاحة .. لأن الكاتب الماهر يصدر الحق فى صورة الباطل ، والباطل فى صورة الحق . ويتطلب فى الحاجب أن يكون سهل الوجه ، ليّن العريكة ، سالم الجوارح من كل آفة . عارفا بالناس ومنازلهم وأقدارهم عند رئيسه ، حتى يكون وجهه عنوانا عن وجه محجوبة ، من غضب ورضى، وإبعاد وإدناء .

أما العون ـ المساعد ـ فإنه مفتقر إلى أربع خصال : الشدة والسياسة والصدق والطاعة . وهو بحاجة إلى السياسة ليضع كل أمر موضعه الصحيح . واحتاج إلى الصدق لمايتصرف فيه من الأخبار وما ينقله من الصور والتقارير .

ومما يختم به المرادى هذا الباب قوله إنه : من لايحسن اختيار كتابه وحجابه وأعوانه ، فأحرى ألا يحسن التصرف فى سلطانه .

وفى باب الخلطاء والأحجاب ذكر المرادى : إن الصاحب السوء من الأشغال الشاغلة ، والآفات النازلة ، والأدواء القاتلة . وأنه يستحب من تخير الأصحاب ، مايستحب من تخير الطعام والشراب . وصحبة الصاحب السوء للاختبار ، كشرب السم للتجربة . وإن الصاحب السوء يغذيك من دناءة طبعه ، فتتغير به طباعك . ومن لكنة لفظه فيفسد بها كلامك . ومن فساد آدابه فيلين بها رأيك .. ويذيع لك مكتوم السر ، ويدل بنقصه على نقصك ، وبقلة دينه على قلة دينك .

ثم إنك إذا أردته للنصرة خذلك . وإذا أردته للرأى غرك . وإن أطلعته على عورتك كشفك . وإن خالفته ساعة عاداك وقذفك . ثم إنه يزهد أهل الفضل فى مودتك ، ويطمع الأراذل فى صحبتك .

والصاحب الفاضل ، إن كان عالما أفادك من علمه ، وزينك بوقاره وأرشدك برأيه . وإن كان حليما ، علمك من حلمه . وإن كان شجاعا أمدك بنصرته . وإن كان جوادا أفادك من بره .

فاجتهد فى اختياره ، وتثبت فى اختباره ، لأنه لاشىء أخفى على الحواس من تخير طبقات الناس . وقد قيل إن الناس كالسيوف . سيف بألف . وسيف بدرهم . وكلاهما مثل

الآخر فى العيان ، من قبل مشاهدة البرهان !.

* * *

فى بيانه الأول بعد توليه الخلافة ، أعلن عمر بن عبد العزيز على الملأ أن من أراد أن يصحبنا فليصحبنا بخمس !.

يوصل إلينا حاجة من لاتصل إلينا حاجته ،

ويدلنا من العدل إلى مانهتدى إليه .

ويكون عونا لنا على الحق ،

ويؤدى الأمانة إلينا وإلى الناس .

ولايغتب عندنا أحدا .

ومن لم يفعل ، فهو فى حرج من صحبتنا والدخول علينا .

قال الراوى : قضى عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهرا فقط فى مقعد الخلافة ، لكنه دخل التاريخ من أوسع أبوابه ، ولايزال اسمه يضىء منذ ١٣ قرنا !.

عــــام الجـــمَاعـــة (*)

ليتنا نجعله « عام الجماعة » .

التمنى منصوب على عام ٨٧ . والأمل معقود على تلك الخطوة التصحيحية التى تمثلت فى حل مجلس الشعب المصرى ، وإعادة انتخابه على أسس أكثر استقامة وعدلاً . والوصف مردود على سنة ٤١ من الهجرة ، التى التقت فيها كلمة المسلمين على بيعة معاوية بن أبى سفيان ، بعد سنوات التمزق الست ، التى أعقبت مقتل عثمان بن عفان . وبسبب من ذلك التوحد الذى طال انتظاره ، درج المؤرخون على إطلاق وصف « عام الجماعة » على تلك السنة ، التى أخذت مكانها فى التاريخ ، داخلة من باب الوفاق ، الذى أعقب مرحلتى « الفتنة » ، ثم « المحنة » .

يسعفنا العنوان ، ويلبى بعضا من أشواقنا ، حتى نرشحه ليعلق على واجهة هذا العام على وجه الخصوص ، إذ شاءت المقادير أن يشهد عام ٨٧ حدثين مهمين ، يوفران فرصة قد لاتتكرر كثيرا للتصحيح الجذرى وبدء صفحة جديدة فى مسيرة هذا الوطن ، وربما هذه الأمة أيضا . ذلك أن تجارب السنوات التى انقضت ، مما عشناه ، أكدت للقاصى والدانى أن الذى يصيب مصر ـ قوة أو ضعفا ـ يرتد أثره على كل من حولها ، إيجابا أو سلبا . ولئن قيل إنه إذا عز العرب عز الإسلام ، فإننا لانبالغ إذا قلنا أيضا ، إنه إذا عزت مصر عز العرب .

لانقول ذلك كبرا أو منًّا . وإنما نقرره باعتباره من حقائق التاريخ والجغرافيا ، وإن ظل الأمر مرهونا بأن يبقى « أداء » مصر فى مستوى رصيد التاريخ ومسئولية الجغرافيا . من هنا يكتسب التصحيح أهميته البالغة ، بحسبانه خطوة فى اتجاه رد العافية إلى الجسم المصرى ، وبالتالى إلى الدور المصرى .

(*) البحث نشر بالأهرام والصحف العربية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٧ .

بين أيدينا الآن فرصتان ذهبيتان للتصحيح والتقويم . أولاهما انتخاب مجلس نيابى جديد مما نحسبه أهم أحداث النصف الأول من العام ، وثانيتهما انتخابات رئاسة الجمهورية ، مما يعد أهم أحداث النصف الثانى من العام . واجتماع الفرصتين فى عام واحد ، يفتح الباب واسعا لتحقيق العديد من الآمال والطموحات ، حتى يرشح هذا العام بحق ليكون « عام الجماعة » .

من هنا فإنه يهمنا أن نستحضر تلك الصفحة من التاريخ . بل إن مجمل الظرف الذى نمر به يدعونا لأن ننعم النظر فى سجل المرحلة الأموية ، حيث نجد فيه بعض الذى يهمنا أن نعرفه ونستوعب دروسه ونتعلم منه .

لقد كانت المرحلة الأموية تعبيرا عن الانتقال من الخلافة المثالية إلى الخلافة الواقعية كما قال ابن خلدون بحق . من القيادة الاستثنائية للأمة إلى القيادة العادية . من ناحية أخرى فإن تلك المرحلة شهدت بناء الدولة الإسلامية الكبرى ، من حدود الصين وإلى ماوراء النهر والأناضول إلى أفريقية وأسبانيا [لاحظ أننا لانجرى تقييما للعصر الأموى الذى شهد أيضا انتقالا فى نظام الحكم من الخلافة إلى الملك ـ مما يحسب عليه ـ لكننا نتحدث عن « بعض الذى يهمنا » فى السجل الأموى] .

كانت نقطة البدء فى الانطلاقة الأموية هى لم شمل الجماعة ، وتوحيد الصف بلغة القاموس المعاصر . عبورا على الفتنة التى أثارها مصرع عثمان بن عفان ، والمحنة التى عاشتها الأمة فى ظل الصراع بين على بن أبى طالب ومعاوية . مما هدد بخلخلة بناء الدولة الإسلامية ، ولما ينقض على إقامته ٣٥ عاما . وهى الخلفية التى دعت الفقهاء الذين أدركوا حقيقة الخطر إلى حث المسلمين على ضرورة الحفاظ على كيان الدولة بأى ثمن ، حتى ولو قام على رأسها سلطان جائر ، خشية « تحريك الفتنة وتهييج الشر ، ومن أن يكون المتولد من المحذور أكثر » ، كما قال الإمام الغزالى فى إحياء علوم الدين حتى ذهب الطرطوشى صاحب « سراج الملوك » إلى القول بأنه « إذا جار عليك السلطان ، فعليك الصبر وعليه الوزر » . غير ذلك من الاجتهادات التى نقرؤها الآن بحسبانها تعبيرا عن التأثر بمخاوف الفتنة والمحنة ، وخطرهما على كيان الدولة والملة ، ولما يشتد عودهما بعد .

وماكان للدولة الأموية أن تنجز دورها التاريخى بغير وحدة الصف التى تحققت فى عام الجماعة ، وماكان لها أن تواجه القوى الكبرى فى ذلك الزمان (الروم والفرس) دون أن تلملم شتات الداخل ، وتداوى الجراح والمرارات التى تخلفت عن سنوات الفتنة والمحنة ، التى كان عام الجماعة نقطة تحول فى مسارها .

تعنينا فى المرحلة الأموية صفحة أخرى بالغة الأهمية والدلالة ، اسمها الصفحة العمرية إن شئت ، نسبة إلى عمر بن عبد العزيز الذى تربى فى مصر ، تم قدر له أن يتولى الخلافة بعد أن ظهرت مؤشرات الانحراف والفساد فى مسيرة الحكم . وكتب عليه أن يتحمل مسئولية التصدى لمختلف مظاهر الانحراف والفساد التى خلفها سلفه ، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التى ورثها والتى أصابت بيت المال بالعجز ، وموارد الدولة بالنضوب . حتى تذكر المراجع التاريخية أن العراق ـ أغنى الأقاليم ـ لم يعد يغل ـ حين تولى عمر بن عبد العزيز الحكم ـ أكثر من خمسة وعشرين ألف درهم ، بينما كانت غلته حتى عهد معاوية تبلغ مائة وعشرين مليونا من الدراهم .

أهمية عمر بن عبد العزيز فى سياقنا لاتكمن فقط فى كونه حاكما من طبقة الراشدين فرض نفسه على التاريخ ، حتى دخله من أوسع أبوابه ، رغم أن حكمه لم يتجاوز ٢٩ شهرا ، وإنما يعنينا فيه أيضا أمران هما :

ـ أنه يمثل « حقبة ثالثة » فى التاريخ الإسلامى . فبعد القيادة الاستثنائية الأولى ، وبعد ومضة الأمل التى لمعت فى بدايات الحقبة الثانية ومؤشرات الانحراف التى أطلت فى أعقابها ، ظهر عمر بن عبد العزيز على مسرح الأحداث ليؤدى دوره التاريخى .

ـ أنه ضرب المثل فى كفاءة التصحيح . مما يضع أمامنا تجربة عملية لمنهج وكيفية التصدى لمراكز القوة ورموز الفساد ، ليس اكتفاء بالقيادة الرشيدة والمثل المضروب وحده ، ولكن أيضا من خلال التغيير الذى يوفر الأدوات الرشيدة أيضا ، المعبرة بصدق عن توجهات القيادة وسياساتها . هذه الكفاءة هى التى فرضت اسم عمر بن عبد العزيز على التاريخ ، فى تلك المدة الوجيزة التى قضاها فى الحكم .

فى تجربتنا ، قد نجد تشابها فى الظرف التاريخى وفى المسئولية التاريخية ، ونحن نتحدث عن خطوط لا عن شخوص ، الأمر الذى يغرينا بمحاولة تتبع بعض جوانب تلك الصفحة العمرية ، لنعرف كيف حقق إنجازه الكبير ، بالأخص فى ظروف المنعطف الذى نتهيأ له .

من باب الشرعية دخل .وأمام التقليد الذى أرساه بنو أمية ، حيث جعلوا الخلافة بولاية العهد ، فإنه أصر على أن تكون خلافته برضا الناس . فما أن قرئ الكتاب الذى تركه سلفه سليمان بن عبد الملك ، وفيه عهد بالأمر إلى عمر ، حتى وقف خطيبا بين الناس وقال : « أيها الناس ، إنى قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأى كان منى فيه ، ولا طلبة له ، ولامشورة من المسلمين . وإنى قد خلعت مافى أعناقكم من بيعتى ، فاختاروا لأنفسكم » .

وعندما استفتى الناس فيه ، فإن كلمتهم اجتمعت عليه . واكتسب شرعيته كحاكم

من إرادة الأمة وممثليها من كبار العلماء ، أهل الحل والعقد .

لم يكد ينتهى من خطبته الأولى إثر تسلمه الخلافة ، ويهم بمغادرة المسجد ليباشر مهام منصبه ، حتى يفاجأ بموكب الخلفاء ينتظره عند الباب أشبه بالمهرجان ، خيول ومراكب وسرادقات وفرسان ، وألوان وصخب . لكنه يشيح عن ذلك كله ويركب دابته ، ثم يأمر بأن يباع ذلك كله لصالح بيت مال المسلمين .

يتكرر المشهد مع مختلف المظاهر الباذخة التى كان يعنى بها سلفه ، فيكون قراره واحدا ، الإنكار والرفض ، والاصرار على التخلص من تلك المظاهر ، والتنبيه على عدم التفريط فى أموال المسلمين .

على صعيد الممارسة ، فإنه بدأ بنفسه وبيته ، وقال لمن حوله : إنه ينبغى ألا أبدأ بأول من نفسى . فباع كل مايملك ، وأودع ثمنه بيت المال ، وظل يتقاضى أجره منه ، ليس أكثر من درهمين يوميا . وهو سليل الشرف والترف ، الذى عاش فى النعيم منذ ولد ، حتى « ابتلاه » الله بذلك الأمر ! . حتى زوجته ، ابنة الخليفة عبد الملك بن مروان ، **فإنه باع حليها ، وضم ثمنها إلى بيت المال .**

وإذ أنجز هذه المرحلة ، فإنه خطا خطوته التصحيحية التالية . اتجه إلى بنى أمية ، الحزب الحاكم منذ أكثر من نصف قرن (عمر بن عبد العزيز تولى الخلافة سنة ٩٩ هجرية) .

ذلك أن المرحلة الأولى من حكمه شهدت تجريدا واسع النطاق لكثير من أموال وأملاك بنى أمية ، التى ظلت تنمو فى الماضى وتتضخم ، لكونهم الحزب الحاكم ليس إلا .. وهاهى الآن ترد إلى بيت مال المسلمين لكى يأخذ العدل مجراه . مظالم وجوائز وهدايا ومخصصات استثنائية وضياع وقطائع ، جمعت كلها على شكل ممتلكات ثابتة ونقود سائلة ، بلغت فى تقدير عمر شطرا كبيرا من أموال الأمة جاوزت النصف فيضج الأمويون ، ويستخدمون مختلف أساليب الضغط والتليين ، لكنه يصر على رد المنهوبات ورفع المظالم . حتى تذهب إليه عمته تطالب بمخصصاتها التى كانت تتسلمها من سلفه فيكون رده عليها : إنهم كانوا يعطونك من مال المسلمين ، ليس ذاك المال لى فأعطيكه ، ولكن أعطيك مالى إن شئت ! .

ولايقف عمر بن عبد العزيز عند هذا الحد ، كما يذكر ابن عبد الحكم فى سيرته ، فبعد أن استرد الأموال من بنى أمية وضمها إلى بيت المال ، فإنه أعلن أن كل من له حق على أمير أو جماعة من بنى أمية ، أو لحقته منهم مظلمة ، فليتقدم بالبينة لكى يرد إليه حقه .

فتقدم عدد من الناس بظلاماتهم وبيناتهم ، وراح عمر يردها واحدة بعد الأخرى : أراض ومزارع وأموال وممتلكات .

ظل عمر بن عبد العزيز ماضيافى تطهير بناء الدولة من قمته ، فبعد أن فرغ من حزب بنى أمية الحاكم ، اتجه إلى أدوات النظام وممثليه ، من عمال وولاة وموظفين . إذ عزل الولاة فى العراق ، ومكة والمدينة والبحرين واليمن ومصر وأرمينية وأفريقية والأندلس ، إضافة إلى خراسان وسجستان والسند ، والقائمة المطولة التى نشرها الطبرى (جـ ٦) وابن الأثير (جـ ٥) تشير إلى أن التغيير كان شاملا ، وأن الأغلبية الساحقة من رموز المرحلة السابقة قد نحيت عن مواقعها ، واستبدلت بعناصر جديدة . اختيرت فى ظل معايير جديدة ، تقدم الورع والأمانة والكفاءة فوق أى اعتبار .

ويذكر الطبرى أن التغيير والتصحيح تجاوزا الولاة إلى كافة الرموز والمستويات القيادية : القضاة والكتاب والحجاب ، وعمال الخراج والصدقات ، وقادة الحرب والشرطة والحرس .

ويسجل المسعودى صاحب « مروج الذهب » أن عمر صرف عمال من كان قبله من بنى أمية ، واستعمل أصلح من قدر عليه ، فسلك عماله طريقته .

بل إنه لم يقف عند مجرد التغيير والتشدد فى الانتقاء ، وإنما ظل مفتوح العينين يراقب كفاءة الأداء والإنجاز . فقد عزل يزيد بن أبى مسلم واليه على أفريقيا ، لما كان يمارسه من ظلم للناس . وبعد تعيينه لوالى خراسان ـ الجراح بن عبد الله ـ تبين أنه ليس الرجل المناسب لذلك الموقع ، بعد أن تعددت الشكاية منه ، فعزله وعين آخر مكانه .

وعندما عين الجراح بن عبد الله فى قيادة الولاية رجلا اشتهر فيما سبق بإرهاب الناس والقسوة عليهم ، وعلم بالأمر خليفة المسلمين ، فإنه سارع بالكتابة إلى والى خراسان يقول : لاحاجة لى برجل قد صبغ يده بدماء المسلمين ، اعزله !.

أما رموز الفساد الذين نحوا عن مواقعهم ، فإنهم لم يفلتوا من العقاب . فيشير الطبرى إلى أن عمر بن عبد العزيز أمر بإلقاء القبض على والى العراق السابق المهلب بن أبى صفرة ، بتهمة سرقة أموال الدولة فى عهد سلفه الخليفة سليمان بن عبد الملك . ووجه إليه الخطاب قائلا : ما أجد فى أمرك إلا حبسك . فاتق الله وأد ما قبلك ، فإنها حقوق المسلمين ، ولايسعنى تركها .

فى الوقت ذاته ، فإنه لم يتوقف عن توجيه الولاة والعمال ، وضبط مسارهم ، من خلال كتبه ورسائله . إذ ظل يلح على التزامهم بالحق والعدل ، رافعا شعار « **الهداية لا**

الجباية » . وتقوى الله فى الإنفاق من مال المسلمين ، حتى إذا كتب إليه الحجاب يطلبون كسوة لبيت الله الحرام ـ أسوة بمن سبقوه ـ فإنه رد عليهم قائلا : إنى رأيت أن أجعل ذلك (المال) فى أكباد جائعة ، فإنه أولى بذلك من البيت !ـ كأنه يقول : خالق الله أولى بالمال من بيت الله .

وهو الذى منع رجال الدولة من الاشتغال بالتجارة ، إذ عمم على الجميع قوله : لايحل لعامل تجارة فى سلطانه الذى هو عليه ، فإن الأمير متى يتجر ليستأثر ويصيب أمورا فيها عنت ، وإن حرص على ألا يفعل . ذلك المعنى الجليل انتبه إليه ابن خلدون فى مقدمته ـ بعد ثمانية قرون ـ حيث ذكر : أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ، مفسدة للجباية .

* * *

فى العام المائة بعد الهجرة ، تمرد عليه بعض الخوارج ، فى منطقة الجزيرة الفراتية بالعراق . فما الذى فعله ليواجه هذه المعارضة ؟.. تمثل رد فعل « القيادة السياسية » فى أمرين :

– كتب إلى عامله على العراق : « ألا تحركهم (تتصدى لهم بالقوة) إلا أن يسفكوا دما ، أو يفسدوا فى الأرض ، فإن فعلوا فحُل بينهم وبين ذلك » ـ لتستمر المعارضة ، وليستمر التمرد ، وليترك من شاء ليختار الموقف الذى يرتضيه . ولكن قوة السلطة يجب ألاَّ تتدخل إلا فى إحدى حالتين : سفك الدماء أو التخريب . أى عندما يتحول الموقف المعارض إلى فعل يتحدى النظام العام للدولة بالقوة المسلحة .

– فى الوقت ذاته فإنه توجه بالخطاب إلى زعيم تلك المجموعة التى خرجت عليه ، اسمه شوذب ، حيث كتب إليه يقول : « ... إنه بلغنى أنك خرجت غضبا لله ولنبيه ، ولست أولى بذلك منى . فهلم أناظرك ، فإذا كان الحق بأيدينا ، دخلت فيما دخل فيه الناس . وإن كان فى يدك نظرنا فى أمرنا » .

لقد دعاه إلى الحوار ، وكان جادا فى دعوته ، حتى استجاب زعيم المعارضة ، وأرسل اثنين يمثلانه لمناظرة أمير المؤمنين فى دمشق .

وكان عمر بن عبد العزيز فى ذلك ماضيا على طريق الإمام على بن أبى طالب ، الذى قال لمعارضيه من الخوارج ، لكم علينا ثلاث : لانمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله . ولا نبدؤكم بقتال ، ولانمنعكم الفىء ، مادامت أيديكم معنا » . أى أن موقفهم

المعارض ينبغى ألا ينتقص من حقوقهم ، شأنهم شأن غيرهم من المسلمين ، أما التحدى المسلح ، والبدء بالقتال من جانب المعارضين ، فإنهما ينبغى أن يواجها بنهج آخر من جانب سلطة الدولة .

بهذا الأسلوب قاد عمر بن عبد العزيز دولة المسلمين إلى شط الأمان ، وصحح مسار الانحراف فى زمن قياسى ، حتى يذكر الطبرى أن الوليد بن عبد الملك ـ الخليفة الأسبق ـ « كان صاحب بناء ، واتخاذ المصانع (القصور) والضياع . وكان الناس يلتقون فى زمانه ، فإنما يسأل بعضهم بعضا عن البناء والمصانع . فولى (من بعده) سليمان شقيقه فكان صاحب نكاح وطعام . فكان الناس يسأل بعضهم بعضا عن التزويج والجوارى . فلما ولى عمر بن عبد العزيز ، كانوا يلتقون فيقول الرجل للرجل : ماوراءك الليلة ؟ وكم تحفظ من القرآن ؟ ومتى تختم ؟ ومتى ختمت ، وماتصوم من الشهر ؟. » .

أى أنه أنجز ماهو أكثر من تقويم الانحراف وقطع دابر الفساد . حيث حمل الناس على الورع وخشية الله ، بالمثل الذى ضربه وبالرموز الأمينة التى اختارها لتتولى معه قيادة السفينة وصدارة المجتمع .

يذكر ابن الأثير أن يزيد بن عبد الملك ، الذى تولى الخلافة بعد عمر بن عبد العزيز ، سعى إلى كل مافعله عمر فرده . أى أنه نقض جميع الإجراءات التى اتخذها الخليفة العادل ، فيما نطلق عليه اليوم « ثورة مضادة » هدمت كل ما أنجزه على طريق التصحيح والتقويم . وقد تحقق ليزيد ما أراد وسار خلفه على نهجه ـ فى سكة الندامة ـ فإن هذه « الردة » الأموية كانت سببا فى تحريك قوى المعارضة من خلال تنظيمات الدعوة العباسية السرية ، التى مالبثت أن أعلنت الثورة ، وقضت فى أشهر معدودة على كل البناء الشامخ ، الذى شيده الأمويون على مدى قرن من الزمان .

أليست تلك صفحات جديرة بالقراءة المتأنية بالأخص ونحن نقف على عتبات مرحلة جديدة ، تعلق عليها آمال كبار فى إمكانية التصحيح ، استكمالا لخطى بدأت ، وإنشاء لخطى أخرى مطلوبة على وجه الاستعجال .

الداخلية والناس

رجل الأمن ليست وظيفته أن يحمى الواقع ، وليس له أن يصادر الحلم ، وإنما مهمته ورسالته هما أن يحرس القانون ، وأن « يؤمن » مختلف الممارسات التى تتم فى إطاره .

فعندما يتابع رجال الشرطة الانجليز التظاهرات التى تخرج إلى الشوارع . بمنتهى الهدوء . وعندما يطالعون بفضول واهتمام شخوص المتحدثين والصائحين فى حديقة « هايد بارك » ، أيا كانت مللهم أو آراؤهم ، فإنه لايعنيهم فى قليل أوكثير مع من هؤلاء أو ضد من ، وهل هم من أهل اليمين أم من أهل اليسار ، وإنما تظل أعينهم مصوبة نحو أمر واحد هو : التزام الجميع بحدود القانون أو انتهاكهم له .

ولما سئل رئيس شرطة لندن عن تظاهرات الهنود السيخ المتجنسين أو المقيمين فى بريطانيا ، ضد راجيف غاندى رئيس وزراء الهند ومارجريت تاتشر التى أعلنت تأييدها له ، فإن الرجل لم يسعه إلا أن يقول بأن واجبه يقتضيه أن يحمى كل ممارسة يسمح بها القانون ، وأن الشرطة إذا تجاوزت حدودها فى هذا الصدد ، فسوف تضرب المثل للآخرين فى انتهاك نصوص القانون أو روحه . بالتالى ، فإنها بدلا من أن تكون سندا للقانون وحارسة للشرعية والديمقراطية ، فإنها تصبح نموذجا سيئا للإخلال بالقانون وإشاعة الفوضى !.

وصاحب الشرطة فى الفكر الإسلامى المبكر ، هو من أهل التنفيذ وليس من أهل التفويض ، إذا استخدمنا تعبير الماوردى فى « الأحكام السلطانية » . بالتالى فدوره فى إقرار العدل وشيوع القسط أن ينفذ ويحرس ، لا أن يقرر أو ينشىء . وقد كان من أمنيات الخليفة العباسى ، أبى جعفر المنصور أن يتوفر له صاحب شرطة من أعف الناس ... ينصف الضعيف من القوى » .

وعندما أراد الخليفة الأموى مروان بن محمد أن يطمئن إلى حسن سياسة ابنه عبد الله كتب إليه يقول : فول شرطتك أوثق قوادك ، وأظهرهم نصيحة ، وأنفذهم بصيرة فى طاعتك ، وأقواهم شكيمة فى أمرك . وأصدقهم عفافا ، وأجزاهم غناء ، وأكفاهم أمانة ، وأصحهم ضميرا وأرضاهم فى العامة دينا ، وأحمدهم عند الجماعة خلقا ، وأعطفهم على كافتهم رأفة ، وأحسنهم بهم نظرا ، وأشدهم فى دين الله وحقه صلابة » .

أقول ذلك بمناسبة صدور بعض الدعاوى والممارسات الأمنية ، التى أحسبها بحاجة إلى مناقشة ومراجعة . الوقائع ليست أهم مافى الموضوع ، ولكن الرؤية التى تنطلق منها والدلائل التى تشير إليها وتنم عنها ، هى الأهم والأجدر بالمناقشة .

ولئن كانت الوقائع التى نستند إليها فى المناقشة قد حدثت فى مصر ، فليس معنى ذلك أننا بصدد مشكلة مصرية ، وأن الآخرين بعيدون عنها أو مبرءون منها . ليس الأمر على ذلك النحو بكل تأكيد . لأننا بصدد قضية عامة يواجهها العالم الثالث بأسره ، والعالم العربى . بالتالى وهى تتمثل فى أن فكرة الأمن العام ، لم تتبلور بعد فى صيغة عادلة ، وناضجة ، تنصرف حقا إلى عامة الخلق ، وليس إلى الخاصة أو خاصة الخاصة . كما أن علاقة الشرطة بالناس تفتقد إلى صياغة مماثلة ، تتسم بالقدر المطلوب من النضج والنصفة .

الوقائع المصرية ليست أكثر من نماذج ـ ربما كانت مخففة ـ لماهو جار فى المحيط العربى العام . الإضافة الوحيدة والمهمة ، التى تستحق التسجيل والتنويه حقا ، هى أننا فى مصر ، أصبحنا نستطيع أن نناقش هذه الوقائع ونسجل تحفظاتنا عليها بصوت عال ـ فى الصحافة القومية فما بالك بالمعارضة ؟ ـ دون أن تقصف أقلامنا ، أو تقطع أرزاقنا ، أو تفقد حرياتنا .

ولأن الأمر كذلك ، فقد بات بمقدورنا أن نخاطب جهازا حساسا مثل الذى تناط به مسئولية الأمن ، ونقول لأكبر رأس فيه : أخطأت بما صرحت ، وجنيت وماشفيت .. بل نذهب إلى القول بأن السياسة أو الفلسفة الأمنية العامة بحاجة إلى ترشيد ، وأن هناك أزمة ثقة بين الأجهزة الأمنية وبين قطاعات عريضة من الشباب النقى والمخلص والبالغ الاعتدال ، تحتاج إلى تعاون صادق بين الطرفين ليتحقق الصالح العام ويستتب الأمن العام .

وقد نقول إن الإعلام الأمنى يوحى فى بعض الأحيان بأن الشرطة ضمن فريق من الناس دون آخر ، وهو إيحاء خاطئ ، لأن الكل فى خندق واحد ، وفى سفينة واحدة ، وأى ثقب أو شرخ فيها لايهدد طرفا دون آخر . وإنما ينذر بعاقبة لايفلت منها أحد ، إذا

ماجنحت السفينة أو غرقت ، لاقدر الله .

لقد أعطينا الأمان . وصار بوسعنا أن نقول مثل هذا الكلام ، ونردده فى العلن وليس فى السر ، وهو أمر نحمد الله عليه ، ونثنى على من هيأه ورعاه .

* * *

من قبيل مانحسبه يحتاج إلى المناقشة والمراجعة ، ذلك التصريح الذى أعلنه وزير الداخلية المصرى ، اللواء زكى بدر ، أمام مجلس الشعب ، والذى قال فيه إن هناك أناسا فى مصر يريدون إقامة الخلافة أو إعادتها ، وأن هذه الخلافة لن تكون .

ولأن الخلافة فى الضمير العام تعد رمزا للتطبيق الإسلامى ، فإن ظاهر كلمات وزير الداخلية يوحى برفض ومصادرة هذه الدعوة .

ورغم أن الجدل حول الخلافة يعد من قبيل الترفيه السياسى والفكرى، فضلا عن كونه تعبيرا عن الخلل فى رؤية بعض التجمعات الإسلامية المعاصرة ، التى باتت تعطى الأولوية لشكل الحكم وهويته ، بصرف النظر عن مضمونه ومقاصده . ورغم أن أى مطلع على مبادئ النظام السياسى الإسلامى يدرك أنه ليس فى الاسم شكل محدد لنظام الحكم ، وأن الشورى هى القاعدة والأساس والفيصل . رغم هذا وذاك ، فإننا نقرر أن التصريح الذى أطلقه وزير الداخلية قد جانبه الصواب بكل المعايير ، الأمنية والسياسية والدستورية .

فالارتباط التاريخى بين الخلافة والتطبيق الإسلامى ، وكون صفحاتها المشرقة والراشدة مما يعتز به عامة المسلمين ويحنون إليه ، فإن مثل تلك المصادرة الصريحة للفكرة تجرح الضمير المسلم وتستنفره . ناهيك عما يمكن أن تحدثه من أثر لدى الأجيال الصاعدة من الشباب المسلم ، الذى يردد بعضه مقولات جاهلية المجتمع وكفر أنظمته ، إلى غير ذلك من المقولات التى تزعم انفصال المجتمع عن الإسلام وعداء الأنظمة للشريعة .

وبينما يسعى كثيرون لرد هذه المقولات ، إنصافا للواقع وليس دفعا أو مداراة على أحد ، إذا بنا نفاجأ بتصريح وزير الداخلية ، الذى لايسىء فقط إلى الشعور الإسلامى ، ولكنى أحسبه مسيئا بنفس القدر للخط السياسى للدولة .

ولأنى واثق من أن مثل تلك الإساءة لم تخطر له على بال ، فلعلى أتمنى أن يحمل ماصدر عنه باعتباره زلة لسان ، انزلقت وسط انفعال طارئ ، فى موقف دقيق أمام مجلس الشعب . وإن كانت إحدى مسئوليات ومشكلات العمل العام أن تصريحات رموزه لاتحتمل الأعذار أو التبرير ، وأن المسئول يظل محاسبا على كل مايصدر عنه من قول أو

فعل ، بصرف النظر عن ملابسات أى منها ، حتى أننا نكاد نضيف أحاديث المسئولين أمام العموم إلى قائمة التصرفات التى قيل بحقها أن « هزلهن جد ، وجدهن جد » .

وقد لانبالغ إذا قلنا إن ثمة إحساس بالصدمة انتاب الكثيرين من جراء ذلك الموقف الذى أعلنه الوزير ، وبدا فيه ـ عن غير قصد ـ ماسا بالمشاعر الإسلامية ، على صعيد الذاكرة أو على صعيد الحلم .

من ناحية أخرى ، فإننا إذا تجاوزنا عن الواقعة وتعاملنا مع المبدأ فإننا نحسب أن فى مثل ذلك الإعلان مخالفتين سياسية ودستورية فى آن واحد . إذ ليس من اختصاص جهاز الأمن ولا من سلطانه أن يبادر بإعلان مواقف فكرية أو سياسية تعكس تحيزات معينة . وإن فعل ذلك فهو يباشر ولاية لايملكها ، فضلا عن أنه يخوض فى أمر لايجيده ولايستطيعه بحكم الدراية والاختصاص ، إضافة إلى أنه لايحتمله ، إذ لديه مايكفيه من مهام وهموم .

جهاز الأمن ينفذ الرؤية السياسية ولايقدرها أو يعلنها . وربما يكون شريكا فى وضع معالم هذه الرؤية . لكنه لاينفرد لابالتقرير ولا بالاعلان . وإنما حسب مايتحمله من مسئوليات جسام ، ينهض بها بكفاءة مشكورة فى مجالات عديدة . وهو ليس مطالبا بأن يفعل غير الواجب الأمنى المنوط به . بحكم الدستور والقانون ، بغير زيادة أو نقصان .

من حق وزير الداخلية أن يعترض على أسلوب غير مشروع يتبع فى تحقيق أى هدف سياسى . حتى وإن كان الهدف بحد ذاته مشروعا . ومن واجبه أن يحذر الجميع من أن أى انتهاك لحدود القانون وضوابطه ، لن يقابل من جانب أجهزة الأمن إلا بأقصى حزم يقرره القانون . لكن ليس من حقه أن يعلن اعتراضه على أى هدف سياسى مشروع ، وأولى بالتحفظ وأجدر أن يتعلق الأمر بحلم سياسى مشروع يراود بعض المسلمين ، فى بلد ينص دستوره على أن دينه الرسمى هو الإسلام وأن شريعة الله هى المصدر الرئيسى للتقنين فيه .

ليت وقفة وزير الداخلية مثلا للانحياز إلى الشرعية والقانون . وليته دعا المنادين بالخلافة إلى إعلان برنامجهم على الناس . وخوض الانتخابات بهذا البرنامج . وليغيروا ـ إن شاءوا ـ المؤسسات بالمؤسسات . هذا إذا كان لابد له أن يحدد موقفا من تلك الدعوة ، وهو ما لا نحبذه لأى وزير داخلية عربى ، أيا كانت كياسته أو كفاءته .

* * *

ثمة شق آخر فى المناقشة ، يتعلق ببعض ممارسات أجهزة الأمن تجاه الشباب المسلم الذى يريد أن يدعو إلى الله ، ويخدم دينه وأهله المحيطين به ، دون أن ينخرط فى تنظيم سرى أو

جماعة متطرفة ، ودون أن يتصادم مع السلطة .

وكنت قد أشرت فى حديث سابق حول أنشطة بعض التجمعات الإسلامية فى صعيد مصر إلى أن الذين يبادرون إلى ملاحقة بعض المنكرات ، لايغيرون شيئا من تلك المنكرات ، وإنما هم فقط « يشاغبون عليها » مثيرين ضجيجا إعلاميا يضر ولايفيد . ودعوت الشباب المسلم إلى أن ينشغلوا بالتربية وبالبحث العلمى ، وأن « يتطرفوا ـ إن شاءوا » ـ فى خدمة الناس والنهوض بالمجتمعات المحيطة بهم .

منذ ذلك الحين ، والبريد يحمل إلى خطابات تقول ما خلاصته : نحن نسعى إلى ماتدعو إليه ، ونحاول جاهدين أن نفيد ونصلح . ولكن أجهزة الأمن تلاحقنا وتتهمنا .

تضمنت الخطابات تفصيلات لوقائع عديدة استشهد بها مرسلوها ، وهو أمر يقتضينا الإنصاف والدقة أن نتحرى صحته ، مما لم يتيسر لى لأسباب عديدة ، بعضها يتعلق بمحدودية الجهد والطاقة ، وبعضها يرجع إلى أننا اعتدنا أن نتلقى نفيا دائما لكل ماينسب لأجهزة السلطة من مخالفات أو تجاوزات . وهو نفى جاهز ومعد سلفا فيما يبدو ، لابد أن يتهم صاحب الواقعة أو من رددها بالتشكيك والإثارة فى نهاية الأمر !.

مع ذلك فهناك وقائع ترجح صحتها ، سواء لتواتر الروايات التى تنقلها ، أو لتوفر قدر من المعرفة أو الخبرة الشخصية يسمح بقبولها وتصور إمكان حدوثها .

تحت يدى رسائل عدة من هذا النوع الذى ترجح صحة الوقائع المذكورة فيها . لكنى أكتفى بنشر رسالة واحدة ، بعث بها إلى طالب جامعى فى السنة الرابعة بكلية آداب بنها اسمه محمد السيد عبد الخالق » .

يقول صاحبها مانصه : يبدو أن الدولة لاتشجع التدين عموما ، ولهذا فإنها تغلق الأبواب أمام الشباب المتدين إذا ما أراد أن ينتهج سبيل الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة . وهى بذلك تشجع على التطرف والتشدد فى أمور الدين . والدلائل التى حولنا تشير إلى ذلك ، وهناك ثلاثة نماذج تؤيد صحة ما أدعيه .

ـ **النموذج الأول** : التقى بعض الشباب المتحمس لفعل الخير ومساعدة الفقراء والمحتاجين ، واجتمعوا بعد صلاة المغرب فى أحد مساجد البلد ، واتفقوا على إنشاء صندوق أسموه « بيت مال المسلمين » لجمع الصدقات والزكوات من القادرين وتوزيعها على الفقراء ، بعد إجراء بحوث اجتماعية لمعرفة المستحقين للصدقة . وانتخب المصلون لجنة يرأسها شيخ من أهل القرية موثوق به . ومعه ثلاثة من الشباب المتدين ذوى النشاط الاجتماعى . وأخذ نشاط اللجنة يتسع ، حتى عم الخير كثيرا من بيوت الفقراء واليتامى والعجزة . وأخذت

التبرعات النقدية والعينية من ملابس وأحذية وأغطية ، تتدفق على اللجنة ، التى استطاعت أن تغطى كل فقراء البلد ، واتجهت لتغطى فقراء القرى المجاورة .. لكن ما إن علم القائمون على جهاز أمن الدولة بذلك حتى استدعوا أعضاء اللجنة القائمة بذلك العمل ، وخيروهم بين إنهاء المشروع ، أو إسناده إلى لجنة من الحزب الوطنى . رفض الإخوة ذلك ، لأنهم لم يثقوا فى اللجنة المقترحة ، وخشوا من أن تبدد أموال الصدقات فى الدعاية للحزب أثناء الانتخابات (وكانت المعركة الانتخابية قائمة وقتذاك) .

وكان الحل الذى انتهى إليه أهل القرية هو أنهم لجئوا إلى انتخاب لجنة أخرى بديلة ، استبعدوا منها الشباب المتدين ، إرضاء لجهاز الأمن . واستقر الرأى على أن تتعامل اللجنة مع بنك ناصر الاجتماعى فى جمع الزكاة وتوزيعها على الفقراء .. ولكن حماس الناس مالبث أن فتر بعد التغيير الذى تم ، وبدأ البعض يخرجون زكاتهم بأنفسهم لضعف ثقتهم فى اللجنة الجديدة ، وحرمت القرية من ذلك المشروع الخيرى ، بسبب ضغوط جهاز الأمن وشكوكه .

– **النموذج الثانى** : أحد الشبان المتدينين قرر أن يعلم بعض الصبيان بين العاشرة والثانية عشرة كيفية تلاوة القرآن الكريم حسبة لله سبحانه وتعالى . فوجه الدعوة إلى من يعرف ، وعقد لهؤلاء الصبية جلسة أسبوعية للتلاوة فى المسجد – فى العلن وعلى رءوس الأشهاد – ولما « اكتشف » أمره ، استدعاه مسئول الأمن وطلب منه أن يكف عن هذا العمل فرفض الشاب وقال إنه عمل مشروع وليس فيه ما يعكر الأمن فى شىء . فما كان منه إلا أن استدعى أباه ، وهدده باحتجاز ابنه واعتقاله إذا لم يوقف نشاطه ، لكن الابن « ركب رأسه » ولم يستجب لدعوة أبيه . فبعث مسئول الأمن باثنين من المخبرين إلى أهالى الصبية ، ونقلا إليهم تهديدا بأنه إذا لم يتوقف الأولاد عن أخذ دروس التلاوة فى المسجد ، فيستعرضون بدورهم للاعتقال . وفى النهاية سارع الأهالى إلى منع أبنائهم من الذهاب إلى المسجد سواء للصلاة أو لتلاوة القرآن ، زيادة فى الاحتياط وابتعادا عن الشبهات ! .

– **النموذج الثالث** : فى قرية مجاورة ، استشعر بعض الشبان أنهم بحاجة لأن يتعلموا شيئا من أمور دينهم ، فاتفقوا على عقد ندوة أسبوعية بمسجد القرية ، يحضرها أحد شيوخ المنطقة . ولكن بفضل سعى القائمين على جهاز الأمن ، منعت هذه الندوة العلنية ، وأصبحت البلد خلوا من دروس العلم . فاتفق هؤلاء الشبان على أن يجلسوا مرتين أسبوعيا فيما بين المغرب والعشاء ، فى أحد المساجد الأهلية للقراءة فى أحد كتب الفقه الميسرة . وكان كتاب « فقه السنة » للشيخ سيد سابق . واستمر الحال على ذلك لمدة أسبوعين ،

مالبث جهاز الأمن أن تدخل بعدهما . إذ أوفد بعض المخبرين إلى صاحب المسجد الأهلى ، وهددوه بالمخاطر والشبهات ، قائلين إنه إذا لم يطرد هؤلاء الشبان فسوف يضطرون إلى استصدار قرار إدارى بإغلاقه . فسارع الشيخ إلى منع الدروس وإقصاء الشبان عن المسجد دفعا للشبهة واتقاء للأذى ! .

ختم الطالب الجامعى هذا الشق من الرسالة بقوله : هذه النماذج التى عرضتها تبين بما لايدع مجالا للشك ، أن الدولة ليست لديها وسيلة للتعامل مع التيار الإسلامى المعتدل سوى أجهزة الأمن . فى حين أن تلك الأجهزة تتولى « مقاومة » أى عمل غير مشروع أو مخالف للقانون ــ وأعتقد أن ما فعله هؤلاء الشبان جميعا لم يخرج عن القانون فى شىء . وإذا كان لكل قاعدة شواذ ، فإننا نؤيد أى إجراء متشدد يتخذ ضد أولئك الشواذ الذين ينتمون إلى التيار الإسلامى ، ويرتكبون ماهو مخالف للقانون ــ فى غير ذلك . فينبغى أن يظل الأصل هو الإباحة وليس الحظر . والتشجيع على التدين وليس ملاحقته أو مصادرته .

* * *

مثل هذه الوقائع التى وردت فى العديد من الرسائل التى تلقيتها خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ، تثير أمورا ثلاثة جديرة بالبحث والمناقشة .

– الأمر الأول يتعلق بأزمة الثقة القائمة بين أجهزة الأمن وبين المتدينين عامة .

فالشك متبادل ومستمر ، والاتهام بات قاعدة وليس استثناء . ونحن نستطيع أن نلتمس أعذارا للمسئولين عن أجهزة الأمن فيما يساورهم من شكوك ، لأنهم إذا كانوا مكلفين بالتصدى للتطرف والارهاب ، فإن الشباب الذى يتورط فى مثل تلك الأنشطة إنما يخرج أصلا من قاعدة المتدينين . وهو ماقد يدفع البعض إلى التحوط وملاحقة أولئك المتدينين ، خصوصا إذا كانوا من الشبان ، متصورا أنه بذلك يستأصل التطرف أو الارهاب فى محاضنه ومن جذوره .

إذ فى غيبة صيغة مشروعة للعمل السياسى الإسلامى ، فإن رجل الأمن يظل يتعامل مع ساحة مظلمة أو معتمة ، ولايتسنى له بسهولة أن يتعرف على الصالح أو الطالح من عناصرها ومكوناتها . وتصبح إحدى البدائل المتاحة أمامه هو الانحياز إلى منطق التحوط والأخذ بالشبهات والشكوك ، الذى تكون ضحيته شرائح الشباب التى لاعلاقة لها بمخاوفه ، وليس لها فى أمر التطرف أو الإرهاب عير أو نفير.

أى أن رجل الأمن يصبح فى موقف حرج ، يتحمل بمقتضاه خطأ المعالجة السياسية ، حيث مصادرة النشاط السياسى عامة بحق الإسلاميين جميعا ، المعتدلين منهم قبل المتطرفين وبالتالى فإن فرصة ترشيد العمل الإسلامى ، وتحقيق الفرز بين فصائله ، تظلان غائبتين على الدوام ، مما يحير رجل الأمن ، ويضطره إلى توسيع دائرة الشكوك ، حتى يتولى من جانبه عملية الفرز التى ليست منوطة به .

غير أن هذه لعبة خطرة ، ومنزلق يوسع من نطاق التطرف ولايقلصه . الخطورة تكمن فى أن ذلك المنطق يفتح الباب لانتهاك القانون وتجاوز ضوابطه ، من حيث أن القانون يحاسب على الأفعال وليس على الشكوك والاحتمالات ، فضلا عن أنه من الضرورى أن يكون هناك معيار متفق عليه بين الجميع للفصل فيما يجوز أو لايجوز . وفى إطار العقد الاجتماعى القائم بين الناس والسلطة ، فإن القانون يمثل هذا المعيار ــ ولم يقل أحد بأن تترك المسألة تقديرية لعناصر السلطة أو أجهزة الأمن فيها .

الوجه الآخر للخطورة يكمن فى أن خطأ التناول السياسى للأنشطة الإسلامية لاينبغى أن يعالج بخطأ أكبر ، يتمثل فى انتهاك الحدود الفاصلة بين المباح والمحظور ، وإهدار دور القانون بالتالى .

أما كون هذا المسلك يوسع من نطاق التطرف ولايقلصه ، فأحسبه ليس فى حاجة إلى تدليل وإثبات . فهؤلاء الذين تلاحق أنشطتهم العادية والمعلنة ، يدفعون إلى دائرة العمل السرى ، والأبرياء الذين يحتجزون لبعض الوقت بدعوى « التمشيط » حتى يتم الفرز ، ترشحهم أجهزة الأمن ليكونوا بين صفوف المتطرفين .

لانستطيع أن نغفل دور الحماقات أو الجنايات التى ارتكبها بعض الإسلاميين فى حق المجتمع أو فى حق السلطة . والشرطة خاصة (ليس منسيا حادث الاستيلاء على مديرية أمن أسيوط فى سنة ٨١ ومقتل حوالى ٩٠ ضابطا وجنديا بواسطة بعض شباب « الجهاد ») .. لكننا نقول إن تعميم افتراض الحمق أو التجريم على كافة الشباب المسلم ليس من الحكمة فى شىء ثم إن التذرع بأى ضرورة كانت لانتهاك نص القانون أو روحه ، ليس من العدل فى شىء .

ــ الأمر الثانى الذى تثيره الوقائع التى ذكرتها هو الأثر السلبى الذى أحدثه الإعلام الأمنى ، وشوه كل جهد ينتسب إلى الإسلام ، بما فى ذلك تحفيظ القرآن الكريم . ذلك أن حملة الاتهام والتشكيك التى ما انفكت تلاحق الإسلاميين ألقت بالشبهات على الجميع ، حتى شاع ظن ظالم يحسب أن كل تجمع إسلامى هو بؤرة للتطرف والإرهاب .

أعرف جمعية للسيدات الفضليات ووجهت أنشطتها واتصالاتها بعقبات عديدة ، لمجرد أنها تحمل اسم « التعارف الإسلامى » .. وأعرف خبيرا وهب نفسه وكرس خبرته من أجل التنمية فى بلده ، التقى بمسئول كبير وعرض عليه فكرة مشروع إنمائى حيوى قوامه صغار المدخرين والحرفيين المحليين فى القرى والمراكز ، وقد رحب المسئول بالمشروع وتحمس له للغاية ، ولكنه سأل صاحبنا الخبير : وهل من الضرورى أن نسميه إسلاميا ؟.

أعرف يقينا أن هذه المخاوف لاتعبر عن خط سياسى ، أو موقف مبدئى من الانتماء إلى الإسلام ، ولكن كثافة الحملة الإعلامية على الإسلاميين عبأت كثيرين ممن هم فى مواقع السلطة ضد النشاط الإسلامى . تعبئة ظالمة وغير صحية ، كان ضحيتها قطاعا عريضا من الخيرين والمعتدلين .

– الأمر الثالث ينصب على تلك النقطة الأخيرة التى أثرتها ، ويتمثل فى الحيرة الشديدة التى يعيشها الشباب المسلم الذى يبحث عن طريق مشروع وآمن ليخدم دينه وأهله ووطنه ، وتشعره بعض الممارسات الأمنية بأن الطريق أمامه مسدود ، وأن عليه أن يلزم بيته وأن يبتعد عن أقرانه ، وإلا تعرض لما يكره ولايتمناه .

والعبارات التى رددتها رسائل هؤلاء الشبان ، فى هذه النقطة بالذات ، تقطر حزنا وحنقا . وأكثرهم لايتردد فى القول بأن الدولة ضد الإسلام فى حقيقة الأمر ، وماحديثها عن التطرف والإرهاب إلا ذرائع تخفى نواياها . بينما كتب أحدهم يذكرنى بما سبق أن قلته من أنه : إذا أغلق باب الاعتدال ، فتلك دعوة ضمنية إلى التطرف ، وإذا سدت منافذ الشرعية والعلنية ، فلن يكون هناك مخرج أمام الراغبين فى العمل سوى الظلام والسرية . وسألنى آخر : لماذا تحتاج قراءة القرآن ودراسة كتب السيرة والفقه فى المساجد إلى إذن من وزارة الأوقاف وجهاز أمن الدولة ؟... وقال ثالث : إن مشكلة العمل الإسلامى الآن ليست فى المتطرفين وحدهم ، ولكن المعتدلين أيضا يواجهون محنة شديدة !.

* * *

ثمة دعاء لصاحب الشرطة ذكره ابن عبد ربه فى « العقد الفريد » ، وأورده أحمد عبد السلام ناصف مؤلف كتاب « الشرطة فى مصر الإسلامية » ، يقول مانصه : أنصف الله بك المظلوم ، وأغاث بك الملهوف ، وأيدك بالتثبيت ، ووفقك للصواب . وأرشدك الله . بالتوفيق ، وأنطقك بالصواب ، وجعلك عصمة للدين وحصنا للمسلمين ..

« أعانك الله على ماقلدك وحفظك لما استعملك بما يرضى من فعلك ، وسددك الله

وأرشدك ، وأدام لك فضل ماعودك ـ زادك الله شرفا فى المنزلة ، وقدرا فى قلوب الأمة ، وزلفة عند الخليفة ..

نصر الله بعدلك المظلوم ، وكشف بك كربة الملهوف ، وأعانك على أداء الحقوق » ..

هل نقول : آمين ؟؟

الباب الرابع

مصارحة لا بدّ منها

الرهـــان المعـــلق

ماذا بعد المشاركة الواسعة للإسلاميين فى مجلس الشعب المصرى ؟.

السؤال مطروح بشدة فى داخل مصر ، وفى المحيطين العربى والإسلامى كلها. وقد لانبالغ إذا قلنا إن عيونا وآذانا بغير حصر ، فى مختلف عواصم العالم ، المعنية بالشرق الأوسط أو بالظاهرة الإسلامية عموما ، تتجه الآن إلى القاهرة ، منصتة وراصدة ومترقبة . ذلك أظهر مايكون فيما تنشره صحافة العالم شرقه وغربه . وفى الاهتمام غير العادى الذى يلمسه المرء من الصحفيين والدبلوماسيين الأجانب ، الذين لايكادون يصادفون واحدا له علاقة بالإسلام إلا وأمطروه بأسئلتهم المفصلة واللحوحة ، حول مختلف الاحتمالات القريبة والبعيدة .

السؤال فى موضعه . والذين ألحوا فى طرحه لم يكونوا مبالغين أو فضوليين . وإنما أكثرهم مهموم بالحاضر والمستقبل، على المستويين الخاص والعام، وواجد أن من حقه، بل من واجبه ، أن يتوجه بمثل ذلك السؤال ــ وبغيره ــ إلى كل من يستشعر أن لديه إجابة متاحة ، مقبولة كانت أم مرذولة !.

وينبغى ألا نستغرب ذلك أو ننكره ، فهذه هى المرة الأولى فى التاريخ المصرى الحديث ، التى تشارك فيها الحركة الإسلامية بهذه الكثافة فى الحياة النيابية . وعلى الصعيد العربى ، فهى تجربة المشاركة الثالثة ، بعد سوريا فى الخمسينيات ، والسودان منذ الستينيات .

فسواء لأن الحدث فريد فى نوعه ، أو لأن مسرحه هو مصر بكل وزنها وتأثيرها فى المنطقة ، أو بسبب من دقة وأهمية الظرف التاريخى الذى يحيط به ، من حيث وقوعه فى سياق مد إسلامى مثير للانتباه . أيا كان السبب ، فالشاهد أن الحدث حظى باهتمام غير عادى ، داخل حدود مصر وخارجها ، وأنه جدير حقا بهذا الاهتمام .

لقد تفاوتت ردود الأفعال إزاء الحدث ، بين متسائل وقف يترقب ، ومتشائم استشعر القلق والخوف على المستقبل ، وكاره تمنى الفشل وراهن عليه ، ومتعاطف تمنى النجاح واستبشر خيرا ، معتبرا أن ماجرى هو نصر مؤزر وفتح مبين . دعك ممن نصبوا المحاكمات وأصدروا أحكامهم بالإدانة المسبقة ، إذ فى قلوبهم مرض نسأل الله لهم أن يبرءوا منه . أو أولئك الذين استبد بهم الغيظ فخرجوا يقذفون المسيرة بالطوب والحجارة والأوحال ، ممن لم يبلغوا سن الرشد ، فنسأل الله أن يلهمنا الصبر عليهم وحسن الظن بهم .

وأيا كانت طبيعة الرهان المطروح على المستقبل ، فالثابت أن الأداء الإسلامى داخل مجلس الشعب هو الذى سيحسم الأمر ، ويرجح رهانا على آخر . الثابت أيضا أن الحدث ، كما أنه يمثل نقلة نوعية مهمة فى أدوار القوى المختلفة على المسرح السياسى المصرى ، فإنه يمثل اختبارا تاريخيا بالغ الأهمية للحركة الإسلامية فى مصر . إذ بوسع ذلك الأداء أن يمثل إضافة وإثراء لتجربتها الديمقراطية من ناحية ، ولدور الحركة الإسلامية فى صياغة الحاضر والمستقبل ، من ناحية ثانية . وبوسعه أن يقود إلى انتكاسة ـ لاقدر الله ـ لكليهما ، التجربة الديمقراطية والحركة الإسلامية .

ولست أريد أن أقف فى مربع المتشائمين أو المراهنين على الفشل ، لأن العكس هو الصحيح . إذ أحسبنى من المتفائلين المتمنين النجاح للتجربة . لكنى أحسب أيضا أن المصارحة واجبة والصدق ألزم ، وأن التشدد فى الترشيد والحساب مطلوب من الآن فصاعدا . فالظرف دقيق والامتحان صعب . والذين دخلوا مجلس الشعب تحت راية الإسلام لن يحاسبوا أمام التاريخ أو أمام الله ، باعتبارهم ممثلين لتنظيم أو حركة بذاتها ، ولكنهم سوف يحاسبون باعتبارهم ممثلين للفكرة الإسلامية قبل أى شىء آخر .

ولئن كانت المعركة الانتخابية حافلة بالصعوبات والمكائد والتحديات ، إلا أن التحدى الأكبر بدأ بدخول الإسلاميين بهذا الحجم المكثف إلى مجلس الشعب . وإذا جاز لنا أن نستخدم المصطلح النبوى ، فقد نقول إن المعركة الانتخابية كانت هى الجهاد الأصغر ، أما الجهاد الأكبر فقد انفتح بابه وحل أوانه بثبوت الدخول إلى ساحة البرلمان ، حيث فرض التيار الإسلامى شرعيته ، وأثبت حضوره القوى على المسرح السياسى .

ولانريد أن نبالغ فى حجم الدور أو الأمل المعقود عليهم . فالمجالس التشريعية فى دول العالم الثالث خاصة ، ليست شريكة فى القرار السياسى ، وليست سلطة حكم ابتداء . ولكنها فى أحسن فروضها سلطة رقابة على الحكم ، فضلا عن أن دورها فى التقنين ليس مطلقا ، ولكنه محكوم إلى حد كبير بإرادة السلطة التنفيذية . ومع ذلك فثمة هامش متاح

للأداء ، سواء فى ممارسة الرقابة أو فى مباشرة التقنين . أو فى التعبير عن الرأى عموما . وأيا كان حجم ذلك الهامش ، فإن الأداء فيه له مؤشراته الكاشفة ودلالاته المهمة .

وحتى نضع الأمر فى إطاره الصحيح ، فإننا نلفت النظر إلى أمور عدة ، هى :

– أن الإسلاميين ليسوا فقط أولئك الذين يمثلون جماعة الإخوان ، ولكنهم كل من شغل بالهم الإسلامى العام ، وعمل لأجله . بهذا المفهوم فإن دائرة الإسلاميين تتجاوز بكثير إطار الجماعة ، بل دائرة التحالف مع حزبى العمل والأحرار . وأزعم أن تلك الدائرة تشمل عددا غير قليل من ممثلى الحزب الوطنى والمستقلين . وبطبيعة الحال ، فإن الذين يقفون خارج تلك الدائرة لايستطيع أحد أن يجرح إيمانهم أو إسلامهم ، وفيهم القابض على دينه الملتزم بتعاليمه ، وفيهم الأكثر ورعا وتقوى ، لكنها ــ فقط ــ درجات فى الانشغال بهموم الواقع الإسلامى ، كما قلت . تصنف طرفا فى هذا المربع ، وتصنف الآخر فى مربع مغاير ، بينما يقف الجميع على أرضية واحدة .

– إن الإسلاميين بمختلف طبقاتهم ودرجاتهم لايحتكرون الإسلام لحسابهم ، كما أنهم ليسوا حجة على الإسلام بأى معيار فخطاب الإسلام موجه للناس كافة ، وباب العمل لأجله مفتوح بالتالى للناس كافة . بغير وصاية أو قوامة من أحد على أحد . وممارسات الجميع تحاكم بمعايير الإسلام ومبادئه ، كما أن اجتهادات الجميع خاضعة للمعيار ذاته .

– إن الإسلاميين الداخلين إلى مجلس الشعب بشر ، يختلفون فى الفهم والمدارك ، كما قد يختلفون فى الطموحات والمصالح ، ورغم أن الجميع يلتحفون بعباءة الإسلام ، إلا أن ثمة تمايزا فى قسماتهم ، ليس فقط فيما بين خريجى مدرسة الإخوان ، وخريجى المدارس الأخرى ، بل قد أزعم أن مدرسة الإخوان ذاتها لاتخلو من تمايز فى قسمات المنتمين إليها ، وإن كان هامش الاختلاف محدودا ، وقد لايكون مرئيا . وهو تمايز ناشئ عن أن الإفراز الطبيعى لمدرسة الإخوان معطل منذ أكثر من ثلاثين عاما . ولئن توفرت للجماعة كفاءتها التنظيمية ، إلا أن دورها التربوى لم يكن متاحا ، وفى ظل هذا الاعتبار فمن المنطق والطبيعى أن تكون صورة عناصر الجماعة فى سنة ٨٧ مختلفة عنها فى سنة ٥٤ .

– إن هؤلاء الإسلاميين حديثو عهد بممارسة العمل السياسى من خلال المؤسسات الدستورية الشرعية ، لأسباب معروفة . ولذلك فقد لانتوقع منهم إجادة كافية لقواعد اللعبة السياسية أو البرلمانية . ولئن كان من الظلم أن تنصب لهم المحاكم منذ اليوم الأول ، ومن الإنصاف أن يعطوا فرصة كافية للتكيف مع الوضع الجديد ، بحيث تفوت لهم بعض الزّلات أو الهنات فى البداية ، إلا أن الرأى العام ــ وربما الخاص أيضا ــ ليس مطالبا دائما

بأن يضع فى اعتباره أمثال تلك « الظروف المخففة » . إذ أن للعبة السياسية شروطا ، وعلى من يشارك فى اللعبة أن يخضع لهذه الشروط ، رضى بها أم كره . ومن مقتضاها أن يحاسب المشارك على آدائه ، فعله أو قوله ، بصرف النظر عن الأعذار والملابسات . فالرأى العام يحاسب ولايعذر ، أمام الله وأمام التاريخ قد يكون للأعذار محل ، أما الناس فلا !

* * *

ربما من السابق لأوانه أن نتحدث عن أداء الإسلاميين من ممثلى التحالف (الإخوان ـ العمل ـ الأحرار) داخل مجلس الشعب . لكنا لانستبعد أن تتراوح المواقف والممارسات بين محاور أربعة هى :

– خوض معارك الماضى ، بالأخص حساب جماعة الإخوان مع ثورة ٢٣ يوليو ، على اعتبار أن الأغلبية الساحقة من جماهير الجماعة تعرضت منذ سنة ٥٤ لصنوف من التعذيب والتشريد مازالت آثارها باقية وغائرة فى الأعماق . وهذا التوجه ملحوظ بوضوح فى بعض الكتابات الصادرة عن رموز الإخوان بمختلف مستوياتهم . إذ أن «كشف» حقائق تلك المرحلة بات هدفا مستقرا عند كثيرين ، لايقل أهمية عن هدف التبشير بالمبادئ والدعوة إليها .

– الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهى القاسم المشترك الأعظم بين مختلف الإسلاميين فى هذه الدائرة . قد تتراوح بدورها المواقف . بين دعاة إلى التطبيق الفورى ، وبين أنصار التدرج . وبين معنيين بالحدود الشرعية ، وبين داعين إلى توجيه أولوية التطبيق إلى أمور أخرى ، وتأخير أولوية مسألة الحدود .

– التركيز على مفاسد المجتمع ومباذله ، أو على الجوانب الأخلاقية عموما وتوجيه جهود الإصلاح إلى هذا الميدان ، الذى تشكل أكثر ممارساته استفزازات مستمرة لجمهور المتدينين .

– التركيز على مشاكل الواقع الراهن . واعتبار أن التصدى بالدفاع عن مشاكل الناس وحقوقهم ، هو من مقاصد الشريعة ، التى حثت عليها النصوص الشرعية . ومنها الحديث النبوى : من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم . وأحسب أن النقاط العشر فى برنامج التحالف تتحرك على هذه الأرضية ، وتصب فى ذلك الاتجاه .

ولانعرف على وجه التحديد أى هذه الأصوات سيكون الأعلى فى مجلس الشعب . لكن غاية مانتمناه ألا يصيب الخلل ترتيب الأولويات عند الإسلاميين ، بحيث يقوم التمييز

واضحا بين الرأس والذنب ، وبين قمة الهرم وقاعدته . وبحيث لاتنفصل فى نهاية الأمر هموم الإسلاميين عن هموم الناس .

ولايحسبن أحد أن الالتصاق بهموم الناس قد يباعد بين الإسلاميين وبين التزامهم إزاء الشريعة أو التطبيق الشرعى . فضلا عن أنه من التبسيط المخل أن يظن ظان بأن المسألة محصورة فى مجرد القوانين أو التشريعات ، التى إن صدرت قام الإسلام وتحقق المراد ، وإن غابت أو تأجلت فقد نكص المسلمون عن العهد وابتعدوا عن الملة .

فتحقيق مصالح الناس فى المعاش والمعاد هو مدار الشريعة وقوامها . وحق العبد مقدم على حق الله عند الأصوليين . ومن مهام النبى ومسئولياته تجاه المسلمين أن « يضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم » ـ (فى الآية ١٥٧ من سورة الأعراف) ـ وهى مهمة تصب فى هموم الناس وكل ما يثقل عليهم فى الدنيا والآخرة ـ إضافة إلى أنه « يأمرهم بالمعروف ، وينهاهم عن المنكر » ـ ولا معروف أعرف من العدل ، ولا منكر أنكر من الظلم ، كما يقول فقهاؤنا .

ومسألة التشريع والتقنين لها دورها الأكبر . وإن قلنا إنها لاتقيم الإسلام بذاتها ، إلا أن غيابها عن واقع المجتمع الإسلامى يعنى افتقاد ذلك المجتمع إلى الإطار القانونى الطبيعى الذى ينظمه ويصوغ مختلف علاقاته ، وفى المعالجة القانونية ، فإن التدرج فى التنفيذ ، قياسا على التدرج فى التشريع ، يشكل منطلقا أساسيا ، بل سنة من سنن الكون واجبة الاتباع . حتى لايحمل الناس على الحق جملة ، فيتركوه جملة ، كما قال عمر بن عبد العزيز لابنه ، الذى كان يستحثه على أن يقوِّم العوج الأموى دفعة واحدة .

وإذا جاز لى أن أسجل رأيا فى هذا الموضوع ، يشاركنى فيه عديد من المهتمين بالتطبيق الإسلامى ، فقد أقول إن سلامة التطبيق لاتتوفر إلا إذا دخلنا إليه من باب الشورى ، مما يفترض أن يؤدى إلى تثبيت قيم الحرية والديمقراطية ، التى هى حجر الأساس فى بناء المجتمع الإسلامى ـ بل الإنسانى ـ القويم . وما الشورى إلا تطبيق للإسلام فى المجالين السياسى والدستورى ، والدعوة إليها والالتزام بها ينبغى أن يكونا هدفا أول يسعى الإسلاميون إلى بلوغه ، مما يهيئ المناخ المناسب لتوسيع نطاق عمليات التطبيق فيما بعد ، بغير مخاطر أو مزالق .

وفى هذا الصدد ينبغى الانتباه إلى أن الضربة الأولى للتطبيق الإسلامى وجهت إلى دعامة الشورى فى العصر الأموى ، مما أدى إلى خلخلة البناء ، وفتح الأبواب لشرور ومثالب كثيرة ، لايزال يعانى من أثرها المجتمع الإسلامى إلى زماننا هذا .

فى ترتيب الأولويات ، نذكّر بما سجله الإمام حسن البنا فى « مذكرات الدعوة والداعية » ، تحت عنوان « المنجيات العشر » (ص ٢٢٤) . إذ نلاحظ أن مؤسس حركة الإخوان رتب خطوات الإنقاذ والنجاة - كما تصورها - على النحو التالى :

١ - الوحدة　　　　٢ - الحرية
٣ - تنظيم الزكاة　　　　٤ - تشجيع المشروعات الوطنية
٥ - احترام القومية　　　　٦ - العمل بالشرائع الإسلامية
٧ - تثبيت العقيدة الإيمانية　　　　٨ - إقامة الحدود الإسلامية
٩ - تقوية الفضائل الخلقية　　　　١٠ - اتباع السيرة المحمدية .

لابد أن يستوقفنا هذا الترتيب ، من حيث أنه يضع الوحدة والحرية على رأس القائمة . وينتقل إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والوطنية . وبعد ذلك يضع الشريعة والعقيدة والحدود والفضائل والسنة . حتى تحتل قضية الحدود الشرعية - التى هى أول مايخطر على بال بعض المتحدثين عن الحل الإسلامى - فى المرتبة الثامنة من الأهمية !.

ولئن قيل إن ترتيبه للحلول على ذلك النحو كان استجابة لظروف سياسية ووطنية سادت مصر آنذاك (الاستعمار البريطانى بوجه أخص) . فإننا نحسب أن أمتنا تواجه فى المرحلة الراهنة تحديات مصيرية ، هى فى مواجهتها أشد ماتكون حاجة إلى التشبث بالوحدة والحرية وتحقيق العدل الاجتماعى والنهوض الاقتصادى .

وليس هذا الترتيب ملزما بطبيعة الحال . لكنه يعكس منهجا فذا ومتقدما فى الرؤية ، تمتع به الإمام البنا فى ذلك الوقت المبكر من عمر الحركة الإسلامية . وهو منهج جدير بالتأمل والاحتذاء ، من قبل خلفه ، وغيرهم من الرموز الإسلامية الأخرى .

إن الذين يتصورون أنهم سوف يصلحون الكون دفعة واحدة من تحت قبة البرلمان ، يملكون من حسن النية أكثر مما يملكون من حسن الإدراك ، ويعيشون فى أمنياتهم بأكثر مما يعيشون حقائق الواقع . وإذا صح أن إصلاح الدنيا وارد من تحت القبة ، فالتدرج فيه سنّة كونية كما قلنا . فضلا عن أنه إذا كان معرفة الناس والواقع شرطا قرره الفقهاء للاجتهاد فى أمور الدين ، فإنه شرط أولى وألزم للاجتهاد فى أمور الدنيا .

وحتى يكون التدرج فاعلا فلابد أن تكون الأولويات واضحة ، وحتى يستقيم عود الأولويات فينبغى أن يقوم ترتيبها على حسن قراءة للواقع . والانفصال عن الواقع ، أو الخطأ فى قراءته ، يؤدى كل منهما إلى خلل فى ترتيب الأولويات ، يفسد ولايصلح ، ويضر ولاينفع .

وفى ظرف دقيق كالذى تمر به مصر . حيث تمسك الأزمة الاقتصادية بخناق الوطن ، فتعرضه لضغوط الخارج وتوترات الداخل ، وحيث يحتاج البناء الديمقراطى إلى جرعات أخرى من الدعم والحصانة ، وحيث يتطلب الدفاع عن حقوق الإنسان مزيدا من الجهد والمثابرة . فى واقع هذه ملابساته ، فإن الخطأ فى استيعاب حقائقه ورصد همومه وشواغله ، يعد جناية على الحاضر والمستقبل ، بل جناية على الدين والدنيا !.

* * *

يدلنا فقيه عبقرى مثل ابن القيم على الكيفية التى ينبغى أن يتعامل بها العقل المسلم الواعى مع الواقع ، إذا ما أراد تغييره إلى الأفضل . فيقول فى أعلام الموقعين : إن النبى صلى الله عليه وسلم شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ، ليحصل بإنكاره من المعروف مايحبه الله ورسوله . فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ماهو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ، فإنه لايسوغ إنكاره . وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله (جـ ٣ ـ ص ٤) .

أى أن كفاءة التصدى لاتكون بمجرد إنكار المنكر وإدانة الباطل ، وإنما الكفاءة الحقيقية تقاس بالنتيجة التى يمكن أن تترتب على ذلك الإنكار أو تلك الإدانة . إن تحققت به المصلحة وحق الحق واستقام الأمر كان بها ، وإن أسفر الإنكار عن مفسدة أكبر ، فقد وجب الإبقاء على المنكر الأول ، حتى وإن لم يرض عنه الله سبحانه وتعالى .

فى هذا الصدد ، فإنه يسوق القصة الشائعة التى تروى عن ابن تيمية ، عندما مر فى الشام مع رفيق له على بعض التتار يشربون الخمر . فأنكر عليهم صاحبه سكرهم وهم على الإسلام ، ولكن ابن تيمية لم يوافقه على موقفه ، وعاتبه قائلا : إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال ، فدعهم .

لقد ارتضى ابن تيمية مفسدة السّكر ، ليجنب المسلمين مفسدة أكبر إن هم أفاقوا ، وهموا بارتكاب جرائمهم بحق الناس فى اختيار ذكى بين شر وشر ، وفى ترجيح واضح لحق العباد على حق الله سبحانه وتعالى .

إننا عندما ندعو إلى الانشغال بالهموم الحياتية والمصيرية التى يعانى منها الناس والوطن ، وتقديمها فى الأولوية على غيرها من المنكرات الواجبة التصحيح ، فإننا لاندعو إلى الرضا بتلك المنكرات الأخيرة أو إقرارها ، وإنما نفاضل بين شر وشر ، وبين مفسدة وأخرى . أو بين منكر وأنكر ، إذا استخدمنا كلمات ابن القيم .

بهذا المنطق ، فقد يحق لنا أن نسأل : ماهى المفاسد العظمى التى تهدد هذه الأمة ، وتصيبها بما هو أنكر ؟!.

وإذا افترضنا أن واقعنا يعانى من تلك المشكلات الاقتصادية والسياسية التى تحدثنا عنها ، وافترضنا أن مسألة الحجاب وإقامة الصلوات فى مواعيدها من الأمور المطروحة على جدول أعمال بعض الإسلاميين ، كما أعلن أحدهم فى حديث صحفى ، فهل نحتاج إلى جهد كبير لنحدد القضية رقم واحد . والقضية رقم مائة فى أولويات التفكير الإسلامى الرشيد ؟.

إن الوعى بهذه الأولويات ليس مطلوبا لحسن أداء الإسلاميين فى مجلس الشعب ، أو لإثبات جدارة المنتمين إلى الحركة الإسلامية بالتمكين من الشرعية القانونية . ولكنه مطلوب أيضا لتوفير نطاق أوسع من القبول لشعار « الإسلام هو الحل » الذى رفعوه أثناء المعركة الانتخابية ، وجذب شرائح عديدة من عامة المسلمين ، بينما أثار لغطا فى أوساط بعض المتعصبين .

هذا الأداء الواعى الذى نتمناه ، هو وحده الكفيل بتبديد قلق المترقبين ، وإزالة مخاوف المتوجسين ، وإحباط رهان الناقمين والكارهين .

.. وإنا المنتظرون !.

جـــراح انتخـــابيّـة

مثلما تعين علينا أن نزيل التشوهات التى أصابت مختلف المدن المصرية من جراء الانتخابات ، فربما بات ضروريا أن نبادر ـ وعلى وجه السرعة ـ إلى إزالة تشوهات مماثلة أصابت مناخنا العام وحياتنا العقلية ، عندما حمى وطيس المعركة ، واشتد انفعال مختلف الأطراف ، وجرى التراشق الذى اختلط فيه الحابل بالنابل ، والحق بالباطل .

ذلك أن بعضنا استغرقته المعركة حتى فتنوا بها ، وظنوا أنها آخر الدنيا ونهاية العالم . فقطعوا ما كان ينبغى أن يظل موصولا ، وجرحوا ما كان ينبغى أن يصان . وأطلقوا فى فورة الحماس والاندفاع قذائف محظورة سياسيا ووطنيا ، مما قد يخلف « عاهات » يستعصى علاجها ، تصيب قلب الأمة وربما الجسد كله ، لاتستثنى أحدا . لا الغالب ولا المغلوب ! .

وإذا جاز لنا أن نصف طبيعة المعركة الانتخابية ، فقد نقول إنها جرت على مستويين من الصراع ، صراع المقاعد ، وصراع المبادئ . الأول جرى بين الواقفين فى المربع الواحد ، من المتنافسين أو المتماثلين ـ والثانى جرى بين الموزعين على المربعات المتباينة ، الذين يقوم بينهم التعارض أو التخالف أو التنافر . ولأن التحالف الإسلامى ـ بطبيعته ـ كان واقفا فى صدارة المربع الثانى ، فقد كان نصيبه أوفر من قذائف المدفعية الثقيلة ، ومن تلك القذائف الأخرى محظورة الاستخدام ، سياسيا ووطنيا .

ولاغرابة فى أن تصوب نيران المدفعية الثقيلة إلى المربع الذى يقف فيه الإسلاميون . ولاتثريب على من توجه إليهم بالمساءلة والنقد والنقض . فذلك حق مشروع ، والزعل فيه مرفوع . ولا كلام لنا الآن فى الأساليب المختلفة التى استخدمت فى إدارة الصراع وكسب المعركة . ليس إقلالا من شأن ماجرى ، ولاقبولا به على علاته ، ولكن لأننا معنيون فى

هذا المقام بالرصاص الذى طاش حتى ذهب بعيدا . وأصاب أهدافا تجاوزت موضوع الصراع أو نطاق المتصارعين فى الساحة .

وقد أزعم أن ثمة حدا مفهوما ومحتملا من النزق والشطط معهودا فى المعارك الانتخابية التى يشهدها العالم الثالث ، وإن ظل منكورا . لكن الذى لا خلاف عليه أن ثمة أمور يجب أن تبقى بمنأى عن الصراع . وخارج دائرة ميدان ضرب النار . خصوصا تلك التى تتعلق بوحدة الأمة أو بمعتقداتها .

ليس من شأننا التحقق من النوايا . بل قد نذهب إلى أن أكثر الذين خاضوا فى تلك الأمور حسنت مقاصدهم ، إذ كان هدفهم كسب المعركة الانتخابية ، ولم يخطر على بال أى منهم لا أن يطعن وحدة الأمة ولا أن يجرح معتقداتها . لكن الشاهد أن الرصاصات الطائشة انطلقت وأصابت تلك الأهداف . وأن الألغام ومختلف القذائف الحارقة والمحملة بالسموم تساقطت على تلك المساحات . وأن من أطلق تلك الرصاصات والقذائف ، لم ينتبه إلى أنه جرح فى نهاية الأمر صفحة وجهه ، وزرع الألغام فى عقر داره !.

* * *

ثمة أمور أربعة أصابها رذاذ المعركة ورصاصاتها ، هى : الوحدة الوطنية ـ الانتماء الإسلامى ـ النظام الإسلامى ـ الدستور .

ونحن نضع الوحدة الوطنية فى المقدمة ، ليس فقط لأنها تحتل الأولوية فى هموم الساعة ، ولكن أيضا لأنها فى النهج الإسلامى مما لايفرط فيه بأى حال ، حتى يقدم على أى هم آخر . ذلك نستدل عليه من قصة موسى عليه السلام وأخيه هارون ، التى يسجلها القرآن الكريم فى سورة « طه » . إذ غاب موسى عن قومه . وحل مكانه هارون . فاتجه الناس إلى عبادة عجل صنعه لهم « السامرى » . وفوجئ النبى موسى بما جرى ، بعد عودته ، فاتجه إلى أخيه بالتأنيب والتعنيف . فكان رده « إنى خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولى » (الآية ٩٤) .

ـ سكوت موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر ، مما يدل على إقراره وموافقته . إذ قبل ذلك الشرك بعبادة الله ـ مؤقتا ـ حفاظا على وحدة القوم وعدم انفراطهم .

إلى هذا المدى يذهب القرآن فى التشبث بفكرة الوحدة ، حتى يهون إلى جانبها مثل ذلك الزيغ الطارئ فى الاعتقاد .

من هنا تحتل الوحدة مكانها الرفيع فى فكر المسلمين الأصيل . من هنا أيضا كان

المساس بفكرة الوحدة أو تجريحها ، يعد من الكبائر التى يبغى تجنبها .

ومن أسف أن نسبة غير قليلة من الكتابات التى انتقدت موقف الإسلاميين أو عرضت بهم ، وقعت فى ذلك المحظور . وسعت بقصد أو بغير قصد إلى تلغيم العلاقة بين المسلمين والمسيحيين بصورة لانظن أن أحدا حسب نتائجها على المدى البعيد .

لقد ركزت تلك الكتابات على معنى واحد ، خلاصته أن الإسلاميين يريدون تحويل غير المسلمين إلى مواطنين من الدرجة الثانية ، وإعادتهم إلى « حظيرة » أهل الذمة ، ومطالبتهم بدفع الجزية ، إلى غير ذلك من الانتقاصات التى تنتهى بمنعهم من المشاركة فى الحياة السياسية ، ومن الإدلاء بشهاداتهم أمام المحاكم .

ولا أريد أن أسمى أحدا ، لكنا قد لانبالغ إذا قلنا إنه مامن مقالة (قذيفة) وجهت إلى معسكر الإسلاميين إلا وحملت بهذه الرسالة الملغومة .

ذلك أن ذوى الفهم السوى أو العقل الرشيد ، يعلمون أن مسألة المواطنة من الدرجة الثانية لغير المسلمين ، لاتقوم على أساس يذكر فى الفكر الإسلامى . وأن اعتبارهم أهل كتاب فى السياق القرآنى يضعهم مع المسلمين على قاعدة واحدة من المساواة ، بحسبان أن المسلمين هم أيضا أهل كتاب . فضلا عن أن مبدأ « لهم مالنا وعليهم ماعلينا » ، استقر عميقا فى الضمير المسلم منذ ١٤ قرنا . ولم يطلق مداهنة لأقلية ولا مجاملة لأية دولة عظمى .
أما مسألتا الذمة والجزية ـ وكانتا قائمتين قبل الإسلام بالمناسبة ـ فهما من قبيل الصياغات التاريخية والقانونية التى ارتبطت بظروف الحماية والفتح ، التى لم تعد قائمة الآن . وإذا كان هناك من لا يزال يردد تلك المقولات فى زماننا ، فإن من منحه الله قدرا محدودا من الحس السليم يستطيع أن يدرك بوضوح أن تلك أصوات نشاز ، تشكل استثناء على القاعدة ، وخروجا على الإجماع الراهن . وإذا انسقنا وراء الأصوات الناشزة ، وتجاهلنا كل ما عداها ، فإن خطانا لن تفارق طريق الندامة ، ولن تبلغ بحال بر الأمان والسلامة ! .

أما الذين استحضروا شاهدا من التاريخ ليدللوا به على صحة ذلك الزعم ، فإنهم ينسون فى حمى الانفعال وغمرته أن التاريخ حمال أوجه ، وأن هناك ألف شاهد يمكن أن يستدل به على نقيض مايذهبون إليه .

لقد خرجت المسألة عن كونها مجرد نقد لبرنامج أو لأشخاص ، واتخذت فى هذه النقطة صورة التخويف من الإسلام والتنفيذ من تطبيقه ، فضلا عن الحط من شأن تعاليمه . وهو تصوير جائر ومغلوط ما فى ذلك شك ، وليس جوره هو أخطر مافى الأمر أو

اسوؤه ، لأن الأخطر والأسوأ حقا هو أن تطرح هذه الصفقة الخطرة ثمنا لكسب معركة انتخابية !.

ولسنا نجد معركة مهما بلغ شأنها تستحق أن يضحى لها بتلغيم العلاقة بين أبناء الوطن الواحد على ذلك النحو. فضلا عن أننا من الأساس لانجد سببا واحدا وجيها ، يستدعى الزج بهذه العلاقة فى حلَبة الصراع الانتخابى . لكنه النزق والشطط غير المحسوبين ، بل غير المسئولين ! .

ماذا عسانا أن نفعل الآن ، وقد انتهت المعركة ، وانصرف المدعوون والمتصارعون ، وبقى ذلك اللغم راقدا فى بطن التربة المصرية ؟.. وكيف نسارع إلى نزع الفتيل منه ، وإبطال مفعوله قبل أن ينفجر ونحن عنه غافلون ؟.. ثم ، كيف نرمم الصدع ، بحيث تعود العلاقة بين أبناء الوطن الواحد ، إيجابية ومستقيمة ، كما كانت طوال القرون التى خلت ، بغير هواجس أو مخاوف ؟.

تلك أسئلة مطروحة على الجميع فى مرحلة مابعد الانتخابات ، وكلها ، وغيرها ، مما ينبغى أن نجيب عليها بالقدر المطلوب من المسئولية أمام الوطن وأمام الله .

* * *

الأمر الآخر الذى أصابته الرصاصات الطائشة فى المعركة ، هو الانتماء الإسلامى . ففى سياق نقد الإسلاميين كان المحور الأساسى فى المعالجة يقوم على المنطوق التالى : كل متدين متطرف ــ وكل متطرف سفاح ــ وكل سفاح ينبغى أن يلفظه المجتمع ، ويتخلص منه بأية صورة !.

هكذا ، فى كلمات قليلة ، وفى ظل انفعال طارئ ، ومزايدة غير مبررة ، جرحت واحدة ، من أنصع صفحات هذا البلد ، الذى عرف التوحيد منذ عهد اخناتون ، قبل خمسة آلاف سنة ، وأصبح التدين جريمة يستحق صاحبها أن يودع بسببها السجن وينفى من الحاضر !.

ألغيت كل القسمات فى مربع الإسلاميين ، وصنف الجميع فى إطار واحد ، ثم وضعوا فى سلة واحدة ، وتنادى البعض داعين إلى إلقاء تلك السلة فى المحرقة !.

بهذه البساطة المذهلة ، والجرأة التى تفوق الوصف ، تم تشخيص المشكلة ، ووضع لها الحل ، وطولبت أجهزة الدولة ــ الأمنية بطبيعة الحال ــ بأداء واجبها التاريخى ، لتطهير الوطن من حفنة المتدينين ، الذين يهددون الاستقرار ويخوفون السادة المستثمرين !.

هذا الكلام الذى لايكاد يصدق ، نشر فى مصر ـ بلد الأزهر وعشرات الملايين من المتدينين ـ إبان المعركة الانتخابية ، فى سياق التصدى للإسلاميين ومن معهم . ولسنا نبرئ الصف الإسلامى من المثالب أو العبر ، فهم بشر فى نهاية الأمر . لكن الذى نستغربه وننكره أن يوضع الجميع فى قفص الاتهام ، ويشوه كل المتدينين على ذلك النحو ، الذى لانجد له مثيلا إلا حيث يكون للدولة عداؤها السافر للدين ، وحربها على أهله .

إن صياغة الحملة بهذه الصورة لايشوه موقف المتدينين فقط ، ولكنه يسيء بشكل فادح إلى موقف الدولة ذاتها ، الذى نعلم يقينا أنه ليس ضد الدين ، وليس ضد المتدينين بأى معيار .

ماذا نقول لأبنائنا وشبابنا الذين طالعوا هذا الكلام طوال أسابيع المعركة ؟ وكيف نعتذر لهم عن أن « كلام الجرائد » لم يكن دقيقا ولامسئولا فى تناول الموضوع ؟ وأن الذين كتبوا ما كتبوه لم يكونوا أفضل حالا من الدبة التى أرادت أن تهش ذبابة من فوق وجه سيدها ، فهشمت رأسه بحجر كبير ! .

* * *

كان النظام الإسلامى هو الهدف الثالث ، الذى صوبت نحوه نيران المدفعية الثقيلة ، وتتابعت عليه مختلف القذائف ، العنقودية والمسمومة . إذ استخرجت من المستودعات كافة المقولات والاتهامات التى يمكن أن تشوه النظام الإسلامى ، ونثرت على صفحات مختلف الصحف بالعدل والقسطاس ، فقرأنا عن الحكم الإلهى والخليفة المعصوم . وظل الله فى الأرض ، وتكفير المعارضين وإهدار دمهم ، وسيف الجلاد المشهر فى كل أوان . وذهب أحدهم إلى أن الأحكام الشرعية ـ فى مفهوم الإسلاميين ـ « مقدسة ، لايمكن أن تكون موضع نقاش ، أو حوار من البشر . ولايجوز أن تعرض ليؤخذ عليها رأى المواطنين بالموافقة أو عدم الموافقة » .

وهكذا ، فى شحنات متتالية من التنفير وإثارة مشاعر السخط والرفض ، قدم النظام السياسى الإسلامى إلى الجماهير المسلمة ، وإلى الشباب الذى يزداد تعلقه بدينه فى مد ظاهر لايخفى على أحد . أيضا ، حدث ذلك فى بلد ينص دستوره على أن دينه الرسمى هو الإسلام ، مثلما ينص على أن شريعة الله هى مصدره الرئيسى فى التشريع .

وكما حدث فى مسألة الانتماء الإسلامى ، فإن الحوار تجاوز حدود الصراع بين فرقاء يتنافسون فى المعركة الانتخابية ، إلى توجيه مهام النقد والتجريح للنظام الإسلامى ذاته .

وليته كان نقدا علميا له منطق وقوام صحيح ، ولكنه قائم من أوله إلى آخره على التشهير المستند إلى الأغاليط والأكاذيب . وهى أغاليط ردها المسلمون منذ بداية القرن ، عندما فند الشيخ محمد عبده انتقادات « مسيوهاناتو » للإسلام ـ التى مازال البعض يرددونها حتى زماننا هذا ـ خصوصا مسألة السلطة الدينية والحكم الإلهى .

منذ بداية القرن وإلى الآن ، بح صوت المسلمين وهم يقولون إن ثمة تفرقة بين المصدر الإلهى للشريعة ، والسند القانونى للنظام السياسى . وكونها شريعة إلهية ، لايعنى بأى حال أن الحكومة الإسلامية حكومة إلهية . ولكنها حكومة بشرية ، يملك أصغر الناس شأنا ـ بمقتضى الأوامر القرآنية ـ أن يتوجه إلى أعلى الناس مقاما فيها ، آمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر . والحاكم ليس إلا « أجيرا » بمقتضى عقد ، للأمة أن تفسخه إذا أخل به . والسمع والطاعة له مرهونان بمدى التزامه بكتاب الله وسنة رسوله . أما تصوير الناس فى المجتمع الإسلامى باعتبارهم عبيدا للنصوص ، لايملكون إزاءها سوى الانقياد الأعمى والامتثال المطلق . فتلك فرية يكذبها سجل المسلمين ، الحافل بمختلف شواهد النضج العقلى والتعامل الواعى مع النصوص . وهم من قالوا بأن الأصل فى العبادات هو الاتباع ، والأصل فى المعاملات هو الابتداع . ومن قالوا بأن الأحكام الشرعية تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد . ومن قالوا بأن النص يدور مع المصلحة وجودا وعدما .. وقالوا .. وقالوا .. إلى غير ذلك من الصفحات المضيئة والمشرقة ، التى حاول البعض تلطيخها وطمس معالمها ، وسط هرج المعركة الانتخابية وانفعالاتها .

مرة أخرى ، هل تبرر المعركة استباحة الخوض فى النظام الإسلامى على ذلك النحو ؟ وهل هذه هى الصيغة المناسبة للدفاع عن الحزب الحاكم وتجميع الأنصار من حوله ؟ وهل هذا هو المدخل المقبول لانتقاد الإسلاميين وفض الناس من حولهم ؟.. وأليس الخاسر الأكبر فى ذلك كله هو النظام القائم فى مصر ، الذى يصوره البعض فى الموقف المضاد للانتماء الإسلامى ، وللتطبيق الإسلامى ، وهو من التهمتين براء ؟! .

* * *

قضية الدستور هى الهدف الرابع الذى حاول البعض أن يسمم موقف الإسلاميين منه ، بدعوى أنهم يتبنون الدعوة إلى إسقاطه ، لأنه دستور غير إسلامى . وقد غالى البعض فى تصوير القضية ، حتى اعتبرها الموضوع الأساسى فى المعركة الانتخابية ، وذهب إلى أن الناخب المصرى بات مدعوا ، لأول مرة فى تاريخه ، إلى المفاضلة والاختيار بين

دستورين ، دستور « محترم » هو القائم الآن ، لايميز بين أتباع دين وأتباع دين آخر (لاحظ الغمز) .. ودستور غامض وكالح (الكلمة من عندى والمعنى للكاتب) يدعو إليه الإسلاميون ، لايلتزمون فيه إلا بالإسلام » ، ولايملك تفصيل هذا الإسلام ، وصياغة نظمه ، وتطبيقها ، إلا « ولى الأمر الإسلامى .. بعد أن ننتخبه » .

بهذه الصورة المغلوطة ، والهزلية والشائهة ، قدم موقف الإسلاميين من الدستور ومن ولى الأمر ، مما يمكن أن نلحقه بمحاولات نقض النظام السياسى الإسلامى وهدمه . وقد كفانا الدكتور محمد عمارة رد تلك الفرية ، فى مقاله الذى نشره تحت عنوان « بل معركة تطبيق الدستور » ، مستندا إلى أن الجهد الذى يبذله الإسلاميون يصب فى توسيع نطاق الالتزام بنصوص الدستور ، التى تقرر أن دين الدولة هو الإسلام ، والشريعة مصدرها الرئيسى فى التقنين .

ولأننا لم نسمع صوتا معتبرا بين الإسلاميين يدعو إلى إسقاط الدستور الحالى ، ولأن من كتب لم يشر إلى مايثبت صدور هذه المقولة عن المربع الإسلامى ، فإننا لانجد مبررا لإثارة هذه النقطة . سوى أن كاتبها انتهزها فرصة لتسفيه الموقف الإسلامى على جملته ، وتصوير المسلمين بحسبانهم قطعانا من الأغنام ، سلمت قيادها إلى ولى الأمر ووقفت ببابه تنتظر ! .

على هذا النحو الشائن ، والمكذوب عرض موقف الإسلاميين من الدستور ومن فكرة الدولة الحديثة ، حتى وصفوا صراحة بأنهم « أعداء الدستور » ! .

هل تقبل قواعد اللعبة الانتخابية افتراء من هذا الطراز الجسيم ؟.. وهل يعقل أن يقدم البناء الدستورى الإسلامى ـ فى بلد مسلم ـ بهذه الطريقة ، وعلى ذلك النحو الكريه والمنفر؟.. ثم ، ألا يعذر الشباب المسلم ، إذا استبد به الانفعال والغضب ، إزاء هذا التطرف والغلو فى تجريح التجربة الإسلامية ؟.

وإذ لانحتاج إلى التفصيل فى نقض مقولة العداء للدستور ، بعد الذى كتبه الدكتور عمارة ووفق فيه ، فإننا نضيف فقط رأيا أثبته الإمام حسن البنا ، فى الأربعينيات ، وهو يتحدث عن دستور ١٩٢٣ ، الذى كان ينص على أن دين الدولة هو الإسلام ، ولم يشر إلى دور الشريعة فى التقنين ، كما فى الدستور القائم فى مصر . إذ كتب فى رسالة بعنوان « مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى » ، يقول مانصه « يمكن أن نقول فى اطمئنان إن القواعد الأساسية التى قام عليها الدستور المصرى لاتتنافى مع قواعد الإسلام ، وليست بعيدة من النظام الإسلامى ولاغريبة عليه » ـ (مجموعة الرسائل ص ٢٩٦) .

* * *

ثمة مسألة أخرى جديرة بالمناقشة والمراجعة ، تتمثل فى وضع الإسلاميين على مسرح العمل العام فى مصر ، السياسى أو غيره . ولست هنا أعنى تجمعا إسلاميا بذاته ، ولكنى أتحدث عن المبدأ دون الصيغة التنفيذية أو التنظيمية . إذ أحسب أن هذا الوضع أشد مايكون حاجة إلى الدراسة المتأنية والمعالجة المسئولة . دراسة أو معالجة تضع فى الاعتبار أن الدين مكون أساسى فى هذا المجتمع ، لاسبيل إلى تجاهله أو إنكاره . وأن التدين أضحى ظاهرة متنامية فى الواقع المصرى والعربى والإسلامى ، بل والعالمى أيضا . وقد اتسع محيط التدين حتى شمل مختلف شرائح المجتمع وطبقاته ، الأمر الذى يتطلب تقرير صيغة واضحة للتعامل مع ذلك التيار . وقد أثبتت التجربة العملية أن غياب هذه الصيغة كانت له أضراره البالغة التى لم تعد خافية على أحد ، على الصعيدين الدينى والسياسى فى آن واحد .

ولم يعد مقبولا ، بحكم العقل أو بحساب المصلحة الوطنية الخالصة ، أن يبقى التيار الإسلامى منفيا من الواقع ، ومحذوفا من الشرعية ، وساقطا من خريطة القوى السياسية ، رغم كل دلائل الحضور وشواهده ، التى يلمسها الجميع يوما بعد يوم .

لقد أخذ على الإسلاميين أنهم دخلوا ساحة الانتخاب من باب اللاشرعية القانونية ، وهذا حق ، ولكن الأحق منه أن هذه اللاشرعية مفروضة لاطوعية . والمنطق الرشيد يدعونا إلى ضرورة إفساح المجال لهذا التيار ليجد مكانه فى ظل القانون والشرعية . وما الوقوف عند مجرد الاحتجاج باللاشرعية ، إلا دعوة ضمنية إلى العمل السرى ، وربما إلى التطرف الذى هو من الثمار الطبيعية للتعتيم والسرية .

والقول بأن شرعية العمل الإسلامى يفتح الباب للصراع الطائفى ، من حيث أنه يستوجب إتاحة فرصة مماثلة لشرعية العمل المسيحى فى المجال السياسى ، هذا القول الذى يردده كثيرون من الكتاب « الديمقراطيين » لايخلو من تهافت وافتعال .

فلسنا نفهم بأى معيار ديمقراطى يحرم أى تيار له فكره المشروع ، وله جماهيره العريضة ، من حقه فى التعبير عن نفسه . وإذا احتمل واقعنا الاجتماعى والسياسى منبرا يساريا وماركسيا ، دون أن تقع الواقعة أو يتزلزل المسرح السياسى ، فلماذا يكون ظهور التيار الإسلامى ـ دون غيره ـ على المسرح ، إيذانا بظهور الفتنة وعموم البلاء ؟.

ورغم أن للمسيحيين تجمعا طائفيا مستقلا ، له وضعه القانونى وقيادته المنتخبة ، فإننا لانجد سببا وجيها لمنع بعضهم من تشكيل حزب له برنامجه فى الإصلاح وصياغة الحاضر والمستقبل على نحو أفضل . ولماذا يفترض أن تشكيل مثل هذا الحزب يمكن أن يؤدى إلى تفجير لغم الحرب الأهلية ، كما قال أحد كتابنا الكبار ؟.. أما مقولة برنامج الدولة المسيحية

الذى تدعو إليه بعض الجهات المشبوهة ، ويلوح به البعض لمصادرة حق التيار الإسلامى فى التعبير عن نفسه ، فمردود عليها ـ إن ثبتت ـ بأن مشروعية العمل السياسى تفترض مشروعية الأهداف السياسية .

من ناحية أخرى ، فإن مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية الذى قد يشكل المحور الأساسى لأهداف التيار الإسلامى ، تتبناه كل الأحزاب السياسية القائمة فى مصر الآن ، بما فيها حزب التجمع ، ولم تحدث الفتنة التى يخوفوننا بها . ولم يخرج علينا صوت يرد على تلك الدعوة مطالبا باستقلال المسيحيين ، للابتعاد عن جحيم الشريعة ودعاتها !.

إن الذى ندعو إليه حقا وصدقا ، هو أن نرفع رأسنا من كومة الرمال التى تحجب رؤية الواقع ، وأن يتوفر لدراسة الموقف فريق عمل مسئول ، سياسى ، بل وأمنى أيضا ، يتولى تقليب الأمر من مختلف جوانبه ، ثم طرح صيغة واضحة ومشروعة للتعامل مع التيار الإسلامى ، تجنبنا الغموض والسرية والتحايل والالتفاف . وتفتح الباب لاستقامة العمل السياسى وأمانته فى التعبير عن القوى السياسية القائمة فى الساحة .

إننا لانريد أن ننتقد جمود الفكر الدينى من ناحية ، ثم نمارس جمودا فى الفكر السياسى من ناحية ثانية . كما أنا لانريد أن نحث الإسلاميين على حسن قراءة الواقع والالتصاق به فى جانب ، بينما نفاجأ بالسياسيين يديرون ظهرهم للواقع ويتجاهلون عناصره ومعطياته .

ولئن بدا لأول وهلة أن التيار الإسلامى قد يكسب أرضا جديدة إذا ما اعترف له بالشرعية والعمل فى ظل القانون ، فإننا إذا أنعمنا النظر جيدا ، سنتبين أن الوطن هو الكاسب الأكبر ، وهو الذى سيجنى أعظم الثمار ، استقامة واستقرارا وعافية !.

تعـريض وتحـريض

هل هناك أمل فى نجاح تجربة مشاركة الإسلاميين فى مجلس الشعب المصرى ؟.

قلنا إن الأمر معلق على أداء الإسلاميين أنفسهم . لكن يبدو أن الأداء وحده لا يكفى ، وأن ما اعتبرناه العنصر الأول فى تحقيق النجاح المفترض . ليس العنصر الأوحد أو الأخير. ذلك أن متابعات الأسابيع الثلاثة الماضية ـ على الصعيد الإعلامى . تنبهنا إلى عنصر آخر له أهميته . وله تأثيره الإيجابى أو السلبى فى الاحتمالات المطروحة . ولئن كان الأداء أو الإرسال هو الأهم ، إلا أن الاستقبال له نصيب من الأهمية لاينكر. أى أن المناخ أو المسرح المهيأ للاستقبال له دوره الأكيد فى نجاح « العرض » أو فشله !.

من هذه الزاوية ، فلا يسع المرء إلا أن يقرر بأن التناول الإعلامى لذلك الحدث الهام فى ساحة العمل السياسى المصرى ، افتقد ـ كقاعدة ـ إلى الحد الأدنى من الموضوعية والإنصاف . بل إننا لانبالغ إذا قلنا إنه فى إطار ذلك التناول غير الصحى ، فإن نسبة غير قليلة من المعالجات الإعلامية تجاوزت عدم الإنصاف ، إلى تخويف عامة الناس وإثارة نفورهم وقلقهم . بل ذهبت إلى حد تحريض السلطة واستعدائها ، وتلغيم العلاقة بينها وبين الإسلاميين .

هذا المزيج من التعريض والتخويف والتحريض ، هو نوع مستجد من الإرهاب ، يتجاوز إرهاب الحاكمين الذى نعرف ، وإرهاب المحكومين المتمثل فى سياط الرأى العام إذا ما عبثت الجماهير بأفكار غير صحية . ومانشهده الآن هو نمط ثالث من إرهاب المثقفين ، تستخدم فيه الكلمات المكتوبة فى الجلد والتعذيب ، والإعدامين المعنوى والسياسى !.

ربما كان مفهوما أن يحدث ذلك فى ظل المعركة الانتخابية ، لحجب الأصوات عن

الإسلاميين . وهو مالم تقصر فيه مختلف المنابر الإعلامية القومية ولله الحمد . لكن الذى لم نجد له مبررا أن تستمر الحملة ، بنفس القدر من القسوة والضراوة بعد انتهاء المعركة . الأمر الذى يكاد يوحى بأن المسألة تتجاوز حدود المعركة الانتخابية ، وأن الصراع الحقيق هو ضد التيار الإسلامى فى مجمله ، وأيا كان موقعه فى الشارع أم فى البرلمان .

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الإسلاميين الذين دخلوا إلى مجلس الشعب ، من أكثر الفصائل الإسلامية اعتدالا وقبولا ، فإن الاحتمال الأخير يصبح أقرب إلى التأكيد واليقين . وهو أمر مؤسف ومحزن ، لابد وأن يثير حيرة الإسلاميين واستياءهم . فهم مستهدفون خارج الشرعية ، وهم مستهدفون إذا ماحاولوا أن يتحركوا فى ظل الشرعية . وإذا استقبل الشيوخ هذا الموقف بحسبانه نوعا من الابتلاء ، قد يعالج بالصبر وبمضى الوقت ، فإن أحدا لايستطيع أن يضمن مسلكا مماثلا من الشباب الذى قد يضيق صدره بوطأة المظلومية ، وطول رحلتها .

* * *

لقد تعرض الإسلاميون الذين اشتركوا فى الانتخابات للنقد والتعريض من قبل « جماعة الجهاد » ، التى أصدرت ثلاثة منشورات فى أسيوط والمنيا ، تدين مبدأ المشاركة فى « اللعبة البرلمانية » ، مما يعد ـ من وجهة نظرهم ـ تكريسا لواقع المجتمع الجاهلى . فضلا عن أن القبول بالمشاركة عندهم هو من قبيل الوقوع فى شرك منصوب لخداع الإسلاميين وعامة الناس ، وإيهامهم بأن النظام الحالى له بالإسلام صلة قرابة أو نسب !.

وباتت تلك مفارقة مثيرة للانتباه ، أن يتوالى توجيه سهام التعريض والتجريح للإسلاميين من معسكر التطرف الإسلامى من ناحية، ومن المربع العالمانى فى مجمله، المعتدل منه والمتطرف من ناحية ثانية . التقى الطرفان ـ بغير تدبير ـ على ضرورة تعطيل مسيرة التيار الإسلامى الوسطى . الذى يتسم بالاعتدال ، وحجبه عن الظهور بكل وسيلة .

لقد شنت حملات الإرهابين السياسى والفكرى، لمجرد أن فريقا من الإسلاميين اختاروا أن يخوضوا التجربة البرلمانية ، وأن يحتكموا فى إثبات حضورهم إلى أصوات الشارع ، لكى يوصلوا الصوت الإسلامى إلى قاعة مجلس الشعب . لم يقتحموا الساحة بسلاح نارى ، ولا بتنظيم سرى ، ولابشعارات متطرفة أو مهيِّجة . ولا دبروا مؤامرة ، ولا خرجوا حتى فى تظاهرة .

ولا أريد أن أنزه الإسلاميين عن الخطأ أو القصور . فهم بشر فى نهاية الأمر ، لهم نقاط ضعفهم وقوتهم . وبينهم أهل الحكمة وأهل الخفة . ومنهم العاملون لوجه الله ، ومنهم

الساعون إلى عرض الدنيا . وجميعهم ليسوا فوق مستوى النقد بطبيعة الحال .

كما أنى لا أريد أن أبالغ فى تقدير الإنجاز الذى حققوه . فلا هم تسلموا الحكم ولاهم صاروا أغلبية فى مجلس الشعب ، ولاهم باتوا شركاء فى صناعة القرار السياسى . وغاية مايمكن أن يقال فى شأنهم ، إنهم أثبتوا حضورا فى ساحة العمل السياسى . ثم صار لهم صوت فى البرلمان ، ربما كان قادرا على أن يعلن على الملأ رأيا أو ينقل شيئا إلى أسماع الأعضاء والحكومة ، إذا ما أعطى الكلمة أو حل عليه الدور فى الحديث ! .

بالمثل فلا نريد أن نبالغ فى تقييم وزن الإسلاميين الداخلين إلى مجلس الشعب ، لا بحسبانهم أفضل تمثيل للإسلام ، أو أفضل تمثيل للمسلمين ، فذلك مما سيثبته أو ينفيه أداؤهم فى المستقبل .

إنما موضع الملاحظة والمؤاخذة ينصب على ذلك التحامل الشديد على مجرد حضور الإسلاميين فى البرلمان ، وقبل أن يفتح أى منهم فمه . وهو تحامل اتخذ صورا عديدة من الإرهاب ، ولم تثبت له علاقة بلغة الحوار التى يزعم أهل الرأى انحيازهم لها . ثم يتبين فى لحظة الجد والاختبار أنهم يدافعون عن حقهم هم ـ دون غيرهم ـ فى ممارسة حرية الرأى وحرية العمل .

وهذا الإرهاب ذاته ، إذا كان يوجه سهام الاتهام الجارحة إلى الإسلاميين قبل أن يمارسوا أى دور فى داخل مجلس الشعب ، فإنه يضع حملة تلك السهام وقاذفيها فى قفص الاتهام . من حيث أنه يثبت عليهم واقعة التلبس بالعدوان على أبسط مبادئ الديمقراطية ، وبديهيات السلوك الليبرالى ، الذى يفترض أنهم دعاته وحماته ! ذلك أن كل الجرم الذى اقترفه الإسلاميون حتى الآن لايتجاوز كونهم استطاعوا أن يوفروا لأنفسهم مكانا تحت قبة البرلمان ، بأصوات الناس وفى ظل الدستور . وهو حق مكفول لكل مصرى ، ناهيك عن كونه يمثل قاعدة عريضة فى قاع المجتمع .

* * *

أكثر ما يلفت نظر الباحث فى أدبيات الأسابيع التى أعقبت ظهور النتائج ، أن بعض الكتاب والمعلقين فى مصر قدموا تفسيرات عديدة لنجاح الإسلاميين فى الانتخابات ، ليس بينها السبب الرئيسى أو الصحيح . قالوا إن شركات توظيف الأموال أسهمت فى نفقات الدعاية لهم . وأنهم خدعوا البسطاء بشعاراتهم . وأنهم استغلوا معاناة الجماهير وواقع الأزمة الاقتصادية . وذهب أحدهم إلى القول بأن سبب نجاحهم يرجع إلى ظاهرة تفشى الأمية بين الناس (أكتوبر ـ ٨٧/٤/٠١٩) . وقال آخر إنه التنظيم الدقيق وكفاءة الحشد . وقال

ثالث إن السبب الرئيسى للنجاح الذى حققوه هو أن اليسار كان مكبلا ومقيد الحركة فى عهد السادات (المصور ٤/١٧) وأضاف رابع أن جناحا فى الحكومة أصدر تعليماته بتزوير الانتخابات لصالحهم (الأهالى ٤/١٥) .

كل الاحتمالات المعقولة وغير المعقولة طرحت . لكن أحدا لم يشر من قريب أو بعيد إلى احتمال أن يكون للتيار الإسلامى قاعدة حقيقية فى مصر ، وأن هذه القاعدة « ربما » تكون قد أسهمت بمقدار ما فى إيصال هؤلاء إلى مجلس الشعب .

لقد ضنُّوا على التيار الإسلامى حتى بمجرد الاعتراف بالوجود على الخريطة المصرية ، الأمر الذى كان طبيعيا معه أن يتزايد إنكارهم لمبدأ تمثيل هذا التيار على المسرح السياسى .

فى الوقت ذاته ، قرأنا لبعض أساتذتنا وزملائنا قولهم مانصه :

ـ الحركات الإسلامية بعيدة عن مساعدة حركة النمو الديمقراطى التى نراها الآن فى مصر . إنهم يفعلون كل شىء لتخريبها (صباح الخير ٤/٥) .

ـ نحن مع حقهم فى تكوين حزب لكنا كنا ولانزال ضد كل محاولة لتغييب الجماهير وحذفها عن الاشتغال بالسياسة .. إننا لم نفهم من برنامجهم سوى أنهم يرفضون ثورة ٢٣ يوليو وإنجازاتها ، مثلما يرفضون المشروعية الدستورية الحالية ، باعتبارها امتدادا لثورة يوليو (الأهالى ٤/١٥) ـ [للعلم : البرنامج المعلن لايتضمن أية إشارة إلى هذا المعنى ، لا من قريب ولا من بعيد !] .

الخطر الحقيقى اليوم لايأتى من الشيوعية ، ولا من الوفد ، وإنما يأتى من التحالف الذى يسيطر عليه الإخوان (المصور ٤/١٧) .

إمعانا فى التخويف والإثارة ، نشرت إحدى صحف المعارضة (الأهالى ٤/٢٢) صورة كاريكاتورية لبعض الجلوس فى مقهى ، وأحدهم يقول للجالسين : هجوم كربلاء تسعة (حرس الثورة الإيرانى) احتل مجلس الشعب ، وجاى على هنا !] .

ـ ليس هناك أى تعارض بين الكفاح ضد الظلم الاجتماعى فى الداخل ، وضد التحالف الإسرائيلى الأمريكى فى الخارج ، وبين التصدى للمد الإسلامى السياسى الزاحف (الأهالى ٤/٢٩) .. (أى أنها معركة واحدة ، مطلوب من اليسار أن يخوضها : ضد الظلم الاجتماعى ، والأمريكان والإسرائيليين ، والإسلاميين ! !) .

وتساءل أحد الزملاء مستنكرا : هل يمكن أن يكونوا جزءا من النسيج الديمقراطى للمجتمع . أم أنهم على خصامهم التقليدى للديمقراطية ، باعتبارها بدعة مستحدثة . لأنه لاينبغى أن يكون على الساحة سوى حزب واحد ، هو حزبهم الذى يسمونه حزب الله . أما

غيرهم فهو حزب الشيطان الذى ينبغى أن يباد ؟ [للعلم أيضا : هذه العبارات متداولة فقط فى منشورات جماعة الجهاد التى احتجت على مشاركة الإسلاميين فى الانتخابات !]

وتحت عنوان « معارضة عالمية فى مجلس الشعب » ، كتب أحد الأدباء يقول : الإخوان لهم ولاء للإسلام من خلال هيئة عالمية لها تنظيمها العالمى . وهناك استشارات تقوم بين قيادات فى ألمانيا وسويسرا وانجلترا ودول عربية أخرى . ولهم شركات وبنوك على المستوى العالمى ... نحن فى حاجة لأن نطمئن إلى قدرتنا على إصدار قرار من القاهرة ، لا تتشكل عناصره فى اجتماعات تعقد خارج البلاد من قيادات لا نعرفها ، ولا نتحاور معها علنا (روز اليوسف ٤/٢٠) .

* * *

أما شعار « الإسلام هو الحل » ، فقد كان نصيبه وفيرا من التعريض والتجريح . ورغم أن الذين رفعوا الشعار اتفقوا على برنامج معلن من عشر نقاط ، تصوروا أنها تترجم رؤيتهم للالتزام بهذا الشعار ، فقد أصر الكاتبون على أنه شعار بلا برنامج . وواصلوا الهجوم عليه باعتباره « تغييبا » و « خدعة » ، ودعوة للدولة الدينية ، وإثارة للفتنة الطائفية ، ودعوة إلى الوراء عشرة قرون ، حيث ديمقراطية الجامع الكبير (المصور ٤/١٧) .

وقرأنا قول من قال : يتاجر أصحاب اللحى من الزعماء والأنصار بهذا الشعار البسيط الغامض ، لابتزاز عواطف جماهيرنا وشراء تأييدها .. إن شعار الإسلام هو الحل ، بمعنى إقامة الدولة الإسلامية ، هو خداع وتضليل للجماهير . كما أن عدم الفصل بين الدين والدولة يعد إساءة للإسلام نفسه ، لأنه يحمله فى عين الجماهير مسئولية عدم حل مشاكلها ، فى حالة عدم إقامة مثل هذه الدولة (أكتوبر ٤/١٩) .

وذهب أحد زملائنا ممن روجوا لفكرة عداء الإسلاميين للدستور أثناء المعركة الانتخابية إلى أن « دعاة الحكم الدينى يقدمون لنا كل يوم دلائل على المصائب والكوارث التى ستحيق بمصر وشعبها ، إذا ماجاءوا إلى الحكم » ! - (روز اليوسف ٤/٦) .

ومن غرائب ماقرأنا ، ذلك الحوار الذى أجرته إحدى الزميلات مع وزير الداخلية (المصور ٤/٢٤) . وكانت عصبية الزميلة أشد من تحاملها ، الأمر الذى لم يمكنها من بذل أى جهد لتخفيف لهجة التحريض والاستعداء على الإسلاميين .

ومن العبارات التى استخدمتها الزميلة فى الحديث مع الوزير قولها : إن تحالف الإخوان يمثل أقوى تحد للحكومة وللحزب الحاكم ولكم كجهاز أمن - أى وجود أسلامى كبير

(فى مجلس الشعب) من شأنه أن يوفر منبرا قويا يدعون من خلاله إلى التطبيق الفورى للشريعة .

ومن نماذج الأسئلة التى وجهت إلى الوزير مايلى :

ـ وجود ٣٦ إخوانيا فى المجلس ، هل سيستتبع منكم تكثيف عملكم الأمنى ، لتضييق الحصار على أى فكر دينى يتبناه الإخوان ، خاصة وأنهم لاينتمون إلى أى شرعية دستورية ، ولاحزب رسمى معترف به ؟.

ـ أيها أخطر على مصر الآن : الشيوعية أم الوفد أم الإخوان ، خاصة وأن الأخيرين يمهدون السبيل لإنشاء الدولة الدينية الثيوقراطية ؟.

ـ مالت أجهزة الإعلام الأجنبية إلى تجسيد الحركة الدينية فى مصر ، على أنها أكثر المشاكل حدة واستعصاء ، وعلى أنها « طاعون » يصعب استئصاله ؟!.

ولا نريد أن نسترسل فى رصد ما قيل ونشر خلال الأسابيع الثلاثة الماضية فى التعريض والتحريض ، فلعل ما أوردناه كاف فى « إثبات الحالة » . أيضا فليس من مهمتنا أن نتصدى للدفاع عن هذا الفصيل الإسلامى أو ذاك . فكل طرف مطالب بأن يمكن من الدفاع عن نفسه ، ورد مايثار حوله من شبهات وتساؤلات . لكن مايوجه إلى التيار الإسلامى فى مجموعه هو أكثر مايهمنا ويعنينا .

* * *

من هذه الزاوية . فنحسب أن أمورا ثلاثة جديرة بالمناقشة ، فيما ورد فى تعقيبات المعقبين ، سواء فى سياق الاتهام ، أو فى إطار التعريض والتحريض . هذه الأمور هى : علاقة التطور الذى شهدته مصر ، نتيجة للانتخابات ، بالاستقرار ــ القول بأن الإسلاميين يتاجرون بالدين للوصول إلى السلطة ــ لافتة الحل الإسلامى .

ـ ابتداء نقول إن مسألة الاستقرار فى المجتمع مما لايحتمل الهزل أو العبث . وحيوية وخطورة هذا العنصر ليستا مما يحتاج إلى إثبات أو فتوى شرعية . وإذا لزم الأمر، فقد نقول إن فقه أهل السنة أخذ عليه حينا أنه بالغ فى الدعوة إلى الاستقرار وتجنب الفتنة ، منذ روع المسلمون بفتنة مقتل عثمان بن عفان وحدث الشرخ فى الواقع الإسلامى بعد معركة « صفين » ، التى تصارع فيها جند على ومعاوية ، وذهب بعض فقهائنا فى حرصهم على الاستقرار مذهبا دفعهم إلى القول بالصبر على الإمام الظالم ، حتى لاينفرط العقد وتشتعل نار الفتنة بين المسلمين .

الهدف لا خلاف عليه ولا جدال حوله ، إنما الذى ينبغى أن نتفق عليه هو الكيفية التى يتم بها هذا الاستقرار . وفى الموضوع الذى نحن بصدده ، فنحسب أن إتاحة الفرصة لمختلف القوى السياسية لكى تثبت حضورها على المسرح السياسى الشرعى ، هو أحد ضمانات توفير الاستقرار والأمان . وأن تجاهل أى من تلك القوى ، أو كبتها ، هو مايهدد الاستقرار ويعرضه للخطر . بالمقابل فإننا نقر بأن إثبات الحضور وحده لايكفى ، وإنما يسهم فى تعزيز الاستقرار أيضا . أن يكون أداء هذه القوى السياسية متسما بالقدر الكافى من الوعى والمسئولية . بحيث يكون عونا على حل المشكلات وليس عنصرا يسهم فى تفاقم تلك المشكلات أو تفجيرها .

إن الحزم مطلوب فى معالجة هذه النقطة ، كما أن الحكمة مطلوبة بنفس القدر . الحزم مطلوب من جانب السلطة التى ينبغى ألا تتهاون مع أى طرف يخل باستقرار الوطن . وهو مطلوب أيضا من جانب كافة القوى السياسية ، التى عليها أن تحدد موقفها بوضوح لايحتمل اللبس ، من أى عنصر ينتمى إليها ، يرتكب تصرفا يمكن أن يجرح مبدأ الاستقرار أو يسىء إليه .

والحكمة مطلوبة من الطرفين أيضا ، القوى السياسية والسلطة . الأولون مطالبون بأداء يسهم فى توفير الاستقرار ، كما قلنا . بينما أجهزة السلطة مطالبة بأن تتجنب الصدام مع القوى السياسية ، أو التصرف بصورة تثير التوتر أو القلق العام . كما أنها مطالبة بأن تؤدى واجبها والتزاماتها الوطنية ، بغير مبالغة فى الإجراءات والتحرزات ، ودون إساءة لاستخدام الحق ، ويظل من مقتضى الحكمة هنا ، ومن دواعى الاستقرار ، أن يتخذ فى مواجهة أى تصرف خاطئ ، الإجراء الضرورى لعلاجه ، وأن يقدم هذا التصرف بحجمه الحقيق ، فلا تتهم جماعة بجرم فرد ، ولا يدان تيار بنزق أو حماقة فصيل محدود فيه .

– مسألة الاتجار بالدين للوصول إلى السلطة تحتاج إلى مراجعة . فالعمل للدين أو به ليس كله تجارة ، وعلى من يدعى غير ذلك أن يقدم الدليل والبينة . ومالم يشهر الدليل وتعلن البينة ، فلا محل للادعاء أو الاتهام . ثم إن استهداف الوصول إلى السلطة ليس مما يشين تيارا سياسيا أو يدينه فى المفهوم الديمقراطى . فقبول مبدأ التعددية الحزبية ، يعنى ضمنا قبول تعدد مناهج التغيير ، الذى تعد السلطة أداة أساسية له . ولايعيب صاحب أى دعوة فى المجتمع الديمقراطى أن يمنى نفسه بالوصول إلى الحكم يوما ما . ليطبق برنامجه . وذلك كله مشروط بأن يتم الوصول إلى السلطة ، والتغيير بالتالى ، بالأساليب المشروعة ومن خلال القنوات الشرعية .

بناء على ذلك فلا غضاضة فى أن يطمح الإسلاميون أو غيرهم فى الوصول إلى السلطة ، ولكن السؤال المهم والحيوى هو : كيف يراد تحقيق ذلك ؟ بالوسائل المشروعة ، أم بالتآمر والانقلاب على الواقع ؟.

إن الذين يتهمون الإسلاميين بأنهم اشتركوا فى الانتخابات طمعا فى الوصول إلى الحكم ، يدينون أنفسهم قبل أن يدينوا غيرهم ، من حيث أنهم يتحدثون بألسنة ديمقراطية ، ويفكرون بعقلية ديكتاتورية أو فاشية !.

– لافتة الحل الإسلامى تعرضت لهجوم ظالم لامبرر له . إذ ليس مطلوبا من الشعار أكثر من أن يكون بمثابة سهم يشير إلى الاتجاه . وهو مافعله الحزب الوطنى الذى تحدثت لافتاته عن الأمان والاستقرار والديمقراطية ، ومافعله حزب الوفد الذى قدم نفسه باعتباره صيغة « المستقبل » ، وما فعله حزب التجمع عندما تحدث عن قتل الفقر . ولانفهم لماذا يطالب الإسلاميون دون غيرهم أن يعلنوا فى لافتاتهم الحل الإسلامى الذى يرونه لقائمة هموم الوطن ، من الأزمة الاقتصادية إلى مشكلة المياه والمجارى . وإذا كان الذين رفعوا الشعار قد حددوا نقاطا عشرة لبرنامجهم ، فلماذا ينكر أن هناك برنامجا من الأساس أحيانا . ولماذا يتهم البرنامج فى أحيان أخرى بأنه فضفاض ومطاط .

الذى نفهمه أن يطرح الإسلاميون ـ أو أى حزب خارج الحكم ـ سياسات وخطوطا عريضة ، وليس مطالبا بأى معيار بأن يقرر خطوات تنفيذية تفصيلية أو اجراءات إدارية من أى نوع . فتلك متغيرات ، مايصلح منها اليوم قد ينقض ويرفض غدا . وبعد تحديد السياسات ، فإن الممارسة فى ظل البرلمان أو فى أى مؤسسة سياسية أخرى ، هى التى تفرز المواقف وتمتحنها .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأين وجه الخدعة التى أوقع الإسلاميون الناس فى شراكها ، حينما نادوا بشعار الحل الإسلامى .

إننا عندما سجلنا تحفظا على إرهاب بعض المثقفين للتيار الإسلامى ورموزه التى دخلت إلى مجلس الشعب ، لم نكن ندعو إلى استقبالهم بالورد أو بالتصفيق الحار . ولكنا تمنينا أن تعطى الفرصة للممارسة لتكون معيارا للحكم أولا . كما تمنينا أن يحاول البعض البحث عن أرضية للقاء مشترك ، يتعاون فى ظله الجميع ، من أجل حمل هموم هذا الوطن ، وصياغة الحاضر والمستقبل على نحو أفضل .

تمنينا أيضا أن يتعامل حملة الأقلام وأصحاب المنابر مع الظاهرة الإسلامية لاتحسبانها شرا مطلقا ، ولكن برؤية رشيدة وواعية لما هو خير وإيجابى فيها . وأن يكون تعاونهم على البر

والتقوى أسبق من تعاونهم على الإثم والعدوان .

إن الإسلاميين يمثلون الأغلبية الساحقة والمؤمنة فى مصر ، هذا نعرفه ونثق فيه . إنما الذى نريد أن نفهمه حقا وصدقا هو : من يمثل هؤلاء ؟!.

الأسوأ من الإرهاب

الأسوأ من الإرهاب ألا نعرف كيف نتعامل معه بالكفاءة المطلوبة . بحيث نحاصره ولا يحاصرنا ، ونهزمه ولايهزمنا ، ونرد إليه سهامه دون أن نخدش صفحتنا أو نجرح مسيرتنا . والأسوأ من الاثنين ألا نعي دروس التجربة ، فلا نرى ماوراءها وما بعدها ، ولانحصن أنفسنا إزاء احتمالات تكرارها .

فالإنسياق وراء الانفعال والغضب ، هو وقوع فى إسار الإرهاب وحصاره والخبط العشوائى واستمطار اللعنات ، ولطم الخدود وشق الجيوب ، هو إعلان عن الهزيمة واستسلام للعجز . أما التورط فى إشاعة التوتر والخوف والقلق ، فهو قرة عين لدعاة العنف وأدواته ، ومكافأة مجانية لهم !.

فى الوقت ذاته ، فإننا إذا لم نستثمر الموقف فى مواجهة صريحة لأسباب الإرهاب ومصادره الحقيقية ، من خلال حوار مسئول وجاد ، فإننا نفوت على أنفسنا فرصة علاج الداء فى مكمنه ، وتوقى شرور العنف الذى لاتوحى ندره بخير يذكر .

لهذه الأسباب ، فإن ضمير الأمة وحسها الواعى يصبحان فى مواجهة امتحان دقيق وصعب ، لايثبت اجتيازه بمجرد إحباط الفعل والقبض علي الفاعلين ، وإنما إنجازه الحقيق يقاس بمعيار ترشيده لرد الفعل من ناحية ، وبمقدار شجاعة التصدى لجذور العنف ومنابعه من ناحية ثانية .

وتلك مهام لايقدر عليها إلا أولو العزم من أهل القرار والسلطان ، الذين يملكون القدر الكافى من وضوح الرؤية والإخلاص للهدف ، وجرأة المواجهة ، والارتفاع فوق الجراح والنزوات والأهواء .

وهو قدر مكتوب على جبين مصر فيما يبدو . ألا تهدأ فى سمائها العواصف والأنواء .

وأن تدفع دائما إلى حافة الخطر . وأن تلاحق مسيرتها ليجهض فيها الأمل والحلم .

لكنها تحديات البقاء والاستمرار ، وضريبة الاختيار الصعب ، التى يتعين على الكل أن يتحمل نصيبه فيها . لأن المهدد والمستهدف هو السفينة بجميع ركابها ، والمسيرة بمختلف فصائلها وأعلامها ، رغم أن رصاصات الاغتيال وجهت نحو أفراد معدودين .

ولكى يتحقق الثبات المرجو ، ويفوت على العنف غايته ومراده ، فإن الحزم يظل مطلوبا مع العزم . بينما تصبح الحكمة مطلوبة قبل القوة ، والعقل مدعو قبل العاطفة والهوى . كما يغدو الضبط واجب التقديم على الربط .

ولئن بدا جزع الضمير المصرى من العنف واضحا خلال الأسابيع التى أعقبت تلك المحاولات، فإننا نحسب أن لهذا الجزع مايبرره . ولئن تزايد القلق وارتفعت نبرة الجزع بعد محاولة اغتيال الزميل مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور ، فإن لهذا التزايدأسبابه المفهومة ، إذ أن « الهدف فى تلك المرة مختلف غاية الاختلاف . فالرجل صاحب قلم ورأى فى نهاية الأمر . وإطلاق الرصاص عليه يعد جريمة مركبة بكل المعايير . وإذا ثبت للجناة انتساب للإسلام بأى صفة ، فإن مافعلوه لابد أن يشين تدينهم ويجرحه . ليس فقط لأن حق الاختلاف مكفول فى منطوق الإسلام وتعاليمه ، ولكن أيضا لأن هذا دين كان أول مانزل منه على نبيه كلمة « اقرأ » . وفى كتابه احتفى الله سبحانه وتعالى بأصحاب القلم . فضمن القرآن سورة باسمه ، وشرفه الله عندما أقسم به فى قوله تعالى « ن والقلم ومايسطرون » . أما إعلاؤه لشأن أهل الرأى والنظر والحجة فرصود فى القرآن فى مواضع بغير عد .

وإزاء ذلك كله ، فإن المسلم الحق يستشعر خجلا لاحدود له ، عندما يسعى آخر ينتمى للإسلام إلى قصف قلم أيا كان موقفه أو موقعه ، ليقوض نهجا نعرفه شعاره « اقرأ » ، ويثبت نهجا آخر شعاره « اخرس » ، أو « اخسأ » !

وإذ مضت لحظات الصدمة وانقضت ، فقد صار حقا علينا أن نتدبر الذى جرى ونستخلص عبره ودروسه ، بعد أن نستحضر القدر المتاح من العقل والحكمة والتجرد . بحيث نصرف كل الجهد إلى حماية أمان هذا الوطن وأمنه ، فى اليوم والغد .

وهو معترك صعب ، لا أعرف كيف يمكن للمرء أن يخوض فى محيطه ، ثم يخرج سالما بغير تجريح . ودون أن يتهم بالتهوين أو التدبير أو الملاينة والمدارة ، أو غير ذلك من القذائف التى أطلقها بعض حملة الأقلام أخيرا بغير حساب . وحاولوا بها وصم كل الذين لم يعادوا التيار الإسلامى ، أو اجترأ على ذكره بالخير ، أو ذهبوا إلى حد الدفاع عن

الشريعة ، لكى يدفع بهم دفعا إلى قفص الاتهام . بحسبانهم مهيئين التربة للعنف ، ومحرضين على الإرهاب ومداهنين لأدواته وعناصره .

أما لىُّ الكلام وتأويله ، وابتسار معانيه ومقصوده ، والمسارعة إلى الصيد فى الماء العكر ، فهو من تقاليد تلك الجبهة التى تعالت منها الصيحات المتشنجة ، ودعوات إظهار « العين الحمراء » واستخدام العصا الغليظة ، وماسمى حينا بمخالب وأنياب الديمقراطية ، التى لانعرف لها ميزة أو اختلافا عن مخالب وأنياب الديكتاتورية .

لقد مضت مقولاتهم ترفع شعار « إذا لم تكن معى فأنت ضدى . وإذا صرت ضدى فأنت ضد الوطن » . وهو شعار ينتمى إلى مدرسة التكفير السياسى ، التى سبقت موجة التكفير الدينى بعقدين من الزمان . به حوكم الجميع وصدرت أحكام فورية بإدانتهم . حتى إذا لم يسارع المرء إلى اتهام الإسلاميين جميعا ، وإذا لم يضم صوته إلى الجوقة مرددا أنشودة نصب المشانق وإقامة المحارق لهم . وإذا ماحاول أن يضع الأمور فى نصابها ويرد المشكلات إلى أصولها ، ويناقش الاحتمالات والمخارج ـ شأن أى باحث سوى ـ إذا فعل ذلك ، فقد وقع فى المحظور ، وحل عليه السخط والغضب ، واستحق جزاءه من الويل والثبور !.

لقد تعرض الزميل إبرهيم سعدة رئيس تحرير أخبار اليوم ، لحملة غمز ولمز مثيرة للانتباه ، عندما كتب مقالا فى عدد ٩ مايو الماضى بعنوان « ليس تهوينا أو تهاونا » ، حاول فيه أن يقول كلمة حق وعدل دعا فيها إلى « أن نعبر ، وأن نتابع التحقيقات ، وننتظر القبض على الجناة ، ونتابع محاكمتهم وإصدار الحكم فى شأنهم ، قبل أن نندفع وندين الأبرياء ، أو نشكك فى ولاء جماعة من الجماعات ، أو نطالب برءوس من ليس لهم علاقة من قريب أو بعيد بهذه الجريمة التى يرفضها المصريون بمختلف انتماءاتهم وعقائدهم وأحزابهم » .

نشر المقال بعد محاولة اغتيال اللواء أبو باشا ، ومنذ ذلك الحين وإلى الآن ، والغمز فيه مستمر ، حيث دأبت كتابات البعض على التدليل بكلامه على أن الصحافة القومية شاركت فى « المزايدة » على الإسلاميين ، وذهبت إلى اتهام دعاة التعقل والإنصاف فى المنابر القومية ، بالخوف والجبن ، وشاع فى حقهم وصف « أصحاب الأقلام المرتعشة » !.

الطريف فى الأمر ، أن الذين قفزوا إلى مقدمة المواكب ، ونصبوا أنفسهم قضاة وجلادين ، وفتحوا النار على الإسلاميين بغير استثناء « هؤلاء موَّهوا علينا برفع راية

التصدى لرياح الفاشية وإرهاصاتها . وإذ نقر بأن العنف المسلح هو من أساليب الفاشية المقيتة ، إلا أننا نحسب أن دعوتهم تمضى على ذات الطريق ، من حيث أنها فاشية متنكرة فى ثياب الدفاع عن الديمقراطية .

والحال كذلك ، فلابد أن نحمد الله على أن سعى الأولين قد خاب ، وأن مقاليد الأمور ليست بيد الآخرين . ولابد أن نغبط أنفسنا ، ونسجد لله شكرا ، لأن صاحب القرار فى مصر لم يستجب لا لإرهاب هؤلاء ، ولا لإرهاب هؤلاء ! .

* * *

إن تجريم العنف ليس موضع مناقشة . والتعامل بحزم مع كل خروج على القانون واجب لاخلاف عليه فى الظروف العادية التى يمر بها أى مجتمع . وهو أوجب وألزم فى حالة مجتمع يواجه تحديات فى مثل جسامة مانواجهه . واستنفار ضمير الأمة ليهب مدافعا عن أمنه وأمانه ، ومنكرا لكل ريح خبيثة تهب ، ذلك أيضا دور مطلوب مافى ذلك شك .

لكن هذه ليست نهاية المطاف ، لأن للكلمة المسئولة آفاقا تتجاوز هذه الحدود . والذين رددوا على مسامعنا طوال الأسابيع الماضية أن « فى البدء كانت الكلمة ، وفى النهاية تكون » ، هؤلاء كانوا فى مقدمة الذين بخسوا الكلمة حقها وانتقصوا من دورها وقدرها .

وليس من أهداف هذا البحث تقصى ردود الأفعال المختلفة التى تعاقبت ، فى الصحافة المصرية بشأن موضوع العنف أو الإرهاب ، لكن أحسب أن البعض فى غمرة الانفعال والغضب مارسوا انتهاكات لمسئولية الكلمة ، ينبغى ألا تمر دون مراجعة وضبط .

فليس من مسئولية الكلمة أن توظف لشحذ الأدلة والقرائن لتحديد الفاعل أو لوضع التيار الإسلامى كله فى قفص الأتهام ، واعتبار بعضه محرضا والبعض الآخر فاعلا ومنفذا . وفوق كونه توظيفا غير صحى للكلمة ، فإن هذا الموقف يعكس خللا فى الموازين والأدوار . بمعنى أنه إذا انشغل بعض الكتاب بهذه المسألة فماذا بقى لرجال المباحث والنيابة والقضاء ! .

وليس من مسئولية الكلمة ان تروع الناس وتصور لهم أن مصر على أبواب الجحيم ، بقدر ما أنه يخل بهذه المسئولية أن يعالج الأمر بحسبانه محاولات اغتيال عادية أو تصفية لحسابات شخصية . وبهذا المعيار ، فلابد أن يدهشنا ـ مثلا ـ أن يتساءل أحد كتابنا الكبار فى مقال منشور ، قائلا : متى عرفت طرقات مصر الآمنة هذا الروع كله ؟.. متى حدث فى مصر أن ينهمر الرصاص فى كل اتجاه على الآمنين بلاحساب ؟.

إن من حق العقل المنصف أن يتساءل وهو يقرأ هذا الكلام ، هل هو صحيح ذلك الايحاء الذى يحمله . هل صحيح أن الرصاص بات ينهمر فى كل اتجاه على الآمنين فى مصر ؟.

وليس من مسئولية الكلمة أن تتهم كل الأحزاب « بمجاملة قوى الإرهاب » . وبالمزايدة على ذلك بحيث إنه « لم يعد يميز حزبا على آخر إلا حجم مجاملته للإرهاب » ، كما قال أحد كتابنا . وهو زعم إن صح فلابد أن يقود المعنى به إلى ساحة القضاء . ولما كان رفض الإرهاب يشكل قاسما مشتركا أعظم بين كل الأحزاب الرسمية فى مصر ، فإن مثل هذا المعنى الذى تردد فى تعقيبات العديد من كتابنا يضعنا أمام أحد احتمالين : إما أنه ادعاء فى غير موضعه ، أو أن مفهوم الإرهاب باتت تتعدد فى شأنه الاجتهادات بحيث أصبح مبدأ المعارضة أو الدفاع عن حقوق الإنسان ، من صور الإرهاب المعاصر ! . وفى الحالتين فإن مأزق « الكلمة » يظل قائما .

وليس من مسئولية الكلمة أن يهاجم التديّن ويلمز المتدينون فى سياق نقد العنف والتطرف . إذ استنكر أحد كتابنا تلك « الظاهرة الغريبة » ـ على حد تعبيره ـ المتمثلة فى تنامى الوعى الدينى فى مصر . ولأن مصر فيما نعلم بلد مسلم وليس بوذيا أو هندوكيا ، فإن استغراب واحد من أعلام كتابنا لتدينه لابد أن يثير دهشتنا . وهى دهشة تتزايد عندما لايفوته أن يشير إلى أن ضمائر الناس فسدت وأن السرقة والرشوة انتشرتا ، فى ظل ذلك « التدين المستغرب » . وتتحول الدهشة إلى عجب عندما يحشد كل المنتمين إلى التيار الإسلامى ، مع الخطباء والدعاة والمؤذنين والعلماء والمفتى وشيخ الأزهر ، ثم يقال فى حق الجميع إنهم « شركاء بالصمت فى هذا الفعل الجبان » ـ محاولة اغتيال الزميل مكرم ـ بل ويتهم الجميع بأنهم « قتلة بالنوايا » ! .

وليس من أمانة الكلمة ولامسئوليتها أن يفتى أحدهم بأنه « إذا كانوا يعلنون كفرهم بالوطن ، فمن حق الوطن أن يكفر بهم . وإذا كانوا قد أحلوا دم الجميع ، فمن واجبهم علينا أن نذكرهم بأنهم قد احلوا دماءهم أيضا ، بالقانون هذه المرة » .. هكذا ، ببساطة مذهلة ، يدعو صاحب رأى إلى مقابلة التكفير بالتكفير ، والدم بالدم .

* * *

إن الكلمة المسئولة هى الكلمة الهادية والمبصرة والكاشفة . وهى أشد ما نحتاج إليه فى هذه المرحلة ، من جانب أهل الرأى . وهى مع العقل الرشيد من جانب أهل القرار طوق

النجاة لنا من تلك المزالق التى قلنا إنها أسوأ من العنف .

وفى حدود الصحافة القومية ، فقد لمحت بعض هذه الكلمات المسئولة فيما كتبه فى الآونة الأخيرة كل من الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى (الأهرام ٦/٨) والدكتور محمد نور فرحات (المصور ٦/١٢) . إذ انطلق الأستاذ الشرقاوى فى اجتهاده للخلاص من الإرهاب من حقيقة أن حماية الحرية لاتكون إلا بمزيد من الحرية . ودعا بناء على ذلك إلى إطلاق حرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف ، كما دعا إلى إلغاء كافة القوانين الاستثنائية ، وبخاصة قانون الطوارئ . وانتهى إلى أنه لانجاة للديمقراطية إلا بإرساء قواعدها وإعلاء بنائها .

أما الدكتور فرحات فقد اختار الموقف الصحيح عندما اعتبر الخوض فى أمر الفاعل فى محاولتى الاغتيال من شأن « الشرطى الخاص » ، الذى لاينبغى للباحث أن ينشغل به . وعندما عالج الأمر من زاوية الفعل والمفعول به ، على حد تعبيره . وبالتالى فقد كان محور حديثه هو ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى .

فى هذا الإطار كانت له ملاحظات صائبة وكلمات منيرة ، قرر فيها « أن حالة القابلية للعنف بدأت تنمو كقادم مشئوم فى رحم المجتمع المصرى » ـ وقال إن « الدعوة إلى إزالة حقول الألغام موجهة أولا إلى مؤسسات الحكم فى مصر ، وموجهة ثانيا إلى تجمعات الرأى العام » . ثم ذكر أن « التغيير مطلوب فى سياسات الحكم فى الإدارة والإعلام والاقتصاد والسياسية ، لإزالة مظاهر الإحباط الاجتماعى ، حتى ينصرف عنا شبح العنف . والتغيير أيضا مطلوب وبإلحاح فى فلسفة الأمن وسياساته » .

وإذا تشكل مثل هذه الكلمات استثناء على المجرى العام للحوار ، فإن مؤشرات « القاعدة » تشهد بأنه لم يتح لنا أن نجرى حوارا صحيا ومثمرا فى مواجهة منعطف حاد يمر به الوطن . وتلك مشكلة أخرى ! .

ذلك أن القضية الواجبة البحث ، والتى لم تنل حقها من الحوار ، إذا استثنينا مقال الدكتور نور فرحات ، هى تنامى ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى . من هذه الزاوية ، فإن ماقيل بصدد اقتراح عقد مؤتمر فكرى للدفاع عن حق الصحفيين فى التعبير ، تحت شعار « أقلام آمنة فى بلد آمن » ، يعد تعبيرا عاطفيا عن الرغبة فى التضامن مع زميل كريم تعرض لمحاولة اغتيال آثمة ، وليس جهدا فعالا للتصدى للمشكلة الأصلية من أساسها . ذلك أن مواجهة ظاهرة العنف من شأنها أن تعالج مختلف تداعياته وإفرازاته ، سواء تلك التى تصيب الصحفيين أو غيرهم .

لهذا السبب فإنه يصبح من الأجدى والأولى بالعناية والاهتمام ، أن تطرح قضية العنف على بساط البحث ، فى مؤتمر علمى يشارك فيه أهل الاختصاص العملى وأهل الرأى ، وممثلو الأجهزة الرسمية المعنية ، فضلا عن الأحزاب السياسية المختلفة .

وسواء عقد مثل هذا المؤتمر أم لم يعقد ، فإن فتح باب الحوار والاجتهاد لكشف مصادر العنف وأسبابه يظل قضية الساعة ، التى يطالب أصحاب الأقلام والباحثون بأن يدلوا بدلوهم فيها ، ويصبوا فى وعائها أكبر شحنة ممكنة من الكلمات الهادية والمبصرة والكاشفة التى ننشدها .

فى هذا الصدد ، فإنه مما يثير الدهشة البالغة ، أن يرفض مجلس الشعب فى مصر اقتراح تشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى موضوع المعتقلين على ذمة قضايا العنف . لأن ذلك الرفض المستغرب أغلق الباب أمام ممثلى الشعب فى البرلمان ، لكى يتحملوا مسئوليتهم فى مواجهة العنف ، بدلا من أن يلقى العبء كله على السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن . كما أنه حال دون اطلاع هؤلاء الممثلين على الحقائق التى تتعرض للتشويه حينا فى صحافة المعارضة ، وتنسج من حولها الشائعات المغرضة حينا آخر .

ونحسب أن أحد المعوقات الأساسية لعلاج ظاهرة العنف ، على مستوى البحث والرأى ، تتمثل فى غيبة الحقائق الصادرة عن جهات لامصلحة لها فى الإخفاء أو الابتسار أو المغالطة . ولما كانت شبهة المصلحة منتفية فى جهة يفترض فيها الحياد مثل مجلس الشعب ، فإن المرء لايسعه إلا أن يقرر بأن تصويت أغلبية الحزب الوطنى فى المجلس ضد اقتراح لجنة تقصى الحقائق ، قد حرم الأمة من فرصة ثمينة للمعرفة الصادقة والمشاركة المرجوة ، بقدر ماحرمها من تجديد ثقتها فى حسن أداء الأجهزة الأمنية .

وأيا كانت الذرائع القانونية التى ساقها البعض تبريرا للرفض ، فإن هذا الموقف يعد خطأ سياسيا بكل المعايير ، يحسب على المجلس ويخدش صفحته . فى حين أن كثيرين تفاءلوا به خيرا وعلقوا عليه أملا كبيرا ، بحكم مصداقيته النسبية فى تمثيل القوى السياسية المصرية ، ربما لأول مرة .

* * *

إن الإرهاب ابن شرعى لظاهرة العنف . وإذا كان الإرهاب قد تمثل فى محاولتى اغتيال اللواء أبو باشا وزميلنا مكرم ، أى فى عمليتين اثنتين فقط خلال فترة حكم الرئيس مبارك (خمس سنوات) . فإن المعنيين بالأمر يرصدون للعنف شواهد عدة فى مختلف شرائح

المجتمع المصرى ، وبخاصة فى أوساط الشباب الجامعى المنتسب إلى التيار الإسلامى .

وهو خطأ منهجى لايغتفر ، أن يتجه الباحثون بأبصارهم إلى الإسلاميين دون غيرهم ، عند معالجة مسألة العنف . لأنهم يظلون أحد أطراف المعادلة . وليس طرفها الوحيد . ولهذا السبب ، فقد كان الدكتور نور فرحات موفقا وصائبا عندما استدعى الأطراف الأخرى إلى طاولة البحث . وأشار إلى مسئولية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية . وأهمية بحث إسهام مثل هذه الظروف فى إفراز العنف وتناميه .

لا أحد ينكر أن ثمة ثغرات تسرب العنف فى الجانب المتعلق بالطرف الإسلامى . وهى وثيقة الصلة بالظروف العامة التى يعيشها الجميع ، مضافا إليها شيوع سوء الفهم وغيبة مدارس التربية الإسلامية الرشيدة ، الأمر الذى يستوجب اتخاذ الخطى الكفيلة باسترداد الوعى الغائب ورأب الصدع فى موجات التدين المشوش والمنقوص ، أو المغشوش . وذلك بحث مطول قائم بذاته ، ينتظر من ينهض به ، واتخاذ خطوات حاسمة بصدده .

بالمقابل ، فإن دراسة تأثير مختلف الظروف الراهنة على تنامى ظاهرة العنف ، أو ما أسماه الدكتور فرحات « حالة القابلية للعنف » ، تعد عنصرا هاما فى التشخيص ، واجب التدبر والتقصى .

ولئن دعا الدكتور فرحات إلى تغيير فلسفة الأمن وسياساته ، فى عبور سريع على تلك النقطة الحساسة ، إلا أننا نحسب أن اللغط المثار حول الموضوع يحتاج إلى استجلاء سريع ، بحيث تتضح الحقيقة فيما ينسب إلى أجهزة الأمن من عنف ، وعلاقة هذا المسلك ببروز الظاهرة التى نحن بصددها؟ وهو ما كنا نتمنى أن يناط بلجنة تقصى الحقائق المقترحة ، حتى يزال اللبس وتدرأ الشبهات ، ويطمأن إلى رشد وكفاءة الأداء الأمنى .

إن التصدى الجاد للعنف ـ أكرر ـ لايكون إلا بملاحقة أسبابه فى مكامنها ومحاضنها . والذين يتصورون أن القضاء على العنف يكون بالإجراءات الاستثنائية وباستئصال شأفة فريق أو جماعة من الناس ، هؤلاء ليسوا إلا دعاة شر وقرناء سوء ، يريدون لمسلسل العنف أن يتوالى ويتصل . ولئن زين البعض هذه الدعوة ، وسوغها عقل باسم الحزم ، فإن تجارب التاريخ القريب قبل البعيد لاتكذبه فقط ، وإنما تنذر أيضا وتحذر .

فهل نتعلم أو نعتبر؟؟.

نفى الإسلام غير وارد
ونفى الإسلاميين غير مجد
ما العمل ؟

إذا سلمنا جدلاً بصحة كل مايقال فى حق الإسلاميين ، وبصمنا بالعشرة على أن بؤر التدين الفاسد والمنقوص تعشش فى جنبات الحاضر، وتكاد تجهض الأمل فى المستقبل. وإذا سايرنا من قال بأن الإسلاميين إما إرهابيون أو متطرفون أو متاجرون بالدين .. إذا فعلنا ذلك كله وأمنا عليه ، هل تحل المشكلة ، وينزاح الكابوس ، وتشرق على بلادنا شمس الأمل الغاربة ؟.

أعنى ، هل يصبح مجتمعنا أكثر صحة ، إذا انعقد إجماع أهل الرأى والقرار على وصم الإسلاميين بمختلف الرزايا والعبر ، وعلى ضرورة نفيهم من الواقع ، باعتبارهم أصل الداء والبلاء ، وباب الخبيث من الريح ، الذى أوصانا أجدادنا فى موروث الحكم بأن نغلقه ، حتى نقر بالاً ونستريح ؟.

ليست هذه مجرد شطحات أو افتراضات أملاها خيال شارد ، لواحد ممن أطلق عليهم بعض أهل السلف وصف « الارأيتيين » ، الذين جعلوا كل همهم مركزا فى مجادلة الفقهاء ، وسؤالهم فى الغريب والشاذ من الأمور ، بقولهم ، أرأيت لوحدث كذا وكذا . ليس الأمر على هذا النحو ، وإنما الذى نطرحه ليس أكثر من صياغة مجمعة لآراء وإيحاءات منشورة فى صحفنا السيارة ، كانت غاية مافتح الله به على بعض أصحاب الأقلام ، الذين تكأكأت سنونهم وسيوفهم على المنتمين إلى التيار الإسلامى بعد محاولتى الاغتيال اللتين شهدتهما القاهرة (سنة ١٩٨٧) ، وقيل إن للإسلاميين ضلعا فيهما .

واسمحوا لنا أن نسجل نقطة نظام فى البداية ، تنصب على حجم ودائرة الحوار الذى شغل به الرأى العام ، عن حق ، فى أعقاب محاولتى الاغتيال ، مقارنا بحجم الحوار الذى دار فى مصر بعد الإعلان عن حوادث الغش الجماعى أثناء الامتحانات . إذ لايسع الباحث

المحايد إلا أن يرصد تفاوتا ملحوظا فى نصيب كل من القضيتين من الاهتمام العام . فبينما ارتجت مصر وشغلت كافة أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية بمحاولتى الاغتيال ، فإن حوادث الغش الجماعى لم تسترع الانتباه إلا لفترة يسيرة ، ثم طويت صفحتها ، حتى كاد الأمر ينسى ويسقط من الذاكرة .

وهذا التفاوت فى الاهتمام ، يعكس خللا فى الموازين والمعايير يثير الانتباه ، من حيث أنه يعكس عناية بالأمن السياسى تفوق بكثير العناية التى تتوفر للأمن الاجتماعى وإذ نقر بأن حادثتى الإرهاب أمر خطير لاينبغى التهاون فى شأنه ، إلا أننا نحسب أن حوادث الغش الجماعى تمثل خطورة أكبر لأنها تكشف لنا عن خرق مخيف فى قيم المجتمع وفضائله ومثله العليا ، أقره الناس وتواطئوا عليه ، أما حادثتا الإرهاب فهما ثمرة تشوه فكرى وسياسى لدى فئة من الناس ـ لانعرفها على وجه اليقين ـ يدينه المجتمع بأسره ولايقره أحد .

تتصل هذه الملاحظة بموضوعنا ، لأنها تكشف لنا عن محدودية الاهتمام المنصرف إلى تشكيل الوعى العام وترشيده ، الأمر الذى يفتح ثغرات بلا حصر ، تتسرب منها مختلف الجراثيم والبلايا التى تنهش فى جسد الأمة وتوهن مسيرتها وعطاءها .

* * *

نعود إلى سؤالنا الأصلى : هل تحل المشكلة إذا تم نفى الإسلاميين من الواقع ، استجابة للدعوات التى يروج لها البعض !.

أحسب أن السؤال لاتطرحه أحداث الساعة فقط ، ولكنه مطروح منذ تنامت ظاهرة المد الإسلامى فى العقدين الأخيرين ، ولم يعد التيار الإسلامى مقصورا على حركة بذاتها ، ولكنه صار محيطا مترامى الأطراف ، تتحرك فى وعائه موجات كثيرة ومتنوعة .

منذ ذلك الحين ، ومسألة التعامل مع التيار الإسلامى تبدو قضية مستعصية على الحل . وسواء أخطأ الإسلاميون فى التعبير عن أنفسهم ، أو أن السلطة أخطأت فى النهج والتقدير ، فالحاصل أن الطرفين لم ينجحا فى التوصل إلى صيغة تكفل الحل السلمى أو التعايش بينهما . وفى أحيان كثيرة كانت ترجح كفة النفى من الواقع ، الذى اتخذ صورا عديدة يعرفها الجميع .

فى الخمسينيات كان مثل هذا الموقف واردا . وكان ميسورا ضرب الحركة الإسلامية وتطويقها نسبيا . ورغم أننا ندرك الآن أن المحاولة لم تنجح تماما ، كما أننا مازلنا نعانى من

بعض آثارها السلبية ، المتمثلة فى نسبة غير قليلة من التشوهات الفكرية السائدة .. رغم ذلك ، فلعله من الثابت تاريخيا ـ فى مصر خاصة ـ أن التطويق حقق بعض أهدافه ، من الناحية الكمية على الأقل .

فى السبعينيات ، اختلف الأمر تماما ، بعدما تنامى الجسم الإسلامى بصورة مطردة ، وتجاوز حدود الحركة الواحدة كما قلنا ، بل تجاوز مختلف الأطر التنظيمية . وصار الهاجس الإسلامى يلح على قطاعات عريضة من البشر . مبثوثة فى كل مكان ، وتتحرك بهدى حينا ، وبغير هدى فى أحيان أخرى كثيرة .

لهذا السبب المادى والموضوعى تصبح فكرة نفى الإسلاميين ـ على علاتهم المفترضة ـ مستحيلة تماما . إلا إذا كنا على استعداد لوضع مئات الألوف من الشباب فى القفص ، وتحمل نتائج هذه المغامرة اللعينة .

إذا استبعدنا ذلك « الحل » ، فماذا يكون العمل ؟.

إذا جردنا المسألة من الثارات والمرارات والخصومات ، واعتبرنا أن القلق على الحاضر والمستقبل هو القضية الجوهرية التى تشغل بال السائلين . وتدفعهم إلى البحث عن حل لهذا المشكل ، فقد أزعم أن القضية ذاتها معلقة فى الوعى العربى منذ قرن ونصف قرن على الأقل . ولئن ثار بيننا الآن جدل حول نفى الإسلاميين من الواقع ، بحسبانهم عقبة فى طريق الاستقرار ومن ثم التقدم ، فقد تجادل السابقون طويلا حول إمكانية نفى الإسلام ذاته ، باعتباره عقبة فى طريق التقدم والنهضة .

يروى لنا تلك القصة كاملة ، الدكتور فهمى جدعان أستاذ الفلسفة بجامعة اليرموك الأردنية ، فى كتابه النفيس « أسس التقدم عند مفكرى الإسلام » . حيث يرصد معالم رحلة البحث عن إجابة لذلك السؤال المعلق : ما العمل خاصة بعدما خرجت طلائع بعثات الدارسين العرب إلى أوروبا فى القرن الثامن عشر ، وعادت مشدودة الأبصار معلقة القلوب « بنظامات الافرنج » .

ينبهنا الباحث إلى أن الجدل بدأ يثور حول مسئولية الإسلام عن انحطاط المسلمين فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن الحالى . وكان للإمام محمد عبده باعه الطويل فى رد تلك التهمة ، التى رددها جابرييل هانوتو ، أحد الساسة الفرنسيين ، وترجمتها بعض الصحف المصرية .

فى تلك المرحلة ظهر فى مصر التيار الداعى إلى نفى الإسلام من الواقع . ويذكر الشيخ رشيد رضا أن جريدتى « الأهرام » و « المقطم » تبنتا هذا الموقف ، واعتبرتا أن « الدعوة إلى

الجامعة الإسلامية باسم الدين مضرة ، وغير موصلة إلى الغاية . وأنه لاسبيل إلى ترقى الأمة الإسلامية إلا باتباع خطوات أوروبا ، كما فعلت اليابان ـ ونشرت جريدة « المقطم » آنذاك مقالا بتوقيع « مسلم حر الأفكار » ، دعا فيه إلى أن « الدين والدولة أمران متباينان ، يجب أن ينفصل أحدهما عن الآخر » ، مما اعتبره الشيخ رضا دعوة « لمحو السلطة الإسلامية من لوح الوجود » .

كان هذا أيضا هو موقف أكثر المبعوثين المصريين العائدين من الخارج . الذى عبر عنه الدكتور محمد حسين هيكل قائلا إنه وغيره من العائدين تصوروا أن « نقل حياتى الغرب العقلية والروحية سبيلنا إلى التقدم » . والدكتور طه حسين سجل رأيا مماثلا فى « مستقبل الثقافة فى مصر » ، وذهب الدكتور محمود عزمى إلى ما هو أبعد ، عندما كتب فى الصحافة المصرية منتقدا ذلك « البند المشئوم » فى الدستور ، الذى ينص على أن دين الدولة هو الإسلام ! .

لم تتوقف تلك الدعوة إلى نفى الإسلام ، وإنما ظلت تتردد على ألسنة قلة من المثقفين فى زماننا بصياغات مختلفة . بينما كان لبعض دول المنطقة مواقف منها جديرة بالرصد والتنويه . فمنذ أعلنت تركيا اتاتورك قرار النفى فى العشرينيات ، وقررت الالتحاق بالغرب ، فإن الحالة تكررت مرة واحدة فى السبعينيات ، عندما قررت اليمن الجنوبية انحيازها للماركسية ، والتحاقها بالشرق . وآخر ماسمعناه فى هذا الصدد أن حكومة عدن وقعت اتفاقية مع رئيس مجلس الشئون الدينية السوفيتية . لتدريب الأئمة وخطباء المساجد اليمنيين فى الاتحاد السوفيتى ! .

وإذا كان النفى قد تم رسميا فى هاتين الحالتين ، فإنه واقع عمليا فى العديد من دول العالم العربى ، وبينما ترفض إحدى دول المشرق منذ ٤٠ عاما النص فى دستورها على أن دينها الإسلام ، رغم أن ٩٥٪ من سكانها مسلمون ، فإن دولة أخرى مشرقية أنشأت حديثا جهازا خاصا « لرصد الأفكار » ، مهمته إحباط أى تسلل للفكر الإسلامى بين الشباب ويعرف الجميع قصة جامعة الزيتونة فى الشمال الأفريقى ، التى صفيت تقريبا . كذلك ليس سرا ذلك الجهد الحثيث المبذول الآن لتقليص التعليم الدينى ـ يسمونه الأصلى ـ واستبداله بالثقافة الفرنسية الخالصة . وهى القضية التى تفجرت خلال الأشهر القليلة الماضية ، وأثارت أزمة عاصفة فى إحدى دول المغرب .

* * *

يثير هذا التوجه سؤالين هما : هل يمكن نفى الإسلام من الواقع ؟.. ثم ، هل من المصلحة أن يحدث ذلك ؟.

لا أعرف مجتمعا نجحت فيه محاولة اقتلاع العقيده الدينية من قلوب الناس ، حتى فى الاتحاد السوفيتى ، الذى يدرس للتلاميذ علم الالحاد من الابتدائى إلى الجامعة ، وغاية ، ما أمكن تحقيقه أنه ـ وبعد ٦٠ عاما من الثورة الشيوعية ـ استبدل العقيده الدينية عند البعض بعقيده أخرى ، تقوم عليها فلسفة النظام القائم .

ربما نجحت محاولات النفى الجزئى للإسلام ، عن طريق تعطيل تطبيق الشريعة فى عديد من الدول العربية ، ولكن الدين ظل باقيا وحاكما لسلوك وعلاقات الأغلبية الساحقة من المسلمين .

ولا أعرف إلى أى كوكب فى الأرض ينتمى الداعون إلى تجاهل المكون الدينى فى صياغة الواقع وتشكيله . لكن أكاد أقطع بأنهم لايعيشون حقائق العالم المعاصر .

وإذا نحينا البعد العقيدى فى الموضوع ، فالثابت أن مثل ذلك الموقف يعبر عن جهل فادح بأبسط قواعد التعامل مع الواقع ، فضلا عن كونه تعبيرا عن إيغال مدهش فى الأمية السياسية .

إذ كيف يسوغ لسليم الحس والنظر أن ينكر أو يقلل من شأن الدور الذى يؤديه العنصر الدينى فى تحريك جموع البشر وتفجير طاقاتهم المخزونة والمعطلة ، واستنهاض هممهم لمواجهة أعتى التحديات ؟.

كيف يمكن أن يفرط عاقل فى مثل هذه الطاقة الهائلة ، فى زمن نعيشه عالة على غيرنا ، فى خبزنا وكسائنا وسلاحنا ؟.

إن مثل هذا النهج لايعد فقط تفريطا فى دين الله ، ولكنه يعد أيضا تفريطا جسيما فى موارد هذه الأمة ، وإهدارا لايغتفر لمخزون الطاقة الثمينة التى يملكها .

من هذه الزاوية فإن نفى العنصر الدينى أو اغتياله لايجرح دين الداعين إليه فقط ، ولكنه يجرح وطنيتهم كذلك ، من حيث أنهم بدعوتهم تلك ، يحولون دون استثمار ذلك الكنز العظيم الذى هيأه الله للناس ، فضيعوه وضيعوا أنفسهم ، وحجبوا خيرا كثيرا عن الحاضر والمستقبل ، بينما يزعمون غيرة عليهما ودفاعا عنهما !.

إن تعليق الخيار الإسلامى على النحو الذى يدركه الجميع أفرز نتيجتين سلبيتين : أولاهما أن الوظيفة الاجتماعية للدين قد حجبت وعطلت ، وثانيتهما أن الجسم الإسلامى ذاته لم تتوفر له فرصة النمو الصحيح والرشيد .

بدلا من أن ينصرف الجهد إلى ترشيد المسيرة الإسلامية . والتركيز على علاج الثغرات فى الصف الإسلامى للإفادة من كل ماهو إيجابى وخير فيه ، يخرج علينا البعض بدعوات الاغتيال المعنوى والأدبى وربما المادى أيضا !.

وإذا انتهينا إلى أن نفى الإسلام غير وارد ، وأن نفى الإسلاميين غير ممكن . وإنه لابديل عن التعامل مع الظاهرة بالعقل والحكمة ، وإذا اعتبرنا أمثال تلك الدعوات شغبا غير مسئول ، يريد به البعض تصفية حساباتهم بأكثر مما يستهدفون به صالح الأمة . إذا تم ذلك ، فربما كان من المفيد أن نواجه أنفسنا بالسؤال التالى : ماهو الجهد الذى يبذل من أجل تشكيل وعى إسلامى رشيد يحصن أبناءنا وشبابنا ضد الجنوح والتطرف والعنف ، وغير ذلك من البلايا والرزايا ؟.

مما يؤسف له أن نسجل هنا أن تكوين ذلك الوعى الإسلامى الرشيد ليس مدرجا ضمن أولويات الدوائر المسئولة عن التوجيه والتربية وإعداد البشر ، وأن هذا الوعى يتشكل بعيدا عن أعين الذين يعنيهم أمر الحاضر والمستقبل . بل يتشكل فى الظلام ، خارج القنوات والإطارات الشرعية . وهذا الدور الغائب للتوجيه المسئول ، يشكل ثغرة استراتيجية ، لابد من تداركها ، إذا كنا جادين فى تأمين الحاضر والمستقبل .

بل مما يدهش له ، أن تتنامى الظاهرة الإسلامية بالاطراد الملحوظ خلال العقدين الأخيرين ، ولايخطر على الجهات المعنية بالأمن الاجتماعى ـ إذا جاز التعبير ـ أن تراجع شيئا من رؤاها أو مناهجها ومخططاتها وأهدافها .

نعم ، هناك جرعة تديّن زائدة ، باتت تقدم عبر القنوات والمنابر الرسمية ، ولكن أخشى أن أقول إن هذه الجرعة لم تحل المشكلة ، وإنما باتت جزءا من المشكلة . بمعنى أن هذه الجرعة لاتزال تصب فى مربع التدين البسط ، الذى يخرج لنا جيشا من الدراويش ، ممن لايعرفون عن الآخرة وعن الحلال والحرام بأكثر مما يعرفون عن الدنيا ، ويربون على التلقى والامتثال ، بأكثر مما يوجهون إلى العمل والبناء .

* * *

والموضوع متشعب ، تتعدد فى صدده الزوايا والعناصر . ويحتاج بحثه إلى جهد زائد من المعنيين بالأمر. لكنى أحسب أن أهم مافى الأمر هو وضوح «الرؤية الاستراتيجية» فى هذا الميدان . أعنى أنه من الضرورى قبل أى كلام فى الوسائل والمخططات أن يكون موقفنا واضحا من النموذج الذى يراد لنا أن نستهدفه ونبنيه . من الضرورى أن نحسم الإجابة على السؤال التالى : هل نريد أن نقيم بناءنا على أساس من الوعى الدينى الرشيد أم لا . وهو

وعى مطلوب عند المسلمين كما هو مطلوب عند المسيحيين بطبيعة الحال . هل يراد لمؤسساتنا التربوية والثقافية والإعلامية والدينية أن تتكاتف من أجل إفراز ذلك النموذج البشرى . أم لا ؟.

الوضوح مطلب أساسى ، لأن مسئوليات وحركة تلك المؤسسات المعنية ، تتحدد فى ضوء الإجابة المنشودة وفى غيبة ذلك الوضوح . فإن خلل الأساليب والأهداف يظل واردا بحيث يصبح من الطبيعى أن تمضى المؤسسات الدينية فى واد ، بينما المؤسسات التربوية والثقافية فى واد ثان ، فى حين تتحرك المؤسسات الإعلامية فى واد ثالث .. وهكذا ..

ونحن إذا دققنا النظر فى ميدان واحد هو التعليم ، فلابد أن يؤرقنا حجم الخلل الذى يعتريه من هذه الزاوية . وبين أيدينا وثيقة بالغة الأهمية حول الموضوع . قدمها الدكتور ناصر الدين الأسد وزير التعليم العالى فى الأردن ، إلى اجتماعات المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية بعمان (دورة يونيو ٨٧) .

فى شهادته لفت الدكتور ناصر الأسد الأنظار إلى مايلى :

– إن نظامنا التعليمى ، حينما أريد له أن يتجاوز الركود والجمود اللذين أصابا حياتنا العقلية ، فإن القائمين بالأمر لجئوا من البدايات إلى النموذج الغربى فى التعليم ، فى مصر وتونس وعديد من الأقطار العربية الأخرى . مما أفرز نظاما معزولا عن ثقافة الأمة وفكرها وتراثها .. كان عضوا غريبا لم يستطع أن يتقبله جسد الأمة . كان مفروضا من علُ ، مجلوبا من الخارج » .

– إن ازدواجية التعليم ، وتوزيعه بين معاهد دينية شرعية . وأخرى مدنية دنيوية أحدثا شرخا فى جسم الأمة (وعقلها) ، حتى نهشتها التناقضات الثنائية ، والازدواجية بين علماء دينها وعلماء دنياها . إذ « أصبح العلم الأصيل لهذه الأمة علما من الماضى ، ليس له امتداد صحيح فى الحاضر » ،.. أما العلم الحديث فلا يمت إلينا فى حاضرنا بصلة » .

– إن المدارس المدنية الابتدائية والثانوية ثم الكليات الجامعية ، فرغت « تدريجيا من الروح الإسلامى الذى كان يجب أن ينساب فيها ، ويتغلغل فى تقاليدها وأنظمتها ومناهجها وكتبها . فأصبح الدين درسا من الدروس ، محصورا فى داخل حصة ، يختلف عددها فى الأسبوع زيادة ونقصا ... كذلك أصبحت اللغة العربية درسا من الدروس محصورا فى حصة يختلف عددها فى الأسبوع زيادة ونقصا » .

فى بحثه أو شهادته ، انتهى الدكتور الأسد إلى أن رأب الصدع وعلاج الشرخ الذى تعانى منه الأمة ، يقتضيان أن يجتمع التعليم كله فى مؤسسة واحدة ، متطورة ، تصب فى

الجامعات التى تختلف فيها التخصصات . ويكون للعلم الدينى نصيبه فى مختلف مراحل التعليم ، من الابتدائى إلى الجامعة . بحيث يتخرج طالب الجامعة على معرفة معقولة بالتفسير والحديث والفقه ، ويكون تخرجه مشروطا بنجاحه فى هذه المواد . « وهكذا يكون نظام التعليم هو الأداة الفعالة لإحداث التغيير الاجتماعى المتكامل » .

وللوزير الأردنى مقترحات مفصلة فى كيفية تطبيق هذا المنهج ، جديرة بأن تلقى حظها من الدراسة والتطبيق ، لكى نحل مشكلة نقص المناعة الفكرية التى يعانى منها شبابنا . ويورطهم فى الكثير مما نعانى منه .

إن علاج المشكلة ممكن ، وليس فى التصحيح والتقويم سر ، ويظل الشرط الأول للعلاج والتصحيح هو حسم خياراتنا الأساسية ، والإجابة على السؤال الكبير : ما الذى نريده بالضبط ؟ .

مواطنو الدرجة الثانية

اسمحوا لنا بأن نسجل اعتراضا صريحا على مايصدر عن بعض الدعاة الإسلاميين من مقولات تمس الأقباط وتنال من عقائدهم . فمبلغ علمنا أن ذلك ليس من تعاليم الإسلام ولا من أدبه فضلا عن أننا لانتصوره من مقتضى حسن الخطاب أو الغيرة على الدين ، الذى باسمه ترتكب حماقات بغير حصر فى زماننا ، لانكاد نجتاز واحدة ، حتى ندفع إلى أخرى !.

واسمحوا لنا بأن نقرر أيضا أن مقولات هؤلاء ، مهما حسنت نواياهم تفتح الباب لمفاسد ثلاث على الأقل ، كل منها أسوأ من الأخرى . فهى تهدم علاقة البر والقسط التى دعا القرآن إلى إقامتها مع غير المسلمين . وهى تنسف وحدة الوطن وتمزق شمله ، وهى مفسدة ينكرها العقل ويؤيده النقل ، كما سنرى . وهى تجرح وجه الإسلام ذاته ، وتشوه مشروعه الحضارى ، الذى نزعم جادين بأنه قادر على صياغة حاضر الأمة ومستقبلها . فى ظل تنوع مكوناتها الدينية والسياسية .

وفى مقابل هذه المفاسد ، فإننا لانكاد نرى مصلحة واحدة ، إيمانية أو عملية ، يحققها ذلك المسلك ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن قتل الدبة لصاحبها ـ فى القصة الشهيرة ـ خدم القتيل « خدمة » لم يبلغنا نبؤها بعد !.

لقد سمعت بعضا من تلك الإساءات التى ننكرها فى خطب الجمعة . وتكرر ذلك على فترات متباعدة من جانب بعض المتحدثين عبر الإذاعة والتليفزيون لكنى كتمت ألما وقلقا استشعرتهما مما سمعت وشاهدت، يظن أن الأمر لم يبلغ بعد مبلغ الظاهرة التى تستوجب التصدى العلنى للموضوع ، من خلال أحد منابر الخطاب العام . وبين الحين والآخر ، كنت أبعث برسائل شفهية إلى من أعرف من أولئك المتحدثين ، راجيا منهم أن يكونوا

رسل محبة ووئام ، يجمعون ولايفرقون ، كما يبشرون ولاينفرون . ومذكرا بأن إشاراتهم تلك تسيء إلى الإسلام بقدرما تسيء إلى مشاعر المسيحيين .

لكن فى الأشهر الأخيرة صرت أتلقى خطابات من بعض إخواننا الأقباط ، الذين يحسنون الظن بى . تتناول الموضوع ذاته ، وتبدى أسفا أو تبث حزنا أو تعلن غضبا . فى الوقت ذاته فإنها تدعونى إلى فتح الملف ، وتبنى الشكوى ، وإعلان رأيى فى الموضوع . وقد أرسل إلى أحد القراء شريطا مسجلا تضمن فقرات من خطبة ـ أو لعلها عدة خطب ـ لواحد من الخطباء فى المنصورة لم يترك شيئا فى عقائد المسيحيين لم يتعرض له بالنقد والاتهام . وأرفق بالشريط رسالة مختصرة يقول فيها المرسل مانصه : هل يرضيكم هذا ؟ وكيف تتوقعون صداه عند شبابنا ، الذى يعيش أيضا صحوة مسيحية ، مماثلة للصحوة الإسلامية التى تذكرونها فى كل مناسبة ـ وقد وقع كاتبها باسمه وعنوانه كاملا فى ذيل الرسالة ، ولكنه طلب منى أحتفظ بهما لنفسى ، وألا أشير إليهما فيما أكتب ! .

الملاحظة الطريفة التى سجلها صاحبنا تحت التوقيع كانت إشارته إلى أنه سجل هذا الكلام من شرفة منزله ، لأن خطب الشيخ ـ سامحه الله ـ تبث على الملأ عبر مكبر للصوت يقرع الآذان فى كل اتجاه ! .

وقد حدث أن شاركت فى ندوة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، أثيرت خلالها أسئلة عديدة حول شئون غير المسلمين ، اعتبرتها مبررة ومشروعة ـ (بالمناسبة فإن أساتذة الجامعة وباحثيها يولون هذا الموضوع أهمية خاصة من نواح لافتة للنظر نرجو أن تكون لغرض البحث المجرد فقط ـ منها على سبيل المثال بحث عن الوظائف التى يشغلها الأقباط فى الحكومة المصرية ، وبحث آخر عن المسلمين الذين تنصروا !) .

وما أزعجنى حقا هو أن مهندسا قبطيا تتبعنى عقب انتهاء الندوة ، وانتحى بى جانبا ، ثم سألنى بصوت هامس مشحون بالإلحاح والقلق ، قائلا : هل تعتقد أن المواطن المسيحى سيكون له مكان أو فرصة للتقدم الوظيفى فى ظل المشروع الإسلامى . الذى جرى حوله حوار مطول أثناء الندوة .

انعقد لسانى من الذهول . إذ لم أتصور أن يصل الأمر بجامعى فى مرحلة الدراسات العليا ، أن يشوه الموقف الإسلامى من غير المسلمين فى ذهنه إلى هذه الدرجة . عبرت له عن دهشتى لسؤاله ، ولم أستطع أن أقول له أكثر من أن الصورة التى فى ذهنه عن المشروع الإسلامى مغلوطة مائة بالمائة ، واقترحت عليه أن يقرأ كتاب الدكتور يوسف القرضاوى « غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى » ، وكتابى « مواطنون لاذميون » .

فى مناسبة لاحقة حدثت مفاجأة أخرى . شاركت فى ندوة حول الشورى والديمقراطية كان أحد المتحدثين فيها سفيرا مصريا سابقا ، كان من الدبلوماسيين المثقفين واللامعين حتى عهد قريب . وعندما جاء دوره فى الحديث ، تطرق إلى المقارنة بين حقوق الإنسان فى كل من المجتمعين الإسلامى والغربى . وإذا به يقول إن الناس فى الغرب يولدون سواء ، بينما الأمر مختلف فى المجتمع الإسلامى ، الذى يفرق بين المسلمين وغيرهم . فى إشارة مهذبة إلى فكرة المواطنة من الدرجة الثانية ، التى تتردد على ألسنة كثير من الغربيين . وأقرانهم وأشياعهم فى بلادنا .

قالها الدبلوماسى المثقف المسلم بيقين مطلق ، وكأنه يسرد على أسماعنا بعضا من الحقائق الثابتة فى الكون ! ـ ضربت كفا بكف وقلت : إذا كانت تلك معلومات رجل بهذه المكانة ، فما بالنا بمن دونه ؟! .

نحن بصدد ظاهرة من شقين هما :

موقف خاطئ لبعض الدعاة الإسلاميين .

ومعلومات خاطئة لدى بعض الأقباط وبعض المثقفين المسلمين .

وهذا الشق أو ذاك يحتاج إلى تصحيح عاجل . فالأمر دقيق والظرف أكثر دقة . أعنى أن وحدة الوطن أمر لاينبغى التفريط فيه بأى معيار ولأى سبب . والمساس بهذه الوحدة برأى أو فعل أو أى موقف سلبى آخر . هو جريمة لاتغتفر . ليس هذا منطق الرشد السياسى أو العقل والمصلحة فقط . لكنه منطق الشرع أيضا .

ومرارا أشرت إلى دلالة ذلك المشهد من قصة سيدنا موسى عليه السلام ، الذى أورده القرآن الكريم ، حينما ترك موسى قومه من بنى إسرائيل ، فى عهدة أخيه هارون ، لبعض الوقت ، بعد إذ دعاهم إلى عبادة الله وحده ، واستجابوا له . ولكن أحدهم ـ اسمه السامرى ـ زاغت عقيدته ، فصنع عجلا ذهبيا للتعبد ، وتبعه آخرون ، وهو ماسكت عليه هارون مؤقتا . وعندما عاد النبى موسى بعد غيبته وفوجئ بما جرى ، فإنه وجه لومه وتقريعه إلى أخيه هارون ، كما تروى الآيات ٩٢ ـ ٩٤ ، من سورة طه . فكان رد هارون فى النص القرآنى : « إنى خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولى » .

من أجل وحدة القوم وسد باب الفرقة والشقاق ، سكت هارون على هذا المظهر من مظاهر الشرك بالله . وهى حجة قدرها النبى موسى وأقرها . إذ لم يشر النص القرآنى إلى أنه رد الحجة أو اعترض عليها .

أى أن هارون عليه السلام ، عندما خير بين إحباط الدعوة إلى الشرك بالله ، واحتمال

تفتيت المجتمع وشق وحدته ، وبين السكوت المؤقت على بادرة الشرك فى سبيل دوام الوحدة والتئام الصف ، فإنه اختار الموقف الثانى ، ولم يعترض عليه النبى موسى .. وجاء النص القرآنى محملا بهذه الإشارة ذات الدلالة المهمة .

إذا أحسنا قراءه النص ، وتدبرنا معناه ، فقد نضيف بعدا آخر شرعيا ، يستزيد الإسلاميون به فى تقدير الأهمية البالغة لوحدة القوم والوطن والأمة ، خصوصا وأن الملابسات الراهنة أخف كثيرا من تلك التى ألمحت إليها النصوص القرآنية فى قصة موسى وهارون .

أما دقة الظرف الذى نمر به ، فأحسب أنه ليس بحاجة إلى شرح وتفصيل . فوحدة الوطن واجبة فى كل زمان ، لكنها فى زماننا أوجب وألزم . خصوصا فى ظل المراهنات ـ أو المؤامرات ـ على تمزيق المنطقة وتفتيتها ، وإعادة رسم خريطتيها السياسية والجغرافية. واتخاذ الخلافات الدينية والمذهبية والعرقية سبيلا لبلوغ ذلك الهدف .

* * *

شيوخنا الذين ينتقدون عقائد المسيحيين من فوق المنابر ليسوا متآمرين يقينا ، وليسوا دعاة فرقة أو فتنة . وإن صب كلامهم فى تلك الأوعية الثلاثة !.

أعرف بعضهم . وأثق فى أنهم لو أدركوا خطر مايروجون له أو يرددونه لما أذاعوه على الناس من فوق المنابر ، لكنه الحماس والغيرة غير المبصرة وقلة الكياسة ـ وأيضا الإغراق فى الرواية ، دون إدراك أو دراية !.

ولسنا هنا بصدد الحديث عن حق أو باطل ، فذلك أمر يطول فيه الجدل ، لكننا نتحدث عن تغليب مصلحة على مفسدة . من ذات الزاوية التى انطلق منها هارون عليه السلام ، وأدركها ، قبل عشرات القرون . وهى ذات القاعدة التى قدرها الأصوليون ، عندما أثبتوا أن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد .

إذ لا طائل ولاجدوى من تحديد من هو على حق أو من هو على باطل ، لأن القضية الأهم والأكثر إلحاحا هى : كيف يستطيع الجميع أن يواجهوا المخاطر الجسيمة التى تهددهم ، من التخلف إلى التبعية إلى الجفاف والجراد . وهى مخاطر لن يفلت من آثارها مسلم أو مسيحى . لأنها تحيق بالوطن كله ، أهله وأرضه وضرعه وزرعه !.

ورغم أننا ممن يدعون إلى الحوار وتوسيع نطاقه ، إلا أننا ننبه دائما إلى أن الحوار له أولوياته وله شروطه ، ولطالما بحت أصواتنا ونحن ننادى بأن نقدم الأهم على المهم ، والأصلى على الفرعى ، والفريضة على النافلة .

بنفس المقدار ، فإن إلحاحنا مستمر على أن لكل حوار أهله ولغته ومنبره .

وحتى إذا افترضنا جدلا ـ أن الحوار الإسلامى المسيحى غدا قضية حيوية واجبة البحث ، فلسنا نحسب أن خطب الجمعة أو أحاديث التليفزيون تعد حوارا بأى معيار . ولسنا نظن أن أكثر أولئك الخطباء هم أهل لمثل ذلك الحوار ، ناهيك عن أن المنابر العامة ليست أفضل مكان لأى حوار ، فى هذا الموضوع الدقيق أو فى غيره .

إذا كان لابد من الحوار ، فليكن ذلك بين أهل العلم ، وفى مجالس البحث ، بعيدا عن المنابر العامة ومكبرات الصوت .

وفى كل الأحوال ، فلابد أن ينتبه الجميع إلى أن هناك إطارا مرجعيا لكل ماينسب إلى الإسلام ، وهذا الإطار المرجعى يتمثل أولا فى نصوص القرآن وروحه ومقاصده ، ويتمثل ثانيا فى الصحيح الثابت من السنة . وكل ماعدا ذلك اجتهاد بشر ، يحاكم بالقرآن والسنة ، ولا يحتج به على الإسلام أو على القرآن والسنة .

ولئن قلنا هذا الكلام فى مواجهة فقهائنا الأعلام ، فما بالكم إذا كان صاحب الرأى واحدا من خطباء زماننا أو دعاته ، أو كان شابا ممن ادعوا لأنفسهم النظارة والإمارة ، وتزعموا نفرا من حملة الثانوية العامة فى جامع أو جامعة !.

إن هناك من يحتج علينا بمقولات هؤلاء وهؤلاء وأكثرها تمثل انتهاكات واضحة لموقف الإسلام الأساسى من غير المسلمين ، وفى كل مرة ووجهت بأمثال تلك المقولات ، كنت أرد بأن رأى كل فرد محسوب عليه ومنسوب إليه ، أما رأى الإسلام فله مصدر واحد معتمد هو القرآن والسنة . وليس لكل أحد أن ينهل من ذلك النبع ويفتى ، إلا إذا كان مؤهلا لهذه المهمة ، مستوفيا شروط كفاءة القراءة الصحيحة للنصوص .

الذى نعلمه أن الإسلام يحفظ للإنسان كرامته لمجرد كونه إنسانا ، يحمل بين جنبيه قبسا من روح الله . بصرف النظر عن اعتباره أو جنسه أو لونه . والنص القرآنى « ولقد كرمنا بنى آدم » .... (الإسراء ٧٠) ، يظلل كل البشر بغير استثناء . وبالتالى فالحفاظ على كرامة البشر يعد قاعدة أساسية فى التعاليم يجب الالتزام بها ، وهو حق من حقوق الله واجب الصيانة والحماية

بهذا اهتدى الفقيه الحنفى ابن عابدين فى حاشيته ، عندما قرر وهو يعلن موقفه المنحاز لكرامة الإنسان : إنه إذا اختلف اثنان على طفل ، أحدهما مسلم والآخر غير مسلم ، وادعى الأول أن الطفل عبد له ، بينما ادعى غير المسلم أنه ابن له ، ألحق الطفل بالثانى ، الذى تفضل حريته وإن نشأ على غير الإسلام ، على عبوديته فى ظل الإسلام !.

الذى نعلمه أيضا أن اختلاف الناس فى الدين واقع بمشيئة الله تعالى ، الذى منح هذا النوع من خلقه الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع « فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر » ـ (الكهف ٢٩) . ونصوص مشيئة الله فى اختلاف الناس عديدة ، بينها قوله تعالى : « ولوشاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولايزالون مختلفين » (هود ١١٨) .

لذا فالمؤمن الحق يوقن أن مشيئة الله لاراد لها ولامعقب . كما أنه لايشاء إلا مافيه الخير والحكمة (د . يوسف القرضاوى ـ غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى ـ ص ٥١) .

وهؤلاء الذينماانفكوا ينتقدون عقائد المسيحيين ، ينالون من كرامة إخوة لنا فى الوطن ـ وهذه خطيئة أولى ـ ثم إنهم بموقفهم ذاك يقفون موقف من يرد مشيئة الله فى اختلاف الناس ويعتبون عليها ، وتلك خطيئة ثانية .

إذ بينما تعترف النصوص صراحة بشرعية الاختلاف فى الدين ، وتدعونا إلى البر والقسط بالآخر أيا كان حجم اختلافه مع المسلمين ، طالما أنه لم يقاتلهم أو يسعى إلى فتنتهم ، فإن هؤلاء يهدرون تلك الشرعية من أساسها ، عندما يجرحون صلب معتقداتهم على ذلك النحو .

الذى نعلمه أيضا أن محاكمة معتقدات الناس ، ليس من شأن أحد أو سلطة كانت فى مجتمع المسلمين . وأن ذلك أمر موكول إلى الله سبحانه وتعالى . وموعده فى الآخرة ، ولاسبيل إليه فى هذه الدنيا .

وعديدة تلك الآيات التى تنص على أن النبى عليه الصلاة والسلام مبلغ فقط عن الله سبحانه وتعالى . أما الاستجابة ، أو الإعراض والرفض ، فهذا من شأن الله ومن اختصاص ذاته العلية ، « فإن أعرضوا ، فما أرسلناك عليهم حفيظا . إن عليك إلا البلاغ » (الشورى ٤٨) « فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمصيطر. إلا من تولى وكفر ، فيعذبه الله العذاب الأكبر. إن إلينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم » ـ (الغاشية ٢٠ ـ ٢٦) ـ « وإن جادلوك فقل : الله أعلم بما تعملون ، الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون » ـ (الحج ـ ٦٨ ـ ٦٩) .

إذا كان الأمر كذلك ، فما بال هؤلاء الذين يعتلون المنابر يمارسون سلطانا على الآخرين لم يمارسه النبى ، بل وجاء الأمر الإلهى مانعا منه ، فى مثل العبارات : فما أرسلناك عليهم حفيظا ـ لست عليهم بمصيطر ـ إن علينا حسابهم ..

أليس هذا المسلك الذى انتهجوه يعد خطيئة ثالثة ؟.

* * *

مسألة المواطنة من الدرجة الثانية ، التى تصنف غير المسلمين فى مرتبة أدنى من المسلمين فى الحقوق المدنية والإنسانية . فرية على الإسلام ، وإن دعا إليها بعض المسلمين فى عصور الانحطاطين السياسى والفكرى ، وإن تصيدها الكارهون للإسلام وروجوا لها ، ضمن حملات تشويه مشروعه الحضارى والتخويف منه .

وإذ نذكر بأن نصوص القرآن والسنة حاكمة وفاصلة فى هذه القضية ـ وفى غيرها ـ وبالتالى فالاحتكام إلى هذه النصوص هو سبيلنا إلى استجلاء موقف الإسلام ، الذى به يقيم الخطأ والصواب فى مقولات واجتهادات المنتسبين إليه .

إن النص القرآنى الذى يعلن تكريم كل بنى آدم ، والذى أشرنا إليه توا ، لايقر مجتمعا يقسم فيه المواطنون درجات ، عليا ودنيا .

وقوله تعالى : يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ... (الحجرات ـ ١٣) . فيه إثبات صريح لحقيقة الأصل الواحد الذى لايحتمل تميزا فى الدنيا لأحد على أحد ، وإن قرر ذلك التميز فى الآخرة تبعا للتفاضل فى التقوى والورع .

المعنى ذاته تضمنه أكثر من حديث نبوى ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام : أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب . وقوله فى حجة الوداع : يأيها الناس إن ربكم واحد . وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب .

وفى أول دستور مكتوب وضع فى الإسلام ـ بل فى التاريخ ـ وهو الذى قرره النبى فى بداية تأسيس دولة المدينة ، إشارة صريحة إلى أنه « من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة » ـ والأسوة بفتح همزة الألف هى المساواة فى لسان العرب . وقد استخدم عمر بن الخطاب الكلمة بهذا المعنى فى خطابه إلى أبى موسى الأشعرى ، عندما قال له : وآس بين الناس فى وجهك ومجلسك وعدلك ، أى سو بينهم ، واجعل كل واحد منهم مساويا تماما لخصمه بغير تفرد أو تمييز .

ولأن الجميع أبناء آدم ـ لافرق ـ فقد أباح الإسلام طعامهم ، وجوارهم ، ودعا إلى البر والقسط بهم ، وأجاز الزواج من نسائهم ، وإن منع رجالهم من التزوج بالمسلمات . لسبب لا علاقة له بالمكانة أو الرتبة . فالمسلم إذا تزوج من مسيحية وهو معترف بدينها وكتابها حفظ لها دينها . بينما قد لايتحقق ذلك فى زواج المسيحى من مسلمة ، إذ بسبب عدم اعترافه بالإسلام فإنه قد لايؤتمن على دينها ، وقد يفتنها فيه . وهو مالاتسمح به التعاليم ولايقره المنطق السديد

وما كان للإسلام أن يفتح أبواب التعامل على ذلك المستوى ، الذى يصل إلى حد قبول قيام الحياة الزوجية بين المسلم والمسيحية ، ومايترتب عليها من ذرية وسلالة ، بينما يعتبر المسيحية دون المسلم مرتبة !.

ومن الكلمات المنيرة التى ذكرها الدكتور محمد سليم العوا بهذا الصدد ، فى كتابه « النظام السياسى للدولة الإسلامية » . قوله إن المساواة بين كافة المواطنين أمام القانون تعد من مبادئ الإسلام العامة وقواعده الكلية ، التى تفهم على أساسها وتستنبط منها الأحكام الجزئية فى الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى ... وأساس مبدأ المساواة أو علته هو وحدة الأصل الإنسانى « إنا خلقناكم من ذكر وأنثى » ـ و ـ « كلكم لآدم وآدم من تراب » .

« ... أما التقوى التى تشير النصوص إلى تفاضل الناس بها، فلا تأثير لها على تطبيق مبدأ المساواة فى حياة الناس . فمحل التفاضل فى الآخرة لا فى الدنيا ، وأمام الله لابين الناس . وتفاضل هذا شأنه ، لايتصور أن يكون له من أثر فى تطبيق قواعد الشريعة على الناس جميعا . أو بعبارة أخرى ، لن يكون له من تأثير فى إعمال مبدأ المساواة أمام القانون الذى قررته النصوص السابقة (ص ٢٤٣) .

ومسألتا الذمة والجزية ، اللتان تلوكهما الألسن للإيحاء بعدم المساواة لم يبتدعهما الإسلام ، وإنما كانتا قائمتين وقت نزوله .. ورغم أن الدكتور العوا ذكر أن الذمة عقد يرتب حقوقا وواجبات على الطرفين ، وليست وضعا يصنف فئة معنية دون فئة أخرى ، إلا أننى أثبت فى كتابى « مواطنون لاذميون » ، أنه لاوجه للإلزام فى تلك الصيغة أو تلك ، وأنه لم يعد هناك محل فى ظروفنا الراهنة لإعمال أى منهما .

واستقرار مبدأ المساواة أمام القانون على ذلك النحو ، يحول بالضرورة دون حدوث أى نوع من التمييز فى فرص العمل أو التوظف . وقد ذكرت فى كتابى ـ وسبقنى آخرون ممن هم أعلم منى وأفقه ـ أن تكافؤ الفرص مكفول للجميع فى ظل المشروع الإسلامى ، وأن الوظائف ذات الطابع الدينى هى التى تقصر على المسلمين . وفى هذا المعنى يقرر الشيخ القرضاوى أنه : لأهل الذمة الحق فى تولى وظائف الدولة كالمسلمين ، إلا ماغلبت عليه الصبغة الدينية ، وقد تحدث الماوردى فى الأحكام السلطانية قبل ألف عام عن جواز تعيين وزراء غير مسلمين فى الحكومة الإسلامية . ولم تكن هذه القضية مثارة فى العصور الإسلامية الأولى ، حتى أن مستشرقا ألمانيا هو آدم ميتز ، كتب فى مؤلفه الشهير عن الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، مبديا دهشته من كثرة الولاة وكبار الموظفين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ، وقال مانصه «كأن النصارى هم الذين يحكمون

المسلمين فى بلاد الإسلام » ـ (ص ٨٧) .

إننا نستطيع ـ بل يجب ـ أن نحاكم الكثير مما يقال عن موقف الإسلام من غير المسلمين بالإسلام ذاته ، بنصوصه ومقاصده . وما قررته تلك النصوص من حقوق ، وما رتبته من أوضاع . لافضل فيه لأحد ، وليس هو منة أو عطفا من أحد على أحد . وإنما هو حجة على الجميع . وكما قلنا فإن العدوان على تلك النصوص أو انتهاكها ، هو عدوان على حقوق الله قبل أن يصبح عدوانا على الناس ، جماعة أو فردا .

انتباه: الطائفية تستيقظ

ليس غريبا أن تتوتر العلاقة بين المسلمين والأقباط فى صعيد مصر لسبب أو آخر ، فالمشاحنة واردة بين الأشقاء . لكن الغريب حقا أن تقف رموز الأطراف المباشرة ـ الآباء وكبار الأسرة ـ موقف المتفرج مما يجرى . وأن نتبين فى ظروف الأزمة أن ليس فى البيت «كبير» يوقف كل طرف عند حدِّه . وأن بلدا بطول مصر وعرضها وعمقها غير قادر على احتواء التوتر وامتصاص أسبابه .

غريب كذلك أن تترك السلطة وحدها فى الساحة . فتتحول القضية إلى مسألة أمنية منوطة بالشرطة والدرك ، ومبعثرة أخبارها فى صفحات أخبار الحوادث ، وسط قضايا الاختلاس وتهريب المخدرات ، وليست قضية سياسية يستنفر من أجلها الضمير الوطنى ، وتحتل مقدمة الهم العام ، ويتصدى لعلاجها أهل الحل والعقد والعقل .

والأمر كذلك ، فاسمحوا لنا أن نقول بأن الفعل ليس أسوأ مافى الأمر ، لأن الأسوأ حقا هو رد الفعل ذاته . اسمحوا لنا أن نزعم أيضا بأن المشكلة الحقيقية ـ فيما يبدو ـ ليست فى صعيد مصر ، بقدر ماهى فيما أصاب عقل مصر ووعيها !.

ولنتصارح ، فالأمر أكبر من أن نداري فى شأنه أو نهمس ، وليس أمامنا سوى أن نأخذه مأخذ الجد ، من ألفه إلى يائه .

لاشأن لنا هنا بالتفاصيل . كما أننا لسنا بصدد التحقيق فيمن أخطأ أو أصاب ، ومن هو الجانى أو المجنى عليه ، لابد هناك ماهو أهم الآن ، وهو أننا مطالبون بأن نقطع الطريق على الفتنة التى أطلت برأسها ، وأن نلاحق الشرر قبل أن يتطاير فى مختلف الأرجاء ، بغير تراخ أو تهاون .. أليس معظم النار من مستصغر الشرر ؟؟.

* * *

دعونا نتفق أولا على مسألة مبدئية ، تتصل بموقفنا من مختلف أمراضنا الاجتماعية والسياسية . ذلك أننا لانفهم لماذا نستحي من وجود بعض هذه الأمراض بيننا ، في حين لايخلو منها مجتمع بشرى على وجه الأرض . فالحساسيات الدينية والمذهبية والعرقية ، وغيرها من الحزازات والصراعات السياسية والطبقية ، في كل مكان . المشكلة العنصرية قائمة منذ زمن في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخيراً ظهرت في انجلترا وفرنسا . المشكلة الطائفية موجودة في إيرلندا ، حيث الحرب مستعرة بين الكاثوليك والبروتستانت . المشكلة القومية متأصلة ومستوطنة في الاتحاد السوفييتي ويوجوسلافيا .. وهكذا .

ولئن كانت أمثال تلك الجراثيم منتشرة في كل مكان ، إلا أن الفرق بين بلد وآخر يتمثل أولا في حصانته الذاتية وقدر مناعته ضد ماتسربه الجراثيم من علل وأوبئة . ثم يتمثل ثانيا فيما إذا كان البلد يتعامل معها باعتبارها حاملة لأمراض قابلة للعلاج ، أو كاشفة لعورات يجب أن تدارى !.

وأحسب أننا في مصر ، لسنا ذلك البلد المصطنع الذى تعصف به أى ريح . كما أننا لسنا ذلك الكيان الهش الذى يزلزله حدث عارض هنا أو هناك . إذ لدينا من عناصر الثبات والرسوخ ، ومن مقومات الثقة واليقين ، مايمكننا من التعامل مع مختلف النوازل بغير رهبة ولافزع .

ماذا يضير لو وضعت المشكلة أمام الناس بوقائعها الصحيحة وبحجمها الحقيقى وفى إطارها الطبيعى ، ثم اعتبر حلها مسئولية الجميع ، ودعى كل طرف لأن يتحمل مسئوليته إزاءها . وفى مقدمة هؤلاء وعلى رأسهم ، الرموز الإسلامية والقبطية ؟.

ماذا يضير لو قلناها بصراحة ووضوح : إن التعصب بوجه عام أصبح أحد الأمراض المتوطنة فى صعيد مصر ، تماما كالثأر . وإن جرثومة التعصب الدينى بوجه أخص ، حملتها طلائع المبشرين الغربيين ، التى نفذت إلى الصعيد منذ بدايات القرن الثامن عشر ، وتمركزت فى أسيوط ، حيث أقامت بها الإرساليات البروتستانتية « الكلية الأمريكية » قبل مائة عام ؟» .

ماذا يضير لو أننا نبهنا الجميع إلى أنها ليست مسألة مسجد أو كنيسة ، وليست قضية مسلمين وأقباط . لكنها قضية وطن يراد له أن يتمزق ويتفتت ، ليستسلم ويركع إلى الأبد . وهو الحلم الذى راود الكثيرين فى الماضى والحاضر . كشف عن ذلك اللورد كرومر ــ المعتمد البريطانى ــ فى بداية القرن عندما تحدث فى كتابه « مصر الحديثة » عن « مصر الدولية » ، التى لاتمثل وحدة سياسية واحدة ، وإنما تتكون من جماعات منفصلة من المسلمين والأقباط

والأوربيين والآسيويين والأفارقة . ثم تجدد الحديث عنه فى السنوات الأخيرة ، عندما عقدت جامعة برنستون الأمريكية ندوة فى سنة ١٩٧٨ ، حول الخريطة الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط ، التى تتفتت فى ظلها دول المنطقة إلى دويلات عنصرية وطائفية ودينية .

من أسف أن لغة الخطاب التى سادت تراوحت بين التهويل . والتهوين . بين قائل إن القيامة قامت فى صعيد مصر ، وقائل إنه «كله تمام» ، وماهى إلا سحابة صيف خفيفة مرت ، ثم عاد الصفاء والوئام . وعاش الجميع فى تبات ونبات ، وربما خلفوا أيضا أولادا وبنات ! .

وإذا استثنينا كتابات محدودة ومعدودة نبهت إلى الأبعاد الحقيقية للقضية ، فإن أكثر مانشرته صحافة المعارضة فى الموضوع لم يتسم بالقدر المطلوب من الموضوعية أو المسئولية . ذلك أن قارئ تلك التحقيقات أو التعقيبات يخرج بانطباع مؤداه أن حربا أهلية تجتاح الصعيد . إذ تتحدث عن محافظات بأكملها تشتعل فيها نار الفتنة ، وليس مدينة أو بعض مدينة ، وربما ضاحية هنا أو هناك ، مما لاعلاقة لبقية الصعيد به ، إلا فى حدود اللغط والثرثرة ! . فضلا عن أن هناك من عمد إلى إثارة المشاعر ، ليس فقط ضد السلطة ولكن ضد الأقباط أيضا . وإلا فما معنى أن تنشر صحيفة على صدر صفحتها الأولى عنوانا يقول : إحراق مسجد فى سوهاج ، دون الإشارة إلى ماجرى للكنيسة . ومامعنى أن تنشر صحيفة أخرى أن ضابط شرطة مسلما وموحدا بالله ، مزق المصحف أمام طلاب كلية تجارة سوهاج ، وهو ما لا يمكن أن يخطر على بال أحد ! .

هناك أيضا من استبق وتسرع فى الحكم ، وأنحى باللائمة على « المتعصبين المسلمين » ، فى حين أن التعصب لم يعد حكرا على طرف دون آخر . وإذا كانت أسيوط قد عرفت فصيلا متطرفا من بين الإسلاميين ، اشتهر باسم جماعة الجهاد ، فقد قرأنا فى إحدى الصحف القومية قبل أسابيع إعلانا من جمعية « الجهاد المسيحية » بأسيوط ، تتوجه فيه بالشكر إلى من قدم لها تبرعا ماليا وعينيا .

من هؤلاء أيضا من وجدها فرصة ليصفى حسابه ويفتح النار على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ، فكتب يقول : ليس صدفة الدور الذى تلعبه بعض المؤسسات المالية الضخمة ، التى تمتد بارتباطاتها إلى بعض الأنظمة العربية اللصيقة بالاستعمار الأمريكى وإسرائيل ، فى تمويل التعصب الدينى فى مصر !..

هذا الكلام الكبير ـ والجسيم ـ ألقى فى الطريق بغير حساب أو بينة ، وكأنها ثرثرة فى مقهى ، وليست حديثا من فوق أحد منابر العمل السياسى .

بنفس المقدار ، فلا نحسب أن معالجة الصحافة القومية للموضوع كانت كافية . فالأخبار المحدودة التى نشرت كانت مبتسرة ومقتضبة بأكثر مما ينبغى . وبيانات الداخلية عمدت إلى تهوين الأمر إلى أقصى حد . لقد نشر أول خبر عن أحداث سوهاج التى أحرق فيها مسجد وكنيسة . تحت عنوان « ماس كهربائى يشعل حريقا فى مسجد أثرى بسوهاج » !.. وعندما نشر تصريح لمسئول فى الداخلية عن حقيقة أحداث بنى سويف وسوهاج ، فإنه نسب إليه قوله إن المتطرفين فى بنى سويف هم أصل الداء وسببه ، لأنهم يصرون على دخول الطالبات « منقبات » ، وعلى الفصل بين الطلبة والطالبات فى المدرجات بواسطة ستائر من القماش (إذا صحت هذه المعلومات فلم نفهم ما الذى زج بالأقباط فى الموضوع ؟!) .. وعن أحداث سوهاج نسب إلى ذات المصدر قوله إن المتطرفين حرضوا بعض الصبية لإشعال النار فى الكنيسة ، وإنه ألقى القبض على سبعة أشخاص تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٧ سنة ، أى أنهم من تلاميذ الثانوى لايزالون !.

على الطريق ذاته مضت مجلاتنا الأسبوعية ، حتى نشرت إحداها ـ بلغة كله تمام ـ أن حريق مسجد سوهاج أخمد . وأن المحافظ أمر بإصلاح التلف على الفور . وأن الصلاة عادت تنتظم فى ذات المسجد (الذى أتت عليه النيران) خلال أربعة أيام فقط من الحادث . وهو أمر إن صح فلابد أن نطلق على الرجل لقب « المحافظ المعجزة » ، ونستدعيه ليحل لنا ـ بعصاه السحرية وقدراته الخارقة ـ مختلف مشكلاتنا المستعصية !.

* * *

مثل هذه المعالجة أثارت من الأسئلة بأكثر مما قدمت من الأجوبة ، وحيرت بأكثر مما أقنعت أو أشبعت . ناهيك عن أنها اتسمت بالتبسيط الشديد والمخل للقضية بأسرها . إذ المؤكد أن الأمر يتجاوز بكثير مجرد كونه تطرفا على هذا الجانب أو ذاك ، أو حماقة لبعض الصبية ، أو صدفة سيئة أحدثت الماس الكهربائى . تلك قراءة جنائية أو بوليسية للحدث . لاهى سياسية ولاهى تاريخية .

وأحسب أن مفاتيح القراءة الرشيدة للموضوع كامنة فى ملف العلاقات الإسلامية المسيحية الذى تدلنا صفحاته ودروسه على الكثير الذى ينبغى أن نستحضره فى هذه الأيام .

سِفْر الطائفية فى الملف الكبير يقول صراحة وبصوت عال : إن باب الفتنة ينفتح على مصراعيه فى حالتين ، اختراق الصف أو تراجعه وانحساره . أى بسبب سعى المتربصين الذين لايريدون لهذه الأمة خيرا ـ استقرارا أو انطلاقا ـ أو بسبب ضعف يصيب الجسم العام فيؤلب عليه كل الأمراض والأوجاع .

ثمة ملاحظة مهمة هنا ، أوردها الدكتور حسين مؤنس . أستاذ التاريخ المخضرم ـ فى واحد من تعقيباته على كتاب جورجى زيدان ، حول « التمدن الإسلامى » . فى تلك الملاحظة يقول : إنه ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجرى ، بدأ التعصب بين المسلمين والنصارى يظهر بصورة مهددة للأمن . والسبب فى ذلك هبوط المستويين المعيشى والثقافى للناس جميعا ، وسيطرة الجهلاء والرعاع وأدعياء الدين . وفى ذلك أيضا ، ظهر تعصب الجماهير حول الحنابلة ، وكثرت مهاجمتهم لغير أهل مذهبهم من المسلمين فضلا عن النصارى ، حتى اختل الأمن فى بغداد ، وأصبحت ميدانا للفوضى والسلب والنهب . وكلما زادت الحالة السياسية والاقتصادية والثقافية سوءا ، زادت البلية ، حتى كان ذلك من أسباب خراب بغداد .. وكان خرابها مقدمة لسقوطها .

محاولات اختراق الصف مارسها الصليبيون والتتار الذين خاطبت رسلهم الأرمن والموارنة والسريان واليعاقبة والنساطرة . وكان بعض أقباط مصر هم الذين كشفوا لصلاح الدين مؤامرة عمورى الأول ـ ملك بيت المقدس ـ للانقلاب عليه فى القرن الثانى عشر الميلادى . وفى مرحلة تحلل الدولة العثمانية القرنين ١٨ ، ١٩ ـ ظهرت قضية « الملل » أو الأقليات ، التى لعب القناصل الأجانب دورهم الخبيث فى بعثها وادعاء حمايتها . حتى كان نظام الملل هو الثغرة التى نفذت منها المخططات الغربية لتمزيق الدولة العثمانية من الداخل ، خاصة بعدما أعطى القناصل حق منح الحماية والرعوية الأجنبية لبعض مواطنى الدولة العثمانية ، فاختاروا غير المسلمين ، وسلخوهم عن النسيج العام للأمة ، وأغروهم بالثراء فضلا عن الحماية ، وحولوا بعضهم إلى وكلاء للمصالح الاستعمارية فى المنطقة ، وأحدثوا بذلك جرحا غائرا فى جسد الأمة .

الفرنسيون لعبوا بالورقة ذاتها فى مصر ، إبان احتلالهم لها فى أواخر القرن الثامن عشر ، إذ حاولوا استخدام بعض القبط ، من أمثال « الجنرال » يعقوب وفرط الرمان أوبرطلمين ، وشكر الله محصل الإتاوات من الناس . وكان طبيعيا أن تحدث الوقيعة بين الأقباط والمسلمين وتتعدد الاشتباكات والمشاحنات ، عندما بدأ الفرنسيون فى الرحيل بعد سنواتهم الثلاث التى قضوها غازين لمصر .

الإنجليز كرروا فى مصر مسعاهم الذى نجح فى الهند ، عندما قاموا بتلغيم العلاقة بين المسلمين والهندوس . حيث عملوا حثيثا على تلغيم وإفساد وشائج المسلمين والأقباط . وكانت إحدى حيلهم فى ذلك هو نسبة أية مقاومة ضدهم أو ضد عملائهم إلى « المتعصبين المسلمين » . حتى حادث دنشواى الذى ثار فيه المصريون لكرامتهم ضد الصلف

الاستعمارى ، هذا الحادث اعتبروه « تعصبا » ضد المسيحيين ، لا ضد المستعمرين المحتلين .

لقد بلغت الفتنة بين الأقباط والمسلمين ذروتها فيما بين سنتى ١٩٠٨ - ١٩١١م . عندما انفجرت المسألة الطائفية ودبرت بعض العناصر المشبوهة مؤتمرا قبطيا فى أسيوط يوم ٦مارس ١٩١١ ، وسارع المسلمون - بتشجيع بريطانى - إلى عقد مؤتمر مصرى فى القاهرة بعده بيومين (فى ٨ مارس) . وبدا لأول وهلة أن الانقسام قد حدث بين عنصرى الأمة ، وأن جهود الوقيعة قد أثمرت . لكن عقلاء القبط والمسلمين تدافعوا على منبرى المؤتمرين يرأبون الصدع ويحثون على لم الشمل وجمع الكلمة ، حتى حبط مكر الماكرين .

وقتئذ كتب ويصا واصف - قطب الحزب الوطنى - يدعو الأقباط إلى نبذ الخلاف الطائفى . ودعا الأقباط - فى سنة ١٩٠٨ - لأن يسعوا إلى تحقيق مطالبهم من خلال العمل السياسى ، وليس العمل الطائفى . وكتبت صحيفة « الوطن » فى سنة ١٩١١ - فيما يذكر الدكتور وليم قلادة فى كتابه « المسيحية والإسلام على أرض مصر » - تقول بوضوح « فلا يخدعن القبط بما يلقونه من التشجيع فى لوندره (لندن) ويخدعن المسلمون بما يلقونه من الارتياح عند غورست (المعتمد البريطانى) ورجاله . فإن كلا الأمرين يرمى إلى عرض واحد ، وهو إضعاف المصريين وسحق بعضهم بعضا سياسيا » ! .

عندما علا صوت العقل فى المؤتمرين ، انتبه الجميع إلى أن وحدة الأمة أعز وأغلى من أن يفرط فيها ، وأن الشقيق بغير شقيقه أضعف من الجميع وأهون على الجميع . حتى صح قول الدكتور محمد حسين فى تعليقه على المؤتمرين « لم تكن هذه المحنة شرا خالصا .. فقد وضعت الخصومة السافرة حدا لسوء الظن بين الفريقين ، وكانت تنفيسا شفى النفوس .. وفرصة لتصفية مابين الأخوين من خصومة وعلاجا بطريقة صحيحة . وقد بث كل منهما شكواه وعبر عما يجد ، وعاتب صاحبه عتابا إن يكن عنيفا قاسيا خشنا فى بعض الأحيان ، فقد انتهى باعتذار كل منهما لصاحبه على كل حال .. لذلك نستطيع أن نقول إن هذا الشر المستطير . كان نقطة البداية فى خير عميم » - (الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر) .

فى كتاب الأستاذ طارق البشرى « المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية » ، رصد عميق ومفصل لحقيقة الدور البريطانى فى محاولات إثارة الفتنة الطائفية فى مصر . وفصوله المتتابعة التى تسجل معالم المخطط الخبيث ، ألف شاهد ودليل على جهد الاختراق الدءوب الذى مارسته السلطة الاستعمارية ، منذ وطئت أقدامها مصر فى عام ١٨٨٢م .

غير أن من أهم أجزاء الكتاب ، ذلك الفصل الذى يتحدث عن ثورة ١٩١٩ ، وكيف توحدت فى ظلها إرادة الأمة ، وتبخرت تماما مختلف مظاهر التعصب وعناصر

الفتنة . ووقف المسلمون والأقباط بلا استثناء وراء قائد الثورة سعد زغلول ، الأزهرى الذى استطاع أن يجسد روح الأمة وضميرها الحى ووحدتها الأصيلة .

يعنينا فى حدث الثورة أنه استنهض روح الأمة ، حتى استعلت فوق الضغائن وكل مخلفات الطائفية وآثارها . وكانت وحدتها قرين استعلائها ، مثلما كان تشرذمها قرينا لاستضعافها . وهو الشعور الذى ترجمه أحد شيوخ الأزهر ـ محمد عبد المطلب ـ الذى وقف فى جمع غفير من المسلمين شاركوا فى الاحتفال بعيد رأس السنة القبطية ، وراح ينشد أمام الجميع :

كلانا على دين به هو مؤمن ولكن خذلان البلاد هو الكفر

عندما وجدت الأمة هدفا كبيرا وجليلا تلتقى عليه تناست كل الصغائر ، وأدارت ظهرها لنداء التعصب وفخاخ الوقيعة والفتنة . حرك الهدف الجليل عناصر المناعة والعافية فى جسد الوطن ، فكان الإنجاز الكبير الذى به غلقت الأبواب أمام العصبية والطائفية ومختلف أمراض الضعف والوهن .

ألا يدعونا ذلك لأن نسأل ـ بالمناسبة ـ أين فى زماننا ذلك الهدف أو المشروع الذى يشحذ همة الأمة ، ويستقطب إجماعها ، ويصهر إرادتها ، ويستجيب لكبريائها وطموحها ؟

* * *

ثمة سؤال آخر يطرح نفسه فى الظروف الراهنة ، هو : أين عقلاء القوم وأهل الرشد منهم ؟.

لقد استطاع صوت العقل فى فتنة ١٩١١ أن يطفئ الكثير من الشرر ويضبط الكثير من الانفعال . تمثل العقل القبطى فى توفيق دوس وسينوت حنا ومرقص حنا . وتمثل العقل الإسلامى فى أحمد لطفى السيد وأحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمى . وكان هناك غيرهم ممن انحازوا إلى الأمة قبل الطائفة وإلى العقل والمصلحة قبل الانفعال والنزق .

لكننا نصيخ السمع هنا وهناك ، منذ لاحت نذر الفتنة ، فلم نسمع للعقل صوتا ولم نشهد لأهله حركة أو دورا . وهو أمر يثير التساؤل قبل الدهشة . إذ نحسب أن سكوت الكبار إزاء عبث الصغار مما يحمل بما لانرضاه ولانتمناه .

لقد شب حريق فى بلدة ميت غمر سنة ١٩٠٢ ، فنهض الإمام محمد عبده مفتى مصر وشيخها آنذاك ، وظل يطوف بأنحاء البلاد ثلاثين يوما ، ليحمل الناس على الإسهام فى

تعويض ضحايا الحريق وإعانتهم ، ولم يعد إلى القاهرة إلا وقد حقق هدفه وأدى واجبه كإمام وشيخ .

وفى سبعينيات القرن الماضى ، عندما نشط دور الإرساليات التبشيرية ـ الكاثوليكية والبروتستانية فى أسيوط ، فإن البطريرك كيرلس الخامس توجه بنفسه إلى هناك ، على باخرة حملته من القاهرة ، وتحقق مما يجرى ، ثم أصدر أوامره التى أوقفت العابثين عن حدهم . فجرد قسيسا من منصبه لأنه سمح لشقيقه خريج مدرسة الإرسالية الأمريكية بالعمل فى خدمة الكنيسة القبطية ، وأمر بإحراق كل الكتب البروتستانتية فى أسيوط ، ثم سافر إلى أبو تيج وأخميم للهدف ذاته .

إن الوطن أحوج مايكون فى هذه الظروف إلى جهد مؤثر من ذلك النوع . يتصدى له رءوس القوم وحكماؤهم ، الذين لانعرف أين تواروا أو لماذا سكتوا ؟.

إن مثل هذا الجهد هو الكفيل بتصحيح الخطأ وحسم اللغط ، وضبط الانفعالات وتنبيه الغافلين ، فضلا عن أنه ضمان أكيد لتغليق الأبواب فى وجوه الساعين إلى الفتنة ، بالعمد أو بالحمق .

إن غيبة هذا الدور هى جزء من أزمتنا الراهنة ، التى قلنا إنها ليست فى صعيد مصر وحدها ، وإنما هى فى وعى مصر وعقلها .

إن الكبار إذا لم يظهروا على المسرح فى الأحداث الكبيرة ، فمتى يظهرون إذن ، وفى أى ساحة يؤدون دورهم ويوظفون نفوذهم وثقلهم ؟!.

هوامش على أوراق قبطية

لايكفى أن نقرأ أوراق الطرف الإسلامى ونحن نتتبع مؤشرات التعصب والطائفية ، لأن فى ملف الجماعة الوطنية أوراقا مهمة للطرف المسيحى ، جديرة بالقراءة والمراجعة .

والتركيز على الأولى دون الثانية يقودنا إلى رؤية منقوصة ، لابد وأن ترتب نتائج مغلوطة ، فى التشخيص وفى العلاج .

ونحن نباشر تلك القراءة ، فإننا نضع فى الحسبان أمورا أربعة نوجزها فيما يلى :

– أولا ، أننا نقر بمسئولية الأغلبية تجاه الأقلية . وواجب الأغلبية فى أن تبادر إلى بعث الطمأنينة وإرساء أسس المودة والتراحم فى علاقتها بالأقلية . وهو مالا يسقط بطبيعة الحال واجب الأقلية فى أن تسهم بما تستطيعه من جهد فى تعزيز الثقة المطلوبة فى التعامل مع الأغلبية . وفى تراثنا الفقهى إدراك لتعاظم مسئولية المسلمين تجاه غيرهم ممن يعيشون فى ظل الجماعة الإسلامية . حيث ذهب بعض فقهائنا إلى القول بأن ظلم غير المسلم أشد إثما من ظلم المسلم . وبرر ابن عابدين ـ الفقيه الحنفى الشهير ـ ذلك بقوله « إن الأول فى دار الإسلام أضعف شوكة ، وظلم القوى للضعيف أعظم فى الإثم » ..

– ثانيا ، أننا نسجل تحفظا على صياغة العلاقة بين المسلمين وغيرهم على أساس « التسامح » الذى يدعو إليه كثير من الخيرين ودعاة إصلاح ذات البين . ننطلق فى ذلك من أن حقوق الإنسان فى الإسلام مقررة من قبل الله سبحانه وتعالى . مما يرفع من مرتبتها ويجعلها مستمدة من العقيدة ، وليست من مسائل الاجتهاد والنظر ، إلا فى حدود التفاصيل والتطبيقات . ومما قلته بهذا الصدد فى كتاب « مواطنون لاذميون » ، إن الأصل العقيدى لهذه الحقوق ، لايضع المسلمين منها موضع الاختيار بين الأخذ والرد . فهم بالأخذ ملزمون . وفى الرد هم مخالفون لكتاب الله نصا وروحا ... وممارسة الآخرين

لحقوقهم وحرياتهم ينبغى ألا تتم فى إطار العطف أو إحسان الأغلبية إلى الأقلية . لأنهم لم يكتسبوا تلك الحقوق انطلاقا من مودة الأغلبية الخيرة . إنما اكتسبوها بمقتضى ماهو مقرر وثابت فى كتاب الله سبحانه وتعالى . وإذا حدث إهدار لتلك الحقوق ، فإنه لايصيب الآخرين وحدهم بظلم . إنما الظلم الأكبر واقع بالدرجة الأولى على كتاب الله وحقه عز وجل .

قلت أيضا : أنه فى ظل ذلك التصور ، فإن إطلاق وصف « التسامح » على علاقة المسلمين بالآخرين لايعد مستساغا بأى حال . ربما جاز ذلك إذا كنا نتحدث عن التاريخ ، فى مقام المقارنة بتعصب الآخرين ، ولكن عندما نكون بصدد عرض علمى وجاد لموقف الإسلام من الآخرين ، **فإنه لايبقى ثمة مجال لمثل هذا الوصف ، فمنذ متى كان التزام المؤمنين بالحقوق المقررة فى العقيدة من قبيل التسامح ؟! .**

إن القرآن الكريم استخدم عبارة « أهل الكتاب » فى إشاراته إلى غير المسلمين . وهو عنوان محمل بمعانى التآخى والمساواة ، بحسبان أن المسلمين هم أيضا أهل الكتاب . وفى التعامل معهم لم يذكر سوى « البر » ـ أساس العلاقة فى البيت الواحد والصياغة القرآنية لعلاقة الأبناء بآبائهم ـ و « القسط » ، الذى هو محور الرسالات السماوية كلها ، المنصوص عليه صراحة فى سورة الحديد (الآية ٢٥) .

– ثالثا : أننا نسلم بأن العقل الإسلامى المعاصر مارس تقصيرا مضاعفا فى حق غير المسلمين . إذ أسقطهم من الحساب أكثر المشتغلين بالسياسة والدعوة فى زماننا . فضلا عن أن بعض الذين تعرضوا لهم من الدعاة الإسلاميين ، أثاروا المخاوف والشكوك . وفرقوا وباعدوا بدلا من أن يجمعوا أو يؤلفوا . ومن حق غير المسلمين أن يبحثوا عن مكانهم فى الخطاب الإسلامى المعلن . ولاتثريب عليهم إن قلقوا من جراء تجاهلهم أو إهمالهم . وهنا نذكر عتابا وجهه أحد الإخوة الأقباط ـ فى هذا الصدد ـ إلى مصطفى كامل باشا ، زعيم الحزب الوطنى ، ونشرته جريدة « اللواء » فى سنة ١٩٠٠ . إذ كتب يقول : يدهشنى أن أراك ، وأنت أشد أبناء مصر حبا لمصر . مناديا بالجامعة الإسلامية ، محرضا المسلمين على الاتحاد والاتفاق ، غير مهتم أبدا بإخوانك الأقباط ، الذين هم إخوتك فى الوطنية » ... وهى ملاحظة مازالت قائمة وصحيحة ، إلى الآن .

أما عامة أهل الفقه ، فإنهم اتفقوا مع أهل السياسة والدعوة فى تجاهل الموضوع . حتى أننا لانبالغ إذا قلنا إنه وسط سيل الكتب الإسلامية المنهمر فى السنوات الأخيرة فإن الذين تناولوا بالبحث قضية غير المسلمين ، وموقف الإسلام منهم ، لم يتجاوز عددهم أصابع

اليد الواحدة ، فى مصر على الأقل . وهو وضع يحتاج إلى تصحيح ، لأن هناك الكثير من المستجدات التى تحتاج إلى اجتهاد وبحث ، فى صياغة العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، على أسس البر والقسط التى حددها الإسلام .

– رابعا ، أننا نقر بأن تراثنا الفقهى يتضمن بعض الاجتهادات المسيئة إلى كرامة غير المسلمين ، والتى تأثرت بظروف خاصة للغاية (مثل الحروب الصليبية) . وهى اجتهادات تحتاج إلى مراجعة ، أو استبعاد . خاصة وأن أكثر فقهائنا المعاصرين ينكرونها ، ويتفقون على أنها مسيئة إلى الإسلام قبل أى شىء آخر . مع ذلك ، فإننا نسجل أن الفقه الإسلامى فى هذا الصدد يظل حافلا أيضا بكل ماهو مشرف وأصيل . وإن كنا ننبه إلى حقيقة جوهرية فى هذه النقطة ، وهى أننا ينبغى أن نحتكم دائما إلى نصوص القرآن والسنة ، التى هى وحدها الملزمة للمسلمين ، وتأويلها ينبغى أن يظل محكوما بمقاصد الشريعة ، التى فصلها الأصوليون وأفاضوا فى الحديث عنها .

* * *

على هذه الأرضية نقف ، ونحن نباشر قراءة أوراق الطرف المسيحى ، ونسجل على هوامشها بعض التساؤلات والملاحظات .

وإذا جاز لنا أن نسمى الظاهرة الإسلامية المتنامية بأنها « صحوة » ، فإن قارئ الأدبيات الصادرة عن الطرف المسيحى يستشعر على الفور بأن ثمة صحوة مماثلة ، حافلة العناصر التى تتراوح بين الإيجاب والسلب . وليس هناك مايقطع بأن تلك الصحوة المسيحية مجرد رد فعل لما حدث على الجانب الإسلامى . فالشواهد التاريخية تشير إلى أنها أسبق من الصحوة الإسلامية ، التى نرصد إرهاصاتها فى مصر عقب هزيمة ٦٧ . بينما نستطيع القول بأن جماعة « الأمة القبطية » ، التى قامت باختطاف البطريرك يوساب الثانى فى سنة ٥٤ ، وأجبرته على التنازل عن منصبه ضمن مطالب أخرى لتصحيح الأوضاع الداخلية للطائفة ، هذه الخطوة تعد قرينة قوية على تلك الصحوة المبكرة . يضاف إلى ذلك أن الصحوة فى زمننا الراهن أوسع من المحيط الإسلامى ، فثمة صحوة يهودية لاتنكر ، كما أن هناك « صحوة » بين الوثنيين فى السودان ، على ما سمعنا من الدكتور حسن الترابى ، الزعيم السودانى ، فى ندوة عمان .

أيا كان الأمر ، فإننا قد نرصد مؤشرات على ظهور تيارات أربع على الجانب المسيحى تتمثل فيما يلى :

– تيار يدعو إلى تنشيط دور الكنيسة فى المجالين الروحى والاعتقادى ، منطلقا من « أن ملكوت الله ليس ملكوتا زمنيا » ـ و « أن دعوة المسيح للخطاة كانت مهمته الأولى والعظمى » ـ وأن الخطر الذى يهدد الكنيسة يتمثل فى انشغالها بموضوع آخر غير خطيئة الإنسان . وهذه العبارات سجلها الأب متى المسكين ، فى كتابه الهام « مقالات بين السياسة والدين » . ويعد الأب متى رمز هذا التيار ، ومنظره المعاصر . ورغم أن صوته لم يعد مسموعا فى السنوات الأخيرة ، بل إنه بات زاهدا فى الحديث إلى الآخرين ، إلا أن دعوته لها صداها بين الرموز القبطية التقليدية ، وبين شرائح المسيحيين الذين ينادون بضرورة إبعاد الكنيسة عن السلطان الزمنى خصوصا عندما يؤدى ذلك إلى خلق تعقيدات فى صيغة التعايش بين الأقلية والأغلبية .

– تيار آخر يتجاوز تلك الحدود ، ويدعو إلى تفاعل الكنيسة مع الواقع الزمنى ، منطلقا من استثمار التلاحم القائم عبر التاريخ بين المسلمين والمسيحيين ، من أجل بناء حاضر ومستقبل يظللان الطرفين فى إطار الجماعة الوطنية . وهذا التيار يعتبر أن نهضة الوطن توفر المناخ الأفضل لإقامة صيغة ناجحة للتعاون بين الطرفين . وهى الفكرة التى عبر عنها الدكتور برهان غليون فى كتابه « المسألة الطائفية ومسألة الأقليات » ، الذى ذكر فيه أن « التوسع الاقتصادى والثقافى للنظام الاجتماعى يساهم فى تطوير حركة الاستيعاب والاندماج القومى ، بما يخلقه من فرص التقارب من نموذج حياة واحدة لدى مختلف الجماعات » .

ومن رموز هذا التيار أيضا ، الدكتور وليم سليمان قلادة . صاحب كتاب « المسيحية والإسلام على أرض مصر » ، وبحث « الصيغة المصرية للوحدة الوطنية » ، الذى نشر ضمن كتاب « الشعب الواحد والوطن الواحد » ، الذى أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام .

مايقرره الدكتور قلادة « إن التجربة المصرية تقدم إنجازا إسلاميا يفخر به الإسلام ، ويقدمه للعالم ممثلا فى الإمكانيات التى يتيحها لمن يعيشون فى ظله ـ ليس فى ظل التسامح والأريحية ـ ولكن مع إطلاق طاقات التطور والمشاركة حتى الوحدة بين المواطنين . وهى تقدم انجازا مسيحيا نموذجيا لما يمكن أن يحققه فى أى بلد ، المواطن المسيحى المخلص فى خدمة بلاده والإخلاص لشعبها » ويقول إن : « مصر الإسلام والمسيحية تقدم هذا النموذج لكل بلد فى مثل ظروفها ، تحاول أن تكون جماعتها من خلال التحرر من السيطرة الداخلية أو الخارجية » .

يضيف الدكتور قلادة أيضا إنه ـ « وهو قبطى عايش التجربة المصرية بممارسة

ودراسة ، يرفض ـ من واقع خبرته العملية ـ أن ينسب إلى الإسلام أنه لايضمن حقوقا للإنسان كاملة ، إلا إذا كان الإنسان مسلما ، ويعيش فى دولة إسلامية » .

– تيار ثالث يتحرك من منطلق طائفى ، ويطرح ذاته من خلال القول باضطهاد الأقلية فى مصر ، ومطالب الطائفة . ويركز على نصيب الأقباط من الوظائف العامة . وتمثيلهم فى المجالس النيابية ، وإطلاق حقهم فى بناء الكنائس أسوة بالمساجد ، ويرفض الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . وكتاب الدكتور ميلاد حنا « نعم أقباط ، لكن مصريون » ، حافل بإشارات من هذا القبيل . فهو يطالب باعتبار يوم ٧ يناير أجازة رسمية للدولة ، ويذكر أن تعيينات مجالس إدارات الشركات الصناعية تضمنت فى إحدى المرات أسماء ١١٧ شخصا ليس بينهم سوى قبطى واحد « عين رئيسا لشركة صغيرة » ، وأن مايقرب من نصف أطباء وزارة الصحة من الأقباط ، ومع ذلك فلا يوجد وكيل وزارة واحد يمثلهم ، ويخمن أن « هذا الإحساس هو الذى أدى إلى هجرة عشرات الألوف منهم إلى الخارج » .. ويذهب إلى أن حبس أحد المهندسين الأقباط فى معتقل الواحات « ساهم ولو جزئيا فى مزيد من سلبية أقباط مصر» ! .

فى الكتاب ذاته لايستبعد الدكتور ميلاد حنا أن يتكرر فى مصر ماحدث فى لبنان ، ويقول بوضوح : « لسنا من السذاجة بحيث نردد ترديدا ميكانيكيا بأن ماحدث فى لبنان لايمكن أن يحدث فى مصر . كما لو كنا قد تحصنا بواسطة مصل اجتماعى خاص ، يمنع أمراض الغير من أن تصيبنا » !

– تيار رابع يدعو إلى الالتحاق بالغرب ، باعتباره « حامى الحضارة المسيحية » . وهو يتحرك ـ أيضا ـ من ذات المنطلق الطائفى . وتغذى هذا التيار بقوة بعض تجمعات المصريين المقيمين فى الخارج (الولايات المتحدة واستراليا وكندا بوجه أخص) . والنشرات والمجلات الدورية التى تصدرها تلك التجمعات صارخة فى تبنى هذه الدعوة ، ناهيك عن مبالغتها الشديدة فى التعبير عن الطائفية والتعصب وتأييدها الملحوظ لموارنة لبنان .

فى هذا الصدد ، فإن الأستاذ محمد حسنين هيكل ذكر فى كتابه « خريف الغضب » ، واقعة تستدعى الانتباه ، مفادها أن المخابرات المركزية الأمريكية كان لها دورها فى تمويل مجلس الكنائس العالمى ، ونشاطاته فى دول العالم الثالث . ولما انكشف هذا الدور ، تصدت له مخابرات ألمانيا الغربية . وأن الأنبا صموئيل ، أسقف الخدمات والعلاقات الخارجية فى مصر ، الذى كان دائم التردد على الولايات المتحدة ، كانت تربطه علاقات وثيقة مع مجلس الكنائس ، استطاع من خلالها أن يدبر فرص عمل لأفراد بعض العائلات

القبطية فى مصر . ممن عملوا كوكلاء للشركات الأجنبية . وعندما قتل الأنبا صموئيل خطأ فى حادث المنصة عام ١٩٨١ ، ظهر حساب باسمه فى أحد البنوك السويسرية ، مقداره ١١ مليون جنيه استرليني ، وكانت هناك وصية تصرح بأن هذه الأموال خاصة بالكنيسة !.

هذه الواقعة لم ينفها أحد ، ولانعرف ما إذا كان قد تم التحقيق فيها أم لا ، لكنها تكشف عن جانب من محاولات اختراق موقع القيادة فى الكنيسة المصرية ، التى كان لها موقفها التقليدى فى صد النفوذ الغربى والتشبث بالاستقلال على الصعيدين العقيدى والسياسى .

تيار الالتحاق بالغرب هذا ، كان له حضوره منذ بدايات القرن الحالى . وكانت تسعى لخلقه ، وتغذيه ، السلطة البريطانية الاستعمارية آنذاك . وكانت جريدة « الوطن » أحد منابر التعبير عنه . وهى التى كتبت تقول أثناء زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق تيودور روزفلت لمصر (سنة ١٩١٠) : روزفلت على الطائر الميمون ، يانصير الحق ، ويا منصف الأقلية من الأكثرية ــ فى العام ذاته كتبت تخاطب أقباط مصر : إذا لم تنجحوا (فى التعامل مع المسلمين) فعليكم بالدول الأوروبية ، ناصرة الإنسانية ، وأولهم الدولة الإنجليزية » !.

* * *

كما حدث على الجانب الإسلامى ، فإن المناخ السائد بات أكثر استعدادا لتقبل الأفكار غير الصحية ، المحملة بمختلف مؤشرات السلب ، بدءا بالطائفية ، وانتهاء بدعوات الالتحاق أو الاحتماء بالغرب . الأمر الذى يدعونا إلى طرح ذات السؤال الذى أثرناه أثناء الحديث عما أسميناه « بالتلوث الفكرى » فى الساحة الإسلامية . وهو : ماهى أسباب ذلك الخلل فى خريطة الواقع ، الذى يفسح المجال لمثل تلك « الأفكار الملوثة » ، بينما لايستقبل بنفس الترحيب دعوات أصحاب الخط الإيجابى ، الذى ينادى بضرورة التلاحم بين عنصرى الأمة ، وإصلاح شأن الوطن لإعلاء شأن كل المواطنين ؟.

ثمة تساؤلات وملاحظات أخرى مهمة ، تثيرها محاولة قراءة أوراق الطرف المسيحى فى ملف الجماعة الوطنية . أحدها ــ مثلا ــ يتعلق بحدود مسرح الأداء القبطى ، وهل هو الوطن أم الطائفة . إذ من الملاحظ أن هناك نوعا من الانسحاب للأقباط من الحياة العامة ، وشبه اختفاء للشخصيات التى تطرح نفسها كرموز للأمة ، من ذلك الطراز الذى

عرفته الحياة السياسية المصرية من ويصا واصف وسينوت حنا إلى مكرم عبيد ، الذى قدمه الدكتور مصطفى الفقى فى كتابه الشيق ، « الأقباط فى السياسة المصرية » ، باعتباره نموذجا للمشاركة القبطية الفعالة فى الحركة الوطنية والحياة السياسية فى مصر.

بينما كانت الواجهات القبطية فى الماضى موزعة على الأحزاب ، ولها حضورها الملموس وشبه المستقل فى المجلس الملى ، فإننا نلحظ أن هذا الدور تقلص ـ دعك من الاستثناءات ـ حتى بات الحضور العام مقصورا على القيادة الكهنوتية ، أو رجال الأكليروس . الأمر الذى أدى إلى نوع من التقوقع أو الاحتماء برموز الطائفة ، وممارسة المشاركة فى الحياة العامة من خلال الكنيسة دون غيرها . الأمر الذى أفرز تكريسا للعمل الطائفى دون العمل السياسى .

هناك من يفسر هذا الموقف بأنه رد فعل لمسلك ثورة يوليو تجاه الأقباط . فيذكر الدكتور ميلاد حنا أن الثورة لم تتح الفرصة للحضور القبطى فى خريطة العمل السياسى أو التنفيذى ، إضافة إلى أن ثمة إجراءات اتخذت ضد بعض الأقباط (حبس ومصادرة أموال) مما دفع الآخرين إلى الانسحاب إيثارا للسلامة . والزميل ماجد عطية قال الكلام ذاته فى مقال له نشر فى الأسبوع الماضى ، وأضاف إليه أن الأقباط تخوفوا مما تردد عن علاقة تربط بين قادة الثورة وبين جماعة الإخوان المسلمين .

لكن مثل هذه الحجج غير مقنعة لأنه لم يكن هناك سبب يدعو قادة الثورة لاتخاذ موقف من الأقباط . بل قد يحسب للرئيس عبد الناصر أنه حاول مجاملة الأقباط بأكثر من صورة ، سواء بإسهامه فى بناء الكاتدرائية الأرثوذوكسية بالقاهرة ، أو بتخصيصه عشرة مقاعد فى البرلمان لضمان الحضور القبطى فى عضويته . غاية مايمكن أن يقال فى هذه النقطة أن الثورة لم تعتن بالحضور القبطى فى مواقع السلطة بالقدر الكافى ، أو أن بعض قادة الثورة كانت لهم تحفظات من نوع أو آخر على تنامى ذلك الحضور القبطى فى بعض القطاعات ، لحسابات لانعرفها . وإن صح ذلك ، فإنه يحسب على الأفراد ، وليس على خط الثورة .

حتى مقولة عدم عناية الثورة بالحضور القبطى على المسرح السياسى . لاينبغى أن يحمل بحسبانه أمرا موجها إلى الأقباط ، لأن ركائز الحياة السياسية فى تلك المرحلة لم تكن قائمة على أساس الانتخاب الديمقراطى الطبيعى ، الذى يؤدى إلى أن تكون القيادة انعكاسا طبيعيا لتركيب القاعدة . وإنما كانت تلك الركائز منصوبة من القمة ، ومحصورة فى دائرة أهل الثقة . من الضباط الأحرار بوجه أخص .

أعنى أن التضييق الأساسى كان منصبا على مبدأ المشاركة فى الحياة السياسية ، وأن

ضمور نطاق المشاركة ، أصاب رموز الطرفين الإسلامى والمسيحى ، ومختلف التيارات السياسية والفكرية فى البلاد .

أما الإجراءات التى اتخذت بحق بعض الأقباط ــ التى لاندافع عنها ــ فمن قبيل المغالطة القول بأنها أصابتهم بصفتهم القبطية . فالذين سجنوا منهم كانوا أعضاء فى خلايا شيوعية مع عشرات وربما مئات آخرين من المسلمين . والذين صودرت أموالهم ، لم يتعرضوا للأذى بحسبانهم أقباطا ، ولكن لأنهم اعتبروا إقطاعيين .. وهكذا .

ومقولة علاقة الثورة بالإخوان تفتقد إلى الدقة . لأن تلك العلاقة أصابها التوتر بعد اشهر قليلة من قيام الثورة ، وتحولت إلى طلاق وخصام بعد سنة تقريبا ، ثم جرى ماجرى بعد ذلك . الأمر الذى يقوض تلك الحجة دون حاجة إلى مناقشة أو تفكير ! .

يثير الدكتور ميلاد حنا أيضا مسألة تخوف الأقباط من تنامى التطرف على الجانب الإسلامى . وإذ نذكر بأن التطرف موجود على الجانبين ، وإن كان أظهر على الجانب الإسلامى بسبب الأضواء المسلطة عليه ، فإننا نحسب أن ثمة خطأ فى الحساب والتقدير هنا . إذ أن هذا التطرف ليس موجها ضد الأقباط فى حقيقة الأمر . لكنه موجه ضد الواقع الراهن فى مجمله ، وبمختلف مكوناته .. والثابت أن تلك الجماعات المتطرفة لم تبدأ بمعاداة القبط ، وإنما بدأت بتكفير المجتمع كله حينا ، ثم اتهامه بالجاهلية فى حين آخر .

بالتالى ، فإن الموقف الصحيح لمواجهة التطرف لايكون بالانسحاب والتقوقع ، والخروج من ساحة العمل العام . وإنما يكون بتضافر جهود كافة فصائل الأمة وعناصر العافية فيها ، من أجل تصحيح الأوضاع التى أفرزت التطرف ، والتصدى الموضوعى للنتائج المترتبة على ذلك كله .

* * *

يتصل بالموقف السابق سؤال آخر حول أسلوب الخطاب القبطى ، وأيهما أجدى له وللوطن : أن يوجه من منطلق المطالب العادلة للطائفة ، أم من منطلق تعزيز الأواصر وتعميق الثقة ، والمشاركة فى خلق مناخ إيجابى وتفاعل صحى بين جناحى الأمة ، مما يفرز أداء وطنيا أفضل ، يستجيب لمقتضى العدل والإنصاف للجميع ، أعنى ، هل من الأفضل أن يتم تحقيق تلك المطالب من خلال الجهد الطائفى الذى تتصدره الكنيسة ، أم من خلال العمل السياسى الذى تباشره الخلايا الحية فى المجتمع ، وفى مقدمتها منابر الأداء السياسى العام ؟.

من أسف أن بعض الشواهد الظاهرة توحى بأن كفة الموقف الأول ـ الطائفى ـ هى الأكثر رجحانا فى المرحلة الراهنة ونحن نجد فيما كتبه من قبل الدكتور ميلاد حنا ، وما كتبه ماجد عطية من بعد ، معالجة طائفية ـ وغير صحية ـ لما يسمى بالمطالب القبطية . إذ نجد فى تلك الكتابات « قائمة طلبات » بأكثر مما نستشعر دعوة لعمل وطنى مشترك ، من ذلك القبيل الذى يدعو إليه الدكتور وليم قلادة ، الذى اهتم بالبناء ولم يلق بالا إلى ملاحقة التفاصيل ، ورصد الأخطاء والمثالب .

لسنا فى صدد مناقشة طلبات القبط ، ولكن موضع ملاحظتنا هو منطلق طرحها وتقديمها هل يكون بإدراج الطلبات فى قائمة تنشر على الناس ، فى كتاب أو صحيفة ، أم من خلال عمل سياسى ونقابى يتبنى جهود التصحيح ، ويستجيب لمتطلبات العدل والقسط والبر . بحيث يكون المدخل هو الدعوة إلى استقامة قوام الأمة ، وليس الاستجابة لضغوط الطائفة ، التى يمكن أن يساء فهمها ، فضلا عما تكرسه من قيم سلبية على طول الخط .

لا أحد يقر أو يقبل أى مساس أو ظلم لأى مواطن ، ولكن السؤال هو : كيف يمكن أن نتجنب المساس أو نرد الظلم ، باستثارة الضمير القبطى ، أم بإيقاظ الضمير الوطنى وتبصيره ؟؟.

ثمة نقطة أخيرة ، تتصل بالتعامل مع التيار الإسلامى ، والموقف من الشريعة الإسلامية . ذلك أنه من الخطورة بمكان أن يعلق نجاح العلاقة بين المسلمين والمسيحيين على تصفية التيار الإسلامى أو مصادرة الدعوة إلى تطبيق الشريعة . وقول الدكتور ميلاد حنا إن الأقباط شعروا بالارتياح للصدام بين عبد الناصر والإخوان ، ضرب من سوء التقدير والتعبير . وتصوير العمل الإسلامى باعتباره تهديدا للوحدة الوطنية مثلما فعل ماجد عطية ، يعكس خللا فى زاوية الرؤية ، فضلا عما يتضمنه من مغالطة تاريخية فادحة . أما ذلك التلاقى بين بعض الرموز القبطية وغيرهم من غلاة العالمانيين ، على رفض الشريعة الإسلامية ، فهو بمثابة وضع لقطارين فى مواجهة بعضهما ، على قضيب واحد ، ليس له إلا نتيجة واحدة ، هى الصدام المحقق !.

هنا أنقل عبارة للأستاذ طارق البشرى ، ذكرها فى مقاله القيم الذى نشرته مجلة « المصور » ، يقول فيها « ينبغى الحذر من مقولة أمن القبطى وضمان أن وجوديه السياسى والاجتماعى ، مرتبطان بإضعاف إسلامية المسلم . لأن وضع المسألة على هذا النحو ... لن يفضى إلا إلى صراع عقائدى . ثم إن إضعاف الإسلام فى مصر لن يتم لحساب الأقباط ،

إنما هو يتم فى الماضى والحاضر والمستقبل لحساب الحضارة الغربية . التى تكتسح قبطية القبطى . فيما تكتسح من ثوابت هذا البلد » .

إن التعايش المطلوب لاينبغى ـ ولا يمكن ـ أن يقوم على حساب عقيدة الطرف الإسلامى ، ولا على حساب حقوق المساواة المقررة للطرف القبطى . والذين يطالبون المسلمين بالتنازل عن الشريعة يذكون نار الفتنة ويؤججونها ، وهم فى حقيقة الأمر يقفون فى مربع واحد مع الذين قاموا بتدمير بعض الكنائس أو إحراقها ! . إذ هم أيضا دعاة لتدمير عقيدة الأغلبية الساحقة من أبناء هذا البلد .

إننا لا نريد انتقاصا من دين طرف أو من حقوق طرف آخر ، ولكن التحدى الحقيقى الذى يواجهنا هو : كيف يمكن أن نتوصل إلى صيغة تقيم الدين بتمامه هنا ، وتحفظ الحقوق بكمالها هناك ؟ .

تلك هى الصيغة الوحيدة التى يمكن فى ظلها أن نقود السفينة إلى بر الأمان .

حتى نبنى ولا نهدم

أكثر ما نخشاه أن نتعامل مع المسألة الطائفية بمنطق الانفعال المؤقت ، الذى تشتعل جذوته ساعة ، ثم تنطفئ حتى إشعار آخر ، يعزز تخوفنا هذا أننا انتقلنا فى تناول القضية من النقيض إلى النقيض . من عدم الاكتراث أو الصمت التام ، إلى الإفراط فى الحماس والمبالغة فى الكلام .

ولئن كان الحشد الإعلامى فى مصر يعبر فى سمته الغالبة عن جزع الضمير المصرى وفزعه إزاء إرهاصات الفتنة واحتمالاتها ، إلا أنه يؤرق بقدر مايبشر . ليس فقط لأن رصيدنا مشهود فى سياسة النفس القصير ، ولكن أيضا لأن تلك « الصحوة » المفاجئة تتسم بالمبالغة ، حتى تبدو أحيانا كما لو كانت من قبيل سد الخانة وإثبات الحضور والمزايدة المفتعلة على الوحدة الوطنية .

وعندما دعوت من قبل إلى ضرورة الانتباه إلى مايجرى فى الشارع المصرى ، وقت أن كان الخطاب المعلن يتعامل مع القضية بحسبانها « ماسا كهربائيا » أو حماقة لبعض الصبية . كانت الرسالة موجهة وقتذاك إلى « عقلاء القوم » وأهل القرار ، لكى يتحركوا فى هدوء ، بعد أن توضع القضية فى حجمها الطبيعى وفى إطارها الصحيح . ولم يخطر على البال أن تسفر الدعوة عن خروج تظاهرة للدفاع عن الوحدة الوطنية ، سواء بالخناجر ، أو بالأقلام والدفاتر ! .

ومايثير حيرتنا ودهشتنا حقا ، هو مدى المصداقية التى يمكن أن نفترضها فيمن علموا بالذين جرى ويجرى ، ثم التزموا الصمت طوال أسابيع عدة ، ثم خرجوا علينا فجأة بمقالات حارة تبصر وتحذر وتعظ . وبهتافات مدوية تتقدم التظاهرة .

مع ذلك ، فلا بأس من الحشد والتعبئة والتنبيه . ولا بأس من تنادى المثقفين ودعوتهم

للإخاء ، ولاضرر من تسابق مختلف الهيئات والنقابات والجمعيات على عقد الندوات التى ترفع شعار الوحدة ، حتى ولو لم تكن القضية مطروحة فى المحيط الذى تخاطبه . لكن ذلك كله لن يؤتى ثماره ولن يبلغ غايته المرجوة ، مالم تلق السلطة ــ واضعة السياسة وصاحبة القرار ــ بثقلها الواجب فى إصلاح الخلل ، بعد التعرف على جذوره وأصوله . ولسنا بحاجة لأن نبين أهمية دور السلطة فى دول العالم الثالث بوجه أخص .

ولسنا نعرف مصير تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلت سنة ١٩٧٢ ــ بعد الحوادث الطائفية فى الخانكة ــ لكننا نحسب أن استخراجه من مكمنه مطلوب الآن بشدة . ولانعرف إن كانت الحكومة قد اتخذت خطوة عملية فى اتجاه دراسة الظاهرة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أم لا ، لكننا قد لا نختلف على أن مثل هذه الخطوة مرجوة بإلحاح ، رغم كل ماتنوء به الحكومة من أعباء وأثقال . فثمة جوانب للمشكلة تحتاج إلى إجراءات ، ولا تكفى فيها البيانات أو التوصيات ولاظهور بعض العلماء مع بعض القسس فى المحافل والصور .

إن نزع « فتيل » التوتر فى الشارع المصرى ــ الإسلامى المسيحى ــ هو المهمة رقم واحد ، التى ينبغى أن تتصدى لها ــ أولا ــ كافة مؤسسات وأجهزة صناعة القرار السياسى . وهى مشكلة لابد لها من حل ، ليس فقط لتجاوز الأزمة الراهنة ، ولكن أيضا تحسبا لمستقبل تلوح فيه غيوم كثيرة ، فى ظل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة .

* * *

هذه المهمة قد تتعثر بسبب التشويش الإعلامى الذى تمارسه بعض المنابر ، ولئن أخذنا على بعض صحف المعارضة أنها عمدت إلى تناول الموضوع بقدر من الإثارة لايخلو من تصفية حساب مع الحكومة فى قضية دقيقة وحساسة ، فركزت فى عناوينها تارة على خبر إحراق مسجد دون ذكر ماجرى للكنيسة ، وذكرت تارة أخرى أن ضابط شرطة مزق مصحفا أمام الناس . وقلنا وقتذاك إن هذه معالجة تتسم بالخفة وعدم الموضوعية . غير أن مالا نفهمه حقا ــ بل نستغربه ــ أن يمارس هذا التشويش والإثارة فى الأسبوع الماضى ، من صحيفة غير محسوبة على المعارضة ، وإن افترض أنها تخاطب القارئ المسيحى . فعلى صدر صفحتها الأولى يوم الأحد الماضى (٢٩ مارس) كتب صاحب جريدة « وطنى » يقول مانصه : « لا أدرى ماذا جرى بمصر والمصريين فى السنوات العشر الأخيرة . فلا يمر شهر إلا ويحدث اعتداء على الكنائس ومحال ومنازل المسيحيين بالحرق والنهب والسلب .

كما يعتدى عليهم بالضرب والإيذاء . وقد وصل الأمر فى بعض الأحيان للقتل والتعذيب ... ومن المؤسف أنه فى كل مرة تحدث فيها هذه الاعتداءات ، يخرج علينا بعض المسئولين بتصريحات تفيد بأنها حوادث فردية ، وقد تمت معالجتها . وهذا غير صحيح . إذ أنها اعتداءات مخططة ، لاتجد من رجال الحكومة الاهتمام الكافى : وكل ماتقوم به هو القبض على بعض الأفراد ، الذين يفرج عنهم بعد أيام لعدم كفاية الأدلة » .

لقد نعينا على صحف المعارضة أنها صورت الأمر كما لو أن القيامة قامت فى صعيد مصر ، ولكن كاتب صحيفة وطنى ذهب بعيدا فى تصوير الموقف ، حتى قدمه على تلك الصورة المغلوطة والمثيرة فى الوقت ذاته . ولسنا فى مقام تفنيد تلك المقولات سواء تلك التى تصور وضع المسيحيين المصريين أسوأ تصوير ، أو تلك التى توجه الاتهام المبطن إلى السلطة بغض الطرف عما يرى ، لكنا نكتفى بالقول إن الكلام كله ، من أوله إلى آخره ، غير إيجابى وغير صحى ، فى لغته وفى مصبه . ولايشكل بأى حال إسهاما موضوعيا ، لا فى الحوار ولا فى تهدئة الخواطر ومد جسور المودة والألفة . بل هو تعبير عن غلو منكور يضر ولاينفع ، ويفسد ولايصلح ، ويهدم ولايبنى .

الأمر الآخر الذى لاتخطئه عين فى هذا السياق ، أن بعض الذين اعتلوا منابر الخطاب العام ، للتبصير والتأليف ، شغلوا بتصفية حساباتهم ، بأكثر من انشغالهم بالقضية الملحة الماثلة . دعك ممن أراد أن يصفى حسابه مع ثورة يوليو ، فتلك معركة حول التاريخ . لكن تحين الفرصة لشن الهجوم على التيار الإسلامى فى مجمله ، وتحميل دعوته إلى الإسلام ـ أو وما يسمونه الدعوة الدينية ـ مسئولية ماجرى ، هو من قبيل الانتهازية التى تفتقد إلى المسئولية والأمانة ، بل وإلى المعرفة والحكمة فى الوقت ذاته .

هو عمل يفتقد إلى المسئولية ، لأن مثل تلك المقولات توسع من دائرة الفتنة ، وتستثير التيار الإسلامى فى مجموعه ، مما قد يؤدى إلى إشعال نار أكبر وأوسع نطاقا من تلك التى يراد إطفاؤها الآن .

وهو يفتقد إلى الأمانة ، لأنه بمثابة استثمار للأزمة الراهنة لصالح محاولة تلغيم العلاقة بين المسلمين والمسيحيين ، وتعميق الشق باسم رأب الصدع .

ويفتقد إلى المعرفة لأنه من الناحية الموضوعية ، لا محل للربط بين الفتنة الطائفية وبين الدعوة إلى الإسلام . وكل ذى بصر أو بصيرة يستطيع أن يدرك أن للقضية أبعادا أخرى عديدة . سياسية واجتماعية واقتصادية .

ويفتقد أخيرا إلى الحكمة ، لأن الذين يريدون أن يفرضوا شرعيتهم من عدائهم للتيار

الإسلامى ، يقولون كلامهم هذا ، ويطلقون سهامهم تلك ، وهم يقفون على أرض إسلامية ، ويعيشون فى ظل دولة إسلامية ، دينها الرسمى هو الإسلام ، وشريعة الله مصدرها الرئيسى فى التقنين.

* * *

ولا أريد أن أنفرد بمنبر الملاحظة ، فلغيرى ملاحظات أخرى لها قيمتها وأهميتها ، سواء على المشهد العام أو على بعض ما كتبت . وفى بريد الأسبوعين الماضيين كم من التعقيبات والملاحظات ، يصلح مادة خصبة لكتاب يشهد لنا أو علينا ، أرشح له عنوان « الناس والفتنة » !.. بعض الذى تلقيته تضمن وقائع تحتاج إلى تحقيق . من أمثلة ذلك خطاب أرسله الدكتور عبد الحليم شادى بكلية اللغة العربية بالزقازيق ، تضمن معلومات مهمة حول بعض مظاهر التعصب المتداولة فى السوق . أحدها يتمثل فى ملحق لكتاب الحساب الذى توزعه وزارة التربية والتعليم يتضمن رسوما وأشكالا غير مبررة ـ بعث إلى بنموذج لأحدها ـ مما يمكن أن يستثير الشعور المسلم ، أو يساء استثماره بشكل أو آخر.

ثمة خطابات أخرى تخوض فى غير المباح ، وتتصيد من الواقع ومن التاريخ مايغذى مشاعر التعصب ، ويباعد ولايقرب . ورغم أنى من أنصار المصارحة وفتح القلوب ، إلا أنى أحسب أن قلوب الجميع عامرة بأواصر عميقة وخير كثير. ولو تجاوز كل منا لحظات انفعاله ، وفتش جيدا فى أعماقه فسيجد جسور الوصل قائمة ودفء المحبة كامنا . لكنا أحيانا نستخرج أسوأ ماعندنا ، وننصرف ـ بفعل أسباب عديدة ـ عن التعامل مع أفضل ماعندنا . إضافة إلى ذلك ، فاختلاف الناس من سنن الله ، والخصام بين الأشقاء وارد ، كما قلت فى مقام سابق ، لكن مقدار الوعى المسئول يقاس بالقدرة على تجاوز الخلاف ، والتعامل على أرضية الاتفاق المتاحة ، خصوصا عندما يكون الجميع على ظهر سفينة واحدة ، ويربط بينهم مصير مشترك .

فى إطار المباح ، هناك الكثير الجدير بالتنويه والقراءة .

فهذه رسالة من السفير محمد عبد الشافى اللبان ، تتضمن وثيقتين هامتين ، تقدمان لنا نموذجا لما يمكن أن يحققه التحرك السريع والمباشر للقيادات الدينية ، فى علاج المشكلات الطائفية التى تنشأ ، إحباطا للفتنة فى مهدها ، وقبل أن تطل برأسها .

الوثيقتان تتعلقان بحادث شهدته الإسكندرية منذ ٥٧ عاما . إذ يبدو أن بعضا من المسيحيين أساءوا إلى مشاعر المسلمين وجرَّحوا دينهم بصورة أو أخرى . وكاد الأمر يتفاقم

ويتطور ، فسارع الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ علماء الإسكندرية آنذاك إلى التدخل ، داعيا المسلمين إلى التزام الهدوء وضبط النفس . وكتب إلى بطريرك الأقباط الأرثوذوكس ، الأنبا يؤنس ، خطابا بتاريخ ١٧ إبريل سنة ١٩٣٠ ، قال فيه إن « فريقا مفهوما ممن ترعاه الكنيسة المرقسية يعمل على هدم مابناه العقلاء ، ويدبر الحملات الطائشة ضد الإسلام ، دين الدولة الرسمى ، معرضا بذلك قضية الوطن الأعظم للأخطار . وأكبر ما أخشاه أن يقابل المسلمون عمل هؤلاء المفترين بمثله . بل لا أنكر عليك أن من بينهم من حدثته نفسه فعلا بذلك ... وثق أنه لولا ماتعلمه من شدة معارضتى ، لنزل إلى ميدان العمل كثير ممن جاشت نفوسهم وثارت عواطفهم ، غير مكترثين بالعواقب . والرأى عندى أن خير الطرق لإطفاء الفتنة وإعادة الصفاء إلى النفوس ، أن تقوموا من جهتكم بما يفهم هؤلاء المعتدين وغيرهم ، أن فى عملهم خروجا عن حدود اللياقة وتعاليم المسيح عليه السلام ...

وختم الشيخ اللبان خطابه قائلا : ياصاحب الغبطة ، هذا كتاب صاحبك القديم ، يدعوك به إلى أن تقوم بقسطك من العمل على دوام الصفاء بين الفريقين ، فإن الأمة فى حاجة إليه فى هذا الوقت ، الذى تجتاز فيه أشد مراحل حياتها خطورة (إشارة إلى الاحتلال البريطانى) .

بعد يومين (فى ١٩ إبريل) رد عليه الأنبا يؤنس ـ فى الوثيقة الثانية ـ بخطاب قال فيه : « هذا الموضوع الذى كتبت لى عنه يهمنى كما يهمك . فأنا أحرص الناس على وحدتنا الوطنية ، التى تعبنا معا فى الإسكندرية فى توثيق عراها . وبذل الكثير من أبناء العنصرين جهودا شريفة فى سبيل توطيد دعائمها . فإذا وجد فرد أو أفراد يعملون لهدم هذه الوحدة المقدسة ... وتقوم الأدلة على إثبات جرمهم ، فإنهم يكونون من شر الجناة على الوطن . وأنا أول من يستنكر عملهم ويستفظع جريمتهم بلا جدال . فإن الدين المسيحى لايجيز هذا الاعتداء على الإطلاق . بل هو بالعكس ، يحض على محبة الأعداء فكيف بالمسلمين وهم إخواننا فى الوطن ، وشركاؤنا فى سراء الحياة وضرائها ، وتجب علينا محبتهم واحترامهم وإجلال دينهم .

وأضاف الأنبا يؤنس قائلا : على أنه قد يهم فضيلتك أن تعرف أن الشخصين اللذين اتهما أخيرا بالطعن فى الدين الإسلامى وباتا رهن المحاكمة ، ليسا من الأقباط الأرثوذوكس كما ظننت ـ وليس معنى ذلك أن أى طائفة أخرى من الطوائف المسيحية تبيح الطعن فى الإسلام فإن الدين الذى ندين به هو بعينه الذى تدين به تلك الطوائف .

وهو يأمرها كما يأمرنا بالمحبة والسلام ، وينهاها عن كل مايخالفها ..

ثم قال : وكن على ثقة يافضيلة الأستاذ أنه لايجرؤ على الطعن فى الإسلام وهدم الوحدة الوطنية من الأقباط الأرثوذوكس الذين هم تحت رئاستنا ، ومن غيرهم من أبناء الطوائف الأخرى إلا أحد اثنين : إما مدخول فى عقله لايقدر عاقبة فعله ـ أو مدسوس على المسيحيين ، محرض من فئة مغرضة لإثارة فتنة ، والقانون لكليهما بالمرصاد » .

هذه مقتطفات من الرسالتين المتبادلتين بين الشيخ عبد المجيد اللبان وبطريرك الأقباط الأرثوذوكس . وفيهما بدا الرجلان على مرتبة عالية من الثقة والإحساس بالمسئولية . فالشيخ اللبان يقظ يستشعر نبض الشارع ، فيبادر إلى التدخل معارضا أى تصرف انفعالى من جانب المسلمين . ثم يخاطب البطريرك مباشرة منبها ومستوضحا الأمر . فيسارع الأنبا يؤنس بالرد محددا موقفه بوضوح ، ومزيلا اللبس الحادث . ويكون هذا الاتصال سبيلا إلى تهدئة النفوس وإعادة الثقة . والحفاظ على المودة والأواصر الحميمة .

* * *

هذا خطاب آخر من القس انسطاسى شفيق غبريال . كاهن كنيسة مارجرجس بالشاطبى (الإسكندرية) ينضم إلينا فى الدعوة إلى ضرورة مبادرة القيادات الدينية بالتحرك لإطفاء نار الفتنة . وهو يطرح فى رسالته سؤالا محددا هو : لماذا تصمت القيادات الدينية الكنسية عن شجب تلك الطوطميات ، التى لا علاقة لها بالإيمان المسيحى (يقصد ماتردد عن حكاية الصلبان التى تظهر على ملابس المحجبات) . ويقول إن « الذين يدعون بأن هذه معجزة لا دخل لهم بها . وبأنها ظاهرة روحية ، أقول لهم إن ذلك كذب وافتراء على الإيمان ، وتحريض على الفتنة الطائفية » .

ثم يضيف أن كل هذه العلامات محكوم عليها بالبطلان ، سواء صدقت أم كذبت ، ومن يروج لها داخل الكنيسة ، إنما يدعى أن الله يصادق على مثل هذه الأباطيل ، وهو مالايمكن أن يفخر به مؤمن عاقل . بل يجب شجبه على الفور ... إن الفرق بين الصليب الذى تؤمن به الكنيسة ، وهو قوة الله للخلاص ، وبين مثل هذه العلامات هو الفرق بين النور والظلمة .. إن مثل هذه العلامات المشبوهة تعطل صليب المسيح ، أى تخصيصه لنا للخلاص . ولأن موضوع الإيمان بالصليب هو القلب ، فإن علاماته هذه هى للجسد ومن الجسد ، ولادخل للإيمان .به

« إن الصليب علامة مصالحة بين السماء والأرض . والذى أثمرت عنه تلك العلامات

المزيفة ، أنها أثمرت الفرقة والبغض والانشقاق . أى صليب هذا الذى تصمت الكنيسة ممثلة فى قيادتها عن شجبه ، فتريح النفوس وتطفئ نار الفتنة ؟.. لاعذر لأحد ، والادعاء بانشغال القيادات الكنسية فى أمور أخرى ، لايعفيها من المسئولية » .

يقول القس انسطاسى غبريال فى ختام رسالته إن الهدف من الترويج لمثل هذه الأباطيل لايخفى على أحد . إذ يراد بها إغراق مصر فى خلاف طائفى يعطل مسيرتها ويراد به صرف الأنظار عن الجرائم التى يرتكبها فى حق الناس مستوردو الأغذية الفاسدة والمسمومة . فضلا عن أنها بمثابة « دعوة مستترة للأقباط بالعزوف عن الانتخابات ، ولكى يتريثوا قليلا . فهو ذا الصليب يستعلن ، وهاهو الماضى المجيد البعيد يطل برأسه من جديد » ! .

* * *

وهذه رسالة حول جذور فكر التعصب من الأديب حسن محمد عبدالله (دمنهور) يدعو فيها إلى ضرورة تنقية بعض كتب التراث مما يشوبها من إشارات ومواقف تسىء إلى مشاعر غير المسلمين وتحط من قدرهم . ويذهب أن أفكار الاستعلاء والتعصب المتداولة فى بعض الكتابات المعاصرة ، ربما وجدت لها أصلا ومددا فى تلك الكتب التراثية التى يعنيها . وهو يضرب مثلا بما كتبه الإمام أبو حامد الغزالى فى « إحياء علوم الدين » ـ وكتب أخرى ـ حيث يشير إلى أهل الكتاب بأنهم « كفار » ، وهو وصف لايقلل فقط من اقدارهم ، وإنما يفتح الباب واسعا لإهدار حقوقهم . وفى بعض مواضع من ذلك الكتاب الهام ، فإنه يتعرض ـ ربما بغير قصد ـ لغير المسلمين بعبارات التحقير . من قبيل ذلك ما أورده فى « كتاب آداب الألفة » ضمن مراتب الذين يبغضون فى الله ، حيث ذكر أن « الذى لايجوز ايذاؤه إلا بالإعراض عنه والتحقير له » .

تتصل بالموضوع رسائل أخرى تلقيتها حول ماتثيره بعض الأحاديث الدينية ، التى تلقى عبر الإذاعة والتليفزيون ، وتسىء إلى مشاعر المسيحيين ، من حيث أنها لاتخلو أحيانا من انتقاد أو غمز فى معتقدات يقدسونها . فى هذا الصدد كتب الدكتور منير عوض يقول : ألا يسهم فى إثارة العصبيات وشحن النفوس بالحساسية والتوتر ، أن نسمع فى حديث دينى تنقله القنوات الرسمية ، عبارات تؤثم عبادة المسيحيين حينا ، وتعتبرهم كفارا فى حين آخر ؟.

ويضيف قائلا : إن مثل هذه المقولات تتردد على منابر بعض المساجد يوم الجمعة ، وتصل إلى كل الأسماع عبر مكبرات الصوت ، والآثار الضارة التى تتراكم فى الأعماق من

جراء ذلك ، لايجدى معها أن ننتبه فى ظروف الأزمة إلى ضرورة التركيز على التسامح والمحبة . وهى أحاديث لاتغير من الواقع المستقر شيئا ، وإن توهمنا أنها تحقق الهدف المرجو .

يثير يوسف سليمان النقطة ذاتها ، ويضيف متسائلا ، هل من الحكمة والموعظة الحسنة أن يعمد بعض مشاهير الدعاة الإسلاميين إلى تجريح معتقدات المسيحيين ؟ وهل من الحكمة أن يتم ذلك من خلال المنابر العامة والحكومية فى المقدمة ؟.. وهل فرغ المسلمون والمسيحييون من استثمار مساحات الاتفاق بينهم ، حتى يفتحوا باب الجدل حول القضايا الخلافية الاعتقادية ؟.

رأفت بشارة ــ مصرى مقيم فى هولندا ــ يحمل العلماء ورجال الدين المسيحى مسئولية شيوع التعصب بين الناس . ويرى أن تحركهم المشترك « للعمل على ترميم النفوس » مطلوب بصورة دائمة ، من رأيه أيضا أن أجهزة الإعلام المختلفة قصرت فى معالجة الموضوع ، مما يضعف الثقة فيها ، ويثير فى رسالته نقطة هامة هى « أن الحماس الدينى لدى الغالبية من الفريقين ليس مصحوبا بالمعرفة المدنية ، ولذا لن نتمكن من حراسة القيم الروحية والأخلاقية عند الشباب » .

الدكتور عادل بقطر يعقب على مسألة الحضور المسيحى فى الوظائف العليا للدولة ، قائلا إن هذا الحضور هزيل بصورة ملحوظة . وأن الأشخاص الذين يختارون لشغل تلك المناصب لايتمتع أكثرهم برصيد يذكر بين المسيحيين ، ولا يعدون « أفضل تمثيل لهم . حتى يبدو أحيانا كما لو كان مقصودا به أن يكون حضورا شكليا ورمزيا ، لايقدم ولايؤخر .

وقد أتفق مع صاحب الرسالة فى انطباعه العام ، ولكنى أسجل هنا نقطتين . الأولى أن ماينبغى أن نتمسك به حقا هو ضرورة أن يوضع الرجل فى المكان المناسب ، بصرف النظر عن اعتقاده ، على أن يظل ذلك محكوما بمعايير القسط والعدل . والنقطة الثانية هى أن القضية أكبر من هذا الإطار الطائفى ، وأنها أوثق صلة بمراحل نضج التجربة الديمقراطية . بمعنى أننا كلما قطعنا شوطا أبعد فى الممارسة الديمقراطية ، كلما كان بناء السلطة أصدق تمثيلا لمختلف مكونات الواقع السياسى والفكرى والاجتماعى . وحل المشكل الديمقراطى كفيل بعلاج هذه الثغرة ، التى قد تكون محل شكوى من جانب تجمعات وتيارات أخرى لها حضورها فى الواقع ، ولكنها غير ممثلة لا فى دوائر صناعة القرار ، ولا فى الإشراف على تنفيذه ..

هناك ملاحظتان أخيرتان ، إحداهما للواء متقاعد محمد توفيق حسن يصحح فيها

مفهوم كلمتى قبط أو أقباط . ويقول ـ محقا ـ إن الكلمة تنصرف إلى المكان ، الذى هو مصر ، وليس إلى الدين أو الملة . فمصر كان يطلق عليها فى العصر الفرعونى « هاكابتاح » ، أو أرض الروح . وفى ظل الاغريق أصبحت « اهيجتوس » ، ومنها اشتقت كلمة « إيجبت » فى اللاتينية وايقبط بعد تعريب مصر . والقبط هم المصريون الأصلاء ، وبالتالى فهناك قبطى مسيحى ، وقبطى مسلم . والكنيسة القبطية قصد بها التعبير عن الكنيسة المصرية .

الملاحظة الثانية ، تتعلق بما كتبت عن مظاهر التعصب فى أسيوط ، وأشرت فيه إلى إعلان نشر عن جماعة الجهاد المسيحية . وقد تلقيت كما غير قليل من الخطابات يصحح الانطباع عن تلك الجمعية . حيث أجمع مرسلو تلك الخطابات على أنها جمعية خيرية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية باسم « الجهاد الأرثوذوكسى » ، ودورها محصور فى رعاية المرضى والأيتام والفقراء ، وجهاد الروح ضد الجسد .

أحد الذين بعثوا إلى يصححون الخطأ ، دعا لى بأن يسامحنى الله ويغفر لى ، إن لم أكن أعلم حقيقة نشاط تلك الجمعية .

وليس لى من رجاء الآن إلا أن يكون دعاؤه مقبولا .

الفهرس

الباب الثالث
نقاط فوق الحروف

الباب الرابع
مصارحة لابد منها

رقم الايداع ٨٩/٤٦٧٢
الترقيم الدولى . ٣ ـ ٣٧٧ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

بيروت: ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

حتى لا تكون فتنة

الفتنة التى أعنيها تتمثل فى ذلك الجهد الذى يبذل الآن لاضعاف إيمان الخلق وصدّهم عن سبيل الله وبابه . والذى التقى عليه نفر من المخلصين ، مع آخرين من الناقمين والكارهين . الأولون شوّهوا الدين بقصور الرؤية وقلة الوعى ، والآخرون دأبوا على تشويهه بفساد الطويّة ، وفى أفضل الحالات بقلة العلم.

الأولون ارتكبوا الفعل بحسن نية وعلى سبيل الخطأ ، وأكثر الآخرين خططوا لما فعلوا ودبروا ، واقترفوا ما اقترفوه بسبق اصرار وعلى سبيل العمد والتربص !

الأولون خوّفوا أو نفّروا الناس من الإسلام حينا ، وعسّروه عليهم حينا ، وفى أحيان أخرى كثيرة ، فإنهم أقاموا خصومة غير مبررة بين الإسلام وبين الحاضر والمستقبل .

أما الآخرون ـ جماعات الناقمين والكارهين ـ فإنهم تنادوا من كل صوب ومضوا ينظمون ويكثفون الهجوم على مواقع الإسلام وأعلامه ، مستخدمين مختلف السهام المحملة بالجرائم والسموم ، ومستثمرين كل ما هو متاح من منابر الخطاب وأبواقه . حتى وجدنا فى الأعوام الأخيرة بعض المثقفين مع آخرين من المدّعين « تخصصوا » فى تجريح الحلم الإسلامى ومحاولة اغتياله . مرة بضرب الشريعة ، ومرة بالحط من التجربة الإسلامية عبر تاريخها ، ومرة بتسنيه الرموز الإسلامية والانتقاص من قدرها .

© دار الشروق
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص . ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣